
العربي ايشبودان
مدينة الجزائر
تاريخ عاصمة
دار القصبة للنشر







مدينة الجزائر

العربي إيشبودان

مدينة الجزائر
تاريخ عاصمة

ترجمة : جناح مسعود

مراجعة : حاج مسعود مسعود



دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – 16012، الجزائر

العنوان الأصلي للكتاب :

Alger, histoire d’une capitale

تمت الترجمة في المعهد العالي العربي للترجمة (الجزائر).

© دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

تدمك : 7 – 626 – 64 – 9961 – 978

الإيداع القانوني 2003 – 2006

جميع الحقوق محفوظة.

مدخل

الجزائر – هذه المدينة العاصمة منذ العهد التركي – التي تحولت جراء الاستعمار ولصالحه مازالت تحمل آثار التناقضات الاجتماعية والجغرافية لذلك النظام.

وكانت تمثل عند الاستقلال، فضاء معزولا موروثا عن التمايزات الحاصلة بين مجموعتين بشريتين متعاديتين.

كانت مدينة الجزائر تتكون آنذاك من مدينتين، تشكلان مجموعة من العناصر المتصلة فيما بينها، فهي مدينة غنية ذات بنايات فخمة تحمل اسما ونمطا وحقبة، ولكنها أيضا "لامدينة" بأكواخها القصديرية.

لقد تحولت الجزائر، ابتداء من عام 1962 – وتكريسا للسلطة الوطنية – إلى ملتقى تقاطع والتقاء وتكامل، حيث تتنازع مختلف الاستراتيجيات، وأصبحت هذه المدينة رمزا لنظام اجتماعي حضري - منتج لخطاب سياسي وسوسيو ثقافي – من شأنه تنظيم وتوجيه المجتمع.

لقد جعلت الدولة من المدينة فضاء للهيمنة ولتوجيه عجلة التنمية ورمزا للهوية الوطنية.

انطلاقا من هذا؛ أصبحت المدينة تشكل رهانا سوسيولوجيا بدون البحث عن ضرورة الملاءمة بين السياسة الحضرية ونمط التعمير الذي جاء فيما بعد.

إنَّ عدد الدراسات المنجزة عن مدن ذات وضعية شبيهة بمدينة الجزائر قليل وهي في الغالب من إعداد جغرافيين ومؤرخين.

تتميز الدراسات، المنجزة خلال الحقبة الاستعمارية، تركيزها على إنجازات الاستعمار وتغييب الفضاء والمجتمع المسلم؛ وكان محتوى تلك الدراسات يُعبِّر عن مخاوف مزدوجة أكثر من كونه تحليلا موضوعيا وشاملا للموضوع الاجتماعي.

فأما المخاوف المزدوجة، المعبر عنها في تلك الفترة، فكانت تدور حول مسألة التفوق العددي وظاهرة النزوح من الأرياف نحو المدن ابتداء من ثلاثينيات القرن الماضي؛ وأما الدراسات حول حقائق الحقبة الاستعمارية فلم تصدر إلا بعد اندلاع الثورة ونشوب حرب التحرير الوطنية؛ والحقيقة أن عهدنا الحالي ليس أكثر خصوبة في ميدان البحوث والدراسات حول المدن.

أما فيما يتعلق بأعمال علم الاجتماع العمراني، فإن ما أُنجز من دراسات اقتصر فقط على البحوث الجامعية.

بيد أن هذه المعاينة تمثل نقصا فادحا في تشخيص مشاكل المدينة في بلدنا، وفي مدن العالم الثالث، باعتبار أنها حبلى بالأزمات الاجتماعية المختلفة.

يتمفصل هذا العمل حول فترتين زمنيتين مختلفتين:

- المدينة منذ نشأتها إلى غاية نهاية عهد الأتراك.
- فترة العهد الاستعماري التي أنتجت الجزائر الحديثة.

إن الجزائر، من وجهة تاريخية، لا تعكس مراحل مختلفة، فحسب، بل تُنبئ عن المنطق الكامن في طراز الأنظمة العمرانية المتعارضة.

وبالفعل، هناك نمط ما قبل 1830 الذي يتلاءم مع نموذج مجتمع ونظام اقتصادي معيَّن وهناك، على نقيض ذلك، نمطٌ

أفرزه النظام الكولونيالي تماشيا مع مشروع مجتمع آخر يتعين النظر إليه كما هو.

أما انتقال المدينة كعاصمة "كولونيالية أو وطنية" من نمط إلى آخر فيمر عبر الاستيلاء على السلطة السياسية أو ممارستها.

ما الذي يمكن أن يترتب عن هذا، من تغيرات على قوانين المدينة وفي مظهرها عند حدوث مثل هذه القطيعة التاريخية؟

ذلك أن هذه التغيرات تطرأ على المشروع السياسي وعلى مجتمع المدينة مما يجعل من الأهمية بمكان تحليل ذلك التمفصل سواء عبر تاريخ المدينة أو من خلال منطق الأنظمة العمرانية "الحضرية" التي تنظم حياتها الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يخص الفترة الأولى؛ نقترح دراسة تاريخ الجزائر كعاصمة ومجتمع، من خلال ملامحه الأساسية، باعتباره تاريخا للوطن الذي عرف هو الآخر تغيرات على صعيد الفضاء الاجتماعي تندرج ضمن آفاق مزدوجة.

إن الفترة الأولى هي فترة المدينة، كمدينة في حد ذاتها، حين كانت حاضرة إسلامية ذات حجم متوسط يقوم تنظيمها على النشاط الديني والتجاري على غرار بقية مدن المغرب العربي.

بحلول العهد التركي ازدهرت مدينة الجزائر ونمت. ولكن ما يهمنا هنا هو معرفة شكل نظام حكمها وتسييرها كعاصمة تشرف وتنظم مجمل مقاطعاتها في شكل بايلك ؟

ومن المهم بالنسبة لهذه القلعة المتوسطية تحليل دورها التاريخي وإشعاعها، خلال تلك الفترة المتميزة بالثروة الهائلة، بحيث أضحى اسمها يُطلق على الوطن كله "الجزائر"؛كما يتعلق الأمر، أيضا، بمعرفة الأوضاع الاجتماعية و السياسية لسكان هذه المدينة.

هذا ومن جهة أخرى؛ فإن مدينة الجزائر التي وُصفت بالمدينة ذات الألوان الزاهرة، وحيث تتعايش فيها شتى الأعراق والديانات، كانت أيضا مدينة تضم ثكنات الانكشاريين؛ وهكذا تُطرح مجموعة تساؤلات حول نظامها العمراني وتنظيمها الاجتماعي والسياسي.

من الجدير بالذكر أن تراجع نشاط القرصنة نفسه تسبَّب أيضا في تدهور المدينة فهل كان هذا التراجع عاملا رئيسيا في الأزمات الداخلية للسلطة السياسية؟ علما بأن هذه الوضعية أدت إلى إحياء أطماع الأوروبيين القديمة لاحتلال المدينة.

وسوف تمكننا هذه اللمحة التاريخية، المختصرة، من فهم وإدراك أهمية هذه المدينة في الفترات التاريخية اللاحقة لأن تاريخ الجزائر التركية كان، بالرغم من ثرواته وازدهاره، يحمل في نهاية ذلك العهد مورثا اجتماعيا وسياسيا آل بها إلى النكبة الاستعمارية في سنة 1830.

ونعتبر الفترة الثانية فترة القطائع التاريخية الأساسية التي طرأت خلال العهد الكولونيالي: قطيعة مع عالم ولى إلى الأبد، عرفت الجزائر، في أثنائه، حياة اجتماعية متناسقة تقوم على ثقافة مدنية خاصة بها، ومن جهة أخرى، قطيعة مع نموذج علاقة الإنسان بمدينته، كنمط فرضه اجتياح الثقافة المهيمنة على نمط آخر من الحياة الحضرية.

إنها بداية عهد من الإنكار السوسيولوجي للفضاء الأصلي ولمجتمعه، وبعبارة أخرى تفكك البنيات الاجتماعية والاقتصادية لما قبل الاحتلال.

وتعتبر هذه الفترة الحديثة في تاريخ العاصمة فترة هامة في هذا العمل، كونها فترة التحولات التي أسفرت عن نشوء الجزائر الجديدة.

فالنظام الجديد يقابله نظام عمراني جديد؛ ولئن كان الاحتلال، على مستوى الوطن، قد أقام شبكة حضرية معتبرة فإنه شيّد، على

مستوى الجزائر مدينته الخاصة، بغرض توطين سكان يختلفون عن سكان المجتمع الأصلي المغلوب على أمره.

سيكون للنظام الحضري، خلال فترة الاحتلال، منطقُه السياسي لتطوير المدينة وفق ما يقتضيه تطوير النظام الرأسمالي الكولونيالي؛ فما هو هذا المنطق السياسي والثقافي الكامن وراء ترقية الفضاء الأوروبي حين شُرع في إقامة مدينة كبيرة بشوارعها ورموزها ومرتفعاتها؟ ولماذا حاصر هذا النظام ذلك الفضاء "الأهلي" وابقاه في حدوده التي كان عليها فيما قبل الاحتلال، حيث تتراص البيوت والسكان بأعداد كبيرة ؟ كم تأسف المعماريون وعشاق المدينة القديمة على المدينة التي أصبحت تدعى حي "القصبة" وأصبحت غير معلم أثري مثير لفضول الغرباء!

وبالرغم من حالة البؤس فإنَّ من الأهمية بمكان الإشارة إلى وجود حياة اجتماعية وثقافية غنية في حي القصبة وهو الفضاء الأول لاندماج سكان المدينة.

كانت القصبة، بالنسبة لسكانها، تعبيرا عن علاقة الهوية بالمجموعة، مثلما هو الشأن بالنسبة لفضاء الأهالي، وعن الأنشطة الحضرية والانسجام الثقافي الاستثنائي الذي يتجلى في النسيج العمراني وفي مختلف أشكال الصراعات السياسية الوطنية.

لقد عوض السكان فقرهم المادي بالحيوية وبتعميق الصلات الاجتماعية التي طالما أجّجت الحنين إلى الجزائر في نفوس الذين طُبعوا عليه إلى الأبد.

وتذهب هذه التناقضات الصارخة إلى حد جعل مدينة الجزائر مسرحا للانتفاضات والمعارك خلال حرب التحرير.

في هذا الجزء، يُنظر إلى حرب التحرير كمرحلة هامة في التحولات التي عرفتها المدينة، في نهاية الفترة الاستعمارية، إذ أن الاكتظاظ السكاني وتضاعف البيوت القصديرية ونزوح السكان بكثافة نحو المدينة كان سببا رئيسيا في تلك الحرب.

ويصبح تحليل هذا المسار التاريخي ضروريا لهذه المرحلة التي طبعت، بعمق، ذلك الفضاء العاصمي كإرث في مظهره وبنيته الرئيسية ومجتمعه.

لقد اصطدم مسار التنمية، المتعثر، بتلك الأسباب التاريخية التي ارتقت بالجزائر من مصاف عاصمة "المدينة ذاتها، إلى مدينة كولونيالية"؛ ويتعلق الأمر بالآليات النفسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالسكان الذين تم نقلهم من مكان إلى آخر على إثر الحرب ثم بعد الاستقلال. وبالفعل؛ فهل يمكن تصور مدينة الجزائر بدون قصبتها أو كمدينة مبتورة عن تاريخها؟ بناء على هذا المعطى فإن الاهتمام سينصب على استعادة هذا التاريخ لإدراجه في سياقه العام كمكسب لدعم السؤال الشائك عن الهوية كمطلب لجميع الجزائريين.

لا مراء في أن الاطلاع على تاريخ الجزائر يظل مطلبا ملحا بالنسبة للكل الذين يرومون الوقوف على جذور المشكلات الحالية للعاصمة.

لقد أظهرت الأحداث بالفعل، أنه بسبب جهل التاريخ أصبحت الجزائر العاصمة، في ذات الوقت قمة للسلطات وبؤرة لتناقضات المجتمع برمته.

الجزائر في سبتمبر 1996

العربي - إيشبودن

الفصل الأول

الجزائر ما قبل الاستعمار...

ميلاد المدينة وتاريخها



خلافا لتقريرات بعض المؤرخين الاستعماريين، فإن مدينة الجزائر تنبثق عن عدة عهود تاريخية ضاربة في القدم إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة.

فبعد فترة حكم الرومان، التي أعقبها "فراغٌ" تجاهله التاريخ، كان تأسيس المدينة باسم "جزائر بني مزغنة" على يد أمراء جزائريين من بناة المدن، أمثال بولوغين بن زيري الذي وجدها آهلة بالسكان.

ولفهم معطيات تلك الفترة تم اعتماد المجموعات التالية من تاريخ الجزائر العاصمة:

أولا : تبدأ الجذور من كون الجزائر مدينة رومانية يحكمها القانون اللاتيني؛ ثم تأسيس الجزائر من طرف بولوغين بمعية قبائل بني مزغنة؛ ثم استهداف هذه المقاطعة الصغيرة بالغزو من طرف مختلف المماليك العربية والبربرية في المغرب، من جهة، ومن طرف المسيحيين الإسبان، من جهة أخرى، وذلك في إطار المحاولات الرامية إلى الهيمنة السياسية على شمال إفريقيا؛ جعى ظهور الأتراك واستقرارهم بالجزائر مما أدى إلى تغيير مجرى تاريخ شمال إفريقيا.

أصبحت الجزائر في ظرف وجيز فضاءً مركزيا لسلطة سياسية تشع على المغرب العربي برمته.

غير أن النفوذ المتعاظم لهذه المنطقة أثار مخاوف المسيحيين الذين أصبحت أطماعهم في السيطرة على الجزائر العاصمة اهتمامهم الرئيسي..

ولقد أدى هذا السلوك العدواني إلى جعل العاصمة مدينة للجهاد، فأصبحت منظومة دفاعها على قدر كبير من الأهمية بحيث صارت المدينة قلعة تُنعت "بالجزائر المحروسة".

وبالموازاة مع ذلك؛ فإن القرصنة، التي أبلى فيها الجزائريون بلاء حسنا، عادت على المدينة بثروات كبيرة.

كيف انعكس يا ترى ثراء المدينة هذا على الفضاءات الاجتماعية وعلى السكان والبلد بصفة عامة؟ وهل كان إنجاز الدُّور الفخمة هو الذي أعطى للمدينة اسم "الجزائر البيضاء"؟

بقي نشاط القرصنة وما جلبه من عائدات بمثابة المتنفس الكبير للحياة الحضرية وعنصرا من عناصر الشهرة التي اكتسبتها مدينة الجزائر؛ ولقد أدى ذلك إلى استقطاب العديد من الأوروبيين، الذين وُصفوا "بالمرتدين"، الباحثين عن الثروة. خلال تلك الفترة "التركية" أصبحت الجزائر مدينة عالمية بامتياز وبشهادة مؤرخي تلك الحقبة؛ وذلكبالنظر لتعدد "الأجناس" التي كانت تقطنها وتنوع أزياء الملابس التي يرتدونها واللغات التي يتكلمونها.

ومن المفيد أيضا دراسة نمط حكومة المدينة من خلال حكومة العاصمة وإدارتها وكذا مكانة السكان ودورهم؛ كما يتعين، لاحقا، تحليلُ مختلف الفضاءات الاجتماعية للمدينة وخاصة أحياءها وأسواقها ومنازلها وشوارعا وفضاءات الدفاع عن "الجزائر الحصينة". وستكون النقطة الأخيرة، موضوع تساؤلنا حول تراجع دور المدينة، المرتبط عادة بتراجع نشاط القرصنة البحرية؛ وإذا كان ذلك بالفعل أحد العوامل فإنه لم يكن العامل الوحيد؛ وهكذا سنبحث أيضا العوامل الأخرى الأكثر حسما، وعلى سبيل المثال: هل تجاوزت الأحداثُ ذلك النظام السياسي القائم منذ زمن طويل بعد بلوغ أقصى مستوى من الأزمة؟ وسوف نبحث كذالك عن علاقات الجزائر بالبلدان الأوروبية ونتساءل عما إذا لم تكن مشاريع هذه الأخيرة سببا حاسما مثل تراجع نشاط القرصنة نفسه؟

1. في أصول مدينة الجزائر

يجب التذكير أولا بأن التاريخ الحضري "العمراني" لمدينة الجزائر تاريخ قديم وغني بالرغم من أن الأمر غالبا ما يتعلق بمدن متدهورة.[1] وبالفعل، فإن الشبكات الحضرية، التي نعرفها من خلال هذا التاريخ، تتشكل مع الحضارات وتختفي معها أما في حالة مدينة الجزائر التي كانت تدعى ICOSIUM فلقد كانت حاضرةً على الدوام؛ وحتى عندما "انزوت" في العتمة خلال الفترة الفاصلة بين نهاية الإمبراطورية الرومانية وتأسيس الجزائر.

بيد أنه من الضروري، بالنسبة لنا، تبيان أصول هذه المدينة التي يرتبط تاريخها بتاريخ المغرب الأوسط ارتباطا وثيقا، حتى وإن كانت الأكثر أهمية آنذاك، فإن جزءً من تاريخها لا يزال غامضا والواقع أنَّ التعطش لمعرفة التاريخ كامنٌ في قلب كل جزائري؛ ولقد وُفق الحكام في فرض احترام أحد الممنوعات، سواءٌ بالعرف أو بالقانون، ونعني الحيلولة دون البحث عن الحقبة التاريخية بجدية وانتظام ومنع نشرها.[2] هكذا حُرم الجزائريون من هذا الدليل المتمثل في سند الهوية لماض مجيد ولحضارة غنية في أغلب الأحيان.

ونسجل بالنسبة للفترة التركية، على الخصوص، "التغاضي عن التاريخ" أما المصادر الإسلامية "فهي نادرة ومُبعثرة كثيرا إلى درجة يصعب معها تتبع مادتها".[3] يعود اهتمام المصادر الأوروبية بالمغرب العربي إلى الأهمية التي كان يمثلها في نظرهم نتيجة للتحولات السياسية التي عرفها، ابتداء من القرن السادس عشر، ولكون هذا الولع يغذيه "الشغف" الديني والأحكام العنصرية المسبقة بحيث أدى الجهل بالحقيقة أو سوء النية المبيتة... إلى ضلال عدد من مؤرخي تلك الفترة.[4] ففي كثير من الأحيان يبدو لنا التاريخ، الاستعماري، تاريخا يريد المؤرخون فرضه على الذاكرة الجماعية من خلال صور ثابتة نعود إليها بدون التساؤل عن "مصدرها".

وعلى سبيل المثال فإن تاريخ الجزائر في العهد التركي، جعل المؤلفين طيلة الفترة الاستعمارية يصفونه بالقليل والمجهول.[5] وتسمح مثل هذه الوضعية، عندئذ، ببناء شتى الفرضيات التاريخية وكتابته بما يتماشى والتعليمات الرسمية. لم يُشرع في إعادة النظر في بعض الأطروحات المغلوطة، التي اعتُمدت إبان الفترة الاستعمارية، حول إسهام العثمانيين في مدن شمال إفريقيا وفي الحكم على بعض مؤرخي تلك الفترة بأنهم ساهموا في التعتيم على العهد العثماني أكثر مما بحثوا عن الحقائق إلا بعد تصفية الاستعمار؛ والحاصل أن الدراسات حول هذه الفترة، لا تزال نادرة بالفعل ويتوجب القيام بها. ففي مثل هذه الظروف تصبح ندرة الدراسات التاريخية عائقا دون معرفة التاريخ وإدراك التطور الحضري "العمراني" إلا بصعوبة.

في الأصل كانت الأسطورة

في حالة الجزائر، على وجه الخصوص، غالبا ما يتعلق الأمر بالمعطيات التي تشير إلى أحداثٍ تتجاوز الإطار المحلي (الفينيقيون؛ غزو الوندال؛ القس كريسانس إلخ..) وتبقى مدينة الجزائر، مثلما تقدمه المعطيات التي تخصها، عالما سريا لم يكشف بعد؛ ولذا اعتمدت الوثائق المتعلقة بهذه المدينة في المقام الأول على الأسطورة، "الخيال"، ففي البداية كان مفاد الأسطورة أن رفاق هرقل هم أول من قام ببناء أول مدينة تحمل اسمها انطلاقا من كون عددهم كان عشرين: أي "إيكوزي" وهي لفظة يونانية EICOSI.[6]

ومن المؤكد أن البحارة الفينيقين، الذين أغرتهم مزايا الموقع، كانوا أول من أسس مرفقا تجاريا فيها؛[7] ويتعلق الأمر بوكالة تجارية وأحد هذه المرافق التي أنشأها الفينيقيون كانت كمعلم من معالم طريقهم البحرية.

تأكدت هذه الأطروحة لاحقا بعد اكتشاف بقايا خزينة نقود، في سنة 1940، في الحي المسمى "لامارين" LA MARINE؛ وهو اكتشاف سلّط ضوءا جديدا على تاريخ الجزائر التي كانت تحمل آنذاك اسم ايكوزيم.[8] ويحيل مثل هذا الاكتشاف على التأكيد، أن الجزائر يمكنها أن تفتخر بماض تليد وتحدد عمرها بأكثر من ثلاثة آلاف سنة. وبالفعل ليس هناك أي شك في اعتماد مفهوم إيكوزيم كون الجزائر ذات أصل فينيقي.[9]

وبالموازاة مع اكتشافات أخرى تشهد على وجود علاقات تجارية بين ايكوزيم وإيطاليا الجنوبية، حيث الجاليات اليونانية في

جنوب بلاد الغال GAULE، لا وجود لمؤشر يحيلنا على شكل وحجم هذه النواة الحضرية الأولى.[10]

ثم أعقب الرومانُ الفينيقيين: فالأوائل قدِموا في القرن الأول بعد الميلاد إلى ضفاف الجزائر العاصمة؛ وعليه تُقدم دراسة الطرق التي اعتمدوها، "بالرغم من مرور الوندال والبربر والأتراك"، دليلا على أن المستوطنات اللاتينية أنشأت في هذا المكان مدينة وفقا لمخطط، مُعدٍّ سلفا، عرف باسم "رقعة الشطرنج".[11]

ففي سنة 25 انتقلت "إيكوزيم"، التي كانت تحت حكم "أوغست"، إلى وصاية ملك موريتانيا، جوبا JUBA وحملت هكذا اسم إيكوزيم ICOSIM ، ولقد ارتقت هذه الأخيرة إلى مصاف المستوطنة المتمتعة بالقانون اللاتيني أي أنها أُلحقت إداريا بموريتانيا القيصرية.

ويلاحظ "البكري"، متحدثا عن جزائر بني مزغنة، أنَّ "هذه المدينة كبيرة وذات بناءات عريقة (..) وتوجد بها آثار وأقبية صلبة البناء تظهر من خلال عظمتها، أنها كانت في فترة مضت عاصمة لإمبراطورية ما". ويحق لأيٍّ كان أن يلاحظ وجود مسارح تتكون من الداخل من أحجار صغيرة من مختلف الألوان تشكل نوعا من الفسيفساء.

كانت المدينة تضم كنيسة واسعة لم يبق منها غير حائط في شكل محراب يتجه من الشرق إلى الغرب ويستخدم هذا الحائط الآن كقبلة شرعية في الأعياد الكبيرة، وهو مزخرف ومغطى برسوم وصور [12]. وعُلم، لاحقا، أنه في القرن الرابع عشر احتُلت إيكوزيم من طرف فيرموس FIRMUS سنة 372 ثم تخلى عنها بعد أن أخضعها تماما؛ ثم أعقبت ذلك فترة من الصمت بعد

تفكك القوة الرومانية. وابتداء من القرن الخامس لم يرد ذكر اسم إيكوزيم في التاريخ، وبلا شك أن المدينة، وكانت مساحتها تعادل مساحة الجزائر التركية، قد تعرضت على يد العرب إلى الخراب في القرن السابع عشر حيث هجرها سكانها[13]. وهكذا يركز المؤلف على الدمار العربي ويتجاهل مرور الوندال في القرن الخامس، كما أشار إلى ذلك عدد من المؤلفين، ويبدو أن هذه المدينة تعرضت للنسيان على مدار خمسة قرون، ولم يبق منها خلال هذه المدة الطويلة من الإهمال، غير بعض البنايات الهشة عند تأسيس المدينة الإسلامية[14].

تأسيس جزائر بني مزغنة

في القرن العاشر وفي عهد مملكة زيري بن منّاد 971/945 حصل بولوغين، ابن هذا الأمير، على ترخيص بإقامة مدينة حملت اسم جزائر بني مزغنة على أنقاض إكوزيوم. ولقد أُعجب بولوغين بالموقع بسبب وجود مجموعة جزر وإمكانية الرسو الطبيعي وغير ذلك من العوامل المحفزة لهذا المؤسس مثل:

- إمكانية استخدام الحجارة الواردة من أطلال إيكوزيوم.
- وجود شوارع.
- ما يتوفر عليه الموقع من مزايا تجعلها مدينة تجارية، إذ لم يكن هناك موقع أكثر ملاءمة منه لتشييد هذه المدينة.[15]

ابتداء من القرن العاشر بلغت المدينة درجة معينة من الرخاء، إذ ازدهرت التجارة وزاد عدد السكان وازدادت أهمية المدينة إلى درجة أصبحت حدودها غير كافية.[16] ويشهد وصف ابن حوقل أيضا على هذه الفترة حين يقول: "أقيمت الجزائر حول خليج وتحيط بها أسوار وهي تحتوي على عدد كبير من البازارات

وبعض ينابيع المياه بالقرب من البحر، وتتكون ثروات سكانها من قطعان الأبقار والأغنام كما كانت تصدر كميات من العسل والزبدة والتين ومواد عديدة نحو القيروان وأماكن أخرى.[17] ولقد جعل هذا الموقع من المدينة موضع أطماع دائمة إلى غاية استقلال الجزائر.

فالمدينة ما انفكت تورط البلد بأكمله بفعل الارتباط الوثيق لتاريخ الجزائر بتاريخ المغرب الأوسط؛ [18] وبالفعل، تعرضت الجزائر لهيمنة جميع الغزاة والطامعين الذين يتنافسون على تلك الأصقاع، في الفترة الممتدة من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر. ويتعين القول إن مغرب تلك الفترة كان عرضة للتجزئة وبالتالي للقلاقل السياسية والفوضى.[19]

وانطلاقا من ذلك، تعرضت الجزائر التي لم تكن عاصمة لأي مملكة لمختلف أشكال الهيمنة التي تعاقبت على شمال إفريقيا، إليكم بعض الأمثلة بصفة مقتضبة:

لقد تم إدماج الجزائر في مملكة الحماديين، لتصبح لاحقا تحت سلطة المرابطين، وفي سنة 1185 استولى ابن غانية BEN GHANIA على المدينة بعد الاعتراف بسلطة الموحدين. ثم تمت استعادة الجزائر من طرف المأمون سنة 1230 ليتولى حكمها حاكم حفصي. وفي سنة 1255 تم طرد ممثل تونس من طرف العاصميين الذين انتظموا للعيش بدون وصاية ومستقلين إلى غاية 1277. إلا أنه ابتداء من تلك السنة، استعاد الحفصي أبو زكريا مدينة الجزائر ليلحقها ببجاية وتم الاعتراف بها من طرف العاصميين. وفي سنة 1307 حرر ابن علان IBN ALLAN الجزائر لمدة أربعة عشر سنة، إذ استلم السلطة وقام بطرد السلطات التي تمثل بجاية. ولقد هزم هذا الأخير من طرف ملك

تلمسان أبو حمو الأول الذي ضم الجزائر إلى دولها؛ فمن هم سادة الجزائر والحالة بهذه الدرجة من الغموض؟

إن الطامعين، على تعددهم، لم يكن لديهم الوقت للإقامة طويلا ويبدو أن أسياد الجزائر الحقيقيين كانوا الثعالبة وهم قبيلة عربية من المتيجة تولت طرد الصنهاجيين من السهول. وهكذا استلم أحد رؤساء القبيلة، هو سليم بن إبراهيم، الجزائر طواعية ليبايع الزيانيين والحفصيين فالمرينيين. وكادت الجزائر، خلال هذه الفترة، أن تصبح عاصمة مرتين على الأقل: كانت المرة الأولى، مع ملك الزيانيين أبي حمو، سنة 1378، الذي فكر خوفا من مؤامرات ابنه يوسف بن تاشفين في تحويل مقر حكومته من تلمسان إلى الجزائر؛ غير أنه تخلى عن مشروعه. أما في المرة الثانية فكان الفاعل يدعى زيان محمد الذي استولى على الجزائر في 1438 إثر انتفاضة ضد تلمسان التي جعل منها عاصمة مملكة لم تعمر طويلا.

وهكذا أصبحت الجزائر، مرة أخرى، هدفا لأطماع جديدة إلا أنها هذه المرة لم تكن محل أطماع الممالك المغاربية بل الكاثوليكية. وبعد هذه المحاولة الأخيرة التي تولى العاصميون بأنفسهم مهمة التصدي لها، أصبحت الجزائر شبه مستقلة ذاتيا.

فلقد تشكلت "جمهورية - بلدية" تتولى إدارتها طبقة أوليغارشية بورجوازية تحت الحماية المكثفة للثعالبيين.[21] وبقيت الجزائر في ظل هذا الوضع، مدينة مزدهرة بنشاطها البحري ومبادلاتها التجارية؛ وبالرغم من الرداءة المنتشرة فلقد كان الميناء على قدر كبير من الأهمية: إذ لم يكن يتردد عليه البحارة المسلمون، فقط، بل يقصده أيضا القراصنة المسيحيون والسفن الآتية من البندقية، ومن فلورنسا لترسو في مينائها كل سنة.[22]

كما كانت مدينة الجزائر، بالرغم من جميع محاولات الغزو، مدينة يقطنها من 20 إلى 30 ألف نسمة إذ لم تكن مجرد ميناء للتبادل بل كانت أيضا مدينة سيدي عبد الرحمان الثعالبي 1468/1387، ولي الجزائر الصالح المشهور بحكمته وتبحره في العلوم الفقهية، فكان لمساجدها صيتٌ كبير ويعود تأسيس أقدمها إلى القرن الحادي عشر وكذا زواياها التي تعود إلى القرن الخامس عشر.

الجزائر مدينة هامة بالرغم من أن المؤرخين، الاستعماريين، أرادوا حصرها ضمن مصطلح يقلص من أهميتها، مثل تسميتها جزائر البربر أو اعتبارها مجرد مقاطعة ذات مساحة بسيطة.[23]

حين تطرق جاك بيرك J.BERQUE للحديث عن حالة هذه الجزائر، خلال القرن الخامس عشر، نجده يذكر الأنشطة البحرية التي تعكس التجارة المزدهرة ويصف معها المدينة التي شكلت إطارا لحياة متوازنة الأدوار إذ كانت من القوة، السياسية والثقافية في المغرب العربي، حيث لم تكن الأحداث التاريخية والتظاهرات الثقافية تنقص في جميع الحالات.[24]

إنها إذن مدينة يعيش سكانها في رخاء إلى جانب برجوازية حاكمة، تتأرجح بين الخضوع أو التوافق مع المنافسين.

فلم تتح الفرصة للجزائر لتكون على غرار المدن الكبرى في شمال إفريقيا، مقرا لحكومة مملكة، بسبب الطابع المتواضع للمدينة، ولكن الأتراك هم الذين أعطوا المدينة حجما لا يرقى إليه شك وقد استمرت في هذا الدور المتواضع بالرغم من ظهور بني زيري الذين يقفون وراء منشئها واكتساب أهميتها، قبل أن تبلغ أوج مجدها عندما أصبحت تحت حماية الأتراك. ومنذ ذلك التاريخ، أخذ مصير البلد وشمال إفريقيا منحى آخر.[25]

عهد الجزائر – التركية

يقدم "المؤرخون الاستعماريون فترة الجزائر – التركية على أنها فترة قليلة الوضوح غير أن هذا الأمر لم يمنع العديد من الأعمال من تناولها وهي التي غالبا ما تدور موضوعاتها حول الشعوب البربرية والجزائر تحت الهيمنة التركية.

وكان ذلك من أجل تبرير الأطروحات القائلة بأن الجزائر بلد القراصنة وعرين قطاع الطرق.. ولا تكاد تُذكر مثل هذه الأوصاف عندما يتعلق الأمر بمدن أخرى سواء في شمال أو شرق إفريقيا "تونس، طرابلس، تلمسان، بجاية، القاهرة .. إلخ" وهي المدن التي يحكمها الأتراك، فهل مقارنتها بهذه الأخيرة ، تعني أن الجزائر وحدها كانت تتمتع بوضعية خاصة إزاء الباب العالي؟ وهل هي المدينة التي نجحت أكثر في تطورها تحت الحكم التركي؟

صحيحٌ أن الجزائر هي الوحيدة التي كانت يحكمها داي منتخب؛ أما بالنسبة للمدن الأخرى فالباي يكفي في نظر الباب العالي.

ولقد سمح الاعتماد على "المذكرات" وسرد المغامرات الحقيقية أو المتخيلة للرحالة والقناصلة والتجار وحتى الأسرى، للمؤرخين الاستعماريين، باقتراح ما يستطعيون تقديمه لهذه الروايات؛ وعلى نفس المنوال فإن الخطوط العريضة، المهيمنة في تاريخ الجزائر- التركي، هي المواضيع التالية:

اغتيال الباشا والداي والقحط والسجون والأشغال الشاقة والعبودية ونظام الدفاع عن المدينة وقصف هذه الأخيرة الذي قُدم على أنه مناورة بحرية.[26]

تُحيل هذه المواضيع، بالفعل، إلى كل ما يمكن أن تنتجه مدينة من أعراض وأمراض وما يتعلق بطريقة عيش سكانها ونمط إدارتها. ولقد أصبح هذا المسعى الفكري في كل مقاربة مما جعل تايلارد THAILLARD، عميد جامعة الجزائر سنة 1925، يقول: "إنه بفضل علاقات السفر والأسرى على الخصوص تم إزاحة جانب من الستار السميك الذي كان يلف ماضي البربر، وبالتالي يمكن أن نستشف بعض جوانب الحياة في هذا البلد في القرنين السابع والثامن عشر.

فماذا رأى هؤلاء الرجال في البلد؟ لقد انحصر الوصف على اكتشاف المناظر الطبيعية، أما عن المدينة ذاتها فلا شيء غير ملاحظات مقتضبة، حول الشوارع الضيقة والمتداخلة، سيئة التهيئة، المظلمة والضيقة؛ ولم يتم التطرق إطلاقا للفلول الغريبة التي تكتظ بها الشوارع ولا للشكل الفاتن والجذاب للمساكن المتراصة التي ما انفكت منذ 1830 تلهم العديد من الفنانين وتثير إعجابهم.[27]

ولقد تم تأكيد هذا الحكم القيمي سنة 1960 في مذكرة تنتقد حالة الأبحاث التاريخية الحديثة وإذا كانت هناك كتب ذات قيمة، حول بعض الفترات من تاريخ الجزائر، فإننا لا نملك بعد الكتب الشاملة التي يمكن للجمهور العريض الوصول إليها لتكوين لمحة علمية نزيهة على الأقل عن تاريخ هذا البلد.

يعلل المؤرخون ذلك بنقص المراجع وعدم اليقين وغموض الشهادات حول الماضي.[28] ولقد تم التذكير لحد الآن بالإطار الاجتماعي – السياسي الذي كانت عليه الجزائر قبيل الوجود التركي الذي سيؤدي إلى تحولات جذرية في المعطيات التاريخية للمدينة.

ففي نهاية القرن الثاني عشر كانت مدن ساحل الشمال الإفريقي تعيش في شبه استقلال ذاتي، فقد قامت في شكل دول شبه مستقلة، تتعايش مع القبائل المجاورة.

ومن جهتها انتظمت الجزائر في شكل "جمهورية - بلدية" تحكمها أقلية "أوليغراشيا" بورجوازية على رأسها الشيخ التومي. ولقد حدث هذا التراجع أو "القطيعة" بعد أن مرت المدينة بفترة احتلال وتشنجات مختلفة. ومع سقوط غرناطة "GRENADE " في 1492 استقبلت الجزائر على غرار بقية مدن شمال إفريقيا الوافدين من الأندلس والموريسكيين والثغريين الذين تم نفيهم من إسبانيا، وبذلك أصبحت هذه الأخيرة، إحدى أهم قوتين رئيسيتين في البحر الأبيض المتوسط إلى جانب الإمبراطورية العثمانية.

وضمن منطق استراتيجية الهيمنة، قرر الملوك الكاثوليك، في القرن السادس عشر، إخضاع ساحل شمال إفريقيا؛ وهكذا استولوا على المرسى الكبير بوهران في 1509 وبجاية في 1510 ثم تنس ومستغانم إلخ ..

ولقد أقام الإسبان على ضفاف الساحل الجزائري والتونسي إلا أن محاولاتهم فشلت أمام مرامي خصومهم الأتراك.[29] ووعيا منهم بهذا الخطر، أذعن العاصميون واعترفوا بملك إسبانيا والتزموا بدفع ضريبة سنوية.[30] ولم يكن هذا كافيا عند: ب.نافارو P.NAVARRO ليتأكد من الهيمنة الكاملة، المعبر عنها في بورغوس من طرف الشيخ التومي، إذ قام باحتلال الجزيرة الواقعة قبالة المدينة وببناء قلعة حصينة زودها بالمدافع وأمدها بـ 200 رجل. وقد تحمل العاصميون تلك الشوكة التي غرزت في قلوبهم لمدة 15 سنة.[31]

وبموت الملك فرديناند اعتبر العاصميون أنهم غير ملزمين بالمبايعة التي أدوها وقام التومي بإرسال وفد إلى الإخوة باربروس، عروج وخير الدين، المقيمين آنذاك بجيجل واللذين كانا يتمتعان بالجرأة والبسالة والإقدام والشجاعة الأسطورية.

وسيكون لهذا المسعى، ذي النتائج الاستثنائية، انعكاسات إيجابية على مدينة الجزائر وعلى سكانها؛ بيد أنه لاشيء كان معلنا في الوقت الذي كان فيه ميناء القراصنة البربر، الصغير والجميل، يعرف ازدهارا لافتا.[32]

فما الذي حدث من أمور حاسمة في البلد، بعد استقرار الأتراك، لكي يتم إعلان الوصاية على الجزائر في مطلع القرن السادس عشر أي في 1516؟ يتعلق الأمر، من وجهة نظر سياسية، بالتخلص من الإسبان الذين أقاموا في أرض الإسلام وذلك ما يخدم في المقام الأول سلطة الباب العالي.

لقد حاول عروج، المقيم بالجزائر، إبعاد الإسبان المتمركزين في الحصن قبالة المدينة إلا أنه لم يفلح؛ وعندئذ، قرر القيام بعمليتين سياسيتين:

- إقامة سلطة سياسية قوية ومستقرة فأعلن نفسه ملِكا "بالرغم من أن هذا الموضوع لم يكن واردا في طلب سكان الجزائر إلا أنه كان مخاطرة غير محسوبة" للتخلص من الشيخ التومي.

- تحرير بقية المدن الجزائرية المحتلة؛ فلقد حرر كلا من تنس والمدية ومليانة وتلمسان، التي توفي بها سنة 1520، بعد مقاومة شرسة ضد الهيمنة الإسبانية المسيحية.[33]

أما المنجزات التي تخص مدينة الجزائر؛ فبمجرد إقامة السلطة الجديدة أصبحت عاصمة وعرفت تحولات هامة جعلت منها مدينة مشهورة وحصنا منيعا. وابتداء من السنة الأولى لإقامة الأتراك ُشرع

في بناء قلعة جديدة هي "القصبة" ثم تشييد المتاريس والأسوار الجديدة للذوذ عنها ولحماية سكانها الذين تزايد عددهم أكثر.

وشرع خير الدين، بعد وفاة أخيه، في إقامة دولة الجزائر؛ فلقد كان ينظر إليه أنه يتوفر على صفتين أساسيتين: إرادةٌ صعبة الترويض وروح سياسية نقية "ويعتبر خير الدين مؤسس دولة الجزائر" المنتصر على جميع خصومه حيث دمر حصن الجزائر سنة 1529 واستخدم جزء من مواده للربط بين طرفي المرسى.[34] وكان يكفي أن يأمر خير الدين بربط الجزيرة باليابسة حيث يوجد الحصن لكي تكتمل المعجزة؛ ومنذ ذلك اليوم، أصبحت جميع سفن العالم تمر قبالة الجزائر.[35] ولإقامة دولته أمام هجمات خصومه وبقرار عبقري ربط مصيره بالإمبراطورية العثمانية[36]

ثم أشاد خير الدين بالسلطان سليم الأول الذي أدرك بسرعة أهمية موقع الجزائر في البحر الأبيض المتوسط وتسلم من اسطنبول لقب الباشا "الباي" مع 2000 رجل مجهزين بالمدفعية وأربعة آلاف متطوع يتمتعون بمزايا الانكشاريين؛ وصارت الجزائر آنذاك مقاطعة عثمانية "تركية" وشبه قاعدة عسكرية للباب العالي في المنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط؛ فكيف أصبحت عندئذ مدينة الجزائر التي منحت اسمها للبلد بكامله؟

يجدر التذكير، لإدراك إسهامات هذه الوضعية الجديدة للمدينة، بتطور هذه الأخيرة خلال القرون الثلاثة التي استغرقها التواجد التركي وهو تواجدٌ شبه نسبي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاستقلال الذي تحقق بسرعة والذي من خلاله مارست الجزائر سلطتها أثناء تلك الفترة سواء في الداخل أو في العلاقات التي كانت لدولة الجزائر مع بقية البلدان. سنستعرض، أولا، وضع نظام حكم للمدينة ثم نأتي إلى تلخيص ممارساته ووظائفه الحضرية لاحقا.

2. حكومة المدينة في العهد التركي

ينطلق التمثيل الشامل المنبثق عن نظام الحكم، خلال العهد التركي، من بنيات ممركزة للسلطات السياسية على أعلى مستوى في الدولة إلى غاية 1830. بينما مُنحت صلاحيات واسعة على مستوى المقاطعات للبايات ونوابهم.

كان البايات يتمتعون باستقلالية كاملة في رسم سياساتهم المحليـة؛[37] غير أنهم لم يكونوا يتدخلون في شؤون القبائل وكانت أكبر واجباتهم إزاء السلطة المركزية منحصرة في جمع الضرائب؛ ومهما وصف بالجمود، فإن شكل حكومة الجزائر، خلال ثلاثة قرون من الوجود التركي، تميز بوقوع أحداث سياسية واقتصادية كانت وراء حدوث عدة تغيرات؛ مرتبطة أساسا بإرادة سياسية في الاستقلال جرى التعبير عنها بطريقة ما من طرف دولة الجزائر إزاء الباب العالي. وانطلاقا من ذلك وقعت تغيرات أساسية في الوضعيات السياسية للذين تولوا حكم المغرب الأوسط.

النظام السياسي للحكومة

يمكن أن نميز خلال هذه الحقبة من التاريخ ثلاثة مراحل في تطور نظام حكومة الجزائر، كعاصمة مستقلة سياسيا، ففي هذه

المراحل المتعاقبة كان هرم السلطة يتكون من البايات والآغاوات والميليشيات والدايات.

أ ـ كان الباي[38] يُعيَّن من طرف السلطان ويتصرف كملك حقيقي للجزائر ويعيش في قصر الحديقة.

ساهم البايات في إثراء مدنهم، ليس فقط من خلال نشاط القرصنة البحرية، بل كان لنفوذهم دور كبير في إقامة دول في المناطق البربرية؛[39] فلقد بسطوا مفهوم ضبط الحدود، التي يتحركون ضمنها، كما أدخلوا فكرة السيادة الوطنية.[40]

ب ـ الآغاوات والميليشيات: في العصر الذهبي للقرصنة، خلال القرن السابع عشر، كانت الجزائر مدينة غنية وتجارية بامتياز تحتضن بين 100 و150 ألف نسمة وهو رقم لم تبلغه من قبل أبدا.[41]

وعندما بلغت هذه المدينة أوج قوتها واكتسبت سمعة دولية، كدولة قوية، تحررت من وصاية الباب العالي؛ وتولى الأوجاق « ODJAQ » (ميليشيات السلطة) وطائفة الرياس مقاليد "الحكم"، برفضهم التواجد تحت إدارة موظفين مؤقتين.[42] وانطلاقا من هذا المطلب، ستولد سلطات جديدة في الجزائر. وهكذا تم استبدال البايات بالآغاوات والميليشيات ابتداء من 1659. وقد دامت هذه الصيغة اثنتى عشرة سنة فقط. وابتداء من 1671 فُرضت سلطة جديدة، استمرت هذه المرة إلى غاية الاحتلال الفرنسي، ويتعلق الأمر بالداي المنتخب من طرف الديوان كقائد أعلى. ولقد وُصف هذا الحدث بالانقلاب الهادئ، الذي أحدث تغييرا كبيرا، سياسيا ومؤسساتيا،[43] بحيث أصبحت الوصاية على الجزائر مُستقلة في تسيير شئونها استقلالا تاما.

وابتداء من تلك الفترة بدأ سكان المغرب الأوسط يسمون أنفسهم بالجزائريين[44] وهكذا؛ فإن علاقة التبعية لاسطنبول لم تعد تظهر إلا بصفة رمزية من خلال طقوس تقديم الكفن أو الهدايا عند تعيين داي جديد؛ ويُذكر أن أتراك الوصاية لم يكونوا سوى مجرد أتباع للسلطان عن بعد.[45]

وفيما يلي توزيع الألقاب ونظام حكومة دولة الجزائر في ذلك العهد:

السلطة المركزية وتتمثل في دار السلطان، وتشمل الجزائر وضواحيها ويتولى الداي الإشراف عليها. أما بقية أنحاء البلاد، فكانت مقسمة إلى ثلاث مقاطعات هي: قسنطينة؛ المدية؛ ومعسكر، ثم وهران. ويوجد على رأس كل مقاطعة، مقسمة بدورها إلى أوطان وقواعد، حاكمٌ يُدعى الباي يحكم الإقليم الذي يُشرف عليه ويتمتع بصلاحيات واسعة.

ومن جهة أخرى كان هذا الأخير يُنصح بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للقبائل وهي نصيحة تندرج في إطار إستراتيجية السلطة التركية، الحريصة على تفادي الانتفاضات، إلا إذا كانت تخدمها وإلا فإن عواقب ذلك ستكون وخيمة على تطور المجتمع الجزائري.

وبالفعل فإن الاضطرابات بين القبائل وإهمالها من طرف السلطة المركزية، رهنت البلد في حالة من التخلف طيلة ثلاثة قرون التي استغرقها الوجود التركي.[46]

كانت دار السلطان، التي تشمل العاصمة ومقاطعاتها، إقليمًا منظما خاضعا للسلطة المباشرة للداي، القائد الأعلى للدولة، الذي يعين المأمورين الرسميين لمختلف مهام الحكومة الإقليمية والإدارة. ففي العاصمة يقع مقر الحكومة والمؤسسات الوطنية،

مثل تلك التابعة للداي؛ والديوان؛ وأعضاء الأوجاق؛ وطائفة الرياس؛ والخزناجي؛ والخوجة الخ... وتتشكل من الأتراك فقط.

دام هذا النوع من "التسيير العسكري الذاتي أكثر من ثلاثة قرون بدون أن تظهر نقائصه التي يبتهج الكثير من المؤرخين الأوروبيين بنسبتها إليه".[47] ولا يبرز هذا الطابع العسكري لحكومات الدايات بالجزائر من خلال التنظيم السياسي، فحسب، بل من خلال الحالة الفكرية لقادته أيضا.

لقد أعطى خير الدين لدولة "الجزائريين"، مثلما يدعوها أتراك الجزائر، تنظيما ذا قاعدة عسكرية ظل على حاله ولم يتعرض لتغييرات عميقة إلى غاية الاحتلال الفرنسي.[48] وهي تلك الروح بالذات التي نجدها نوعا ما في طريقة حكم المدينة نفسها.

حكومة المدينة

يكمن توضيح ماهية حكومة المدينة من عناصر الإجابة على السؤال التالي:

هل يمكن التعرف، من خلال هذا النمط من الحكم، على السياسة التي تؤثر في تطور المدينة والنمط الذي يترجم في عدم الملاءمة ويتحول إلى عائق؟

لقد تم حكم الجزائر على أساس إقصاء مواطنيها سواء على الصعيد السياسي الذي بقي حكرا على الأتراك وحدهم أو على صعيد مساهمة السكان في القرارات الكبرى المتعلقة بتسيير المدينة. ولقد تواصل هذا الإقصاء، لاحقا، لكن بصورة أكثر شمولية وتحت أشكال مختلفة تكررت طيلة الحقبة الاستعمارية؛ وبالفعل، ففي ظل الاستعمار كان الأمر يتعلق بالتنكر التام للعنصرين الحضري والأصلي أي: إنكار المدينة الأم، من خلال

تدمير الأحياء، وإنكار السكان المسلمين، من خلال عدم الاعتراف لهم حتى بماضيهم الحضري، ولقد أدت هذه الممارسة إلى ظهور التخوم الحضرية بفقرائها وبيوتها الهشة التي لم تعرفها الجزائر إلا بعد مضي قرن من الوجود الفرنسي.[49]

فالصور التي نعرفها عن المدن "التركية"، في شمال إفريقيا، هي عموما مدن قراصنة وعرين قطاع الطرق وغيرهم من لصوص البحر أو هكذا يقدمها لنا المؤرخون على أنها لامدن، في تطور دائم، يسيرها أجانب وإدارتها غير منظمة والقمع هو الأداة الوحيدة للتسيير الحضري.

يتعلق الأمر، في هذه الحالة، بمعرفة كيف استطاعت مثل تلك الحالات الفوضوية أن تستمر أربعة قرون وأن تسمح بنمو تلك المدن التي عرفت الجزائر خلالها، على سبيل المثال، بعض الفترات الاستثنائية؛ ومن المهم، أيضا، معرفة كيف استطاعت الجزائر أن تجذب السكان من داخل البلاد ومن البلدان المجاورة للبحر الأبيض المتوسط في حدود 50% من تعداد سكانها.

فالتاريخ الاستعماري الفرنسي، يميل بطبيعة الحال، إلى اعتماد السوداوية في وصف الأوضاع الداخلية في البلدان التي يزعم المحتل الجديد، القيام ببسط السلم والرفاهية الرومانية في ربوعها. ويلاحظ هذا الاتجاه خصوصا في الجزائر، مهما كانت النوعية الحقيقية للأعمال التي كرست للجزائر التركية في القرن التاسع عشر.[50]

لقد كانت تلك الفترة فترة نشاط القرصنة الذي تعيش عليه الجزائر، وعلى وجه الخصوص، فترة ثراء من يمسكون بزمام السلطة والمدينة؛ وكانت أيضا هي الفترة التي عرفت فيها المدن توسعا معتبرا ولعبت دورها كمراكز اقتصادية هامة. فلقد كان

الأتراك ينظمون تواجدهم انطلاقا من بعض العواصم وكانت بعض تلك العواصم عبارة عن مجموعات سياسية تهتم بتحصيل الضرائب لدى القبائل وكان البعض الآخر منتظما في شكل مدن قرصنة تدير ظهرها ببساطة للمناطق الداخلية للبلد.[51] كانت الشبكة الحضرية الموجودة آنذاك تستجيب للحاجيات الخاصة لإقامة الأتراك. فالمدن كانت أبعد من أن تعطي مظهرا سيئا أمام المدن المتوسطية الأخرى لكونها، وإلى غاية القرن الثامن عشر، احتفظت بعدد مماثل من السكان.

ويحصى في بجاية، التي كانت في حالة انحطاط في القرن السادس عشر، وجود ثمانية آلاف ممتلكة إقطاعية وحوالي ثلاثين ألف نسمة؛ أما مدينة الجزائر فقد بلغ عدد سكانها تقريبا 150 ألف نسمة في منتصف القرن الثامن عشر. لقد كانت مدينة الجزائر بالفعل مدينة رائدة تتفوق على بالرمو وروما ومرسيليا والبندقية ولا تتفوق عليها غير مدينة نابولي، في المتوسط الغربي،[52] وإلى غاية القرن التاسع عشر، وبالرغم من الانحطاط السائد، كان لبعض المراكز الصغيرة مثل جيجل والقل وتنس وشرشال ورشاتها للصناعات البحرية؛ كما كانت أرزيو ووهران ورشقون تصدر نحو أوروبا كميات كبيرة من السلع.[53]

للتذكير؛ فإن الجزائر كان لها، ضمن التنظيم التركي، مكانة جد متميزة من حيث وضعها كعاصمة للجهاد الأمر الذي يميزها كمدينة رمز ويفسر بالتالي الطريقة الشاملة في تسييرها.

لقد كانت الجزائر مدينة للجيش الانكشاري، أي مدينة للعسكريين الذين أنشأوا الإيالة. وكان يوجد بها ثمانية ثكنات وعدد كبير من العسكريين الذي يبلغون أحيانا 20 ألف رجل؛[54] ولم

يكن للمدينة إلا أن تتخذ طابعا عسكريا، كونها موضع تنظيم، حيث نجد كل شيء مجندا ومضبوطا ومغلقا مثل الثكنة تماما.[55]

كانت مدينة الجزائر، التي تحتل مكانة استراتيجية، مركزا تجاريا مما عرضها للعديد من عمليات القصف وأغرقها في حالة حرب شبه دائمة. وكرد فعل أصبحت مدينة للجهاد وذلك ما يبرر الأعداد الكبيرة نسبيا للجنود الانكشاريين فيها. وكانت الجزائر أيضا مدينة دينية حيث تستلهم جميع الأعمال من الإسلام.

لا يمكن إدراك الأسباب العميقة التي تبرر السلوكات اليومية لسكان الجزائر إذا ما تجاهلنا العنصر الديني زيادة على أن الإسلام هو دين حضري.[56] تقف هذه الظروف السياسية الاجتماعية المميزة للوجود في المدينة وراء تحوير تنظيم الحكومة الحضرية القائم على الطاعة والصرامة والطقوس. تلك المميزات النوعية وما ترتب عنها من تنظيم هي التي جعلت المؤرخين لا يتوصلون إلى تصنيفها ضمن فئة المدن الحضرية الكلاسيكية؛ وكذا بالنسبة للباحثين الذين أعطوا أحيانا الانطباع بأنهم بصدد الحديث عن نمط من اللامدينة وأمام نموذج لا حضري.[57]

الحقيقة أن النظام الاجتماعي الحضري، الذي طور بالجزائر، قد خلُص إلى تطوير نفسه وجلب، برأي جميع الملاحظين في تلك الفترة، حالة من الارتياح لأصحابه؛ أما بالنسبة لحكومة المدينة فإننا نميز مستويين مختلفين، ومتكاملين، مماثلان للمواقع المختلفة من طرف المجموعات الضاغطة في هرم السلطة السياسية وهما:

المستوى السياسي أي الذين يتولون إدارة المدينة أو الطبقة المهيمنة وما دونها ممن يتولون التسيير والإنتاج (المستوى الذي يتكون من تشكيلة من المستويات الأخرى حسب تدرج تحدده الممارسة والضرورات).

ويتكون المستوى الثاني من ميليشيا الإنكشاريين (المستخدمون العسكريون والسياسيون) وأعضاء طائفة الرياس القوية. كما أن الدولة ذاتها، تتكون من تحالف مدعوم بالمصالح المشتركة بين الإنكشاريين والرياس.

وبالنسبة للجزائر التركية فإن المعاينة الأولى للمؤرخين هي إقصاء السكان الأصليين من الأنشطة السياسية للإيالة، سواء في الوظائف السياسية أو في المناصب العليا للإدارة الحضرية، ويعود هذا الإقصاء لخاصية السياسة التركية في الجزائر والتي تقوم على التمييز في توظيف أفراد الجيش الانكشاري؛ إذ لا يمكن مراقبتهم، والحالة هذه، من التسيير العسكري الذاتي على حد تعبير جاك بيرك؛ وباستثناء أتراك الأناضول تم إقصاء الجميع، بمن فيهم الكراغلة، (الجزائريون المنحدرون من أب تركي).

وهكذا فُرض منطق الإقصاء حيث لا يمكن شغل المناصب، المسماة بالهامة، إلا من قبل الأتراك حيث يتقاسمون خاصية السلطة مع أعضاء طائفة الرياس؛ لكون الدولة هي من يتولى مراقبة الميدان السياسي وتسيير المدينة بصفة كلية. وإلى غاية القرن التاسع عشر حافظت دفعات الجيش الإنكشاري على طابعها التقليدي ضمن الطبقة المهيمنة. ويفسر هذا الواقع مدى الاهتمام بالمحافظة على الطابع التركي للمؤسسة العسكرية بالمدينة. ففي الجزائر يُفسَّر اقتصار التجنيد على الأناضوليين بإرادة العنصر التركي بسط اليد على السلطة.[58] تضم هذه المجموعة جميع من يمارسون السلطة السياسية ويمسكون بزمام الإدارة ويسهرون على حفظ النظام والأمن؛ ويوجد في مرتبة تحت الطبقة المهيمنة عدد من المجموعات الاجتماعية تتولى قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارة الحضرية؛ ويتصدر مقدمة هذه المجموعات

بعض العلماء الذين يُمارسون الأنشطة الاجتماعية (في المؤسسات الدينية والتعليم والقضاء الخ..). ويستمد هذا الفريق وحدته من الأنشطة المرتبطة بالشأن الديني والعلمي وبإدارة شؤون القضاء ونشر الثقافة.[59]

وللعلم، فإن موارد هذا الفريق غالبا ما تأتي من العائدات التي توزعها الجمعيات ذات الطابع الديني والخيري ومن تبرعات شخصيات الدولة وممثليها؛ وتنتشر هذه المجموعات في الجزائر ويتحرك أفرادها ضمن نشاط العلماء وهم يمثلون حوالي 6 بالمائة من مجموع السكان النشيطين، من الذكور، وتعتبر هذه النسبة كبيرة بطبيعة الحال.[60]

وبالإضافة إلى أنشطة العلماء المرتبطة بالدين والمعرفة، كان هؤلاء بمثابة الوسطاء الطبيعيين بين الرعايا وبين السلطات بوصفهم تابعين لها حيث كانوا يتولون دور العون القضائي الضروري في مجال العدالة وكذا الحكم، وتفسير مسائل الشريعة.

كيف كانت تضمن آنذاك الوظائف الحضرية في الجزائر في ظل التمييز المعيش والمفروض في ممارسة السلطة السياسية؟

هذا سؤال من الأهمية بمكان إذا اعتبرنا تعريف أو(ترتيب) المدن ما قبل الاستعمار في المغرب العربي مقارنة بوضعيات المدن الأوروبية، من جهة، وبنموذج الإدارة الذي عرفته الجزائر، من جهة أخرى، والذي لم يكن ظاهرا للمؤرخين الاستعماريين في جميع الحالات؛ فلقد قرر هؤلاء المؤرخون أن إدارة الجزائر كانت خارج أي منطق عقلاني معروف في الفضاء الحضري الأوروبي.

أما ما يتعلق بمسألة الترتيب النظري فهناك خبيران في مدن ما قبل الاستعمار في المغرب العربي يتفقان وهما:

السيد زغال ZGHAL الذي يرى أن المدن الكلاسيكية في المغرب العربي تقع بين نموذجين متناقضين: نموذج المجموعة الحضرية المستقلة التي تحيل على البلدية الغربية في القرون الوسطى؛ ونموذج المدينة الملكية القريبة من شكل المدينة الصينية.(61)

ويعتبر السيد ريمون RAYMON، الذي يُشاطره هذا الرأي، أن هذه "المدن تختلف في نفس الوقت عن المدن القديمة التي غالبا ما تم اعتبارها تجسيدا للمثالية في التنظيم الحضري ومدن القرون الوسطى التي سمحت مؤسساتها بالتطور نحو النظام البلدي"؛(62) وهكذا فبالنسبة لهذا وذاك، إن نموذج الأداة، الذي يبرز في المدن العربية، يمكن موقعته على النقيضين.

إلا أن طابع اللامدن، أو انعدام الصفة الحضرية الذي يُنسب لهذه المدن، فهو غير مؤسس إذ أن من الصعوبة بمكان القبول بفكرة انحطاط متواصل وبدون انقطاع طيلة أربعة قرون وأن هذه التأكيدات عن "اللامدن" هي في تناقض مع ما يكشفه علم الآثار وتاريخ المدن.(63)

وبالفعل، كما سنرى، فلقد كان المكلفون الرسميون والمعنيون بالأمر هم من يتولى الوظائف الحضرية بطريقة مُرضية، وبعبارة أخرى، لم تكن الإدارة البلدية وحدها من يتولى مختلف المهام التي كان يشارك فيها الحرفيون والمجموعات الإثنية وجمعيات الأحياء.

وكان المكلفون بالشؤون الحضرية، على قلتهم، يظهرون بعض القصور والعجز الذي لم يكن مطلقا ولا شاملا مثلما نتصور "إن رداءة معلوماتنا، بهذا الخصوص، هي بلا شك المسئولة عن النظرة التي اعتمدها المؤرخون عن المدن العربية".(64)

إدارة المدينة

لقد كانت إدارة مدينة الجزائر تحت سلطة الخزناجي، (أمين الخزينة وزير المالية)، يساعده مكلفون بالمهام الرئيسية التقنية أو القطاعية حسب ضرورات سير الهيئة الحضرية. وكان شيخ البلد، المعين من طرف السلطة المركزية، يتولى مهام الشرطة ومراقبة الصناع والحرفيين فهو مكلف، ظاهريا، بكل ما يتعلق بترميم البيوت (نظافة وصيانة المباني الحضرية وبمسؤوليات حضرية هامة) يؤكدها موقع مكتبه الذي يقع في قلب المدينة؛[65] ويتولى شيوخ البلد، الذين هم نواب الآغا والأمناء، وظائف محددة مثل مراقبة الأسواق والأسعار وتسيير الينابيع ونظام الشرطة والمزوار.

إلى جانب هؤلاء المكلفين، الرسميين، تتدخل سلطات أخرى. هكذا تؤطر السلطات السياسية النشاط في جميع المسائل المتعلقة بسير المدينة، كونها مسئولة عن حفظ النظام، إذ من بين مهام الحكومات الاهتمام بجميع المشاكل في العاصمة حيث تمارس سلطاتها والتي كانت تؤدي أحيانا إلى خلق مشكلات قد تصل إلى حد إثارة الاضطرابات.[66]

وبالإضافة إلى هذا النوع من التدخلات هناك تدخلات القضاة في المحاكم الذين تعرض عليهم جميع القضايا ومن بينها كل ما يتعلق بالإدارة الحضرية؛ فلئن لم يكن للمدينة هيئات "بلدية"، بالمفهوم الغربي للمصطلح، فإن مختلف الجمعيات (الطوائف) تشكل أدوات تسيير حقيقة وتلعب دورا نشيطا في الحياة الحضرية؛ ونذكر منها، على سبيل المثال، جمعيات الحرفيين التي تضم جميع السكان النشيطين والتي كان يبلغ عددها 33 جمعية في

المدينة ويتمثل هدفها الأول في مراقبة النشاط المهني وتحديد الأسعار ومراقبة نوعية المواد وتسوية الخلافات بين الأعضاء.

وبفعل التمركز الجغرافي للحرف أُرغمت هذه الجمعيات على ممارسة نشاطها في الشارع حيث تقع؛ كون العمل الإداري إلى جانب حفظ النظام يمثل جانبا مهما مما يسمح للسلطات بمراقبة سكان المدينة بما في ذلك حفظ النظام الذي يشكل حاجة لإدارة خاصة؛ وبموازاة ذلك تنتظم المجموعات الإثنية في شكل كيانات شبه إدارية.

فلقد كانت الجزائر تتضمن، قبل سنة 1830، ستة جمعيات للبرانية لكل واحدة رئيس (أمين) معترف به من طرف الحكومة يتولى الوساطة بين أفراد جاليته وبين السلطات؛ وكان الأمناء يتولون مهام شرطة مجموعتهم المسئولة عن الأمن العام ويمتد هذا النوع من التنظيم الاجتماعي والحضري للمدينة إلى الأحياء، مع العلم، أن تقسيم المدينة إلى أحياء مغلقة، هو شكل تنظيمي غارق في القدم.

ومن جهة أخرى كانت الجزائر تتوفر على حوالي 50 حيا، تُدعى الحومة، ويتراوح عدد السكان فيها بين 1000 و2000 نسمة أي من 200 إلى 400 عائلة؛ وتلعب الأحياء دور المقاطعة الأولى للمدينة.

وعلى غرار جمعية الحرف والجمعيات الإثنية، كانت الأحياء بمثابة هيئة وساطة أساسية بين السلطات والسكان؛[67] وكان للحي وزن مضاد لدور السلطة المركزية في إدارة المدينة.[68] وبصفة عامة، لقد كان الأمن والنظام هما الاهتمام الرئيسي للسلطات والسكان في المدينة؛ أما الهيئات والمجموعات فلقد جعلتا من الأمن والنظام هدفا جزئيا أو رئيسيا؛ وكان المزوار يضمن

وظائف الشرطة فيما يتعلق بالسكان الأصليين ويُمارس صلاحياته بالليل كما بالنهار بمساعدة حرس خاص.

ومن جهة أخرى يتولى ضابط تركي، برتبة "آغا الكل"، قيادة مجموعة تعمل بالليل؛ وكان شيخ البلد، أيضا، يقوم ببعض مهام الشرطة.[69]

وهكذا؛ فاستتباب الأمن من مهام مختلف المستويات ومختلف الفاعلين سواء المكلفين أو المسئولين معنويا عن الجاليات أو الأحياء؛ ويرتكز النظام القائم في حكومة المدينة، بصفة أكبر، على منطق الولاء أو الانتماء للمجموعة المركزية؛ وهذا ما يطور، فيما يبدو، روح التضامن أكثر مما يذكي النزاعات؛ كما أن حفظ النظام اليومي كان يتم بطريقة ملحوظة كون الجزائر كانت مصنفة كمنقطة مضطربة بامتياز بالرغم من أن المسافرين يرونها مدينة يسودها الأمن.[70]

ويؤكد شالر SHALER (القنصل الأمريكي)، وهو أحد العارفين بخبايا الجزائر والمتتبعين لشؤونها، سيادة الأمن ويكذب المؤرخين الاستعماريين إذ كتب: من المحتمل أن لا توجد مدينة، في العالم، بها شرطة أكثر يقظة من الجزائر حيث تقل جرائم المتقاضين بالقانون ويضمن أمن الأشخاص والممتلكات؛[71] وفيما يلي كيفية قيام المصالح العمومية بمهامها، علما بأن في هذا الميدان، تعد الجزائر الأكثر فعالية ومهارة:

لقد كان تنظيف المدينة يتم بطريقة متقنة فهناك من يُدعى "قايد زبال" وهو مكلف خصيصا بالسهر على نظافة المدينة. فالسكان ملزمون بإلقاء نفاياتهم في حفر صغيرة بحجم سمك الجدران ثم يتولى جمعها، كل صباح، أشخاصٌ يمرون بأحمِرَةٍ تحمل على ظهورها السلال ويقومون بتفريغ الحفر ونقل نفايات المدينة؛

ويتعرض السكان الذين يتهاونون إلى غرامات مالية؛ ومن جهة أخرى تتولى الدولة مهام التهيئة وتوزيع المياه ومد القنوات وبناء ينابيع مياه الشرب وصيانتها.(72)

وعلى سبيل المثال، فإن مسألة المياه وتوزيعها، كانت أكثر تنظيما عنها في أيامنا هذه بمدينة الجزائر؛ ذلك أن الأتراك هم أول من "قام بإيصال الماء في الجزائر"، فقد أمدوا المدينة بشبكة من القنوات موصولة بينابيع ساحل الجزائر لتلبية الحاجيات الاجتماعية؛ ولقد كانت القنوات الثلاث، الأقدم، توفر في القرنين السابع والثامن عشر 1.500.000 لتر في اليوم وهو ما يعتبر نسبة عالية آنذاك، أي ما يعادل 50 لترا في اليوم، لكل فرد، ولقد فرضت السلطات على إثر الهزات الأرضية التي وقعت في سنوات 1715 و1755، على سكان المدينة، القيام بتهيئة صهاريج في البيوت؛ ولقد قُدر، في سنة 1840، وجود 1100 صهريج لحوالي 2000 مسكن في الجزائر متوسط سعتها 70 مترا مكعبا.

كان توزيع المياه يتم انطلاقا من الينابيع العمومية البالغ عددها حوالي 100، على الأقل، (73) وبناء عليه فالمعاينة بخصوص تسيير حكومة مدينة الجزائر، بشهادة الجميع، تفيد أنه كان تسييرا فعالا.

أما خارج الإطار التنظيمي المعروف في المدن الأوروبية، آنذاك، فكان تسيير مدينة الجزائر يقوم على تنسيق الأعمال بين السلطة السياسية والجمعيات الحرفية ومشاركة الأوقاف؛ وكانت هذه التدخلات، أو المساهمات من مختلف الأسلاك أو السلطات، بمثابة الإدارة الفعلية أو المصالح العمومية في الوقت نفسه.

يشجع هذا الحل الأصيل، حلولا أخرى، حتى لو كان الأمر لا يتعلق بمصالح البلدية في حد ذاتها؛ ويقف تحليل تاريخ المدن التركية وراء إصدار الحكم التالي:

"تقوم إدارة هذه المدن على توازن ذكي وعرقي: سلطةُ الموظفين يقابلها نفوذُ الأعيان ومصالحٌ عموميةٌ بسيطة ومختصرة تستجيب، بشكل دقيق، لاحتياجات نسبية دائمة؛ ولقد تعرض هذا التوازن إلى تحوير عميق عند وصول الأوروبيين الذين يفتخرون بحضارتهم وتنظيمهم، لذا لم يكونوا على استعداد لتبني العادات المحلية، بل عقدوا العزم على إقامة نظام حضري جديد في أقرب الآجال.[74]

هذا هو القانون الخاص بمدينة الجزائر وبظروفها كمدينة للجهاد حيث يهيمن الطابع العسكري الذي فرض هذا النمط على حكومة المدينة؛ وبالفعل، فالمتدخلون كانوا من جميع الهيئات فمن جهة تبحث السلطة المركزية عن ضمان الأمن ومن جهة أخرى تدافع جمعيات الحرفيين والتنظيمات الأخرى، التي ولدت من رحم الإقصاء من القرار السياسي، عن مصالحها؛ وهكذا نشأ نظامٌ اجتماعي حضري خاص بحكومة المدينة. وسنتطرق الآن لمسألة سكان الجزائر وصعوبة تقدير عددهم.

سكان المدينة

لا نملك أية تقديرات عن سكان الجزائر غير تلك التي اعتمدها مختلف المؤرخين في تلك الفترة؛ والتي غالبا ما يتم اعتمادها لاحقا في الحقبة الاستعمارية تبعا لحاجيات استخدامها؟

ويختلف عدد السكان بالفعل مع الأحداث الاجتماعية – السياسية (مجيء الأتراك وتطور التجارة) ومع الكوارث الطبيعية

(الزلازل والأوبئة..) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبرز أرقام الحقبة التركية هذا المتغير وهي نادرا ما تعني مجمل سكان البلاد غير أنها عديدة ومتغيرة بالنسبة لسكان مدينة الجزائر؛ فالمعطيات المقدمة والمستعملة بعد الغزو الاستعتماري غالبا ما كانت متناقضة في التقديرات في حين يوجد إجماع بخصوص عدد سكان العاصمة المحدد بـ30 ألف نسمة في سنة 1830.

ما انفك عدد سكان المدينة يتزايد، خلال الفترة التركية، بالرغم من العراقيل؛ ولقد بلغ هذا التزايد إلى درجة أن البناءات احتلت جميع الفضاءات الحرة.[75] وكانت عمليات البناء تتم حتى على الطرقات التي تحولت إلى ممرات عديدة وشوارع مسقوفة؛ فكانت هناك عمليات بناء أفقية لبيوت من ثلاثة طوابق في العديد من الحالات. وبالفعل، إذا كانت الجزائر تحتضن من 20 إلى 30 ألف نسمة، خلال القرن الخامس عشر، وحوالي 1000 إلى 2000 مسكن فلقد اصبحت تضم 12 ألف مسكن و60 ألف نسمة ابتداء من 1612 (HAEDO).

ومن جهة أخرى، وخلال فترة الازدهار الكبير للمدينة، كان عدد سكان الجزائر يتراوح بين 100 و150 ألف نسمة وعدد مساكنها حوالي1500 مسكن؛ بيد أنه في بداية فترة الانحطاط التي يُرجعها جاك بيرك J.BERQUE إلى 1789 جزائر القرن الثامن عشر، لم يكن هناك أكثر من 5000 مسكن و50 ألف نسمة.[76] وبالرغم من أن هذه الأرقام ذات طابع عام فإنها تقدم الدليل على أنه خلال الفترة التركية عرفت المدينة تدفقا كبيرا للسكان وأن عددهم كان أكثر من 12 ألف حسب ما تم إحصاؤهم حوالي سنة 1834.

ويفسر الانخفاض الديمغرافي غالبا، بانتشار الأوبئة إلى جانب الانحطاط الذي عرفته المدينة قبيل الغزو، في سنة 1830، وهي الفترة التي لم يكن يقطن الجزائر إلا حوالي 30 ألف شخص. غير أن هذا الرقم تقريببي على غرار الأرقام التي قدمت خلال نفس الفترة من طرف مؤرخي الغزو بخصوص البلد بأكمله.

وهكذا فبالنسبة للبعض يكون العدد الإجمالي للسكان ثلاثة ملايين نسمة وهو، في تقدير البعض الآخر، أقل من مليون نسمة إلا أننا لا نجد تفسيرا لجميع هذه التقديرات التقريبية؛[77] وفي المقابل، نجد رفضا قاطعا للمؤرخ الوحيد من الجزائر وأحد أعيان البلد، الذي يقدر عدد السكان بعشرة ملايين شخص وذلك على إثر قيامه برحلة طويلة، إذ يرى أن استعمار 1830 للجزائر "مسألة ذات طبيعة خطيرة.. كون الأمر يتعلق بحيوية أمة بكاملها"[78] وعليه؛ يمكننا التساؤل حول الأهمية التي يجب إعطاؤها لهذه المعطيات التي تختلف أرقامها في نفس الوقت من1 إلى 10.

وبالفعل؛ فإن هذا يُماثل الاهتمام المزدوج بتشكيل الصورة الاستعمارية للبلاد ومن جهة أخرى يُظهر أن الجزائر كانت إقليما كبيرا غير آهل بالسكان وأنه يتعين ملؤها توطينها وإظهار أن المجتمع الحضري الجزائري شبه منعدم، كونه يشكل أقل من 5 بالمائة من مجمل عدد السكان؛[79] الأمر الذي يُظهر بالتالي أن الحضارة المدنية في الجزائر لا تكاد توجد على الإطلاق في الوقت الذي تُعامل فيه بقية مدن شمال إفريقيا كهيئات حقيقية على قدر كبير من التمدُّن؛ وعلى سبيل المثال فإن المقارنات المعقودة بين الجزائر وتونس وفاس غير دقيقة إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار الفترات البعيدة لجمع المعلومات. ويتعين اعتبار أن الإرث

الحضري الجزائري لما قبل الاستعمار، يعود إلى 1830، وفي المغرب إلى بداية القرن العشرين.

ومن جهة أخرى تم الاحتلال الفرنسي على إثر التدهور الأخير والسريع للبلد، تدهورا ازداد خطورة بسبب السنوات الثلاث من الحصار والتي ساهمت في تحضير الاحتلال الذي حسم أمره الانكفاء الحضري الشامل؛(80) ومن وجهة نظرنا، فإن الهدف غير المعلن لمؤرخي تلك الفترة، يتمثل خاصة في النفي التدريجي لكل مقومات المجتمع الحضري ومدينة الجزائر كهيئة حضرية كبرى. وفي هذه الحالة وبالنسبة للنظام الكولونيالي كان يتعين إضفاء الشرعية على هذه الصور في أدبيات القرن الماضي؛ وبعبارة أخرى، إظهار الجزائر كوكر للقراصنة وقطاع الطرق وليس كعاصمة لدولة.

ويجدر التذكير أنه إذا ما عرفت الجزائر سقوطا كبيرا في القرن السادس عشر، فإنه يعود إلى الأوبئة وإلى العديد من "المناورات البحرية" التي كان عليها أن تتحملها، قبل وبعد مؤتمر فيينا، بل أكثر من هذا علينا أن نتصور الحصار الفرنسي، من 1827 إلى 1830، وما ترتب عنه من وضعية مماثلة على السكان. ففي حالة الانعدام التام للأمن كان موقف أعيان "العاصمة" مطابقا لموقف بقية الأعيان لأي بلد في وضعية مماثلة.

لقد كانوا "يبحثون عن تأمين مصالحهم"؛ (81) وبعبارة أخرى يبحثون عن إنقاذ أنفسهم وسنرى ماذا فعله سكان مدينة الجزائر.

يميل مختلف مؤرخي هذه الفترة إلى اقتراح "تعايش" الأجناس السبعة للشعوب المتواجدة في بلد غير آهل بالسكان؛ فلم يكن أولئك السكان، على العموم، يقدَّمون في تركيبتهم كحجم بل حسب الأعراق

أو حسب ترتيب التواجد بالنسبة للحكومة المركزية. ويتراوح هذا التواجد بين المجموعات الإثنية الأكثر أهمية والإثنيات التي تمارس الحرف الأكثر حقارة (الوضيعة) في القرن الثامن عشر.

ويقدر الألماني فون رهبين VON REHBIN عدد السكان بـ80 ألف نسمة أما بالنسبة لـ فنتوردي بارادي VENTURE DE PARADIS " فإن عدد السكان كان يبلغ 50 ألف نسمة يوزعهم كالتالي: المغاربة والبربر 32.000 والكراغلة 6000 واليهود 7000 والعبيد 2000.(82)

وحسب هذا (التعداد) يشكل السكان الموريسكيون أغلبية سكان المدينة (64 %) ويحتلون النشاط الصناعي والحرف التقليدية ويمسكون بزمام الجمعيات الصناعية المحلية. لكنهم، إلى جانب الكراغلة، خارج أية مشاركة في الشؤون السياسية: فالموريسكيون والبربر كانوا معفيين من الأعباء العسكرية وكانوا، في المقابل، يشكلون أغلبية التجار والحرفيين ويراقبون الاقتصاد بواسطة الجمعيات المهنية. أما في النشاط التجاري فيكتفي الأغنياء بالمساهمة، بأموالهم، في تجهيز السفن التي يجنون منها أرباحا كبيرة.(83)

غير أن صفة الأغلبية في العدد، لا يبدو أنها جلبت لهم بعض الامتيازات داخل المدينة وخاصة على الصعيد السياسي.

من هذه المجموعة الأولى (الموريسكيون والبربر) يتعين إخراج حوالي ستة آلاف من البرانية الغرباء عن المدينة، المجمعين حسب أصولهم تحت سلطة الأمين (رئيس المجموعة).

فهناك أيضا المزابيون، المنحدرون من ميزاب، وهم جد منظمين اشتروا من البايلك حق احتكار مهنهم: الجزارة والغزل والحمامات؛ ثم البسكريين والأغواطيين الذين أعلنوا كحمالين ورجال ثقة.

وأخيرا القبائل الذين يمارسون تجارة الزيت (وكانت الجزائر أكبر سوق لإنتاجهم) كما يعملون كمساعدين في البناء والحدائق. وتشير كتابات تلك الحقبة إلى أن القبائل كانوا دائما موضوع ريبة من طرف الأتراك الذين لم يستطيعوا أبدا إخضاع أراضيهم. أما الكراغلة وعددهم ستة آلاف في الجزائر وبالرغم من شغلهم لبعض الوظائف الإدارية فكانوا مقصيين من المهام العمومية الهامة.

وبالرغم من الانتفاضات، وخاصة انتفاضة سنة 1663، حيث ثاروا من أجل الحصول على امتيازات الانكشاريين إلا أنهم تلقوا هزيمة مروعة. [84] فلقد كانوا يتولون مهام بدون سلطة حقيقية من شأنها الارتقاء بهم إلى مواقع أعلى.

أما الأتراك فكانوا أقلية على عكس تعدادهم في البداية غير أنهم ما انفكوا يتناقصون؛ فلقد قُدر عددهم بعشرة آلاف، في عهد خير الدين، وبلغوا ثلاثين ألفا، في عهد "باي الارباي"، و22 ألف، في سنة 1664، وتقلص العدد إلى 5 آلاف في حوالي سنة 1789 (حسب venture de paradis) وإلى أربعة آلاف في سنة 1830 (Boyer) وحتى لو أنهم أقلية، فإنهم كانوا يتولون أهم السلطات، أما الأتراك المشارقة فيتولون أعلى المناصب في الجزائر. [85]

ويشكل اليهود جالية هامة بالجزائر حوالي (7000 نسمة)، ويختلف اليهود الأصليون عن يهود ليفرون. إذ ما انفك هؤلاء يحتلون مناصب سياسية واجتماعية، إلى أن أصبحوا، في نهاية الفترة العثمانية، أصحاب مكانة مرموقة في الحياة العاصمية فلقد كانوا رجالات البنوك للدايات ووسطاء رسميين بين الإيالة والدول الأوروبية. [86]

لقد كان الهاجس الأول للجزائر، في الحياة الاجتماعية والثقافية، أن تكون أغلبية سكانها من المسلمين: فالإسلام بحاجة

إلى المدينة من أجل قيمه الاجتماعية؛[87] مدينة تعيش في ظل الوحدة الروحية والسلطة والتجارة.[88] وهكذا اتخذ الإسلام كامل أهميته في الجزائر – التركية فالمجتمع برمته يستمد إلهامه من الإسلام وينتظم وفقا لتعاليمه.

كان في مدينة الجزائر، على سبيل المثال، 159 مسجدا؛ وكان لهذه المساجد مكانة مركزية لا تُعوَّض: فهي ليست فقط مكانا للصلاة والعبادة بل كانت دوما ملتقى للسكان الأهالي في مدن المغرب العربي؛[89] وهذا ما يفسر، آنذاك، الطابع الثانوي للساحات العمومية التي كثيرا ما تمت الإشارة إلى غيابها في تلك المدن حيث تلعب المساجد دورها بإسهاب؛ فالمسجد مكانٌ للعلم ومدرسةٌ غير محدودة العدد.[90] إنه الفضاء الحضري حيث "تنوع اللهجات"، يعادل تنوع الأعراق؛[91] ولقد كان تنوع السكان أيضا من بين العناصر التي ساهمت في نهضة المدن خلال العهد العثماني ويتعين علينا الإشارة إلى تدفق السكان الذين أثروا المدينة بتنوعهم وبأنشطتهم.[92]

فإذا كانت المدينة، في تركيبتها الإنسانية، تمتلك طابعا نوعيا ومتنوعا في الثقافة ومظهر عاصمة دولية، فإنها تبقى المدينة ذاتها حيث ينظم الدين الإسلامي جميع شئونها.

ومن وجهة نظر الطبقات الاجتماعية، لا يمكن إلا أن نقترح ترتيبا مختصرا لسكان المدينة حسب المجموعات ووفق الترتيب التالي: الأتراك (سادة المدينة) ثم الكراغلة، فالموريسكيون (سكان المدينة من أصول قديمة أو المنحدرون من الأندلس والثغريون المطرودون من إسبانيا).. وفي مرتبة لاحقة نجد البرانيين الغرباء عن المدينة، فاليهود والمسيحيين، (العبيد، الأسرى، التجار). أما فيما يتعلق بمفهوم الطبقات فمن الصعب حصرها لأن مصطلحات

التمييز تُعبر عن العلاقات الاجتماعية، في تلك الأثناء، أكثر مما تعبر عن تباين الثروة: "فالتمايز الاجتماعي يقوم حول الحِرف وحول الدين وخاصة حول الانتماء العرقي" للوصول إلى هذا التناقض في البنية الاجتماعية المختلفة جذريا حيث لا وجود فعلي لطبقة أو فرقة.[93]

أما بخصوص النماذج الخاصة بالعلاقات الاجتماعية التي تحكم المجتمع الحضري العاصمي فيمكن تقديم سببين:

فمن جهة؛ تعايش مختلف المجموعات العرقية والاستغلال السياسي لخاصيتها، ومن جهة أخرى، لم يكن ازدهار المدينة وراء تفاقم أشكال العلاقات الاجتماعية المهيمنة. ولقد أمكن التحكم في السلم الاجتماعي النسبي، في المدينة، بواسطة المساعدات الهامة التي يدرها نشاط القرصنة وبفعل الأسعار المنخفضة للمواد الفلاحية وبالنسبة للتعليم والثقافة؛ بحيث كانت نسبة الأميين ضعيفة لا محالة مقارنة بأوروبا؛[94] ففي حين كتب بواييه Boyer، في سنة 1963، أن "الحياة الفكرية غير موجودة وأن الأمية عامة"[95] فإنه يخفي بذلك أهمية أملاك الحبوس (الوقف) الذي كان يُكرَّس جزءً كبيرا من عائداتها لسير المدارس والمدارس القرآنية وللتكفل بالطلبة، الأمر الذي يدل على حجم الاحتياجات الثقافية التي كان يتعين تلبيتها.

وفي النهاية؛ لقد سمح نشاط أهم الموانئ بالتواجد في قلب حياة اجتماعية غنية ومتنوعة حيث يتوزع الرجال ويصنفون وفقا لأنشطتهم وثرائهم في مواجهة العجز والبؤس إذ يوجد تحت تصرف الجميع إطار حضري جد متطور بكل ما يترتب عنه من موارد للحضارة.[96]

وأخيرا، أيضا، يتعين التذكير بأن هؤلاء السكان يتعرضون للإقصاء من المساهمة في الحياة السياسية، وبالتالي في الحكم، فليس هناك غير سكان العاصمة الذين يعيشون حياة اجتماعية ذات إيقاع منتظم؛ وهي حياة يمكن أن تكون آنذاك في عاصمة أخرى إلا أنها كانت غير ذلك في مدينة قطاع الطرق التي تعيش على الفوضى والاضطرابات الدائمة.

3. الهندسة الحضرية والفضاءات الاجتماعية

كيف كانت الملامح المميزة للمدينة على صعيد فضاءاتها؟ وكيف كان يُنظر إلى المدينة من الخارج ومن خلال الصورة والخرائط التي كانت موضوعا لها؟

إنَّ أسباب تحول المدينة إلى قلعة للقرصنة كامنةٌ وراء عناصر الإجابة على هذه الأسئلة لكي نتمكن من الإلمام بطريقة التنظيم الحضري للمدينة ومدى ملاءمته لفضائها؛ وسنرى، عندئذ، وظائف طرفي المدينة ومفهوم كل من الحي والشارع والبيت "التركي". تُشكّل المدينة التركية فضاءً متجانسا يقترن بالتضاريس الوعرة للأرض التي تطورت المدينة فوقها طيلة ثلاثة قرون. كما نقترح مقاربة هذه المسألة من خلال مظهر المدينة الخارجي وموقعها وتخطيطها الهندسي الذي نال إعجاب المؤرخين الأجانب في جميع الأزمنة.

وصف الرحالة والتجارُ، وحتى الدبلوماسيون، هذه المدينة وصف المغرم المولع بعبارات وحساسيات مختلفة وتم الإجماع على كيل عبارات الإعجاب والمدح والجمال؛ ولقد اقترحت

مدارج الجزائر القديمة، صورا متنوعة، على عقول الذين وصفوها أو تحدثوا عنها.

وتمت مقارنة جزائر الأتراك بـ (برنوس أبيض منشور في الطبيعة. وبثوب الراهب الذي هو قلعة القصبة.[97]

ففي مقدمة كتاب ألّفه ج. مارسيه G.Marcois بعنوان "الجزائر البربرية" يقول، بصفته متخصصا في المدن الإسلامية والشمال إفريقية، ما يلي: "إذا كان "هذا" الكتاب قد حدد بطريقة صعبة وحساسة المظاهر الثمينة بقدر ما وصفها بالهشة فالأمر يتعلق بإحدى المدن الأكثر غرابة في العالم".[98] في القرن الخامس عشر كانت مدينة الجزائر، رغم وصفها بالأصقاع وبدون صيت، مدينة هامة إذ لم تكن بالتأكيد مدينة القرنين السادس والسابع عشر بيد أنها كانت تظهر آنذاك بمظهر مدينة لأنها فعلا كانت مدينة تتسلق المنحدر نحو هضبات الساحل، الذي نسميه اليوم القصبة، وكانت أنشطتها تعكس نشاط تجاريا. مثمرا؛[99] فالتشبيهات المزخرفة كثيرة بخصوص الجزائر وعلينا أن نحكم.

1- إنها أكبر سفينة بلا شراع... سلم للعمالقة.

2- إنها منجم رخام ناصع البياض.

3- إنها مدينة الثلج تحت الضوء الباهر.

4- إنها الشلال المتدفق الخ...فجزائر ما قبل الغزو كانت تبدو للناظر كمثلث ناصع البياض ينتصب على شاطئ البحر.[100]

لكن؛ إلى جانب هذه المدينة المغتصبة نجد أوصافا أقل نصاعة عندما يتعلق الأمر بالجزائر البربرية [101] على شاكلة تعبير مجازي عن المدينة قلعة التجارة التي نجدها في الإيكونوغرافيا الأوروبية.

إنها قلعة قائمة بذاتها، من حيث مظهرها ومن خلال المثلث الذي تشكله مما يؤكد أنها مبنية على هضبة. بيد أن ما يجعلها قلعة حقيقية هو موقعها الجغرافي الممتاز للرقابة البحرية: "فالجزائر تقع على نصف المسافة بين سبتة ceuta وخليج بونة Bonne"؛ زيادة على كونها تشكل النقطة الأكثر تقدما في إفريقيا الشمالية".[102]

إن قدوم الأتراك يزعج الأسبان بقوة، في نظر ج. مارسيه (G.Marçais)،[103] إذ أن إقامة الأتراك التي مرت بتهديم حصن "البنيون" PENON (1529) تلغي في النهاية مزاعم الهيمنة الإسبانية وتنفي، في نفس الوقت، سيطرتهم على البحر الأبيض المتوسط.

إنه لمن اليسير تصور وضعية الجزائر، ابتداء من 1516، أمام تقدم الباب العالي والمخاوف الإسبانية التي كانت تجد مبرراتها في المسلمين الذين جاؤوا لنجدة إخوانهم من قمع المسيحيين" [104]

المدينة القلعة

وانطلاقا من الاعتداءات التي تعرضت لها، طورت الجزائر، أبعادها ووضعية مدينتها "دار الجهاد" وكذا أنشطة القرصنة وأصبحت الجزائر، بفضل هذا النشاط المنظم، ليس فقط مدينة قوية في البحر الأبيض المتوسط بل وغنية تستقطب الكثير من الناس.

لجميع هذه الأسباب، التي ليست كلها ذات طابع ديني، قامت البلدان المسيحية بمحاولات جدية لغزو المدينة؛ ويتعلق الأمر، بكل حالة يتم تحليلها، بالأهداف الاقتصادية أساسا مثلما يشير إليه شارل أندرييه جوليان بقوله: "لقد كان الهدف الرئيسي للغزو هو استعمار الجزائر، اقتصاديا، وليس شن الحرب الصليبية.[105]

ولقد أفلحت هذه المحاولات، في استدامة الطابع الجهادي للمدينة، حيث سمي بابها باب "الجهاد" وهكذا أصبحت الجزائر قلعة؛ ولقد تم وصفها آنذاك بأنها"المحروسة جيدا". فكيف كان تنظيم الدفاع عن المدينة التي أصبحت لا تقهر؟ لقد انصب الاهتمام الأول للأتراك على توسيع حجم الحواجز الموجودة من قبل وبناء قلاع جديدة (القصبة) كما أنشأوا الميناء؛ وبالفعل، فالجزائر كانت دائما محاطة بالمتاريس التي تقوم، زيادة على استجابتها للهاجس الأمني، بدور الحدود المضبوطة للمدينة.(106)

وهكذا كان ميناء خير الدين موجها ليكون ملجأ وقاعدة للقراصنة؛ وكانت حمايته العسكرية من الأسطول الأوروبي من أكبر اهتمامات أمراء الجزائر؛(107) فلقد اضطروا، بعد التجربة الأولى مع الإسبان، إلى بناء الحصون.

إن هذه التجربة بدلا من أن تخرّب الجزائر زادت من قوتها التي لا تقهر وتحولت إلى كارثة على الأسبان.(108) وعلى هذا الأساس؛ قام من خلفوا البايات الأوائل بتطوير نظام الدفاع بالتزامن مع الاعتداءات وبالتالي معاينة نقائص المدينة.

إنه عمل طويل المدى، كل مرحلة فيه، يمليها تهديدٌ طارئ أو بعض العمليات البحرية من طرف القوى المسيحية؛(109) ولقد أقيمت المتاريس في الأماكن التي كانت عليها منذ عهد الرومان أو بولوغين وهي تحيط بالمدينة وتعطيها شكلها المثلث الخاص والتي يُشبِّهها الجميع بسفينة بلا شراع. (110) كما أُقيمت فتحات في المتاريس "الأسوار" وفي الأبواب الرئيسية الخمسة للمدينة التي تغلق مع قدوم الليل؛ وكان على هذه الأبواب حُراسٌ لهم منازل تقع على الطرق المؤدية إلى بقية أنحاء المدينة والبحر؛(111) وزُوِّدت المدينة بالحصون كوسيلة للدفاع إذ نجد العديد منها، وخاصة في

جهة البحر، تعطي للمدينة مظهرها كقلعة؛ ولهذا يصف الرحالة في خرائطهم الجغرافية المدينة بأنها غير جديرة بالتصوير أكثر مما هي جديرة بفوهات مدافعها؛ وتقع هذه الحصون ذات الأسماء غير المعهودة أحيانا، في المواقع الرئيسية للمدينة.(112) ففي أعالي مدينة الجزائر، تنتصب القصبة (القلعة) الموجهة مدافعها نحو البحر "إن أول اهتمام لعروج، كان ابتداء من 1516، يتمثل في البناء في أعلى المدينة القديمة للقصبة (113). تعويضا عن القصبة البربرية، وهو يستجيب بذلك لهاجس أمن المدينة، هاجس تمليه أيضا الضرورة الديمغرافية، كون المدينة أخذت حجما ملحوظا بسبب الوافدين من الأندلس وكذا انتشار الأتراك.

ولقد أصبحت هذه القلعة التي دافعت عن العاصميين من موقعها المرتفع، في نهاية فترة الوصاية، مقرا لإقامة آخر اثنين من دايات الجزائر هما: الداي على خوجة الذي اتخذها مقرا له، ابتداء من 1816، قصد تفادي "الأهواء" السياسية للانكشاريين؛ وبعد وفاته عُيِّن آخر داي (حسين) الذي احتفظ هو الآخر بالقصبة كمقر لإقامته إلى غاية سقوطه في سنة 1830.(114)

لم تتعرض الجزائر، في تلك الأثناء على الأقل، إلى التفاعلات الأوروبية التي كانت تواجهها؛ وهي وضعية أبقت على المدينة في حالة تأهب وأعطتها طابعا عسكريا ضمن فضائها، بسبب نظام دفاعها وبالتالي كمدينة قلعة؛ فالجزائر التي كانت مهددة دائما، من جهة البحر، كان تعزيز موقعها وحصونها من بين الاهتمامات الرئيسية ذات الأولوية لحكامها طيلة ثلاثة قرون.(115)

وبعد أن عبر المؤرخون عن دهشتهم للرعب الذي أحدثه هذا "الملجأ الحقير" في البحر الأبيض المتوسط، طيلة أكثر من قرنين، والذي اعتُبر حصنًا يتعذر اختراقه بعد الهزيمة المدوية لشارل

الخامس عشر (Charles Quint)، في سنة 1542، شهد أولئك المؤرخون بمتانة الدفاع عن مدينة الجزائر التركية: "يجب الاعتراف، أنه نادرا ما تزود أماكن بحرية بمثل هذه التجهيزات، ويمكنهم بلا مبالغة تقليد هذه الأخيرة وسام "المحروسة جيدا". [116]

لقد كانت هذه المدينة التي لا يعرفها الكتاب الأوروبيون في الغالب إلا من الخارج ولأسباب أبعد من أن تكون ذات صلة بالفضول الفني أو العلمي، كانت من الداخل، شيئا آخر غير المدينة المرعبة للبحر المتوسط. فمدينة الجزائر، كان لها مجتمعٌ متمدن واقتصادٌ مزدهر وفضاءاتٌ اجتماعية منظمة وفق منطق نشوء وممارسات المدينة الإسلامية في تلك الفترة.

الفضاءات الاجتماعية للمدينة

كانت مدينة الجزائر تدب بالنشاط والحيوية داخل الأسوار المحيطة بالمدينة وعلى شواطئ البحر أولا، ثم في المرتفعات ثانيا، وكان عدد سكانها يتراوح، حسب الفترات، بين 80 و150 ألف نسمة خلال الحقبة التركية. [117]

فالفضاءات الحضرية للجزائر تُماثل تلك التي كانت معروفة في مدن شمال إفريقيا؛ وبهذا المنطق الخاص، أيضا، المدينة الإسلامية. وكان للجزائر "نواتُها البحرية" التي تضم العناصر الأساسية للمدينة ذاتها؛ وبعبارة أخرى: المسجد وقصر الداي والسوق الكبيرة. [118] ويقترح لوتورنو LETOUREAU، في إحدى دراساته، ليس فقط التمايزات مع بقية نماذج المدن بل محاولة لتعريف تركيبة الظروف الأولى لنشأة حياة حضرية في الإسلام وفي حالة تصور يميز، في آن واحد، بين طرفي المدينة وبين نموذج الفضاءين ذي الوظائف المختلفة بجلاء. ويستجيب

هذا التصور للحيز الجغرافي الموجود في حياة المسلم الحضري القاطن في المدينة وذلك بالفصل بين الحياة العائلية التي يحميها إلى أقصى حد، وبين الحياة العامة.

ولهذه الحميمية التي يحتفظ بها قاطن المدينة، بُعدان هما: الحي والمسكن (الإنسان في بيته وهو في حيه). ولا تزال هذه الحميمية ماثلة في أيامنا هذه بالرغم من تراجعها بقوة فلقد تم التعبير عنها، بصفة طبيعية، في أبعادها الجغرافية إذ تضبط حتى نمط الإنتاج للحيز كما سنراه لاحقا. فالمدينة، بالنظر لسكانها، مجزأةٌ إلى جزئين هما:[119] الجزء الأعلى، أي الجبل، وتقطنه العائلات الموريسكية وهو عبارة عن متاهة من الشوارع الضيقة والملتوية ويتكون أساسا من الأحياء السكنية الراقية بمعنى سكنات عائلية بدون أية أنشطة للإنتاج والتبادلات. وفيه تتقلص الأداة الجماعية إلى الحد الادنى أي: المسجد والفرن، بدون تجارة ولا ورشات، ولقد تم إبعاد سكان هذه الأحياء إلى أحياء خاصة وهو ما يطلق عليه المفهوم العائلي للمدينة.[120]

إن الحفاظ على هذه الحميمية كان أعمق بكثير في المدينة عنه في أحياء هذا الجزء منها الذي يغلق عند قدوم الليل. ويعوض هذا بالفعل، عدم مساهمة سكانها في تسيير المدينة. وبهذه الطريقة، يتعلق الأمر بالتعبير عن هذه "الخصوصية" باستقلالية المدينة العليا بالنسبة لسكانها. وهو ما نجده لاحقا في مفهوم الحومة (الفضاء الجماعي) للجزائر الكولونيالية.

أما المدينة السفلى (الوطا) فهي الجزء المسطح: الأكثر حيوية وتعددا وينظر إليه على أنه فضاء عمومي أي فضاء المدينة بما تحتضنه من سكان من مختلف الأعراق ووظائف الإنتاج والمبادلات الخ..

ويعبر هذا الجزء الشوارع الأكثر أهمية، باب الواد، باب عزون، شارع لا مارين (البحري)؛[121] وكان الطريق (المنفذ) الذي يربط باب الوادي وباب عزون السوق الكبير بقبابه وشوارعه المغطاة. ففي هذا الجزء نجد قصر الجنينة والمساجد الكبرى للمدينة وحي القناصلة والمساكن الفاخرة للرياس. وكان للجزائر مقاهٍ متعددة، عددها حوالي 60 مقهى، وكانت عبارة عن هيئات فعلية موزعة حول حي البحر (لامارين) وباب الوادي وباب عزون.[122] لا يزال هذا الجزء من الجزائر العاصمة، في أيامنا هذه، مركز المدينة الشعبي يؤمه العاصميون من مختلف الأحياء وهم يقولون "سأنزل إلى الجزائر" ويجب التوضيح أن التمييز كان تلقائيا وليس مفروضا على الإطلاق إذ لم يكن للأتراك ولا للموريسكيين أحياء خاصة بهم؛ بيد أن المدينة العليا كانت لإقامة هؤلاء في حين يقطن أسياد الجزائر الحقيقيون، وهم رياس الطائفة وأهل البحر، في المنطقة السفلى المجاورة لشارع البحرية.[123] مما يعني أن السكان اختاروا الإقامة وفقا لأقدميتهم في المدينة ولأنشطتهم المهنية واليومية.

الأحياء

تتكون المدينة من أحياء تقع بين مركز المدينة والحرم المحصن؛ ويختلف الحي، من وجهة نظر مزدوجة، فهو يماثل نوعا من الحياة التي يحياها ثم يُعرَّف لاحقا وفقا للأفراد الذين يقطنونه بدون أن يشكل هذا تعارضا طبقيا بين الفئات الاجتماعية. ويماثل التكوين الاجتماعي لأحياء الجزائر ذلك التمايز القائم لذاته.[124] وبالفعل فالتمايز موجود بشكل كامل بين الحمالين وكبار التجار والرياس.

لقد عرفت الجزائر على الأقل أربعة أنواع من الأحياء:

أولها هو حي الكثافة السكانية الذي يتشكل منه الجزء الأعلى للمدينة، أما الثاني فهو منطقة النشاط الصناعي والحرفي، الواقعة عموما في الضواحي، حيث كان لبعض البوابات أنشطة متخصصة فهناك بعض الأنشطة يحدد مكان تواجدها خارج المدينة مثل: صناعة الفخار والجلود ومعاصر الزيت؛ وتشكل منطقة الوسط نواة الأنشطة السياسية والإدارية والدينية؛ وأخيرا منطقة الميناء التي عرفت بنشاطها المكثف على مدار تاريخ الجزائر.

لقد كان مفهوم الحي قائما في المدينة، حيث كانت الحدود الإقليمية تتميز بوظائف هذه الفضاءات ذاتها "ومثلما كان للأحياء أهميتها القصوى، كانت المدينة مقسمة، بما يتلاءم إلى عدة أحياء إدارية، يجمع كل واحد منهما اثنتين من ثلاثة من الأحياء الفعلية.[125]

ومن وجهة نظر اجتماعية، فالحي هو تجميع لمنازل متشابهة حيث يبدو النموذج العائلي، الذي بُني على أساسه النظام الاجتماعي، أكثر احتشاما منه في الريف ولكن بنجاعة أكيدة.[126]

وبالنظر إلى الطريقة التي تشكلت من خلالها الأحياء يمكن القول بأن سكانها يقيمون علاقات قرابة أكثر منها علاقات جوار؛ وضمن هذا المنطق ليس للحي سوى وظيفة سكنية فقط وسنرى أن وظيفة الشارع قد اقتصرت في الدخول إليه. ويتجسد هنا الطابع الخاص للشوارع بصفة صارخة، فكل ما هو عمومي وجماعي، هو مركز المدينة ، الذي يتحدد سواء في مخرج البازار والمسجد الرئيسي، أو في منطقة الأنشطة المختلفة ذات الفضاءات المتخصصة.[127]

وسنتطرق هذه المرة للشارع الرئيسي، شارع ميدان الجمعيات الحرفية، الذي يمتاز بكثرة عبوره وكثافة نشاطه التجاري في المدينة السفلى أساسا. فلقد وصف العديد من الكتاب الأوروبيين شوارع مدينة الجزائر بعبارات مثل: ممرات عادية وفقا لوظائفها، وبالملتوية، وبالمتاهات الفعلية ..إلخ أما في نظر المعتادين على الشوارع المخصصة للمركبات (الأوروبيون) فإن ذلك يبدو تضليلا، لماذا شوارع ضيقة وغير مستقيمة ولماذا كل ذلك العدد من الدروب ؟

وتجدر الإشارة، أولا، إلى أنه عند تشكل العاصمة كانت المدينة في جزئها السفلي مقسومة من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق بشارعين رئيسيين: الأول شارع تجاري بامتياز وسوق كبيرة وكان بمثابة خليط فعلي من الأعراق.(128) وكان الثاني شارعا كثيف الحركة يؤدي إلى باب البحرية حيث مخارج المساكن تغطي أكثر من نصف الشارع؛ وتتوفر دراسة مهمة للغاية حول تطور شارع الجزائر، ألهمتنا حول طابع وتاريخ تشكل الشارع في الجزائر.

إنه بالفعل تاريخ، توطن سكان العاصمة وحصونها وتشكل فضاءاتها الاجتماعية، الذي يفسر منطق مخطط العاصمة ثم عراقيل المجال الجغرافي، فقد كانت هناك العديد من الانحدارات والينابيع القليلة العمق من جهة، والتجارة المزدهرة وتزايد عدد السكان الذي جعل المدينة تكبر بسرعة، وبالتالي ضرورة البناء التي تفرض نفسها. فالمباني الجديدة "تلتصق بالتي بنيت من قبل" تغزو الفراغات الأرضية الحرة رويدا رويدا.(129)

يُماثل نموذج الشارع، هنا، منطق التصور الأولي للمدينة وجود الينابيع ثم العديد من الآبار التي كانت توجد تقريبا في جميع

مساكن الجزائر. وغالبا ما يفسر أصل الشارع بـ : المنحدرات الصغيرة التي تستقبل مياه الأمطار والتي تجذب المساكن إلى ضفافها بسبب سهولة تصريف المياه التي تتيحها من أجل التدفق العادي والعقلاني للمياه القذرة.[130]

هكذا تشكلت الشوارع من الفراغ المتروك بين منـزلين وبالتدرج البنايات بمعنى فضاء مهيأ كدرب للوصول إلى أبواب المنـزل. ويُفسر أصل الشارع حسب RAVINEAU بكون طرق العاصمة متعرجة واتباع قنوات الصرف الصحي للالتواءات المنحدرة، وعلى سبيل المثال، عندنا القصبة والسور الجديد، من طرف الأتراك ، ثم تشييد الكثير من المباني. غير أنه ابتداء من اللحظة التي لم يعد فيها هناك فضاء حر بدأ البناء حول الشوارع الأمر الذي يفسر وجود شوارع مغطاة بالبناءات في شكل أقبية "السبعات"، والتي كان يتمتع بعضها بالشهرة،[131] وكذا بالعديد من الدروب.

ففي دراسة للفضاء القديم، نجد على خريطة الجزائر، لسنة 1831، أكثر من 151 درب في مدينة تتوفر على حوالي 180 شارعا.[132]

إن قرب الينابيع وإمدادات المياه، يسمح للسكان بصيانة شوارعهم. وعلى عكس بعض الكتاب يبين شالر SHALER "أن تلك الشوارع معبدة وموضع عناية جيدة ".[133] ويأتي هذا التثمين لإظهار أن شوارع الجزائر كانت أبعد عن هذا التضليل الذي تعرضت له. وفي الختام نلاحظ أن الطرق الأخرى للمدينة ذاتها تشبه مظهر جميع الشوارع في البحر المتوسط، سواء في المدن العتيقة في نابولي أو في طولون والتي نجد بها مساكن تغطي الشوارع.[134]

إن أهمية الشارع، في عاصمة الجزائر، تُستمد أيضا من اسمه الذي غالبا ما تكون له علاقة بوظائف حضرية. ففي بعض الأحيان يشير اسم الشارع إلى وجود ينبوع مياه أو أثر تذكاري أو مسجد؛ وفي الجزائر يدل الاهتمام بتسمية الطرقات باسم يذكر بنشاط ما مثل: "سوق الرحبة" أو "سوق الحبوب" الذي يميز الحي ويُبرز هيكلا حضريا بمنأى عن ثغرات التنظيم الاجتماعي أو الحيز الجغرافي للمدينة.

البيت كنموذج عائليّ للنّظام الاجتماعيّ

يختلف عدد البيوت بصفة ملحوظة، حسب الفترات، وكما سبقت الإشارة إليه فلقد تميّز تاريخ المدينة بالزّخم على مدار الحقبة التّركيّة. ويؤكد الكتاب وجود ما بين 12 ألفا إلى 150 ألف مسكن، في القرن السّابع عشر الميلاديّ، وفي القرن الثّامن عشر قرر الدّاي أحمد، ولأسباب أمنيّة، إزالة حيٍّ يتكوّن من 1500 مسكن؛ وإنه لمن المفيد الاحتفاظ برقم 8000 مسكن التي كانت تتكون منها الجزائر العاصمة، سنة 1830، حيث لوحظ تدمير ثلث هذه المساكن مع مجيء الفرنسيّين مباشرة.[135]

إذا كان عدد المباني العموميّة ضعيفا في عاصمة الجزائر فلقد كان هناك بالمقابل عدد كبير من المنازل تخفي وراء واجهتها ديكورا جذّابا وباذخا؛ وبالفعل، مُنحت أهميّة كبرى للمسكن لكونه الملجأ وفضاء الحياة الخاصّة بامتياز؛ فالمسكن، بالنّسبة للمدينة، نموذجٌ للمجتمع الحضري وهيئة عائلية تشبه المساكن الخاصّة التي بها فناء.[136] إنّها قاعدة للنّظام الاجتماعيّ الحضريّ للمدينة وبالتّالي قاعدة للتّصميم الأصليّ للمدينة.

يتطابق تصميم المسكن، نوعا ما، مع إطار المدينة ويستجيب أوّلا لاهتمام المحافظة على الحياة العائليّة وأيضا لنظرة الفضاء الحضريّ، حيث التّمييز بين الخاصّ والعامّ منها؛ ولقد حظيت هذه النّظرة بإجماع الكلّ، سواء على صعيد الحياة الاجتماعيّة [العائليّة] أو على الصعيد المناخيّ [نفس نموذج المساكن، نفس منطق توزيع الفضاءات]. ولقد جعل مثل هذا الإجماع من "الملامح متشابهة وذاتها في جميع الأماكن" [137] فقد كتب المعماريّ Guiauchain حول الجزائر قائلا: "يبدو أنّها بُنيت على طراز واحد ومن طرف نفس الفريق من العمّال ".[138] وهكذا يمكننا وصف المجمتع الحضري في تصميمه المعماري للمساكن الموريسكية في الجزائر على درجة من الوحدة مما يفسر تطابقها الكامل مع نمط الحياة وأخلاق السكان". [139]

لقد تعرّض العديد من المؤلفين إلى تصميم المسكن في الجزائر، سواء في الحقبة التّركيّة أو في عهد الاستعمار، ثم إلى نوعيّة المساكن من حيث فضاءاتها الدّاخليّة وتصميمها المعماري البحث؛ ويلاحظ كاتب الرحلات في عهد الوصاية على الجزائر "من بين جميع الفنون التي يفضّلها المسلمون، أكثر من غيرها، نجد الهندسة المعمارية وإنّ ما يهتمون به أكثر في مساكنهم هو أن تكون ملائمة وفسيحة.[140]

أمّا Lespes فلم يتأخّر في الثناء على المساكن الموريسكية بالجزائر معبّرا عن أسفه لتعارض بياض مساكن القصبة، التّي تشكّل القمّة، مع اللون الرمادي للأحياء الأوروبية التي تحتوي عليه اليوم؛[141] ويتكون مسكن الجزائر – التركية من اثنين إلى ثلاثة مستويات إذ نجد عند المدخل "السَّقيفة" المبنيَّة بحجر الرخام وهي عبارة عن قاعة انتظار للزوار. وتطل هذه الغرفة

على الفناء الداخلي، "وسط الدار"، محاطة بأعمدة وذات شرفة مقوّسة؛[142] وتوجد هناك قاعة للاستقبال وقاعة للأكل وغرفة للمئونة.

إنَّ الطابقين، الأول والثاني، عبارة عن نسخة مكررة من الطابق الأرضي وبهما غرف من الجوانب الثلاثة للمسكن ولهذه الغرف أسماء خاصة بوضعيّتها، إنها:

في الطابق الأرضي "بيوت"؛ و في الطابق الأول "غرفة" وفي الطابق الثاني "منزه" ويغطي المسكن شرفة "السطح" وهو فضاء يطلّ على خليج الجزائر، يخصَّص للعنصر النسوي.

ويعدُّ هذا الترتيب نتيجة مشرفة لتنظيم عمراني جدّ صارم؛[143] فلا تطرح مسألة الصّيانة والماء، كون أغلبيّة المساكن العتيقة تتوفر على آبار أو على صهريج وأحيانا على الإثنين معا. إنّه تقليد يلزم السّاكن بوضع صهريج بكلّ منزل، ويسمح هذا التّرتيب بتنظيف المنزل يوميّا من أجل النقاء والبرودة و"الانتعاش"؛ ولا تزال هذه الممارسة قائمة لحدّ الآن في الجزائر بالرّغم من انقطاعات الماء.

أما خارج المسكن فيبقى موضوع عناية أقلّ فالباب مؤطّر بالرّخام المنقوش والمزخرف؛ أمّا الدّيكور، فيخصّص لداخل المسكن حيث تتلاءم اللمسات مع الذّوق والرّغبة؛[144] ولقد تمّ ترتيب كلّ شيء، لجعل المنزل الملاذ الحقيقيّ للحميميّة. فالفضاء المنزلي والدور المنوط بالمسكن هو الفضاء المفضّل للمدينة والعائلة.

يُقرُّ ل.فالنسي L.Valensi بأنَّ العائلة في الواقع، وفي جميع هذا، هي من تعود إليها الكلمة الأخيرة.[145] الأمر الذي يُذكّر، لا

محالة، بحكم آخر ألا وهو: استمرارية الفضاء الحضري في المغرب العربي ما قبل الاستعمار، كفضاء منـزلي.[146]

إنّه لمن المهمّ، بعد هذه القراءة لبعض الملامح الحضرية " للجزائر التّركيّة"، متابعة تحليل المدينة من خلال التّطور والتّدهور الاقتصادي.

4. من ازدهار القرصنة والمدينة إلى انحطاطهما

إذا كانت هناك حقيقة، لم يستطع المؤرخون الاستعماريون إنكارها، فهي ازدهار الجزائر في العهد العثماني. فبحياتها الحضرية المنظمة وعائداتها الكبيرة من نشاط القرصنة البحرية، عرفت الجزائر ثروة اقتصادية حقيقية. لكنها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر شهدت حالات من الاضطرابات سببتها الزلازل المأساوية والانتفاضات الشعبية وانتكاسة القرصنة فكانت أسبابا كافية لأفول نجم الجزائر.

يتعين التذكير بأن ازدهار هذه المدينة يعود إلى ما قبل مجيء الأتراك؛ ويصف الرحالة العرب الجزائر بأنها مدينة حصينة وغنية وذات تجارة هامة مع سهول المتيجة ذات الأراضي الخصبة والقريبة ويُنوِّه كُتَّابٌ آخرون بهذا الازدهار؛[147] فمن الأكيد أن المدينة بدأت تعرف انطلاقتها الفعلية، في أهم الميادين، وتتجه نحو إقامة هيئة حضرية أي "نهضة عمرانية " أمام تزايد عدد السكان الذي لم تشهده من قبل وكذا بفضل تطور التجارة والعائدات وذلك ابتداء من القرن السادس عشر.

ومن ثم أصبحت المدينة "عاصمة" ودخلت في فترة ازدهار، مثلما وصفها الكُتّاب، على غرار F.BRAUDEL، حيث يذكر هذا الأخير أن العشرية الممتدة بين 1560 و1570، كانت عشرية للثروة المدهشة في الجزائر وأن السنوات الممتدة من 1580 إلى 1620 قد شهدت الطفرة المالية الثانية لهذه المدينة.(148)

الاقتصاد والقرصنة والازدهار

يقوم اقتصاد المدينة على مصدرين من الأهمية بمكان؛ فالمصدر الأول له علاقة بالاقتصاد المعاشي والعلاقات المحلية؛ ويرتكز الثاني على نشاط القرصنة الذي عرفته الجزائر. فالمورد الأول، وهو الأهم لا محالة، هو مورد فلاحي بالدرجة الأولى وتقليدي في المقام الثاني ويميز هذا الاقتصاد الأرياف والمناطق الداخلية أكثر فأكثر.(149)

ويرتكز بالفعل على علاقات المدينة بالأرياف في المبادلات حيث تتولى الضاحية القريبة تموين المدينة. لقد كانت المدينة، آنذاك، مكانا للمبادلات الأكثر تنوعا حيث يتولى الناس بيع منتجاتهم وشراء المنتجات التقليدية الحضرية؛ فكل يوم من أيام الأسبوع يقابله اسم سوق في المدينة. إنها رزنامة معدة تبعا للفصول وللأعياد الدينية، فالسوق هي مكان اللقاءات الكبرى؛ وفي الجزائر تُمارس العبادة بالقرب من الأسواق وتتزامن أهم الأحداث التجارية مع أهم المواعيد الدينية الكبرى.(150)

وكانت للمدينة صناعتها؛ مثل الصناعة التقليدية وصناعة المدافع (السِّباكة) وسك النقود الخ... وكانت الورشات البحرية هي المؤسسة الأكثر أهمية وبلا منازع للوصاية؛ ولقد كان يخرج من

هذه الورشات عدد كبير من الزوارق والمراكب الشراعية الصغيرة والشباك وغيرها من القوارب.[151]

كانت الصناعة التقليدية تلبي، بما فيه الكفاية، حاجيات السكان من القماش ومن الحرير الخ.. ففي حوض البحر الأبيض لمتوسط يُفتخر بالصناعة التقليدية الجزائرية من حرير وأحزمة وهي منتجات تنافس الصناعة النسيجية في ليفورن (إيطاليا). وكانت الجزائر تصدر بكثافة منتجات الأرض، وخاصة الحبوب،[152] ويحتكر الأتراك أو ممثلوهم نشاط التصدير ويتولون، لوحدهم، تسيير العلاقات مع القوى الأجنبية.

أما ما يتعلق بالاقتصاد المرتبط بنشاط القرصنة البحرية، فهو وحده من يقف وراء ثراء مدينة الجزائر وسكانها. لقد كان اقتصاد القرصنة البحرية- الذي يعتمد على الحركية والتطور والعلاقات البعيدة أكثر تألقا وأقل ديمومة ويقتصر خاصة على المناطق ذات الشواطئ وبعض المحاور الكبرى لعبور القوافل. ويتمركز إلى أعلى درجة في عدد صغير من المناطق الحضرية ويجد تعبيره النهائي في جزائر القرن السابع عشر.[153] كانت القرصنة البحرية ممارسة معروفة في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط وكان يتعاطاها المسلمون والمسيحيون ولا يوجد ما يثبت احتكار المسلمين لنشاط القرصنة في البحر الأبيض المتوسط حتى خلال القرن السادس عشر؛ وإن هذا النوع من النشاط قديم، قدم التاريخ، وهو موضوع عناية بسبب الولع بالانتقام ليس إلاّ. كان نشاط القرصنة في البحر المتوسط يبدو أمرا عاديا مثل الحياة؛[154] وهكذا لا يمكن فصل التاريخ عن اقتصاد مدينة الجزائر على غرار العواصم الأخرى المجاورة والتي تمارس نشاط القرصنة

البحرية. لكن كيف تم التوصل إلى استدامة هذه الممارسة ونجاحها الذي يعني تفوق البحرية العاصمية؟

وبالفعل فاللجوء إلى القرصنة، الذي كان في البداية عملا حربيا مقدسا، كان أيضا المخرج الوحيد لمسلمي شمال إفريقيا لضمان مكانة في البحر الأبيض المتوسط؛ فبالنسبة للمسلمين هناك غياب البحرية التجارية التي حرَمَهم منها المسيحيون وعرقلوا تطور الأسطول التجاري أو التجارة المباشرة على الأرض المسيحية. كما منعوا الأتراك والرياس من نقل البضائع قصد الإبقاء على بلدان المغرب تحت سيطرة مرسيليا؛[155] وانطلاقا من إقصاء المسلمين، من أي نشاط بحري، بدأت القرصنة البحرية في التطور فهي نشاط منظم يتميز بانضباط صارم (فالطواقم محكوم عليها بالنجاح أو الغرق (الموت) وهكذا أصبحت القرصنة البحرية مربحة؛ ولقد جرى تعميم القرصنة البحرية من طرف الأندلس وتصنيعها من طرف الأتراك واليونانيين وتجديدها من طرف المارقين (المرتدين).[156]

أصبحت القرصنة، برأي جميع المؤرخين، المصدر الرئيسي لعائدات الجزائر: فالقراصنة كانوا يتكونون من الجزائريين وبعض الذين اعتنقوا الإسلام والذين يصفهم المسيحيون "بالمرتدين" أو حسب الصيغة المكرسة عند" HAEDO " أتراك المهنة؛ فالحملات غالبا ما تتوج بالنجاح، إذ تتم قيادة السفن الشراعية بانضباط صارم الأمر الذي سمح للجزائر بالاغتناء، حيث تعم الجزائر حالة من الارتياح لدى عودة القراصنة؛ مما يمكن تجار الجملة من شراء العبيد والسلع التي يعود بها القراصنة؛ ويتمكن التجار من البيع للوافدين، الذين لا يقومون سوى بالأكل والشرب واللهو،[157] يبيعونهم كل ما يوجد بمتاجرهم

من ملابس ومئون. كانت القرصنة البحرية، إذن، ذات مردود ومن الأهمية إلى درجة أنها تشكل أهم مصدر لصناديق الدولة؛ فهي نشاطٌ مربح ومصدر لجلب السكان من جميع الأمم وكانت المدينة تحتضن في القرن السابع عشر أكثر من مائة ألف نسمة يمثلون مختلف الأجناس ويكاد الجميع يجدون منصب عمل ضمن طاقم البحرية العاصمية.[158]

أورد MONLO، في كتابه عن البربر، بعض اللحظات الزاهية بخصوص العائدات بسبب العدد الأسرى ونظرا لأهمية الغنائم التي كانت معتبرة في الجزائر؛ ولقد كانت سنة 1615 /1616 مؤشرين على وجه الخصوص إذ شهدتا تحقيق ما يتراوح بين اثنين إلى ثلاثة مليون جنيه وحجز 80 باخرة وأسر 1331 لفرنسا وحدها وذلك في الفترة الممتدة بين 1630 و1634، إذ بلغت عائداتها أكثر من خمسة ملايين جنيه.[159]

الملاحظ، هنا، هو أن القرصنة البحرية تخدم الكثير من تجار الجملة الأوروبيين وبعض اليهود من الذين أقاموا جسرا بين الجزائر وبعض المدن الأوروبية؛[160] وهكذا؛ فالقرصنة البحرية تستدعي التجارة بدلا من صدِّها غير أن أنشطة الرياس (أمراء البحر) تبقى، في جميع الحالات، هي "الباعث" على ازدهار مدن القراصنة.

وبذات الطريقة، تقف القرصنة وراء دفع الاقتصاد، وتحقيق جرعات من الفوائد، ولاحقا استعادة الرياس والقراصنة الأموال من حولهم، مما ساهم في خلق الوظائف وتنشيط عملية البناء، وتمكين مجمل السكان من الثراء من خلال المتاجرة؛[161] فالفوائد، التي يقال عنها إنها هامة، يذهب جزء منها إلى خزينة الدولة ومثلما سنرى فلقد استُهدفت الجزائر عدة مرات وصارت هدفا

فعليا غير معلن لغزو سنة 1830 أما الجزء الآخر من الفوائد فيوجه لصيانة وتطوير المدينة. وتذهب الأرباح الكبيرة الناجمة عن القرصنة وتدفق أموال الفديات في النهاية إلى تمويل تجهيزات مدن القرصنة ويصب الباقي في خزينتها.[162]

وبفضل الأرباح المتأتية من القرصنة مرت الفترة التركية، بالنسبة للجزائر، بدون انتفاضات تذكر بالرغم من ضعف عدد الأتراك مقارنة ببقية السكان.

فإلى جانب البذخ والهدوء تميزت الفترة التركية أيضا باهتمام الدولة بضمان النظام وفرض ضرائب خفيفة على السكان كما ساهمت بسخاء في صيانة الأعمال الخيرية وترقية المرافق العمومية؛ ولقد تمكنت المدينة، خلال هذه الفترة، من العيش في ازدهار كما ضمنت لنفسها مكانة مرموقة في حوض البحر الأبيض المتوسط. بيد أن النصف الثاني من القرن الثامن عشر سجَّل انحطاط القرصنة البحرية.

كانت البلدان الأوروبية، المسماة "الدول الثانوية"، تحصل من الجزائر على حماية سفنها بدفع جزية سنوية، نقدا أو عينا، كما كانت الدول الرئيسية تفعل نفس الشيء.[163] وكانت هذه البلدان تسهر على شراء رضا وعفو الداي وديوانه بتقديم الهدايا ينافسها في ذلك القناصلة بسخائهم. غير أن القرصنة كانت قد بدأت في الأفول بسبب المعاهدات العديدة التي أبرمتها دولة الجزائر مع البلدان الأوروبية وبسبب عوامل أخرى تقف وراء تراجع القرصنة. فهل يمكن اعتبار انحطاط القرصنة من انحطاط المدينة كما يؤكده العديد من المؤرخين للاستعمار؟[164]

تراجع القرصنة وانحطاط المدينة

يبدو، من الوهلة الأولى، أن العلاقات بين تراجع نشاط القرصنة وانحطاط المدينة جعلت الجزائر، ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن، علاقة قائمة على تجاهل مدينة الجزائر، خلال العهد التركي، لعمق الجزائر وصرف اهتمامها إلى البحر فقط؛ وهذا ما يفسر إلى أي مدى كانت تربط مصيرها بنشاط القرصنة، مثلما رأينا، ذلك النشاط الذي كان يوفر للمدينة الثروة والسلطة.

إن هذه التبعية المقصودة جعلت الجزائر ابتداء من النصف الثاني من القرن 18 تنتقل تدريجيا من البذخ الذي تعودت عليه طيلة قرنين من الزمن، إلى الانحطاط، بفعل تضاؤل نشاط القرصنة وبالتالي نضوب موردها الرئيسي من العائدات. بيد أن هذا التراجع، لا يجد تفسيره الكامل لدى المؤرخين؛ بل تعود جذور هذا الانحطاط إلى مجموعة من الوضعيات المعقدة والمتزامنة والتي يبدو أنها كانت في غير صالح الجزائر؛ وبالفعل، ففي الفترة التركية كان المؤرخون الإسلاميون قِلَّة أو غير موجودين ولا معروفين. أما بالنسبة للمؤرخين الأوروبيين، فقد كانت موضوعاتهم الرئيسية، تتمثل في البكاء على الأسرى، في حين كان قلة فقط من مؤرخي الفترة الاستعمارية، لا يحترمون التعليمات الرسمية.(165)

ويمكن تلخيص هذه الوضعيات، من خلال بعض القراءات التي تشير إلى انحطاط الجزائر؛ ويتعلق الأمر بالنسبة لنا بحالة وعوامل الانحطاط من وجهة نظر خارجية (مواقف وأهداف البلدان الأوروبية المتحالفة ضد الجزائر) كمؤشر على قُطّاع الطرق؛ ومن وجهة نظر داخلية (الصدمات السياسية والاضطرابات الاجتماعية) إذ لم يكن نهاية نشاط القرصنة يشجع على وقف التدهور الذي بدأ مساره.

المعالم الثقافية التركية والمشروع الاستعماري

بعد نشاط مكثف للقرصنة، حيث أظهر العنصر البربري تفوقه في البحر، أصبح يُنظر إلى الجزائر على أنها بلدٌ عدو وذلك على أكثر من صعيد: فالجزائر، ذلك البلد المسلم الذي يشتهر بصعوبة غزوه وبأنه قلعة الباب العالي في المغرب، ينام على عدة كنوز متراكمة بعد عدة قرون من سيطرة القرصنة؛ فهي إذن، وجهة لقطّاع الطرق والقراصنة الذين زرعوا الرعب في البحر الأبيض المتوسط ولذا لن يكون الخلاص منها إلا بتنظيم حملة ضدها.

أوجد دُعاة الحملة جملة من "الأدبيات التركية" بفضل كتابات رجالات الدين التي كان الهدف منها جمعُ أكبر قدر من الأموال في مهمتهم لافتداء الأسرى والمغامرين وهي كتابات تحمل من الطرافة ما يجعل من الجزائري كتلة من العيوب.

وبالنسبة لرجالات الدين، فلم يكن يهمهم غير مصير الأسرى المسيحيين مما دفعهم إلى اللجوء إلى خيالهم، المصاب بالهذيان أحيانا، وبالفعل فخلال القرن الثامن عشر ذاع صيت بربرية الدولة الجزائرية في فرنسا وأوروبا، حيث لم يكن ليشجع المسافرين إليها الذين ينتظرهم "ألف موت" سواء من طرف سكانها أو حيواناتها المفترسة.[166]

وفيما يلي ما يتضح من بعض المؤلفات والموسوعات والمعاجم في تلك الفترة التي تميزت بالكثير من الأحكام القيمية:

لقد رسموا صورة مُشينة لسكان شمال إفريقيا، في نهاية القرن الثامن عشر، تُبرز العيب الأول فيهم ألا وهو الفسق والكسل؛[167] ثم الدعوة إلى التخلص من البربرية التي تشكل العائق الأكبر أمام أوروبا للوصول إلى هذا البلد الخصب والمتعدد الموارد

الاقتصادية ولأكثر ملاءمة للمسيحية. ولقد استمرت هذه الصورة إلى غاية الغزو. وباجتماع الأمم الغيورة على حرية البحار، في حملة سياسية موجهة ضد عصابات اللصوص الإفريقية، يكون صبرها قد نفذ إزاء اللصوصية فقط.[168]

لم يخمد أثر هذه الأدبيات حتى خلال الفترة الاستعمارية؛ ففي بداية القرن العشرين أنجز L.BERTRAND كتابه الاستعماري الذي أطلق فيه العنان للحلم في بعث "عرق جديد" في البلاد (الجزائر) قصد إحياء إفريقيا الرومانية؛[169] وبالنسبة لأدبيات تلك الفترة، فإن هوية سكان إفريقيا الشمالية يجب أن تختفي؛ كما نجد، من جهة أخرى، LAUGIER de TASSY الذي يرفض هذا الطرح مدفوعا بسوء نية مؤرخي تلك الفترة فيما يتعلق بتقييمهم للبلد. فلم يتأخر في تحذير القراء، بصورة واضحة، من أن أغلب المسيحيين على دراية بالأتراك والمحمديين ولكنهم يفتقدون المصطلحات التي تعبر عن حقدهم إزاء تلك الشعوب وأن الكثير منهم كان مدفوعا بتقارير القساوسة الإسبان الذين ينشرون الأصوات النشاز لرفعة من يريد أن يكون خلاصه على أيديهم.[170]

إنها إذن الصورة المشكّلة عن طريق الأدبيات "التركية" التي تدعم الحاجة إلى الانتقام من الهيمنة البحرية الجزائرية؛ ومن هذه الصورة، المُفتعلة جماعيا، وُلد مشروع الغزو والتوسع والحاجة إلى احتلال ثم استغلال هذه البلدان.

وعن طريق هؤلاء الدعاة بدأ المشروع الاستعماري في التشكّل، ابتداء من انحطاط الجزائر الذي ساهم في تسريعه، وكان هذا المشروع جاهزا للإنجاز عندما يحين الأوان؛ ففي ذلك الوقت كان الأمر يتعلق بتقليص نشاط القرصنة من خلال معاهدات سلم أو عن طريق دفع جزية أو الاتفاق عليها ضمن المعاهدات

الدبلوماسية؛[171] ولقد تمت هذه العملية خلال القرن الثامن عشر بالموازاة مع عمليات القصف التي تعرضت لها الجزائر إلى غاية 1830؛ ويعز المؤرخون الأوروبيون انحطاط الجزائر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ويحصرون مظاهر الانحطاط، في غالب الأحيان، في تراجع نشاط القرصنة غير أن هذا الطرح لا يفسر كامل مسار الانحطاط بل بدايته فقط. وقصد الإلمام بهذه الحركة الشاملة، تجدر الإشارة إليها، كأزمة ميزت نهاية النظام العثماني بالجزائر؛ فالأزمة مرادفة لأزمة النظام السياسي والحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد التي تتجلى في مظاهر الانحطاط إذ تبقى القرصنة البحرية العنصر المهيمن في هذه الأزمة أما بقية العوامل فقد زادت في تضخيمها.

لقد مست نهاية العهد العثماني، جميع المدن التركية، نهاية كانت لفائدة نظام آخر بصدد الولادة، يتمثل في الرأسمالية والاستعمار، وكما يعلم الجميع.. ستشمل الهيمنة الاستعمارية جميع بلدان المغرب وبالدرجة الأولى.. الهيمنة على الجزائر.. فهذا البلد طالما كان الذريئة.. العادية، والأكثر وضوحا في المشروع الاستعماري في العقول وحتى بعد الاستقلال. لقد وُصف تاريخ الوصاية السابق عن 1830 بالشاذ في محفل الأمم [172].

إلى أي حد يمكن لهذا البلد، في نظر المؤرخين، أن يتحمل بالرغم منه حركة التاريخ التي رسمتها له أوروبا الثورات والأزمات؟ ففي حالة الجزائر إن مردَّ الانحطاط هو تضافر عدة وضعيات مختلفة ومعقدة شجعت على تدهوره. ولقد اعتمدنا جانبين مختصرين من العوامل التي تلخص الجزائر كما ينظر إليها من خلال انحطاطها في العهد التركي.

عوامل الانحطاط

أ) **العوامل الخارجية:** فالجزائر، بالنسبة لأوروبا، لا تزال حينذاك محل حذر وريبة وهي الهدف الذي يتعين تدميره حتى ولو استدعى الأمر تحالف عدة بلدان؛ وذلك ما تم الاتفاق عليه في مؤتمري فيينا وإكس لا شابيل.[173] فلقد شهدت الجزائر، التي كانت موضع استهداف دائم من أوروبا، عدة محاولات للاحتلال انتهت جميعها بالفشل وكلفت أصحابها غاليا مما جعل المدينة تتعرض لاعتداءات بحرية.[174]

وتتلخص أهمية هذه المناورات، من 1622 تاريخ أول قصف بريطاني إلى غاية 1830، في تعرض الجزائر لأكثر من عشرين هجوما من طرف الإنجليز والفرنسيين والإسبان وحتى الدانمركيين والأمريكيين وغيرهم مثل هجوم ديكسن إيستيري والحملة الإسبانية لـ REILL سنة 1775 وخاصة حملة اللورد إيكسومت سنة 1916 والتي استخدمت فيها وسائل ضخمة وخلفت خسائر معتبرة.

طورت بلدان أوروبا، تقنيات جديدة للملاحة البحرية دخلت حيز التنفيذ بسرعة، وهو ما لم يكن بحالة الجزائر؛ وانطلاقا من هنا أصبحت القرصنة تشكل خطرا وأقل مردودية. فالقرصنة لا يمكن في الأخير أن ترافق التقدم المسجل وبالتالي خسرت فاعليتها؛[175] ولقد أدى تواتر قصف مدينة الجزائر إلى تقليص عائدات القرصنة في الوقت الذي زادت فيه المؤامرات الأوروبية.[176] فالجزائر، وبالرغم من المعاهدات التي تربطها بالعديد من الدول الأوروبية، كانت عرضة لحصار دائم مما أدى إلى تراجع تدريجي لجميع الأنشطة.

ب) **العوامل الداخلية:** هناك ثلاثة وضعيات، ستزيد من خطورة انعكاسات الانحطاط؛ وهي علامات الضعف السياسي والاجتماعي التي ساهمت مباشرة مثل:

نظام الحكم؛ الذي كان يتميز باستقراره العام بالرغم من "الثورات" الدموية أحيانا بين المجموعات المهيمنة؛ أما في جموده فكان هذا النظام "ذا توازن هش يضمن بقاءه بالارتكاز على ميزان القوى بين طائفة الرياس، الثرية، وبين الانكشاريين وهو توازن يضمنه طابع التبعية الموجودة بين المجموعتين ذات المصالح المتكاملة.

وعلى سبيل المثال كان التونسيون شركاء في السلطة، ففي الجزائر فقط، لم يتم اللجوء إلى التجنيد المحلي؛ [177] الأمر الذي أضحى خطأ لا يغتفر عندما أصبح النظام في أزمة. وهكذا وبالرغم من الازدهار الهام ونظام الدفاع الذي وُضع لمدة طويلة تحت التجربة... هل يمكن القول إن الجزائر قد أخطأت من خلال نظام الحكم الذي اعتمدته والذي لم يعرف أية تغيرات ملحوظة خلال ثلاثة قرون من التواجد التركي؟

إن هذا النظام الذي يصفه البعض بأنه نظام "عنصري"، [178] في ممارسة السلطة، كان قد وصل إلى مستواه النهائي من الأزمة مع نهاية القرن الثامن عشر؛ ويعود سبب ضعفه إلى عدم اهتمامه بالداخل واستمراره في النظر صوب البحر بدليل الأزمة السياسية التي عرفتها المدينة أي المجتمع السياسي مع توالي الدايات وثورات القصر. لقد انتفضت الميليشيات وأطاحت بالدايات بسبب مقالبهم. [179] فالدايات يتعاقبون، بيد أن الثورات السياسية لا تؤدي إلى تغييرات في هيكل الدولة وكذلك هو شأن السكان الذين لا يهتمون إطلاقا، لأنهم غير مورطين. وبعد هذه الفترة من

"الثورات" ومع التقدم في القرن الثامن عشر نشهد بعض الاستقرار يظهر على الخصوص في نقل السلطة؛ فالداي ما قبل الأخير انتقل من قصره من الجنينة، في 1816، للإقامة في القصبة وقام بتجنيد قوات محلية واستطاع لأول مرة أن يُعيِّن، قبل وفاته، خليفته الداي حسين.[180]

ودائما في إطار العوامل الداخلية للانحطاط، أدى تقلص الموارد المالية، المتأتية من البحر، بالدولة إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية صارمة زادت انعكاساتها في تسريع وتيرة الانحطاط؛ فأخضع السكان إلى ضرائب ثقيلة أكثر مما تعوَّدوا عليه وأدى ذلك إلى حدوث اضطرابات في العديد من مناطق البلاد في نهاية القرن الثامن عشر. ومن جهة أخرى فالدولة التي كانت تراقب مجمل عمليات التجارة الخارجية وجدت نفسها مجبرة على مضاعفة الاحتكارات قصد ضمان أكبر قدر من العائدات.

سمحت الدولة، من خلال هذه الاحتكارات، ليهود ليفورن أن يغتنموا الفرصة ويتحولوا إلى شخصيات سياسية قوية في ساحة الجزائر؛ ففي القرن الثامن عشر أصبحوا رجالات بنوك للدايات ووسطاء رسميين بين الوصاية والدول الأوروبية. ولقد لعب اليهود دورا معتبرا وأحيانا رئيسيا في الشؤون الجزائرية وعلى سبيل المثال، وطيلة 25 سنة 1780-1805، كان نفتالي بوجناح يتصرف في موارد البلاد ويُسيِّر، بالإضافة إلى مصالحة، السياسة الداخلية والخارجية للوصاية.[181]

ويعود انحطاط الجزائر بسبب الكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة، التي بدأت في الظهور حوالي سنة 1786 مع وباء "الطاعون" الذي استمر قرابة عقد من الزمن، وأدى إلى هلاك

ثلث السكان[182] ولقد بدت هذه الكارثة كانهيار للمدينة مقارنة بما كانت عليه في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

وهكذا؛ وفي ظرف ثلاثين إلى خمسين سنة تراجع عدد سكان الجزائر العاصمة من أكثر من 100 ألف نسمة إلى 60 ألف نسمة ثم إلى 40 ألف، في حوالي 1830، وانطلاقا من هذه الوضعية المعقدة، التي تطرقنا إليها باقتضاب والتي عاشتها الجزائر في النصف الثاني من القرن السابع عشر واستفادت منها البلدان الأوروبية، تمكنت من وضع حد للقرصنة البحرية التي كانت الهدف الرسمي من وراء المناورات البحرية التي يتوقف عليها الرفاه الاقتصادي والسياسي للمدينة؛ وفي مرحلة ثانية إيجاد شعور بوشك تعرض الجزائر إلى هزيمة وذلك بقيام البلدان الأوروبية بقصف للمدينة عدة مرات وهي اعتداءات توّجت بغزو الجزائر في 1830.

الجزائر، المرسى والقلعة في القرن السابع عشر



الجزائر في القرن السابع عشر

حواشي*

1 Secrétariat social d'Alger « Monde rural et monde urbain, collection information rapide ALGER 1969 p.32
2 EGRETAUD (M), «Réalité de la nation algérienne», Paris, éditions sociales, 1961, p.21
3 BELHAMISSI (M) » Histoire de la marine algérienne, Alger, (1516-1830) ALGER, ENAL, 1983, pp.13et14
4 BELHAMISSI (M) Idem
5 Cf.: notamment, COLOMBE (M), Initiation à l'Algérie,BOYER (P), La vie quotidienne à Alger, ESQYER (G), Alger et sa région etc....
6 Baghli (s.a) El Djazair, art et culture, Ministère de l'information, Alger, 1982,p.14.
7 ESQUER (G) Alger et sa région, Paris, Arthaud, 1957, p.34
8 PASQUALI, Alger, son histoire et son urbanisme, in Encyclopédie mensuelle d'outre-mer, juillet 1952, p.199
9 PASQUALI Idem
10 MESLEM (L) Formation et évolution de la Médina, in Casbah, OREF-GAM, Mai 1983, p.19à22
11 PASQUALI Alger.....op. cit. p.198
12 EL BEKRI, Géographe du 11°s. Description de l'Afrique septentionnale, trad.Par M.G de Slane, Paris, Maisonneuve, éd .de 1965,405 p.
13 Yver (G) ALGER, in Encyclopédie Islamique, volume, op. cit., Paris, éditeur, p.261
14 AYER (G) Idem p.261
15 PASQUALI (E), Evolution de la rue musulmane d'El Djazair DOCUMENTS ALGERIENS, N° 75,1955p.179
16 PASQUALI (E), op. cit., p.175
17 IBN HAWKEL Commerçants et voyageurs, in YVER, p.260
18 PASQUALI (E), op. cit., p.179
19 PASQUALI (E), Idem
20 YVER (G), op. cit., p.260
21 JULIEN (C .A) Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871), Paris, PUF, 1979, p.253.
22 MAS LATRIE Traités entre chrétiens et arabes, p.330-333, in YVER, op. cit., p.260

---

* حفاظا على الدقة العلمية تركنا عناوين المصادر والمراجع بلغتها الأصلية حتى يتمكن القارئ والباحث من الرجوع إليها.

23 YVER (G), op. cit.
24 BERQUE (J) L'intérieur du Maghreb, XV°-XIX° s. Paris, Gallimard, 1978, p.208
25 JULIEN C .A., op. cit., p.256
26 MESLEM, op. cit. « Seule l'attention se porte sur la description du système défensif » De sorte que les croquis anciens de cette époque d'Alger sont très significatifs de ces thèmes, la ville est toujours caractérisée par ses canons sa Casdah et ses remparts.
27 THAILARD (Ch), L'Algérie dans la littérature Française, Paris, Librairie E. Champion, 1925
28 EGRETAUD (E), Réalité de la nation algérienne, Paris, édition sociales, 1961, p.20
(29) BOYER (P), La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Paris, Hachette, 1962, p.17 (30) JULIEN (C .A), op. cit., p.250
31 JULIEN (C .A), op. cit., p.254
32 JULIEN (C .A), op. cit., p.256
33 HAMADANI (A), La vérité sur l'expédition d'Alger, Paris, Balland, 1985, p.256
34 JULIEN (C .A), « A l'aide des ruines de Rusguniae, il construit un mole long de 200 m,large de 25m,et haut de 4m, qui réunit la ville aux îlots assemblés par un terre plein .Ainsi fut crée le port d'Alger » p.256
35 ALGER-REVUE, Le port d'Alger, Alger, décembre 1955, p.55
36 JULIEN (C .A), op. cit. p.256
37 BOYER (P), La vie quotidienne à Alger, op. cit. p.101
38 Beylerbey est le premier titre attribué à KHEIR EDDINE
39 JULIEN (C .A) op. cit. p.266
40 AGERON (C.R) Histoire de l'Algérie contemporaine, Que sais-je ? Paris, PUF, 1964, p.7
41 MONLAU (M) Les Etats Barbaresques, Paris, PUF, 1964, p.117
42 JULIEN (C .A), op. cit. p.274
43 HAMADANI (A) La vérité sur l'expédition d'Alger, op. cit. p.20
44 EGRETAUD (M) réalité de la nation algérienne ? P.41
45 AGERON (C ;R) op. cit. p.18
46 HAMADANI (A) op. cit. p.18
47 BERQUE (J) op. cit. p.407
48 JULIEN (C .A), op. cit. p.259
49 MONLAU (M) op. cit. p.119
50 RAYMOND (A), les grandes villes arabes à l'époque ottomane, Paris, Sindbad, 1981, p.39
51 SANSON (H), op. cit. p.29
52 MONLAU (M) op. cit. p.105

53 MONLAU (M) op. cit. p.105 « soit 200 à 400 cargaisons de céréales par an, et Arzew expédie jusqu'à 40 000 bœufs en 1814 à l'armée anglaise.
54 BOYER (P) op. cit. p.400
55 BERQUE (J) op. cit. p.400
56 BOYER (P) op. cit. p.69
57 RAYMOND (A) op. cit. p.119
58 RAYMOND (A) op. cit. p.71
59 RAYMOND (A) op. cit. p.79
60 RAYMOND (A) op. cit. p.80
61 ZGHAL (A), STAMBOULI (F), La vie urbaine dans le Maghreb précolonial,in Villes et sociétés au Maghreb CRESM,Aix en Provence - Paris,1974,p.191-213
62 RAYMOND (A) op. cit., p.119
63 RAYMOND (A) op. cit., p.119
64 RAYMOND (A) op. cit., p.122
65 RAYMOND (A) op. cit., p.121
66 RAYMOND (A) op. cit., p.124
67 RAYMOND (A) op. cit., p.135
68 ZGHAL (A), STAMBOULI (F), op. cit. p.198
69 RAYMOND (A) op. cit., p.146
70 RAYMOND (A) op. cit., p.146
71 SHALER (W) p.52
72 DEVOULX Les édifices d'Alger, in Revue africaine numéros de 1860à1870
73 RAYMOND (A) op. cit., p.1
74 LETOURNEAU (R), L'évolution des villes d'Afrique du Nord au contact de l'occident, in Annales de l'Institut d'études orientales T.12, 1954, pp.199/222
75 PASQUALI (E) Evolution de la rue musulmane op. cit. p.180, in Doc. algériens n°75, série culturelle, Alger, 1955.
76 Voir notamment : VENTURE DE PARADIIS, Alger au 18° s. HAEDO, topographie…, Le Père DAN… BERQUE l'Intérieur du Maghreb, MONLAU, LES 2TATS Barbaresques etc….
77 YACONO (X), Peut-on estimer la population Algérienne en 1830, in Revue Africain en°93,1954,
78 HAMDANE (K) LE MIROIR, Aperçu historique sur la Régence d'Alger, Paris, 1833, Sindbad, 1985, p.38
79 LACOSTE (Y), NOYSHI (A), PRENANT (A) L'AGERIE, passé et présent, Paris, édition sociales, 1960
80 PRENANT (A) ,L'héritage urbain précolonial algérien,réalités, caractères majeurs,significations actuelles,in « Les systèmes urbains », Séminaire international,Médéa,19,21 novembre 1985,p.54

81 HAMDANI (A), op. cit. p.178
82 VENTURE DE PARADIS, Alger au XVIII° siècle. Tunis, réédition Bous lama,1981
83 BOYER (P), op. cit., p.147
84 YVER (G), op. cit., p.263 et 264
85 YVER (G), op. cit., p.263 et 264
86 YVER (G), op. cit., p.263 et 264
87 LETOURNEAU (R) La ville musulmane Nord-africaine sur le terrain, Alger, Bibliothèque de l'IESTE, Alger, 1957
88 MARCAIS (G) La conception de ville dans l'Islam, in revue d'Alger,n°30,1945,p.525
89 ZGHAL (A), STAMBOULI (F), op. cit. p.206
90 LAUGIER DE TASSY, Histoire du Royaume d'Alger, Amsterdam, de Sauzet, 1725
91 JULIEN (C .A), op. cit., p.265
92 RAYMOND (A), op. cit., p.50
93 MONLAU (M), op. cit., p.107
94 MONLAU (M), op. cit., p.107
95 BOYER (P), op. cit., p.199
96 MONLAU (M) op. cit. p.106
97 GUIAUCHAIN Alger, éditeur, Alger, 1909, p.87
98 GAUDISSARD Alger barbaresque, Baconnier, Alger, 1951, pp.58 et 24 lithographies hors texte, Préface de MARCAIS (G) p.3
99 BERQUE (J) L'intérieur du Maghreb, op. cit. p.207
100 BERQUE (J) L'intérieur du Maghreb, op. cit. p.208
101 GRAMMONT (H de), Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Paris, E. Lerroux, 1887,420
102 LESPES (R) Alger, Etudes de géographie et d'histoire, Paris, Alcan, 1930 (818p), p.166
103 MARCAIS (G), Autres Histoire de l'Afrique du Nord Française,Paris -Lyon,1937,p.211
104 MARCAIS (G), Autres, Idem
105 JULIEN (C .A) Histoire de l'Afrique du Nord, Paris - Lyon, t.1, p.287
106 Ceux qui ont eu à étudier ces remparts, distinguent ceux d'Icosium (ville romaine), ceux de l'Alger Berbère et ceux de l'Alger turc.
107 LESPES (R), op. cit. p.114
108 YVER (G), op. cit. p.261
109 LESPES (R), op. cit. p.115
110 LESPES (R), op. cit. p.118.
111 Au nombre de cinq (5), les portes d'Alger étaient :
a) BAB DJADID (la porte neuve) au sud ouest et au pied de la casbah

b) BAB AZOUN au sud, était la porte la plus importante, la plus fréquentée, d'où partaient les routes vers l'intérieur du pays vers l'est,donnant sur la mer.
c) la porte de la pêcherie ou de la DOUANE à l'est, sur la mer.
d) BAB EL DJAZIRA (porte de I'lle) ou de la guerre sainte, s'ouvrant sur le mile par ou partaient les Reis et la porte de BAB AL OUED au nord.
112 Au nord de la ville étaient :le BORDJ EL EULDJ ALI, fort dit des 24 heurs construit en 1568-1569, BORDJ DJEDID (fort neuf) bâti 1801-1803 et plus loin, le fort des FEVES,et enfin, et FORT DES ANGLAIS 1669-1670 . au sud,les forts étaient aussi multiples :le fort de BAB AZOUZ en 1661,élevé à la suite d'une tentative de débarquement clandestin des chevaliers de Malte (fort blanc) et plus loin vers le sud-est étaient les forts du HAMMA,FORT DE L'EAU.
113 LESPES (R), op. cit. p.115.
114 (18) PASQUALI (E), op. cit., p.181 (19) BEQUE (J) op. cit. p.417
115 RAYMOND (A), op. cit., p.42
116 LESPES (R), op. cit., p.114
117 AUMERAT La propriété urbaine à Alger, in Revue Africaine Volume n°42 Année 1898, pp.168-201
118 LETOUREAU (R) La ville musulmane N -africaine, op. cit., 11-12
119 BOYER (P), op. cit., p.50
120 VALENSI (L) Le Maghreb avant la prise d'Alger, 1790-1830 Paris, Flammarion, 1969, p.52
121 BOYER (P) op. cit. p.51
122 BOYER (P) op. cit. p.56
123 LESPES (R), op. cit. p.1
124 BOURDIEU (P) Sociologie de l'Algérie, Paris, PUF, Que sais-je ? N°802, 1963, p.59
125 LETOUREAU (R) op. cit.p.37
126 VALENSI (L) op. cit.p.52
127 VALENSI (L) op. cit.p.52
128 PASQUALI (E) Evolution de la rue musulmane op. cit. p.190
129 PASQUALI (E) Idem p.190
130 PASQUALI (E) Rue musulmane op. cit. p.180.
131 KADDACHE (M) La Casbah d'Alger sous les Turcs « Documents Algériens » Alger, 1951, p.210
132 PASQUALI (E) Rue musulmane op. cit. p.190
133 SHALER (W) Esquisse de l'Etat d'Alger, trad. Bianchi, Paris, Ladvorat, 1830,406p
134 PASQUALI (E) Rue musulmane op. cit. p.190
135 GUIAUCHAIN op. cit. p.96
136 VALENSI (L) op. cit.p.52

137 VALENSI (L) op. cit.p.52
138 GUIAUCHAIN op. cit. p.87
139 LESPES (R), op. cit. p.171
140 SHAW (Dr) Voyage dans la régence d'Alger, Paris, Merlin, 1830, p.93
141 LESPES (R), op. cit. p.166
142 LESPES (R), op. cit. p.171
143 LESPBET (D) La Casbah d'Alger, gestion urbaine et vide social, Alger, OPU, 1985, p.31
144 LESPES (R) « Le revêtement des murs en carreaux de faïence, les sculptures et les marqueteries des portes, les menuiseries découpées les lambris de plafonds de cèdres enluminés de peintures délicates »p.173
145 VALENSI (L) op. cit.p.53
146 MARCAIS (G) op. cit.p.211
147 Voir notamment : LAUGIER DE TASSY, IBN HAWKEL, YVER G ; SHALER (W) BERQUE(J)
148 BRAUDEL (F) La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II ,3° édition, Paris, 1976, Volume II, pp.203-205
149 MONLAU (M) Les états barbaresques, op. cit. p.89
150 BOURDIEU (P) Sociologie de l'Algérie, op. cit., p.54
151 BOYER (P) La vie quotidienne, op. cit. p.184
152 BEQUE (J) Le Maghreb intérieur, op. cit. p.399
153 MONLAU (M) op cit p.89
154 MONLAU (M) op cit p.20-21
155 VALENSI (L) op. cit.p. 62-63
156 MONLAU (M) op cit p.119
157 HAEDO in Revue Africaine1870, p.496
158 MARCAS(G) autres, l'Afrique du Nord française dans l'histoire, Paris-Lyon, 1937, p.212
159 MONLAU (M) op cit p.93
160 JULIEN (C .A), op. cit. p.282
161 MONLAU (M) op cit p.89
162 MONLAU (M) op cit p.95
163 MARCAS(G) Manuel d'art musulman : l'architecture, Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne, et Sicile, Paris, éd. Picard, 1926-27, Vol.1p.424
164 GRAMMONT (H de), Histoire d'Alger…op cit p.238-240
165 EGRETAUD (M) op. cit., p.23
166 COLOMBE (L) L'Algérie turque, in initiation à l'Algérie, op. cit., p.99
167 VALENSI (L), op. cit., p. 12
168 VALENSI (L), op. cit., p. 13
169 BERTRAND (L) Le sang des races, Paris, Fayard, 1899

170 LAUGIER DE TASSY, op. cit., P.2-3
171 NAIT BELKACEM Les heures glorieuses de la Marine op. cit., pp.4-5
172 BOYER (P), op. cit., p.16
173 NAIT BELKACEM op cit pp.5
174 YVER (G), op. cit., p.262
175 MONLAU (M), op. Cit., p.117
176 COLOMBE (M), op. cit., p.112
177 RAYMOND (A), op. cit., p.71
178 HAMDANI (A), op. cit. p.18
179 YVER (G), op. cit., p.270
180 BEQUE (J), L'Intérieur du Maghreb, op. cit., p.409
181 YVER (G), op. cit. p.264
182 BEQUE (J), L'Intérieur du Maghreb, op. cit., p.408

الفصل الثانـي

مدينـة الجزائر والصدمة الاستعماريـة

مع بداية الاستعمار، عرفت مدينة الجزائر صدمة جرَّدتها من جميع ما تراكم لديها خلال قرون تكوينها التاريخي والاجتماعي والجغرافي.

إن هدف تحليل هذه الصدمة هو تبيان أن ما أنجزه الاستعمار في الجزائر كان بداية سلسلة كبيرة من الصدامات ثم المواجهات في ظل الهيمنة؛ وبالفعل، تمثل هذا في حالة الجزائر (العاصمة) في إنزال جيش أجنبي، قوي، يفوق عدد أفراده، مجمل سكان العاصمة المستهدفة بالعدوان. ولقد أسفر استسلام المدينة واحتلالها بسرعة عن عمليات تدمير قام بها جيش، تمثل انفلات طاعته في جميع التجاوزات والتخريب وتهديم البيوت الخ.

وتسببت الصدمة، المسماة بالاستعمار، في دمار المدينة الذي مس حتى أسسها: طرد سكانها وتجريدها من نخبتها وتدمير النظام الحضري القائم؛ وبما أن النظام الجديد لا يزال غريبا عن البلد وعن المناخ والمجتمع القائم على وجه الخصوص، فقد أنتج نظاما حضريا هاما بلا شك، تمخضت عنه استثمارات كبيرة غير أنه شوَّه وجه المدينة القديمة. ولقد تجسدت الانعكاسات الآنية والبعيدة لتلك الصدمة في الفوضى شبه الكاملة للتنظيم الحضري القائم.

لقد زعزع هذا "الزلزال" جميع العناصر المكونة لنفس المدينة؛ وشكلت مخلفات هذا الزلزال مصادر الاختلالات الأساسية التي عرفتها المدينة طيلة الفترة الاستعمارية والتي أعقبتها؛ فلقد ظهرت الانعكاسات الثانوية من خلال المجال الذي تُرك مفتوحا أو مُحررا من الفضاءات الحضرية لإنتاج فضاء "المدينة الأوروبية" وبعبارة أخرى فالجزائر بدلا من أن يتشكل بها تنظيم اجتماعي وجغرافي منسجم ككيان حضري، تطورت على أساس ومنطق وضعية استعمارية للهيمنة.

هكذا تطورت هذه المدينة بعيدا عن الانسجام الذي عرفته وبالتالي أبعدت عن التنظيم الاجتماعي الذي يطمح إليه سكانها؛ وبالفعل يضاف إلى صدمة الاحتلال فترة الاستعمار التي أصبحت الجزائر في صورتها. إن العناصر المكونة للمدينة، كفضاء للممارسات الاجتماعية الحضرية، ومنطق التفرقة الذي كان سند إنتاجها الجغرافي أصبحت بعد الاستقلال بمثابة عراقيل أمام تطور المدينة. ففي المغرب وتونس، على سبيل المثال، استولى الاستعمار على المدن وأعني المدينة ذاتها " الأم "، باحتلال الفضاءات الإستراتيجية، مع احترام طابعها المعماري ومؤسساتها دون أن يُحدث اضطرابا أو هزة لدى سكانها أو في الفضاءات الحضرية المهيمن عليها.

وعلى العكس فالجزائر التي كانت أول بلد في المغرب يتعرض لهجوم الاستعمار هي في ذات الوقت البلد الوحيد الذي عرف نكبة التدمير بالرغم من عدم وجود مؤشر في الأفق عن احتلال الجزائر، في 1830، إذا ما عدنا إلى العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين وصاية الجزائر وفرنسا.

بيد أن هناك ما يسميه التاريخ "قضية الجزائر" التي سبقت الاحتلال، وهي حلقة تاريخية جد معقدة في حد ذاتها، أو هكذا جُعلت من طرف مؤرخي الاستعماري.

وسنحاول تقديم العناصر التي أدت إلى حدوث الصدمة الاستعمارية لتبيان، كيف أن المشروع الاستعماري القديم، كان في انتظار الفرصة السانحة مثل ضربة المروحة، ليصبح حقيقة طبعت تاريخ الجزائر لمدة 132 سنة.

1. مملكة فرنسا ودولة الجزائر

الجزائر المستهدفة :

ما كادت المدينة تتخلص من أطماع الممالك المغربية، بمجرد حصولها على استقلالها الذاتي، تحت الحراسة المشددة للثعالبة[183] حتى ظهر طامعون جدد من حملة مشاريع الاستيلاء على الجزائر؛ وبالفعل كان على هذه الجمهورية ـ البلدية أن تواجه الإسبان الذين يهاجمون ويحتلون المدن التي توجد بها موانئ ومن بينها الجزائر ولقد رأينا حصن الجزائر الذي يدل على إرادة احتلاله إلى غاية تدميره سنة 1529 من طرف خير الدين.

وكما يعلم الجميع فالمحاولات والهجمات الإسبانية، كانت السبب في قدوم الأتراك إلى الجزائر وهم الذين سيضعون حدا لمختلف الأطماع ويجعلون الجزائر قلعة يصعب غزوها لتصبح في نفس الوقت عاصمة للبلاد وهدفا دائما للبلدان الأوروبية.

تجدر الإشارة إلى تعدد الطامعين والهجمات ضد الجزائر، والتي أصبحت أكثر عنفا منذ قدوم الأتراك؛ فهناك سبب مزدوج: أن تصبح المدينة عاصمة وفي نفس الوقت قاعدة للإمبراطورية العثمانية.

وأمام الفشل المتكرر والاعتداءات الشرسة، الموجهة أساسا ضد الجزائر يجدر التذكير بأن مدينة الجزائر التي أصبحت "محروسة" ولا تقهر وهي تمثل ورقة رابحة باعتبارها مدينة- عاصمة تتوسط ساحل شمال إفريقيا وتمثل فضاء استراتيجيا من الدرجة الأولى بالنسبة لقوى تلك الفترة؛ فليس من باب السخاء في شيء قبول سليم الأول، التهاني التي قدمها له خير الدين، لأنه رأى الجزائر قاعدة عسكرية متقدمة لتركيا في هذا الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط.

فالجزائر، كانت بصدد التحول إلى قوة بحرية بفضل المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف سلطاتها؛ فمن خلال أساطيلها لعبت الوصاية، طيلة أكثر من ثلاثة قرون، دورا من الدرجة الأولى في ملاحم البحر الأبيض المتوسط؛ ولقد أنجبت هذه البحرية، الدولة الجزائرية.(184)

فبالنسبة للتاريخ، إن البحر هو من صنع قوة وثروة جزائر البربر كعناصر تقوم على النهب والسرقة (لصوص البحر) فالبحرية، والحالة هذه، هي المؤسسة الأكثر تنظيما في الوصاية.(185) وبنفس القدر تكمن قوة الدولة الجزائرية في قوة وحدتها الوطنية والرفاه الاقتصادي وتفوق بحريتها.(186)

إن الجزائر الغنية تبقى، بالنسبة لجيرانها في البحر الأبيض المتوسط، مدينة مرشحة للاحتلال لأسباب سياسية واقتصادية عديدة وكانت في جميع الأزمنة وراء عزم البلدان الأوروبية ومواقفها الطامعة؛ وبالفعل فتحت غطاء الأمن ومحاربة القرصنة ثم التوقيع على اتفاقية إنهاء العبودية (تجارة العبيد) الخ.

إن الأسباب الحقيقية كانت بعيدة عن الحملات بل كانت تتعداها إلى الأسباب الاقتصادية والغزوات؛(187) فالجزائر كانت هدفا

لمختلف الأطماع ويكفي قراءة مؤرخي حقبة القرنين السابع والثامن عشر لإدراك كنه الاهتمام بها وحتى الطريقة التي عبر بها بعض المؤرخين عن أهداف احتلال هذا البلد، كانت تشع بالحقد.[188]

وما تضافر هذه "المناورات البحرية" إلا ثمرة لمؤتمري فيينا وإكس لا شابيل بهدف إضعاف العاصمة تدريجيا؛ ففي سنة 1816، على سبيل المثال، تمت مهاجمة الجزائر في حملة مشتركة بين الهولندي فان كابلان واللورد إيكسموت [189] ويمكن الاعتقاد بأن هذه الاعتداءات، بالتحالف، كانت ترمي إلى القضاء على دولة الجزائر.

وبالفعل إذا كانت المبررات عديدة فإن مبرر الغزو الممكن كان هو السبب الرئيسي؛ ومثلما يعترف به المؤرخون فإن الجزائر تستحق عن جدارة لقب "المحروسة جيدا" وهو ما يدعم ثقة الجزائريين في الجزائر التي لا تقهر تلك الثقة التي تحولت، في النهاية، إلى مجرد وهم.

علاقات تجارية ودبلوماسية مستمرة

تقدم قضية 1830، بصفة عامة على أنها حادث دبلوماسي، افتعله داي وصاية الجزائر (المتهور) وبالتالي يستوجب عقابه بطريقة مثالية، لقيامه بمس شرف فرنسا.

ويضاف إلى هذا الحادث، أسبابا أخرى عامة، مثل العبيد، القرصنة وخصومات أخرى وهي أسباب واهية في نهاية المطاف[190].

فالقرصنة لم تكن موجودة، في بداية القرن الخامس عشر، زيادة على أن فرنسا كانت بلدا حليفا والتاريخ الطويل بين البلدين لا يوحي إطلاقا بهذا النوع من القطيعة لكون العلاقات القائمة بينهما في جميع الحالات موضع عناية إلى غاية نهاية القرن الثامن عشر. وبهدف ترقية التجارة البحرية، كتب شارل الثالث رسالة إلى ملك بونة

Bonne؛ وابتداء من 1495، أقيمت أول مؤسسة تجارية دائمة من طرف المقاطعات بكاب نيقر؛ ومع إعلان وصاية الجزائر، كقوة سياسية وبحرية، تسارع التقارب كون القراصنة العثمانيين يحاربون نفس العدو: إسبانيا عدوة فرنسا.

وهكذا ففي 1535 كرَّس سليمان القانوني وفرانسوا الأول التعاون من أجل المصلحة المشتركة بالتوقيع على اتفاقية تحالف وصداقة، على شاكلة التحالف الفرنسي - الجزائري، تجعل العلاقات أكثر حميمية وتسمح للجزائريين بالتعاون في الكفاح ضد البيت الحاكم النمساوي.[191]

وهناك مثال آخر عن هذا التحالف، الذي بات معروفا لدى لجميع، ويتمثل في وفاء باشاوات الجزائر بالالتزامات المتفق عليها مع فرنسا والتي كانت وراء غزوة الإمبراطور شارل الخامس (Charles Quint) ضد وصاية الجزائر، في 1541،[192] وهي الحملة التي كانت كارثة على جيش الإمبراطور الإسباني والتي تدخل ضمن أسطورة الجزائر التي لا تقهر.

أما في الميدان التجاري فكانت فرنسا تعامل كأمة وتتمتع بمزايا وامتيازات في شكل مرفق في بونة وورشة في القالة؛ وهي تسهيلات معروفة تحت بند "تنازلات" تضمن لتجارة مارسيليا أولوية صيد المرجان بدفع ضريبة سنوية بـ 17000 فرنك.

تعرضت العلاقات المستمرة بين فرنسا والجزائر، في القرن السابع عشر، إلى تقلبات في بعض الأحيان وذلك بسبب تعرض الجزائر إلى القصف من طرف سفن ديكسن وإستاري في 1683 و1684، وهي تقلبات لم تدم طويلا.

وبالفعل أبرم أوجاق الجزائر مع لويس الخامس عشر اتفاقية سلام، في 27 سبتمبر 1689، دشنت عهدا جديدا من السلام؛ مما

جعل الليبرالي "لا بورد"، وهو المعادي للاستعمار في عهد شارل العاشر، يقول في كتابه: "منذ تاريخ هذه المعاهدة إلى غاية 12 جوان 1827، تاريخ الحرب الحالية، أي مدة 138 سنة، لم يتعرض الانسجام الجيد بين فرنسا ووصاية الجزائر إلى تقلبات.[193]

ومنذ تلك المعاهدة، وما أعقبها، استؤنفت العلاقات التجارية بشكل أكثر صرامة عنه من ذي قبل، وأُنشئت شركة أفريقية، أبرمت اتفاقا مع الوصاية، قصد استئناف استغلال الرُخص السابقة مع إعطاء ضمانات لممثلي الشركة وحتى في حالة إنهاء معاهدة السلام بين البلدين.[194]

لقد جعلت تظاهرات التضامن، هذه، صحيفة المونيتور تكتب قائلة: "بما أن أوروبا تتحد ضد فرنسا الحرة فإن قوة إفريقيا (الجزائر) أكثر ولاء ووفاء وتعترف بالجمهورية وتقسم بالصداقة 1793 فالجزائريون لا يشترون الكلمات فقط؛ لقد منحت الجزائر قرضا بدون فائدة قدره مليوني فرنك لتمكين فرنسا الجمهورية التي تختنق، بفعل حصار تلك الممالك، من نقص التموين".[195]

وكتب الداي حسين، بهذه المناسبة، إلى المجمع "إنه لمن المستحيل أن لا تواجه فرنسا صعوبات في الحصول على المساعدات وأشياء أخرى ضرورية ولذا يتعين علينا، في مثل هذه الظروف، تسخيرُ كامل نبل خاصيتنا واتساع صدورنا".[196]

لقد توطدت العلاقات، بعد قيام الثورة الفرنسية، في إطار من الوفاء لحظة وجود فرنسا في حاجة لذلك؛ فكيف لعلاقات مثالية أن تنتكس، في ظل تحالف غير مشروط، لتتحول إلى علاقات صدام؟ يتساءل صاحب كتاب "الحقيقة حول غزو الجزائر".[197]

ما هي الأسباب الرئيسية ومن هم الفاعلون الذين انتهت مخططاتهم إلى غزو الجزائر في سنة 1830؟

لا نملك الدخول في تفاصيل هذه القصة المعقدة التي وضعت بخصوصها العديد من الكتب؛ فالمعاينة هي أن قضية الجزائر ستتحول إلى مناسبة للقطيعة، للذين يقفون وراء ترقية الغزو في سنة 1830؛ ففي إطار من الاهتمام المقصود بالتبسيط والتلخيص، في هذا العمل حول الوضعية السائدة آنذاك، نذكر أن البحث كان جاريا عن الفرصة المواتية لافتعال النـزاعات.[198]

ولئن كانت قضية المروحة، في هذه القضية، مجرد مبرر، فإن القرصنة وقضية باكري وبوجناح، لم تكونا كذلك أيضا وبعبارة أخرى كان البحث يجري عن مبررات، أما الأهداف فكانت في مكان آخر.

هل كانت مجرد قضية حبوب وعبيد ؟

يُذكر أن عائلتين يهوديتين، جاءتا من مدينة ليفرون الإيطالية (بوجناح سنة 1723م وباكري في 1770م) لتستقرا بالجزائر وتتعاطيا التجارة، التي اقتصرت في البداية على الدكاكين الصغيرة والمتاجر، ثم تمكنت العائلتان من الاغتناء بسرعة قبل أن تكتسبا أهمية كبيرة بفضل روابطهما مع الباشاوات؛[199] فالملاحظ، في تلك الفترة، هو أن عائلتي بوجناح وباكري استطاعتا لفت اهتمام الداي إلى تجارتيهما وهو الذي يدير الأعمال لحسابه وباسم الدولة.[200]

ولهذا السبب بالذات، يكون الداي قد تدخل عدة مرات لفض النـزاعات التجارية؛ وبفضل هذا الدعم القوي، على أعلى مستوى، استطاع القادمان من ليفرون تشييد إمبراطورية مالية وأصبح لهما نفوذ سياسي لا مثيل له في الوصاية؛[201] وهكذا استطاعت هاتان العائلتان جلب اهتمام "الكبار" إلى أعمالهما وبالتالي إلى نجاحهما

في تجارة الجملة. وعلى سبيل المثال، قدم بوجناح المساعدة والتشجيع لباي قسنطينة، المُقبل، في الوقت الذي كان في حاجة ماسة إلى المساعدة. ويقال إن هذا الباي عبَّر عن عرفانه تجاه من قدموا له يد المساعدة؛ وهكذا أصبح بوجناح رجل الأعمال الأول للباي والمؤتمن على أسراره وحتى مرشده؛[202] وجمعت هاتان العائلتان، معا، قوة تجارية ومالية غير مسبوقة ما انفكت تظهر امتداداتها السياسية إذ أصبح بوجناح وباكري بسرعة من كبار تجار الجملة في البلاد ومن كبار البنكيين للدايات ويحتكران لأنفسهما تجارة الحبوب.

ولقد اتخذت مؤسسة باكري وبوجناح حجم شركة متعددة الجنسيات، كما تسمى اليوم،[203] وكان أعوان هذه المؤسسة يتواجدون في جميع الساحات الهامة: قرطاجنة ومرسيليا وجنوة وليفرون ونابولي وكميرين والإسكندرية وتونس الخ...

كيف وصلوا إلى هذا المستوى؟ هذا سؤال يقفز مباشرة إلى الأذهان، عندما نعلم سرعة ترقّي هاتين العائلتين عبر سُلّم الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والنجاح في مدينة مثل الجزائر؛ ولم تكن هذه القوة، غير المتكافئة، لتتضاعف دون تواطؤ كبار النافذين في الوصاية؛ فلقد كان المسؤولون الجزائريون، أعضاء الديوان، وحتى الدايات ضحية لجشعها إذ لم يتمكنوا من مواجهة مناورات الشريكين اللذين اغتنما الفرصة لإقامة شركتهما كدولة في قلب الدولة قولا وعملاً. ومن جانب آخر شجعت الاضطرابات الثورية، في فرنسا إلى جانب جشع بعض رجال الأعمال في السلطة، على انطلاقة شركة بوجناح - باكري على حساب دور التجارة في مرسيليا وفاق نشاطُها وكالة إفريقيا؛[204] وعلى سبيل المثال يستحق بوجناح، عن جدارة، لقب "ملك الجزائر" وهو لقب

أعطي له خطأ.[205] ففي مثل هذه الوضعيات تجذّرت قضية الجزائر في حين كان يُنظر إليها من طرف المؤرخين أنفسهم على أنها قضية معقدة؛ فإن لم تكن محبوكة فهي سمسرة قذرة. وسنرى فيما يلي، كيف أصبحت عادية من طرف كتابات المعمرين "إن هذه القصة التي تعود جذورها إلى فترة المجمع، مصدرها إسرائيليان من العاصمة، باكري ـ بوجناح" اللذان وجدا نفسيهما في ذات الوقت مدينين للحكومة الفرنسية جراء تقديم دفعات من الحبوب ودائنين لداي الجزائر.[206]

ففي الأصل يتعلق الأمر بنزاع فرا نكو ـ جزائري مرده عدم دفع فرنسا مستحقات وارداتها من الحبوب، في زمن المجمع، بفضل تسبيقات من الداي، بلغت 70 ألف بياستر (35.000 فرنك ذهبي) أي 90 مليون (سنة 1955) من طرف تاجري جملة جزائريين إسرائيليين، كانا آنذاك من رجال أعمال الداي.[207]

وفيما يلي ملخص هذه الديون: في سنة 1800، ارتفع مبلغ أصل الدين إلى 7.942.992 فرنك ذهبي، أي ما يعادل ملياري فرنك سنة 1955؛ ومع الإصرار على عدم التسوية، يستمر أصل الدين وبالتالي الفوائد في التراكم، إلى درجة أعيد معها النظر في المبالغ المتعثرة بسبب قيمتها الكبيرة، (24 مليون.. أي ما يعادل 6 مليارات سنة 1955) [208].

بالرغم من مختلف الإنذارات الموجهة من الجزائر، لم تحرك الحكومة الفرنسية ساكنا من 1800 إلى 1816 وهي السنة التي أمر فيها الملك لويس الثامن عشر أمام الطلبات المتكررة للجزائريين، بدفع مبلغ 478891 فرنك، الذي استلمه القنصل دوفال ولم يسلمه للداي إطلاقا.

وفي 20 أكتوبر 1817، أراد الداي تسوية هذه المشكلة وبالتالي القبول بتخفيض الدين إلى 7 ملايين فرنك، برسم زيادة في الرسوم السنوية لشركة إفريقيا التي ارتفعت إلى 21.000 فرنك. فإذا كانت غرف البرلمان، تصوت على القروض في 21 جوان 1820، فإن شركة إفريقيا ترفض دفع حقوق الامتياز التي كانت تبلغ من قبل 60.000 فرنك.

وفي الأخير، وفي 1826 أرادت الحكومة الفرنسية تسديد جزء من الدين (4.5 مليون) لكن مع خصم 2.5 مليون، قصد تصفية الحسابات بين الطرفين وهو ما يخفي مزايدة كبرى، إذ لم تقم الحكومة الفرنسية فقط بحجز العلاوات، بطريقة تعسفية، كونها تمثل ديونا بين فرنسا وباكري.

ويؤكد لابورد أن مؤسسة باكري لم تكن لها أية ديون في فرنسا؛[210] ومن جهة أخرى فإن تخفيض الدين إلى 4.5 مليون فرنك، والذي تم دفعه لباكري دون أن يسدد هذا الأخير الحصة العائدة للداي، الأمر الذي بدا للسيد لابورد أنه موقف سياسي فقط؛ وهو موقف من شأنه أن يسمح برفض شكاوى الداي المسلوب وإعطاء قضية باكري دور المبرر في الاستفزاز الذي سيؤدي إلى "ضربة المروحة الشهيرة ".

أما بالنسبة لمطلب الداي الذي لم يجرؤ الملك على الرد عليه، فإننا نبسط مجموعة من المزاعم والمطالب غير المقبولة؛ ويتعلق الأمر بمجموعة من الاستفزازات التي تعيد النظر في استقلال وسيادة الدولة الجزائرية: فالحكام، فوق العادة، في السلطة في عهد شارل العاشر، يقدمون مطالب تنكر على الداي السيادة؛[211] ولفائدة فرنسا ومن تلك المزاعم امتلاك الداي حصن فرنسا دون مقابل وامتياز حق صيد المرجان وحق السيادة المطلقة على

العرب في مقاطعة مازولا MAZOULA الواقعة قُرب القالة. ومن جهته كان القنصل دوفال، وأصدقاؤه في فرنسا، يقومون بكل ما في وسعهم من أجل الإبقاء على هذا الجو المتوتر وافتعال أزمة مسلحة بين البلدين.

فلقد كان دوفال يرغب في إحداث قطيعة بهدف مغادرة هذا البلد، قصد نسيان مناوراته، إذ كان عليه أن يرد مبلغ 478891 فرنك، كان قد استلمها وعلى العديد من عمليات التدليس التي قام بها حتى على حساب المؤسسات التي يمثلها [212] وسيكون لاحقا الفاعل الرئيسي والرسمي في إحداث القطيعة مع الجزائر مثلما سنرى.

حادثة مروحة فعلا أم مجرد فرصة للقطيعة ؟

أصبحت ضربة المروحة، التي ستكلف الجزائر 132 سنة من الهيمنة والاستغلال، مشهورة سواء من حيث انعكاساتها أو من حيث الأهميّة التي حظيت بها، من قبل مؤرّخي الاستعمار؛ وسنرى كيف أن هذه الضّربة كلفت أوّلا مدينة الجزائر الدّمار والنّهب والتّخريب في السّنوات الأولى من احتلالها من قبل جيش إفريقيا.

تم التّرحيب بضربة المروحة من طرف من كانوا يبحثون عن القلاقل وعن مبرّرات القطيعة. وحتى قبل هذه الحادثة، بدأت التظلّمات تتراكم ونذكر منها ثلاثة:

1. عدم الدَّفع ولو جزئيًا ديون الجزائر، بما فيها فوائد الداي نفسه.

2. إنَّ تاريخ التعاقد على هذه الديون من طرف فرنسا يعود إلى أيام الثورة الفرنسية.

وعلى الصعيد الدّبلوماسي:

3. شروع فرنسا في الدفاع عن السفن البابوية، في الوقت الذي رفضت حكومة البابا مبادرة جزائرية للسِّلم، وشروع فرنسا في

المطالبة بتنازلات تستفيد منها على سبيل الإيجار مقابل رسوم سنوية. وباختصار وفي إطار هذا الهدف الواضح، لكن غير المعلن، والمتمثل في الاستيلاء على خزينة "كنوز " الجزائر كان يتعيّن إيجاد ذريعة لقطع العلاقات. وبرأي جميع المؤرخين لتلك الفترة، فإنّ القنصل دوفال Deval كان "الشّخصية المناسبة للقيام بهذا العمل ".[213]

ويذكر شارل أندريه جوليان Charles Andre Julien أن "دوفال يُعتبر، بالإجماع في المدن المتوسطية، رجلا معتوها ومُرتابا في أمره؛ وهو، بذلك، الرجل المناسب للقيام بالمهام القذرة المنتظرة منه".

ومن جهة أخرى هناك بين دوفال وباكري، تواطؤ كبير، من ذلك نفهم سرّ ارتياب الداي في التحالف، حيث مصالح فرنسا والوصاية ليست هي المصالح الوحيدة المهدّدة.[214]

وصف العديد من المؤرخين ولعدّة مرّات حادثة المروحة؛ وحسب هؤلاء، وحسب مهمّتهم أيضا، تختلف الشهادات وخاصة بين من يعتمدون المعطيات التاريخية التي يتطابق هدفها مع هدف تأييد الأسباب الرسمية للغزو؛ بيد أن هذه المعطيات تفقد مصداقيتها بمجرد إخضاعها إلى التحليل بسرعة؛ وحسب Yver فإنّ "التدخّل الفرنسي لا تحدده الاهتمامات السياسية العامة أو التوسع الاستعماري بل هناك سبب عارض؛[215] وهذه، بالفعل، طريقة للتسليم بأنّ الحرب، بين وصاية الجزائر وفرنسا، كانت نتيجة لذريعة سيئة يبحث عنها الداي. ولقد أصبحت هذه الرواية، حول أسباب الأزمة الفرانكو- جزائرية، نوعا من العقيدة التاريخية تُحترم بورع من قِبل جميع مؤرخي "الجزائر الفرنسية" غير أنّ هذه الرواية مرفوضة بل رُفضت من الأصل.[216]

وعودة إلى ضربة المروحة، وقبل أن نرى كيف استُعملت كمبرّر للقطيعة الدّبلوماسيّة، لقد جرت العادة أن يقوم قناصل الأمم الأجنبية في يوم العيد الفطر بزيارة بروتوكولية لداي الجزائر. ففي تاريخ 30 أفريل 1827، أي عشية ذلك العيد، قام دوفال بزيارة للداي، محاطا بالنّبلاء، وعند نهاية الاستقبال سأل الداي قنصل فرنسا، وهو العارف باتصالات دوفال، بخصوص ديون الجزائر المتعاقد عليها منذ ثلاثين سنة يدفعه صمت الحكومة الفرنسية، متسائلا عن الأسباب التي تقف وراء عدم ردّ الحكومة على مراسلاته. وكان ردُّ دوفال، وهو يعلم أن الداي لا يرغب في وجوده بالجزائر،[217] كالتالي: "إنَّ للملك أشياء أخرى يقوم بها، بدلا من أن يكتب إلى رجل مثلك"؛ فلاحظ الداي لدوفال وقاحته ولكن، حسب حكاية الداي، "واصل دوفال التلفظ بكلام حاد وسخيف، لقد أردتُ أن أُسكته، إلا أنه استمر... عندئذ قلت له: اخرج أيها التعيس وأمام تحديه بالبقاء ضربتُه بالمروحة على وجهه تعبيرا عن الاحتقار".[218]

هذه شهادة شاهد عيان جزائري هو: سيدي حمدان بن عثمان، تكون قد دُوِّنت في مناسبات أخرى، وأنَّ الداي يكون قد اعتذر لدوفال، بحضور أعضاء ديوانه، كون كلماته طالما كدَّرت شعوره، فجعلته لا يتحكم في أعصابه في لحظة غضب وبالتالي ضربه بالمروحة.[219]

إنها في الأخير مناسبة للقطيعة، تخدم مشاريع شارل العاشر وحكومة الأمير بولنياك ويتعلق الأمر "بافتعال" دوفال حجة تبرِّر الشروع في تنفيذ مخطط عدائي، كان قد أُعد من قبل [220].

غير أنّ الجدير بالتذكير هو أن جوهر هذه القضية يعود لما يسميه حمدان "أطماع فرنسا في إفريقيا" التي أصبحت من

الثوابت في سياستها الخارجية، فالطموحات الخاصة بتطبيق هذه الرغبة الإفريقية عديدة وتتراوح ما بين المستقبل السياسي والتجاري والصناعي لفرنسا، وهو ما يشكّل، بطبيعة الحال، الأسباب الحقيقية للقطيعة؛ ولذا يتعلق الأمر، بالنسبة للحكومة الفرنسية بالانتقال إلى المرحلة الموالية في الخُطّة: أي الشروع في الإعداد للغزو طيلة ثلاث سنوات من الحصار.

لقد نجح دوفال في إحداث القطيعة؛ الأمر الذي يعني الحرب؛[221] ويجدر التذكير بأن الداي قد خصّص، للجمهورية الفرنسية خلال حروب التحرير، قروضا بدون فوائد وزودها في نفس الوقت بالحبوب. ويلاحظ الداي، بدهشة، "أنّ فرنسا هي التي لم تحترم التزاماتها، بهذه المناسبة، لتقوم لاحقا بتدبير مؤامرة تؤدّي إلى غزو الجزائر في سنة 1830.[222]

2. الحملة العسكرية
واحتلال مدينة الجزائر

تمَّ تقديم غزو الجزائر، باستمرار، على أنه نزهة عسكرية وحملة تأديبية ضد داي الجزائر بسبب وقاحته إزاء قنصل فرنسا، جرّاء النّزاع الماليّ بين البلدين. فالغزو فعل مقصود تبعا لمخطّط أُعدَّ سلفا:

إنّ غزو الجزائر، لا يتطابق فقط مع أهداف الأطماع المعلن عنها إزاء الجزائر، من جهة، بل إنه من جهة أخرى تم في ظرف سياسي يتمثّل في البعد "الفرانكو-فرنسيّ"، وبعبارة أخرى، يجب أن يكون غزو الجزائر بمثابة الحل لمجموعة المشاكل المتعلقة بالسياسة الداخلية لفرنسا ويكشف لاكوست أن حصار الجزائر يكلف غاليا.. أوّلا. "إنها حملة كلفت الخزينة الفرنسية أكثر من خمسة ملايين فرنك في السنة، زيادة على شلل التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط"، وحسب لاكوست أيضا "فإنّ سنوات الحصار الثلاثة كانت ضدّ المصلحة الوطنيّة الفرنسيّة".[223] ويتساءل لماذا هذا "التعويض" الذي تطالب به فرنسا من أجل ضربة مروحة استدعت ثلاث سنوات لكي يظهر؟ ويبدو أن هذه

المدّة الزّمنيّة كانت ضرورية للتّحضير العامّ للغزو، وكأنّنا كنّا بعيدين عن الأسباب الرّسميّة المعلنة. إنّ محاولة فهم هذه الوضعيّة وطابعها الغامض، يستدعي بالضّرورة تلخيص الأهداف الحقيقيّة لهذا الغزو. وسنرى لاحقا في أيّة ظروف تمّ غزو الجزائر وكذا مصطلحات استسلامها.

أهداف الحملة العسكرية :

من بين هذه الأهداف: نميّز بصفة مختصرة تلك المسمّاة بالأهداف الرسمية والمرتبطة بالبعد الفرانكو- فرنسي وهي ذات طابع اقتصادي ومالي محض. فالأهداف الرسمية هي تلك التي اعتُمدت، كما هي، من طرف مؤرخي الاستعمار والتي يوردونها للقضاء على القرصنة، التي لم تكن موجودة آنذاك، ثم لوقاحة الداي الذي أخطأ بتصعيد لهجته أمام ممثل بلد مدين له، وهناك أيضا حادثة تعرف بحادثة الفرقاطة Le Provence. تلك هي الأسباب الرسمية المعلن عنها في فرنسا من طرف شارل العاشر في خطاب العرش أمام البرلمان حين قال: "لا يمكن أن أصمت طويلا، وبغير عقاب، على تلك الإهانة التي لحقت بأسطولي وإنّ التعويض الذي أريد الحصول عليه انتقاما لشرف فرنسا سيعود، بفضل الله، بالفائدة على الأمة المسيحية جمعاء"؛ ولكن لا أحد من أنصار الملك، ولا من خصومه، انخدع بهذه اللهجة[224] فهذه الأسباب، غير ذات وزن، أمام التي لم يُصرَّح بها. ولفهم الأسباب الحقيقية لهذا القرار السياسي، فإن من الضروري معرفة البُعد الفرانكو- فرنسي الذي تنطوي عليه قضية الجزائر. لقد كان شارل العاشر يرغب في أكثر من ذلك، أي في بعث الملكية المطلقة؛ إلا

أنه اصطدم بالرأي العام وبالنخبة السياسية التي تذوّقت حلاوة الديمقراطية البرلمانية.

ولكسب هذه المعركة الداخلية، حيث صار مصير العرش في اللعبة، فكّر الملك ورئيس المجلس، الأمير بولينياك، في توجيه ضربة قاتلة للمعارضة الليبرالية من خلال تحقيق انتصار على الجزائر؛ انتصارا من شأنه توفير أموال كبيرة في الوقت المناسب لملء خزائن الملك؛[225] فمن خلال هذا الغزو يمكن تذليل الكثير من الصّعاب أمام التهديدات التي تحوم حول العرش؛ وعلى سبيل المثال شكّلت عدم شعبية الملك ومسألة الانتخابات، اللتان تعتبران من المسائل الرئيسية والعاجلة بفرنسا، دافعا ومُحفّزا مناسبا لقرار الغزو الذي سيمكنها من التخلُّص من تلك المشاكل ويقوي الأمل في تحقيق الانتصار أثناء الانتخابات مما سيعيد بعض المصداقية للحكومة.[226]

ويشهد هذا، مرة أخرى، على الطابع اللاشعبي لحكومة بولينياك انطلاقا من وضعية سياسية لم تكن أكثر استقرارا في مواجهة معارضة متزايدة، يضاف إليها الرّكود الاقتصادي والاجتماعي السّائد في فرنسا والذي يعيد النظر في كينونة العرش الذي أقيم بصعوبة.[227] ويؤكّد بارون دمشق في مذكراته، بهذا الخصوص، دور المسألة الجزائرية كمخرج من الأزمات الداخلية بقوله: "إنّنا نعتقد أن حملة بهذه الأهمية، وفي هذه الظروف من هيجان المعارضة، من شأنها تحويل الرأي العام وإعادة القوة والوحدة لأصدقاء العرش" ويعتقد الوزير أيضا أنّ الرأي العام الذي يستقطبه غزو الجزائر سيجعل مجهودات المعارضين له غير ذات جدوى.[228]

يقود هذا الواقع، أيضا، إلى إظهار ردود الأفعال على مستوى البرلمان والرافضة لغزو الجزائر: فالنّائب، لابورد Laborde، يسجِّل عدم شرعيَّتها ويصرح في خطابه قائلا: "طيلة 138 سنة، لم يشهد التفاهم الجيد بين فرنسا ووصاية الجزائر أيّة اضطرابات"؛ ثم يتساءل هذا النائب: "هل هذه الحرب عادلة؟ كلا ليست كذلك... لستُ أخشى أحدا في قول لا". وهناك هيئة سياسية لخَّصت القضية كالتالي: "الداي يُطالب، يتعرَّض للسرقة، يشتكي، يتعرَّض للشتم، يغضب، يُقتَل".[229]

أمام هذه المخاطر الداخلية، فإنَّ وقوف المعارضة ضد الحرب مع الجزائر كان في حدٍّ ذاته سببا في النزاع بين التيّار اليساري في البرلمان وبين الأمير بوليناك؛[230] الأمر الذي أدّى برئيس الحكومة إلى حلِّ البرلماني بغرفتيه والاكتفاء بطلب القروض فقط التي تُخصَّص سنويًا لتكاليف الحصار دون أن يحيط البرلمان علما بمشاريع الغزو.[231] ويقترح تقرير كلير مونت تونير، الوزير السّابق للحرب والمؤيّد للغزو، قائلا: "إنّ غزو الجزائر، إذا قام به جلالتكم اليوم، سينتهي بعد فترة وربما يجد الملك فيها أنَّ من المناسب استخدام صلاحياته لتجديد غرفة النواب".[232] ولم يتأخّر صاحب هذا التقرير في الإدلاء برأيه في رسالة موجّهة إلى دو بورمونت، بخصوص الموضوعين الأكثر سخونة في تلك الفترة، وحول الفائدة التي تجنيها الانتخابات من الغزو قائلا: "ليست لديكم، في هذا الظّرف، وسائل أخرى لشغل العقول وتحويل الرأي العام عن كفاحنا السياسي"؛ وفي المقام الثاني إنّها ظروف مناسبة وطبيعية ومشروعة لتشكيل جيش يكون جميع عناصره من الملكيين الحقيقيين؛[233] ومن جهة أخرى فإنّ تحضير الغزو يخدم أيضا تشكيل جيش انقلابي؛ وبالنسبة للملكية المطلقة، والمزعزعة

الأركان، فالأمر يتعلق بربط الجيش وإعطائه غنيمة مثمرة في الجزائر يمكن استخدامها لاحقا في سياسة انقلابية.

أبرز رئيس أركان الحملة ووزير الحرب، الجنرال كونت دو بورمونت Comte de bourmont، الثائر السابق الذي تحول إلى عدوٍ عشيَّة معركة واترلوا، الطابع السياسي للعملية السياسية الداخلية التي يكتسيها الغزو.(234) وزيادة على البعد الفرانكو-فرنسي، الذي تطرَّقنا إليه آنفا، فإن الأسباب لم تكن تنقص لتشن عدوان على الوصاية، من وجهة النظر الأوروبية، بالرغم من أن هذا العدوان كان غير مشروع، مثلما أشار إليه النّائب دولابورد، ذلك أنَّ أسبابه الرئيسية وخاصّة تلك التي تتماشى مع الرِّبح [التوسُّع الرأسمالي] والاستعمار، كانت ستجعل من الحملة ضد الجزائر حربا صليبية ضد أمة الإسلام. لقد أرادت الحكومة الملكية التأكُّد أوّلا من مساهمة وتعاطف الممالك الأوروبية لكي تكون هذه العملية حملة حقيقية وجماعية ضد الجزائر.(235)

كان يُنظر للجزائر، كأرضيّة ومنفذ كبير ومتنوّع، من منظور القرب الجغرافي والضرورة الاستراتيجية لدعم نفوذ فرنسا في البحر الأبيض المتوسط ومن باب الحاجة إلى فتح أسواق ومنافذ تجارية وهو ما يفسِّر ديمومة هذا التوجُّه الدبلوماسي.(236) وأخيرا هناك الأسباب الاقتصادية والمالية، على وجه الخصوص، وهي نقطة أهملها مؤرخو الاستعمار بالرغم من أنّ تقارير منفِّذي غزو 1830 واضحة وجلية.(237)

ولقد يكتب كلير مون تونير، على سبيل المثال، يقول: "يوجد على امتداد الشواطئ الجزائرية مراسي جيِّدة سيكون الاستيلاء عليها ذا منفعة كبيرة"؛ فالجزء الكبير من مساحتها الشاسعة يتكوَّن من سهول خصبة إنَّها "الدورادو" El Dorado الذي يعوضنا عن فقدان

مستعمراتنا في قارة أمريكا.[238] وباختصار؛ فإن الاستيلاء على الوصاية سوف يؤمن للتجارة الفرنسية كميات من المواد، رفيعة النوعية، من بينها ما تقدمه لحد الآن المستعمرات القديمة وحدها.

أما السبب الرئيسي الآخر، فهو الأمل في تحقيق أرباح مالية من وراء الغزو الذي يُتوقع أن يكون "صفقة" مربحة؛ ففي هذه السنة، 1827، كانت ميزانية الدولة في وضعية متدنية ولذا فإن الاستيلاء على الجزائر يعد بمفاجأة رائعة؛ ثم يُبيِّن وزير الحرب[239] أن أحد الأهداف الرئيسية يكمن في الاستيلاء على كنوز الجزائر التي يقدرها بحوالي 150 مليون فرنك كما أن من المستحيل التخلص من فرض الحصار فذلك، بالطبع، ما يُمكّن من تعبئة الصناديق الملكية في زمن هذه الحرب الانتخابية.

أما بالنسبة لحمدان، فهناك عدة شكوك: "إن الاستيلاء على الخزينة الجزائرية كان في قلب هذه الاستراتيجية بما أننا نعيش، منذ أكثر من عشرين سنة، أزمة نظام سياسي في الجزائر"[240] وبخصوص خزينة الجزائر، فالقضية كانت مشهورة في جميع أرجاء البحر الأبيض المتوسط وفي بريطانيا وحتى الولايات المتحدة.

لقد قام القنصل شالر Shaler بالتعريف بها في كتاب له بعنوان: "نظرة عن دولة الجزائر" الذي ظهر في عام 1826، أما الكتاب الآخر الذي يشير إلى أهمية خزينة الجزائر، فهو للدكتور Shay الذي أقام بالجزائر في حوالي سنة 1720 وهو كتاب أعيد طبعه في عام 1830؛ ويبين هذا الكتاب أن الخزينة تحتوي على 40 مليون وحدة نقدية، أي 200 مليون فرنك ومما جاء فيه: "نؤكد للجميع أن هناك في هذه اللحظة عدة كنوز متراكمة بالجزائر وخاصة من النقود، أكثر مما يوجد في أي مدينة أخرى من العالم"[241]

بناء على ما سبق فإن قرار الحملة يستند إلى اعتبارات أساسية للحياة السياسية للعرش وكذا الاقتصاد؛ فهناك، من جهة، أزمة سياسية فرنسية ورأي عام ينبغي تحويله بفعل الغزو؛ وهناك، من جهة أخرى، مسألة الأموال الضرورية التي تحتاجها الحرب الانتخابية والتي توجد في خزينة الجزائر؛ وعليه يصبح الغزو ضروريا وبنفس القدر نجاح عملية الغزو في أقرب وقت.

إن مملكة الجزائر، هذه، لن تكون نصرا، فحسب، بل مستعمرة وبلدا جديدا ينتشر فيه فائض السكان والأنشطة الفرنسية[242] ويدخل المشروع الاستعماري أيضا، ضمن الأسباب المشار إليها. إنها إرادة تلبية مطامح تجار الجملة لمرسيليا الذين تربطهم علاقات تقليدية بالجزائر وكذا مطامح تجار الحرير في مدينة ليون (Lyon) المهتمين بتصدير منسوجاتهم وهي أسباب تجد تعبيرها في مخاوف الجنرال دو بور مونت التي عبر عنها أمام غرفة مرسيليا والمتمثلة في استدامة الحصار؛ ولقد وعد الجنرال، حينها، بأن فرنسا ستستولي على الجزائر من أجل إقامة مستعمرة وربما حتى دولة يحكمها أمير فرنسي.[243]

حالة ضعف مدينة الجزائر

تُعتبر حالة الضعف التي كانت عليها الجزائر، خلال العشريّتين الأخيرتين قبل سقوطها، من الأسباب الإضافية المساعدة على صدور قرار الغزو؛ وكما أشرنا إليه، في نهاية الفصل السابق، فإن دولة الجزائر كانت تتوجه نحو التّدهور وهي حالة لم تكن بعض البلدان الأوروبية بريئة منها وعلى الأقل من خلال عمليات القصف.[244] ولأجل الاستفادة من وضعية الأزمة السياسية والإدارية للبلد فلقد اتُخذ قرار غزو الجزائر؛ أما من وجهة نظر

اقتصادية وأمام الاحتكار المنظم والمتحكم فيه من طرف المغاربة ويهود الجزائر، فلقد تمَّ الاستيلاء فعليًا على الموارد الغذائية للبلد؛[245] كما تمّت مراجعة سياسة الأسعار نحو الارتفاع بفعل اضمحلال عائدات القرصنة البحرية إلى أدنى مستوياتها وهكذا أصبحت الجباية صارمة ووقفت المجاعة والأمراض وراء العديد من انتفاضات الفلاحين التي تولّت الزّوايا الدينية مثل: الدّرقاوة، في الشّرق، والقادريّة، في الغرب، إخمادها قصد استغلالها بطبيعة الحال. لا يمكن لمثل هذه التحوُّلات أن تغيب عن أذهان القناصلة الأوروبيين الذين يتولون إعلام حكوماتهم على التوالي. وتشهد محاولات التهديد بالتدخل في الشؤون الداخلية للوصاية على الأهمية الخاصة التي يكتسبها إضعاف الجزائر في العواصم الأوروبية[246] ثم ابتداء من سنة 1825 أصبحت الجزائر في وضعية "فريسة سهلة" وخاصة على الصعيد العسكري، حيث سيتعرَّض الأسطول البحري الجزائري إلى خسائر كبيرة.

وكان التحالف الأنجلو- هولندي بقيادة اللورد Ex Mouth، في سنة 1816، قد دمَّر، بصفة شبه كليّة، الأسطول الجزائري في مربضه بالميناء. ولقد حاول الداي إعادة تشكيل هذا الأسطول من خلال اقتناء عدد من السفن مرتكبا خطأ إهمال تأسيس ورشات بناء محلية. وعرف الأسطول الجزائري فشلا ثانيا وقاتلا في معركة نافاران، سنة 1827،[247] وهكذا ومع التدهور المتقدّم للدولة يكون الذين خططوا للغزو قد ضمنوا الانتصار.

تحضير الغزو ووسائله

لم تكن الملاحظات ولا المخططات تنقص لكي يتمّ الغزو، في عام 1830، فالجزائر كانت قد تعرّضت للقصف عدة مرات، كونها مدينة

مستهدفة منذ زمن طويل وهو ما يكفي لتراكم كمّية كبيرة من الوثائق، وحتى بفعل تاريخ علاقات الجزائر مع أوروبا، لقد ارتكزت حملة 1830 على إعداد جيِّد للمخطّطات والمقترحات الخاصة بالغزو. ويجدر التذكير هنا بما حدث خلال عام 1830 حيث أنَّه بناء على أمر من نابليون، في سنة 1808، أنجز الرائد بوتان Boutin[248] رصدا شاملا عن أوضاع الجزائر واقترح مخطّطا تمّ اعتماده عام 1830 بحذافيره وكان أيضا محلّ إعجاب من طرف المؤرخين: "من خلال المسح الشامل للمذكرات والوثائق والخرائط استخرج Boutin تقريرا ثريا ودقيقا يتجاوز حدود الوصف".[249]

ولم يتأخر دوفال، وهو قنصل فرنسا لدى الوصاية، في تقديم تقاريره ومقترحاته: "عندما رفع عدد قوات الإنزال من 20 إلى 25 ألف رجل، إنما كان يهدف إلى الهيمنة واحتلال البلد بأكمله"؛ فلو تعلّق الأمر بمقر عاصمة الجزائر، فقط، فهي لا تملك، من جهة اليابسة، إلا سورًا محكما ولكن يمكن تدميره لا محالة في غضون أسبوع وبالتالي فإن جيشا قوامه من 10 إلى 12 ألف رجل يكفي لغزوها.[250] وكان القنصل شالر قد اقترح في عام 1826 مخطّطا للغزو لحساب إنجلترا أو لبلاده جاء فيه: "من الواضح أن أيَّ جيش يستطيع النزول في المرسى الجميل لسيدي فرج دون أيَّة عراقيل".

ولقد أبرز القنصل، بعد وصفه لمخطّطه، الطابع الاقتصادي وما تُدرُّه مثل هذه العملية من ربح قائلا: "إن عتاد الحرب الموجود في الجزائر العاصمة، هو الخزينة العمومية، وهي ثمرة ثلاثة قرون من السَّلب الممارس على التجارة والتي تُقدَّر محتوياتها بحوالي 50 مليون دولار وستكون من نصيب المنتصر.[251]

أما بالنسبة لمخططي ومدبِّري الحملة فلم يكن تعيين المسؤولين العسكريين يطرح مشكلة باستثناء دوبورمونت. ولقد

تمّ تعيين الأميرال Duperre لقيادة البحرية، بينما ظلَّ اختيار دوبورمونت.

المعلق منذ زمن طويل كجنرال أوّل، يثير استهجان الرّأي العام. فالرأي العام يكاد يُجمع على احتقار خائن واترلوا [252] وهو ما يظهر طابع "الصَّفقة" أي الاستيلاء على خزينة الجزائر وليس القيام بحملة تأديبية، وهي السبب الرسمي المُعلن، ويكشف لاكوست عن الروح التي تقود الحملة والأهداف الحقيقية التي تجعل من دوبورمونت رجل المرحلة.[253]

إذا كانت فرنسا قد استغرقت ثلاث سنوات بعد ضربة المروحة، للقيام بعدوان ضد الجزائر، فإنّه لا يخفى على أحد أنَّها كانت تُحضِّر للعدوان ولقد تمَّ تسريع هذا الأخير من خلال معطيات سياستها الداخلية لتلك الفترة. فلقد كانت الوضعية السياسية تعطي جميع الأولويات للغزو، الذي يتوقف عليه مصير العرش، ولجمع الإمكانيات من الرجال والعتاد في أقرب الآجال، وكان يتعيَّن تخصيص ميزانيات سرِّية خارج موافقة البرلمان وتجريد هذا الأخير من حقوقه الأكثر قداسة وهو ما يبرِّر جميع المخاوف حسب National،[254] ففي المقاطعات الجنوبية [255] سوف يكون الفشلُ بمثابة تكرار كارثة شارل الخامس (Quint Charles) في سنة 1541.

بعد التشاور حول طريقة إنجاز الغزو المستلهمة من روح الحرب، التي تميِّز شعب الرومان العظيم، قدَّم أحد أمناء المال السّابقين في جيش إفريقيا التوضيحات التالية حول الوسائل التي تم إعدادها للقيام بالغزو:

القوّات المُرسَلة إلى الجزائر: 331.37 رجل و4000 حصان وثلاث فرق مدفعيّة وعدد من قيادات الأركان وفرق الهندسة

بعتادها المناسب للغزو وكانوا يقولون: "سوف نحتلّ إفريقيا قاطبة ونُحاصر جميع ساحاتها"[256]

ويذكر Esquer في غزو العاصمة رقم 37.607 رجل من بينهم 1776 ضابط و631.35 جندي.[257] ولم يكن أسطول الغزو أقلّ أهمية، إذ يتعيَّن نقل هذا الجيش من طولون على متن 675 سفينة منها 103 من البحرية الملكية أما الباقي، فكانت عبارة عن سفن تجاريّة مستأجرة.[258]

هكذا أبحر هذا الأسطول العرمرم من طولون، في شهر ماي 1830، بعد أن عرَّج على بالما دي مايوركا، مما جلب بعض المخاوف للضباط والجنرالات لتبدأ هيئة الغزو الكبيرة في عمليّة الإنزال يوم 14 جوان على الساعة الثالثة بشواطئ سيدي فرج.

الاستيلاء على مدينة الجزائر واستسلامها

مما ساهم في سقوط الجزائر "العاصمة"، في المقام الأول، هو الوضعية العامة غير الملائمة التي سادت في تلك الفترة. ويمكن تلخيص هذه الأزمة، بدون لفٍّ، في معاناة النظام الجزائري، منذ زمن طويل، من انشقاق سياسي لاعتبارات عرقية إذ كانت السُّلطة امتيازا خاصًا بالأتراك ولم يكن للمغاربة الأغنياء، أي سكان المدينة من المسلمين غير الأتراك، الحقُّ في الوصول إلى الإدارة العليا في الدولة. وعلى النّقيض، نجد أن كبار رجالات البنوك وتجّار الجملة اليهود، بالرغم من إقصائهم أيضا من السلطة، كانوا يتمتعون بنفوذ سياسي أكبر من المغاربة؛[259] الأمر الذي أدّى إلى ظهور الأزمة السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر.

ماذا كان يتمُّ في الجانب الجزائري في الوقت الذي كان يجري فيه التّحضير لغزو 1830؟

لقد هلّل شارل العاشر وحكومته للغزو الذي يأتي في ظرف حرج من أزمة حكومة الجزائر ويتسبَّب في سقوطها. ويردّ المؤلف حمدان، الذي قام بتحليل صارم لوثائق وشهادات تلك الفترة، سبب السُقوط إلى التَّهاون العجيب للداي ووزرائه؛ وعلى سبيل المثال كتب يقول: "إنَّهم لا يتوفرون إلا على عشرة مدافع، في مناطق محدّدة، وكأنّها موجّهة للمدفعيّة البحريّة المعادية"؛ فلا الشواطئ زُرعت بالألغام ولا الخنادق أُعِدَّت [260] وسنرى ما حدث قبل الضربة القاتلة؛ ففي البداية تجدر الإشارة إلى إهمال الجزائر من طرف البلدان التي كان عليها أن تقدِّم لها يد المساعدة في تلك الظروف ولم تقدِّم شيئا.

شرع الداي، مباشرة بعد إحاطته بالتحضيرات الفرنسية، في مشاورات مع كل من المغرب وتونس وطرابلس للحصول على النجدة، فردت تونس والمغرب بطريقة التمنيات العقيمة والتزمت طرابلس الصّمت المطبق.[261] وانطلاقا من هذا لم يكن أمام الداي غير الاعتماد على الداخل الذي أعلن تجنيده على إثر توجيه النداء. ولقد كتب الداي حسين إلى القبائل والعرب يُعلمهم بالنوايا السَّيئة للفرنسيين ويأمرهم بالبقاء على استعداد تام رهن الإشارة الأولى؛ ولقد ردّوا عليه بالإيجاب قائلين: "إنّهم لا ينتظرون شيئا أكثر من أوامر الباشا". [262]

لمواجهة هذه الحملة وُضِع الجيش الجزائري تحت قيادة الآغا إبراهيم، صهر الداي حسين، بالرغم من جهله الفنون العسكرية. ويلاحظ مؤلّف كتاب "المرآة"، أنّ الآغا إبراهيم لم يشتهر أبدا كجنرال جيِّد وبالتالي فإنّه لا يعرف الكثير عن الفنون العسكريّة.[263] بل أكثر من ذلك لم يكن الجيش يتوفَّر على أكثر من سبعة آلاف رجل مدرَّبين وهي "الميليشيا التركية"؛ أما الباقي،

وعددهم 40 ألفا من المتطوّعين، فجاؤوا من منطقة القبائل وقسنطينة ووهران.

بالرغم من أنَّ التحضيرات في فرنسا لم تكن خافية على أعوان الدولة الجزائرية، إلاّ أنَّ الجنرال إبراهيم لم يحضِّر شيئا ولم يتخذ أية إجراءات ولا بالتالي أعطى أوامر، فهو يزعم أنَّ رجال القبائل سيحيطون بالفرنسيين بمجرَّد أن تطأ أقدامهم أرض الجزائر، غير أنّ هؤلاء لم يكونوا تحت تصرّفه، في حين كان عليه إعطاء الأوامر وتوفير الأسلحة من أجل كسب الوقت والتوجُّه إلى الأماكن المحدَّدة لصدّ العدو.

وكان الوصول يتطلب، بالنسبة للبعض، مدة أسبوع كامل ويتطلب، بالنسبة للبعض الآخر، مدة أطول من ذلك؛ ولم يكن لهؤلاء الرُّماة الشجعان الأشاوس أيُّ حظٍّ لكسب المعركة كون المدفعية كانت شبه غائبة[264] فتمّ الإنزال بدون مقاومة ولم يُشرع في حفر الخنادق، في تكتُّم شديد، إلاّ بعد عملية الإنزال. وفي التاسع عشر من جوان قرَّر الآغا إبراهيم شنَّ هجوم عام انطلاقا من مخيَّمه باسطاوالي لتبدأ المعارك ليلا وتمتد إلى غاية منتصف اليوم الموالي، بكثافة ووحشيّة غير مسبوقة، من الطرفين غير أنَّ مناورة بارعة من الفرقة الأولى لأصحاب القبعات بقيادة الجنرال Berthezzen، قرَّرت مصير المعركة لتسجِّل تلك الهزيمة منعطفا في تاريخ الحملة.

وبينما كان باي التيتري مصطفى بومرزوق، خليفة الجنرال إبراهيم، يجمع الجيش ويحاول القيام بهجمات مضادّة؛ استأنف "دي بورمونت مسيرته نحو الجزائر العاصمة يوم 29 جوان، حيث لم يجد في طريقه إلا خطا دفاعيا واحدا في قلعة السلطان خلاصي [قلعة الإمبراطور] المزوّدة بمدفعية قوية، ولكن تصميمها كان يعاني عيوبًا عديدة وهي المُعوَّل عليها أن تُدافع عن الجزائر العاصمة.[265] وفيما يلي ملخّص لما حدث:

- يوم 3 جويلية تمَّ تنصيب ستة بطاريات للمركز حول الهضبات التي تبعد بحوالي 600 متر عن القلعة وذلك تحت قيادة الجنرال De la hitte.

- يوم 4 جويلية، على الساعة الرابعة صباحا شرعت بطاريات المقرّ في إطلاق النار وفي نفس الوقت بدأ السلطان خلأصي في الرد بوتيرة قوية، تدعمه بطاريات الثغريين وباب عزّون.(266)

أصاب هذا القصف المدفعي المدينة بالذهول وبدأ آلاف السكان في الفرار من منازلهم باتجاه طريق قسنطينة أو بواسطة القوارب وعمَّت الفوضى مع الساعات الأولى للصباح، وتمّ إخلاء السكان المدنيين وغادر منهم أكثر من عشرة آلاف شخص، العاصمة، باتجاه الأرياف والمدن المجاورة. أما الذين لجئوا إلى مغارات الحامَّة "بلكور" فقد هلكوا بطريقة بشعة تحت الأنقاض من جرّاء قصف البحرية الفرنسية التي كانت تراقب نزوحهم عن بعد.(267)

وبعد مقاومة باسلة، استمرت إلى غاية التاسعة والنصف صباحا، أمر قائد القلعة وهو الخزناجي [وزير المالية] بالانسحاب ليبدأ رجاله الخروج في مجموعات صغيرة يحملون الموتى والجرحى بعد أن تركوا أحد الخدم يشعل النار في البارود.

في حدود العاشرة سُمِع دوي انفجار رهيب تردد صداه على بعد 30 كيلومترا من المرسى: إنَّها قلعة الإمبراطور التي تطايرت حجارتها وأعمدتها وقطع نحاسها في الهواء حاملة معها أشلاء أجساد بشرية وغُمِرت السماء بسحابة رمادية كثيفة استمرَّت لأكثر من ساعة؛ ثم أصبحت مدينة الجزائر، منذ تلك اللحظة، تحت رحمة الجيش الفرنسي.(268)

بالرّغم من التهاون وقصر مدة الحملة فإنّنا نشير إلى أن الحملة غالبا ما قُدِّمَت على أنّها نزهة عسكرية؛ وكتب لاكوست La coste

يقول: "بالرغم من قصر المدّة الزمنية بين الإنزال والاستسلام 14 جوان / 5 جويلية 1830، فلا يمكنها أن تخلق الوهم".

قدَّر الجنرال دوبورمونت، شخصيًا، عدد الموتى بـ 1200 جندي واعترف بأن قوات الغزو، المجهّزة منذ البداية بـ 35 ألف رجل، لم يبق منها سوى 28.975 رجلا؛[269] وبالتالي فالحملة كانت قصيرة لا محالة، ولكنها كلّفت 5 % من عدد القوات الغازية؛ وهكذا انتهى الفصل الأول من هذا الغزو الذي لا يمكن معه الاستخفاف بمسؤولية الجزائريين في الهزيمة.[270]

مسألة الاستسلام

الواقع أنَّ الاستسلام لم يكن مُتوقَّعا ففي اليوم الموالي لانفجار قلعة الإمبراطور تمّ التوقيع على اتفاقية الاستسلام التي ستتعرَّض للخرق بسرعة كما سنرى؛ عندما دخل دوبورمونت قلعة الإمبراطور جمع الداي حسين باشا كافة الأصدقاء وأعيان البلد ورجال القانون لإطلاعهم على الوضعية الحرجة التي توجد عليها البلاد ملتمسا منهم النَّصيحة. وطرح عليهم الداي حسين سؤالا مفاده: هل من الممكن أن نقاوم الفرنسيين طويلا؟ هل يجب علينا أن نسلّم المدينة ونبرم معاهدة نسميها الاستسلام؟[271]

في نفس الليلة اجتمع عدد من أعيان الجزائر العاصمة وكان أغلبهم من تجار الجملة والرأسماليين واتفقوا على أنَّ خسارة المدينة كانت أمرا لا مفرَّ منه، وأنَّ الفرنسيين لو دخلوا بالقوة، بعد حصارها، فإنَّهم لا محالة سينهبون ويقتلون جميع السكان؛ ولذا فمن الأفضل أن ننضم إلى المقترحات السِّلمية للداي بالإعلان عن الرغبة في الاستسلام لقائد الجيش الفرنسي.

سُلِّمَ هذا المشروع للداي من طرف وفد فرنسي، كما أرسل الداي بدوره وفدا إلى الجنرال دوبورمونت، للتعبير عن رغبته في تقديم اعتذار مشرِّف عن الإهانة المقترفة في حق القنصل الفرنسي والتخلي، بالرّغم من فقر خزانته، عن ديون الجزائر القديمة على فرنسا ودفع جميع مصاريف الحرب للحصول على ضمان بالحفاظ على عرشه وممتلكاته وجيشه وآلة حراسة الشواطئ. أما دوبورمونت فقد طرد الوفد الجزائري بهذه العبارات: "قولوا لسيِّدكم إنَّ مصير مدينة الجزائر والقصبة بين يديَّ... وأنَّه في ظرف بضع ساعات ستجعل مدافع الجيش الفرنسي، وتلك التي انتُزعت من الجزائريين، من القصبة كومة من الأنقاض وعليهم أن يستسلموا جميعا لمشيئتي وأن يضعوا القصبة وجميع حصون المدينة والقلاع الخارجية فورًا بين أيدي القوات الفرنسية.[272]

حصل مبعوث الداي إلى الأميرال قائد الأسطول الفرنسي على نفس الجواب؛ إذ صرَّح الأميرال قائلا: "مادام عَلَمُ الوصاية يرفرف فوق قلاع مدينة الجزائر فلستُ على استعداد لسماع أيَّة رسالة وأعتبر نفسي دائما في حالة حرب[273] ويتعلق الأمر هنا بإنذار حقيقي. فمدافع الجيش، المدعَّمة بتلك التي تمَّ انتزاعها من الجزائريين، بالإضافة إلى الأسطول القابع في مواجهة المدينة بإمكانهما فعلا تحويل المدينة إلى أنقاض. وبالفعل فقد كان يتعيَّن الشروع في المفاوضات فورا، بعد انفجار قلعة الإمبراطور، إذ تقدَّم مبعوث من الداي وهو "الباش كاتب" سيدي مصطفى الذي يتولى وظيفة سكرتير الحكومة إلى الجنرال قصد التفاوض حول استسلام المدينة، وابتداء من تلك اللحظة، بدأت الروايات تختلف حول النقاط الأساسية.

دخلت الحملة في مرحلتها الصعبة والأكثر سرّية [274] وكلّف الداي وفده، الذي نجح في حمل دوبورمونت على إبداء شروط أكثر مرونة، بتحرير مذكّرة جديدة يقدِّمها إلى Bacewithz المترجم، إذ وبعد دراسة النص من طرف المجلس المضيَّق واقتراح بعض التّعديلات تمّت المصادقة عليها من الطّرفين. وإثر المفاوضات صدر النص الرّسمي المتّفق عليه حول الاستسلام كالتّالي:[275]

- "تسلُّم قلعة القصبة وجميع القلاع التابعة للجزائر وميناء هذه المدينة إلى القوات الفرنسية اليوم على الساعة العاشرة بتوقيت فرنسا".

- يلتزم الجنرال، القائد الأعلى للقوات الفرنسية، لصاحب السمو داي الجزائر بأن يترك له حرية التصرُّف في جميع ثرواته الشخصية وأن يكون الداي حرًا في التوجُّه رفقة عائلته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يحدِّده داخل الجزائر، وسيكون هو وجميع أفراد عائلته تحت حماية الجنرال قائد القوات الفرنسية.

- يتولى الحرس ضمان أمنه الشخصي وأمن عائلته؛ ويضمن الجنرال من جهة أخرى لجميع القوات والميليشيات جميع المزايا ونفس الحماية وستبقى عبادة الدين المحمّديّ حرة ولن تتعرَّض حرية السكان من جميع الطبقات ولا ديانتهم ولا ممتلكاتهم ولا تجارتهم ولا صناعتهم للمس، كما ستحترم زوجاتهم.

- يلتزم الجنرال القائد الأعلى للقوات الفرنسية بشرفه بتبادل هذه الاتفاقية قبل العاشرة صباحا، على أن تدخل القوات الفرنسية بعد ذلك إلى القصبة، وبالتزامن إلى جميع قلاع مدينة الجزائر البحرية.

الجزائر في 5 جويلية 1830

دوبورمونت

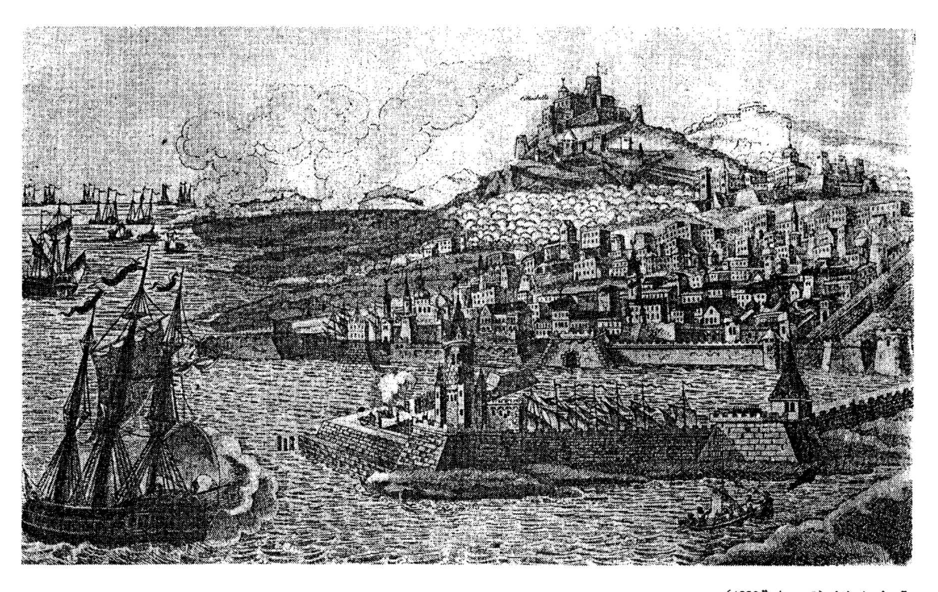
ختم الدّاي

ستتعرّض هذه الاتفاقيات إلى الخرق كونها لا تتطابق مع أي سخاء كان معروفا عن الجنرال الأوّل دوبورمونت. ومقابل الحرية الممنوحة للداي حسين وللميليشيات، حصل الجنرال الأول دوبورمونت على مقابل ولكن يا ترى ماذا يمكن أن يكون هذا المقابل بالنسبة لمنتصر كبير؟

"إذا كان المقابل الذي حصل عليه الجنرال الأوّل، ليس عسكريًا ولا سياسيًا فلن يكون إذن إلا ماليًا، ولا يمكن بالتالي إلا أن يتعلّق بخزينة الوصاية. لقد كان يلزمه خزينة الجزائر، مع اقتطاعات سريَّة تتَّخذ وجهة أخرى غير الوجهة الرَّسمية لحساب شارل العاشر"؛[276] ولقد هدَّدَ الداي بنسف القصبة الأمر الذي قد يحرم فرنسا من غنيمة كانت سبب الغزو وهو تهديد كان له الأثر المطلوب على دوبورمونت الذي تخلى عن إتمام صفقة الاستسلام في سرية وأملى شروطا أقلّ تشددا.

يكمن الاستسلام بعد عدّة مفاوضات وتدخلات من الداي، قصد لجم هيجان الانكشاريين، في نصٍّ قصير يتضمّن في مجمله مختلف الضّمانات. من أين خرجت الأطروحة الاستعمارية التي مفادها تخليص الجزائريين من الهيمنة التّركيّة؟

وعلينا أن نذكر أن الاستسلام تمّ بسرعة، إذ سقطت الجزائر غداة الخامس من جويلية مع انفجار قلعة الإمبراطور، لتبدأ لعنتها كما سنراه لاحقا.



قصف الجزائر (3 جويلية 1830)

انفجار قلعة إمبراطور (غودان)

دخول الجيش الفرنسي إلى الجزائر

3. الاحتلال العسكري
واستلاب الإرث الاجتماعي للمدينة

إذا كان الاحتلال العسكري نتيجة طبيعية للغزو، فإن إنكار المدينة من طرف السلطات الجديدة، ليس بالضرورة منطقيا؛ وبالفعل وبغض النظر عن احترام الأشخاص والممتلكات، المتضمن في نص اتفاقية الاستسلام، فإن الموقف العام للجيش والسكان الأوروبيين كان موقفا رافضا للحضارة القائمة في عين المكان وبالتالي إعادة النظر في الأطر الاجتماعية الأساسية للمجتمع الحضري؛ فكيف أصبح حال تراث حضارة متراكمة منذ قرون؟ وما هو رد فعل السلطات الجديدة في مواجهة المجتمع الحضري للجزائر العاصمة ؟

تسمح لنا عناصر الرد على هذه الأسئلة بإبراز كيفية معايشة الصدمة الاستعمارية في مرحلتها الأولى [الاحتلال]. وسنرى كيف تولى "جيش إفريقيا" إعادة التملك الحضري، بالرغم من الاستسلام، ولكل ما وجد من قبل كمجمعات هندسية [عمرانية] ومجتمع حضري. ولقد اعتمدنا، زيادة على الخروقات المختلفة

التي عرفتها اتفاقية الاستسلام المتفاوض عليها، على الأعمال التي تمس الجزائر العاصمة الذريعة الأولى للاستعمار الفرنسي في إفريقيا الشمالية؛ فمنذ الاستيلاء على الجزائر العاصمة تقرر "إحداث الفراغ" من خلال مجموعة من الأعمال غير الشرعية في مجملها:

إخلاء العاصمة من أهلها قصد جعل الغزو مُربحا ثم ضمان موطن للجيش وصيانته وسنرى ماذا كان مصير السكان؛ ولقد جاءت أكبر معاناة للعاصمة جراء احتلالها والمصادرات الضرورية التي تعرضت لها. فإذا كانت أية إعادة تملك جديدة تفترض تهيئة وتحويرا في الأشياء الموجودة من قبل، قصد الاستعمال الأفضل لها، فإن إعادة التملك الجديد، في حالة الجزائر، كانت فرضيته الأولى العدوان وتدمير الرصيد الحضاري السابق. ولقد نتج عن هذا تجاوزاتٌ وتأميماتٌ وتدميرُ ممتلكاتٍ جماعية وخاصة وذات منفعة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

تمثلت مظاهر الصدمة، وانعكاساتها المختلفة على المدينة ومجتمعها، في التقهقر المعمم ويظهر ذلك من خلال النزوح أو نفي السكان أو التراجع وخراب الاقتصاد التقليدي؛ وباختصار كان على النظام الحضري الجديد لكي يقوم أن يصنع الفراغ.

الاستيلاء على الجزائر بهدف التملك

يفترض مفهوم التخصيص ذاته، أي "التملك قصد الملاءمة"، القيام بتحوير وتهيئة ما يتكون منه الموضوع؛ وعلى ضوء القطيعة التاريخية وما تستدعيه هذه الأخيرة من إحلال أنظمة حضرية "عمرانية" موضوع أو هدف التخصيص "التملك"، نتعرض في النهاية إلى جزء من العنف والعدوان، اللذين أنتجا التهيئة المرغوب

فيها. وتتخذ هذه النظرة بعدا معقدا، وأكثر واقعية، عندما تتعلق بهيئة حضارية في وقت طويل، بالضرورة، ووفق نماذج ثقافية تضمن سيرورة الانسجام ووظائف العمل الحضاري. ويقوم هذا التملك الاستعماري على فرضيتين مضرتين به، من البداية إلى النهاية، بمعنى قناعة التفوق الحضري للمنتصر والإرادة المعلنة لإقصاء كل ما وُجد قبل تلك الحضارة.

إنها نظرة إديولوجية في المقام الأول، تم تشجيعها من خلال قطيعة تاريخية، ومن مميزاتها العنف والسرعة، وهي قطيعة تستهدف تدمير ما قبل الوضعية الاستعمارية مهما كان الثمن، ليس بسبب اختلافها كنظام أو كونها ليست فضاء فارغا أو وعاء دون محتوى، بل ليتقرر حينئذ رفض محتواها.

وكان يتعين تجريد هذه الهيئة الحضارية من عناصرها الحيوية؛ فالاختلاف الملحوظ في المرور من نظام إلى آخر يكمن في الاحترام من عدمه للتراث الحضاري للنظام الذي سبقه. وفي حالتنا هذه يمكن أن يُنظر للتملك على سبيل المثال في إبعاده عن جانب أشغال التهيئة والتحوير المقلصة لاختلافات الحضارة؛ كما أنه يتيح الفرصة لإعطاء الشرعية لمشروع الهدم الذي يستهدفه الإنكار والاهتمام بإبراز تفوق النظام الجديد قيد التشكل.

ولقد كان هذا الموقف الأخير هو الدافع الأساسي للسياسة الحضرية للفرنسيين بالجزائر ابتداء من عام 1830.

خروقات اتفاقية الاستسلام

إذا كان الاستيلاء على الجزائر قد تم بسرعة، مقابل تبادل ضمانات هامة، فلم يكن أقل من مسرح للفوضى ذي نتائج مدمرة، خلال السنوات الأولى للاحتلال. ولقد تم تولي "جيش إفريقيا" في

ظروف جعلت النظام الجديد يسمح له بالقيام بسلسلة من الخروقات لاتفاقية الاستسلام. بيد أن السلطة وعدت باحتلال المدينة مع احترام الرجال وممتلكاتهم ومؤسساتهم الاجتماعية. أما في الواقع فلا واحدة من هذه الضمانات ولا واحدا من تلك الأهداف الرسمية للحرب ولا سيادة معترف بها ولا شيء تم احترامه من طرف مملكة 5 جويلية.[277]

وهكذا وابتداء من اليوم الموالي للاحتلال بدأ الدوس بالأرجل على معاهدة الاستسلام وقبل التطرق إلى هذه الخروقات، نذكر أن دوبورمونت كانت له مهمة مزدوجة، أثناء غزو الجزائر، الأولى وهي سهلة نسبيا وتتمثل في غزو الجزائر، للأسباب التي تطرقنا إليها من قبل، أما المهمة الثانية، وهي الهدف غير المعلن من الغزو، بالرغم من أنه الأهم فهو وضع اليد على خزينة الجزائر وهي عملية تستدعي السرية وغياب بقية الفاعلين في الغزو.

بيد أن هذه العملية التي لم تحط بالسرية المطلوبة، فلقد سمحت بنهب القصبة وعديد من المنازل بالجزائر العاصمة وهو ما سيفسر لاحقا من طرف المؤرخي الاستعماريين، عامة، كواقع عندما يتعلق الأمر بعمليات الابتزاز المرتكبة من طرف العسكريين في العاصمة وضواحيها.

كواقع فإن أول خرق لاتفاقية الاستسلام هو تنظيم السرقة ونقل أموال خزينة دولة الجزائر حتى من قبل الشخص الموقع بخاتمه باسم فرنسا على اتفاقية الاستسلام؛ وحسب العديد من المؤلفين فإن هذا الصنيع يقف وراء فضائح مشينة تورطت فيها أسماء كبيرة من قيادة أركان جيش إفريقيا. ولإدراك كامل الأهمية التي يوليها دوبورمونت للخزينة، نورد فيما يلي ما كتبه الصحفي J.T.Merle: "لقد وُجِّه الكثير من اللوم إلى السيد دوبورمونت،

بخصوص ملابسات هذا الاستسلام، وحتى في أوساط جيشه يتفقون على اتهامه بإبرام الصفقة مع الداي والأتراك والجزائريين بكثير من السخاء. وإن هذه المآخذ لا تفتقد جميعها إلى أسس [278] إلا أن الأمر لا يتعلق إطلاقا بالشجاعة أو النبل. ففي أثناء المفاوضات هدد داي الجزائر بنسف القصبة وحرمان قيادة أركان الغزو من الغنيمة المنتظرة، إذا لم يقبل الجنرال بشروط أكثر مرونة من تلك المتضمنة للإنذار. لقد أجبر هذا التهديد، الجنرال على وضع شروط أقل قساوة.

وبمجرد الإقامة في المدينة، توجه دوبورمون ورجاله إلى القصبة للاستيلاء على الخزينة تاركين المجال مفتوحا لميلاد فوضى تتيح النهب في المدينة. وحقيقة القول، لقد اهتم دوبورمون بخزانة الوصاية، أكثر من اهتمامه بالأثاث والأشياء الثمينة التي تركها الداي.[279] أما عن قيمة الكنوز فيسجل تاريخ الاستعمار كل ما يدخل رسميا في صناديق الدولة الفرنسية، أي 48 مليونا ذهبيا. وبالفعل فقد تم الاستيلاء على 51 مليونا؛ [280] و لقد لاحظ حمدان الذي خصص جزءا من كتابه لسرقة الخزينة ووجهة الأموال "إننا كنا أبعد عن الأرقام الرسمية". لقد كانت الخزينة تحتوى على كميات كبيرة من الذهب والنقود والألماس والمجوهرات وكميات كبيرة من السلع ..إلخ"[281] ويخلص إلى أن من المستحيل تقدير مبالغ هذه الخزينة لأنها كانت موضوع أفعال خفية منذ استسلام الجزائر ثم إن الوثائق الوحيدة التي بإمكانها إعطاء تقديرات حقيقية تم حرقها على مرأى من دوبورمونت، قصد القضاء على جميع الأدلة التي من شأنها اتهام أي كان. ويختم حمدان بالقول: "إننا نعلم أن المبلغ يتراوح ما بين 150 و700 إلى 800 مليون فرنك ذهبي" .[282]

النّهب في المدينة

في الوقت الذي كانت فيه الجزائر العاصمة محاصرة بجيش ينتشر فوق جميع هضباتها كان الجزء الآخر من جيش الغزو يهمّ بالدخول إلى المدينة. وفي تلك الأثناء كان طريق قسنطينة لا يزال مفتوحا فاستخدمه آلاف العاصميين للفرار عبره مساء في ليلة الرابع إلى الخامس جويلية 1830 م. أمّا فيما يتعلّق بأعمال النّهب، فهي على الأقلّ نوعان: نهبُ القصبة، حين بحث الضباط والعسكر الجشعون عن بعض الكنوز المخفيّة؛ ونهبُ إقامات أعيان المدينة وضواحي الجزائر.

وفي تلك الأثناء استولى دوبرمونت على الخزينة بمعيّة رجالاته المقرّبين.[283] فلم ينكر أيٌّ من الشهود ولا حتى من أعضاء قيادة الأركان، المتّهمين بصفة مباشرة، وجود عمليات نهب في القصبة. فما هي الإجراءات التي اتُّخذت أمام تلك التصرفات التي يُعاقب عليها القانون العرفي حول النّهب؟ لا أحد تعرّض للتوبيخ ولا للمتابعة في جريمة بهذه الخطورة.[284]

وبمجرَّد مغادرة الداي قصره بالقصبة، ظهرت كوكبة من الضباط والجنود. ولقد أصيب خدم القصر المكلفون بترحيل المتاع الشخصي للداي بالهلع فلاذوا بالفرار تاركين الرزم في ساحة القصر وفي أروقته، ويتعرَّض القصر إلى عملية نهب حقيقية طيلة أربع ساعات[285] بالإضافة إلى نهب المساكن الخاصة التي دُمِّرت في الأيام التي أعقبت الاستسلام.

ويحكي جميع الشهود صور الاعمال الهمجية، التي لم تتدخّل أيّة هيئة نظاميّة لوقفها، بالرّغم من وجود ضبّاط يتمتّعون بالصّلاحيّات، ومن بين تلك الشّهادات، اخترنا بعض الشّخصيّات

الهامّة في تلك الفترة. ويلاحظ ضابط البحرية Beaugard غداة دخول الجزائر: "دخلنا إلى الجزائر عن طريق باب البحرية"، وبعد ولوجنا إلى الداخل وجدنا في طريقنا جنودا فرنسيّين يتجوّلون هنا وهناك، يحملون في أيديهم الغنائم التي استولوا عليها بالأمس، خلال الأربع ساعات، مدّة النّهب التّي منحت لهم، فالبعض كان يحمل سيوفا تركيّة من الفضّة والبعض الآخر قطعا من القماش أو الحرير والآخرون مسدّسات وساعات وكأنّنا بصدد بزار عالميّ، كما كانوا يبيعون تلك الأشياء بأسعار زهيدة لشراء الخمور[286]. ولاحظ الجنرال Berthezen قائد الفيلق الأوّل وجود الكثير من الأشياء الشّخصيّة في غرف الدّاي والآغا، بقيت مكدّسة: ألبسة ومجوهرات ثمينة مثل القطع المصنوعة من القضة وحتّى الذّهب، تمّ نسيانها. وبخصوص عمليّات النّهب التّي تمّت بمجرّد احتلال القصبة التّي اتّجه إليها: ضبّاط بمفردهم، أعقبهم لاحقا، إداريّون وضبّاط الصّحة ومترجمون ويهود وعبيد وحشد من الرجال دون وظيفة ولا ألقاب، فهؤلاء لا يمكن إلاّ أن يتسبّبوا في الفوضى ويساهموا في الخلط والملط، كان أغلبهم مدفوعا بحب الفضول وبعضهم بأمل الحصول على غنيمة.[287]

وهناك شهادة أخرى للدكتور Lauvergne، رئيس أطباء البحرية، تشير إلى النهب وتقدّم مختلف النوايا التي تقف من ورائه.

"أعتقد أنّ من واجبنا إظهارُ الفرق الكبير بين من كان مأخوذا برونق البذلة التركية أو الأشياء المرصعة أو العجيبة، وبين الذين تناسوا قداسة العقد ولطخوا أيديهم في المنجم الجزائري". [288] أما الرائد Persa فإنّ موقفه كان أكثر اتهاما بخصوص الخزينة "إذا كنا قد تسامحنا مع النهب الصغير، فإنّ ذلك ليس إلا للتغطية على النهب الكبير الذي أصاب الخزينة ولأنّ الناهبين الكبار يتصرفون

هكذا: دعونا نأخذ غنيمة القصبة، قصد تغليط وتغييب الأدلة عمن يتّهموننا".[289] ويدعم هذا التّأكيد سماح قيادة الأركان العامة بالنهب قبل أن تقوم بالتنديد به فالنهب في وضح النهار قصد إخفاء النهب الكبير للخزينة.[290]

لقد كنا نعتقد، بعد الاستيلاء على الخزينة، بمجيء بعض التنظيمات الجديدة لاستخلاف تلك التي تسبَّبنا في انهيارها. غير أنّنا، عند قراءة مؤرخي الفترة، نجد أنّ الفوضى والتعسف كانا سيد الموقف. أما بخصوص الإدارة فلقد كان لها طابع ثانوي وإنّ مختلف المؤلّفين ندّدوا بالإهمال الذي برهنت عليه.

بداية؛ قام المنتصرون بإزالة الجهاز الإداري التركي وتركيبته البشريّة لكي يخلو لهم المجال للقيام بأعمال ذات "مردودية". ولقد اعتقدت مملكة جويلية أنّها تستطيع الاستفادة من انهيار إدارة البايلك لكي تحلَّ محلها وتستعمل بقاياها لفائدتها. وهكذا أُرغمت على خرق الالتزامات التي تعّهدت بها إزاء الداي حسين.[291]

لم يكن بوسع الإدارة إذن، أن تنظّم بنفسها، إذ تميّزت بفوضى جعلت المؤرّخين للاستعمار يكتبون: "إنّ تصرفات القيادة العسكرية الفرنسية، كانت أكثر من فوضوية وتعسفا وهو ما يفسّر عدم الانسجام وانعدام أي قرار إزاء مستقبل الوصاية"؛ وأنّ الفترة المؤقتة هذه ستترتب عنها تجاوزات.[292] ويلاحظ P.Reyaud قائلا: "من الممكن ألا يوجد أبدا احتلال تمّ بمثل هذه الفوضى الإدارية، مثل احتلال الجزائر وحتى في القرون الأكثر بربرية". وحتى فلول الشّمال التي اقتلعت أنقاض الامبراطورية الرومانية، تصرّفت بكثير من الحكمة والمنطق؛ ويندّد نفس المؤلف، في نفس الوقت، بالإنكار والتّجاهل المعلن من السّلطات إزاء سكان العاصمة، ويسجّل "لا أدري ما إذا كانت السّلطة الفرنسية تتصوّر

أنّ السكان الجزائريين ليسوا إلا حشدا من الأفراد، دون رابط مشترك ودون تنظيم اجتماعي، لكنها تتصرف بالضبط وكأنها مقتنعة بذلك".[293]

وبالفعل لم تُتخذ أية ترتيبات لتسوية طبيعة علاقات مختلف فروع الخدمة العموميّة مع السّلطة الجديدة. كما لم تعط أيّة أوامر للموظفين من السكان الأهالي "لم يتم إشعارهم إنْ بالإبقاء عليهم أو بالتخلص منهم" ولقد كانت السلطة الجديدة تتصرف معهم وكأنهم لا يوجدون، أما الأرشيف فتحوَّل إلى رماد "ففي القصبة، وتحت أعين السيدDennièe، رأيت جنودا يشعلون غليونهم بأوراق حكومية مبعثرة هنا وهناك على الأرض".[294]

خلق هذا الوضع بطبيعة الحال فراغا إداريّا في مدينة اشتهرت بكونها بوليسية. ولملء هذا الفراغ أنشأ دوبرمونت بعض المصالح [المؤقتة] وهكذا تزوّدت إدارة المدينة بمجلس بلدي أنشئ في 8 جويلية 1830 م؛ ويتعيّن القول إنّ هذا المجلس لم يُشكل لاستعادة الإدارة المهملة للمدينة، بل كانت مهمّته تقديم المعلومات الضرورية لإقامة نظام إداري إقليمي ومحلي والإبلاغ عن الموارد الخاصة للوصاية ومدينة الجزائر وتلبية الحاجيات الأكثر استعمالا للجيش بجميع الوسائل التي في حوزته.[295]

ويتكوّن هذا المجلس البلدي، الخاضع في مهامّه للجيش وليس للمدينة، من "الأهالي" (الدّساسين والمتآمرين وبعض الأعيان من الموريسكيين الوافدين الذين جاءوا يقبّلون رؤوسنا)[296]

وبدا أنّ الإدارة الجديدة فشلت في تعيين أعضاء المجلس البلدي؛ ويتقاسم هذا الشعور النقيب Rozet الذي يلاحظ أنّ أغلب أعضاء المجلس من المتآمرين الذين يساهمون بابتزازهم ووقاحتهم تجاه السكان الأصليين في فقد الاعتبار لإدارتنا وإبداء

التعاطف معنا. ولقد أسفر هذا السلوك عن "فوضى إداريّة عارمة وتقليص نفوذنا. ويمكن القول، بدون مبالغة، إنّ الأخطاء المرتكبة في الجزائر كان منطلقها لامبالاة المتصرّفين الإداريّين الأوائل في المستعمرة الجديدة".(297)

فالملاحظات، بهذا الخصوص، هي أنّه بالرغم من جميع وسائل ومساعدات السلطة العسكرية، بقيت الشرطة دون المستوى الذي يتعيّن أن تكون عليه وأنّ ما يبعث على الصدمة هو أنه في ظلّ الحكم التركي كانت مدينة الجزائر تكاد تكون المكان الوحيد في العالم، حيث الشرطة منظّمة بشكل جيّد. فالسّرقة، التي تكاد تكون غير معروفة، تضاعفت بنسبة مخيفة حيث يفوق عدد مرتكبيها عدد الضحايا من السكان الأصليّين.(298)

ولقد اتّضح أنّ هذه النواة الإدارية، بلا قناعة، كانت من عوامل الفوضى، بسبب عدم كفاءة بعض مسيِّريها وجشع البعض الآخر؛ أمّا ما يتعلّق بالمجلس البلدي، فقد تحوّل بسرعة إلى وكر للمتآمرين الخسيسين إن لم نقل المجرمين.

كما فتحت هذه الوضعيات الغامضة، لإدارة شبه منعدمة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر العاصمة، المجال واسعا للسلطة لكي تدوس على اتفاقية الاستسلام. وهذا ما سنراه مع المصير المخصّص للسكان وللفضاءات المبنيّة لمدينة الجزائر.

مصير سكّان المدينة

تمّت عملية الاستسلام بسرعة حسب قادة الحملة أنفسهم، بسبب احتواء الاتفاقية على مجموعة من الضمانات التي لم تُمنح إلاّ بناء على حسابات، وبعد مفاوضات مكثّفة وأحيانا سرية تم التطرُّق لمحتواها، ضمانات يُتَعهّدُ من خلالها باسم فرنسا وشرفها.

لئن كان الاستسلام قد تمّ بسرعة فإنّ خرق الاتفاقية، في جميع البنود المتفاوض عليها، تمّ بسرعة أكثر. فهل كان هذا الخرق الأول، الذي تمّ مع انهيار حكومة المدينة، كافيا كغنيمة للغزو؟ كلاّ.. فاحتلال الجزائر، في نظر القادة العسكريين، يفترض تفريغ المدينة من نخبة سكانها "الأتراك والبرجوازية المغربيّة". ولقد شُرع في هذه العملية فورا ليتّضح لاحقا أنّها كانت مثمرة بفضل عمليّات السّلب التي رافقت ترحيلهمح وسنرى ماذا كان يخبّئ احتلال مدينة الجزائر العاصمة لسكانها، من مصير بائس، غير منصوص عليه إطلاقا في اتفاقية الاستسلام.

لقد كانت أول تعليمة بخصوص السكان، تقضي أولا بطرد من يتولون الحكم. وكما نعلم، فقد كانت للجزائر كثافة سكانية معتبرة في نهاية القرن الثامن عشر، بيد أن تدهور المدينة والقصف الذي تعرّضت له أدّيا معا إلى هروب السّكان، فتقلص عددهم من 70 ألف نسمة، في نهاية القرن الثامن عشر، إلى 30 أو 40 ألف نسمة سنة 1830. وشهدت المدينة مزيدا من التفريغ كون الأرقام، ستعرف سقوطا آخر، إذ ستنتقل من 30 إلى 12 ألف نسمة بعد أربع سنوات من بداية احتلال فرنسا للجزائر.

وبالفعل؛ فإنّ إفراغ المدينة من سكانها، كان يتمُّ أحيانا من طرف الجيش وأحيانا أخرى بدافع الخوف الناجم عن انفجار قلعة الإمبراطور ثمّ بسبب عمليات الطرد التي تقرَّرت في حقّ الأتراك؛ فلقد غادر السكان الذين كان بإمكانهم التوجُّه إلى المناطق الداخلية للبلاد، بمختلف الوسائل. ولا أحد يصدّق أنّ آلاف العاصميين استطاعوا النوم في تلك الليلة وهم تحت التهديد بالتصفية الجسدية.[299] أما بالنسبة للبعض الآخر، فالمخرج الوحيد هو الهروب من المدينة المحاصرة من طرف جيش الغزو.

أثارت سهولة هروب السكان من المدينة سخط واستنكار بعض ضبّاط الجيش ويسجل النقيب Rozer، على سبيل المثال، قوله: لقد كان البحر مغطى بالقوارب التي تدفع بالمجداف، إذ تحمل عائلات بأكملها مع أمتعتها وتسير لمسافة معيّنة قبل أن تحطّ على الشاطئ الرملي. أما الأسطول الفرنسي, القابع قبالة الشواطئ، فكان يتأمّل المشهد في هدوء. وكان يكفي إرسال فيلق إلى الشواطئ لطرد العرب ومنع هروب تلك الحشود والحيلولة دون انتزاع جزء من ثروات الجزائر العاصمة.[300]

إذا كان بعض الجزائريين قد استطاعوا التكيُّف مع القادمين الجدد فإنّ البعض الآخر لم يستطع تحمُّل الوضعية، ومن بين هؤلاء ، من هربوا بأعداد كبيرة نحو المناطق الداخلية للبلاد، ومنهم من اختار الشَّرق الأوسط كمنفى له. ولقد استمرّ اللجوء على امتداد القرن التاسع عشر ولم يتوقَّف إلاّ في سنة 1911 مع نزوح سكان مدينة تلمسان. وكتب J.Berque "على الجزائري أن ينفي نفسه أو يتعايش مع الغزاة ؟"

ألا يوجد مبدأ إسلاميٌ يجعل من الواجب على المسلمين مغادرة المنطقة حيث لا يستطيعون ممارسة العبادة فيها؟ إنه نفي يُنَفَّذُ احتراما لمبدأ لا يطبِّقه الجميع... وهكذا غادر الكثير من القياديّين وفضّل بعضهم الآخر البقاء.[301] فهل هناك حديث يفرض على كل مؤمن الدّفاع عن أرضه ووطنه قصد ممارسة عبادته؟

يردُّ المؤرّخون أسباب النفي الذاتي إلى الشعور الديني والخوف من المكيدة. وإنَّه لمن دواعي التعجُّب، أن لا نعثر من بين هذه الأسباب على المضايقات والقلق والتوعُّك وانحراف المزاج جراء التَّنكيد والإزعاج الذي تعرض له المسلمون ولا حتى الهيمنة الاستعمارية التي تزداد شراسة مع مرور الوقت.

أما بخصوص أتراك الجزائر، فلقد قرَّر الاحتلال العسكري تنظيم ترحيلهم ليأخذ مكانهم، وهو ما أشرفت عليه السلطات الجديدة للمدينة. ولقد انتهت العملية بتحقيق أرباح مالية أساسية، كون الطرد غير كاف. وكان على الأتراك أن يرحلوا، في أقرب وقت، لكن بعد تجريدهم من ثرواتهم التي يستطيعون أخذها معهم. وقد جرت العملية على ثلاث مراحل هي: نزع السلاح؛ والتجريد من الممتلكات؛ والنفي أو الطرد.

وكانت أولى الإجراءات المتخذة من طرف الجنرال دوبورمونت، نزع سلاح الأتراك وسكان العاصمة وكان على هؤلاء أن يحملوا سلاحهم إلى القصبة.[302] وإنّ ما يجب معرفته هو أنّ الأسلحة كانت ذات قيمة كبيرة، فلم تكن سيوفا قصيرة، أو بنادق ذخيرة بدون قيمة، يتعيّن تسليمها.

إنّنا نعلم أن جميع المسلمين يملكون أسلحة ثمينة سواء لكونهم أثرياء أو كهدايا يتعلقون بها كنوع من الذكريات العائلية.[303]

ويوضح المؤرّخ حمدان، أنّ الأسلحة كانت بالفعل عبارة عن تحف حقيقية، يبلغ سعرها أو يتجاوز 100 ألف فرنك ذهبي في تلك الفترة أي أنّها تساوي سعر فندق خاص بباريس!

فبالإضافة إلى البنادق هناك أسلحة عالية القيمة تمّ تسليمها، ليتمّ تبادلها لاحقا بين ضباط الغزو، كهدايا كبيرة لعلاقاتهم.[304] فقد وجدوا في القصبة كمّية معتبرة من الأسلحة الكماليّة "للزينة" قام الغزاة بتوزيعها على الضباط والجنرالات وكبار رجالات الجيش، بأمر من كبير الجنرالات.[305]

واصل الغزاة الفرز والتّجريد وبأمر من كبير الجنرالات، تمّ طرد أفراد الجيش الانكشاري من العُزاب، وكان قد تم طرد 1700 رجل من الميليشيات إلى غاية 8 جويلية 1830، وتجميع

النساء والأطفال بالقرب من أحواض السفن في انتظار ترحيلهم إذ كان الجندي الانكشاري يتلقى 5 بياستر25 فرنكا قبل المغادرة. وهذا يدلُّ على سخاء مغشوش مع العلم أن الأسلحة المتواضعة للانكشاريّين تساوي قيمتها 100 فرنك على الأقلّ، الأمر الذي جعل ف.ف غوتييه FF.Gautier يكتب: "إنّه لمن الغريب أن نقوم بتسريح الطبقة المسيِّرة في الجزائر العاصمة مقابل إكرامية للتعبير عن الحماس بنجاح الاحتلال".[306]

وتتمثّل الموجة الثانية من الطرد في صيغة أخرى من السلب. ويعتبر المهجَّرون الأوائل أنفسهم سعداء مقارنة بالمصير الذي لقيه الأتراك المتزوّجون. ولقد بقي الأتراك الأغنياء في الجزائر بموافقة وضمان دوبورمونت على إثر مغادرة الداي يوم 10 جويلية. ويكفي تدبير مكيدة ضدّهم، لكي يتُّخَذ قرار طردهم بلا رحمة؛[307] ولقد تقرّر، وفق هذا الإجراء، إلزام كل مُبعد بدفع مساهمة قدرها 2 مليون.

كتب الجنرال بيرتزان Berthezen آنذاك: "لقد كان المجرَّدون والمبعدون متصلّبين إذ لا أحد منهم دفع الرسوم المفروضة عليه، فقد تمسّكوا بالأموال والحلي وفضلوا تحويلها بدلا من أن تُنتزع منهم عند مغادرتهم. ولقد قامت ضجّة كبرى لم تسفر عن شيء أمام هذا العمل الشّنيع".[308] وأُخْضِع الأتراك الذين تمّ إقصاؤهم مرّة أخرى إلى ابتزاز إضافي من نوع آخر، فالوقت القصير الذي مُنح لهم لترتيب أمتعتهم، جعل من الحصول على رسائل الصّرف من إيطاليا أو من بلاد المشرق أمرا صعبا إذ لا يستطيعون الحصول على نسب مرتفعة. ولقد دنسّ بعض الأعوان القنصليين الأجانب سمعتهم من خلال تورّطهم في معاملات ربوية.[309] أمّا

الأتراك الذين وضعوا ثقتهم في أولئك الأعوان، فلن يستردّوا أموالهم إلى الأبد.[310]

إنَّ الرأس المدبِّر لهذه العملية هو قائد الشرطة، Aubignosc شخصيا، "لقد وجدتُ حالة مشتركة من الانفعالات المثيرة للشفقة من جراء شكاوى الأتراك وصراخ النساء اللائي أُهملن من قبل أزواجهن والأخريات ممّن طُردن من منازلهن، عندما كنت أقوم بنشر الإعلانات الأولى التي أمر بها سعادته". وتتضمّن هذه الإعلانات السّماح للنساء والأطفال بالحصول على جميع الأشياء المرسلة من أهاليهم".[311]

إنّها لحظة بداية انطلاء الحيلة على الأعيان والتجار ورجالات البنوك الذين وضعوا ثقتهم في قائد الشرطة، والذي سمح لهم بالتدخل لدى السلطات العسكرية مقابل قصاصات من ورق مكتوب عليها "كمبيالة".[312] وبذلك جُرِّدوا من ثروتهم المنقولة، بالإضافة إلى تروثهم غير المنقولة "عقاراتهم"، وبالفعل؛ لقد قامت مصالح أملاك الدولة بحجز أملاكهم وعقاراتهم وإعلانها أملاكا عمومية. أما الداي "فقد دُعِي لمغادرة البلاد من أجل سلامته". وتنصُّ اتفاقية الاستسلام من الناحية المبدئية على:

حرية الداي في البقاء في الجزائر، تحت حماية الجيش، ما شاء له أن يبقى غير أنَّ الأمر لم يكن كذلك أي أنّه في تاريخ 10 جويلية أُرْغِم على المغادرة برفقة أسرته.

أما الفئة الأخرى، التي لم تُطرد أو كانت لا تستطيع الهجرة، فكان عليها أن تبقى في مكانها بالجزائر إذ تمَّ تقليصها تدريجيا إلى أن أصبحت تعيش حالة من البؤس؛ كما يشهد على ذلك بعض المؤلفين.

لقد دفع السكان ثمن إرادة البقاء في الجزائر العاصمة غاليا. ولقد أدّى التأميم والمصادرات تدريجيا إلى الإخلال بالتوازن الحضري القديم وتخريب الاقتصاد التقليدي؛ وأمام هدف الاستيلاء على المدينة الذي يحركه هاجس المردودية، بدأ يُنظَر إلى طرد السكان كشرط موضوعي لإعادة التملك. وبعبارة أخرى "تحرير المدينة من أهلها وحكومتها ومن جميع أشكال الملكية وكذا من تنظيمها الاجتماعي"؛ وبهذه الطريقة يُخلق "فراغ" في الجزائر يتعيَّن ملؤه.

لكن، وبدافع من روح إنكار المدينة، استوطن الجيش مع كل ما يتطلّب ذلك من تدنيس وتدمير وسيحتفظ تاريخ الجزائر بتلك الأعمال على أنّها كانت المهمَّة الرئيسية لجيش إفريقيا.

الحجز والمصادرات كأشكال للتّملك

وجب القول، بداية إنَّ الأعمال المترتبة عن استيطان جيش إفريقيا بمدينة الجزائر، تستجيب لمنطق الغزو إن منطق المنتصر هو أن يفرض ولا يُفرض عليه، ومن ثم رافقت عمليّات احتلال الجزائر عمليّات مصادرة وتحويل ممتلكات مطلوبة، ثمَّ إقرار مصادرات جماعية ذات نتائج خطيرة من أجل تملُّكٍ أكثر عمقا.

لقد تعيّن انتظار بداية القرن العشرين للعثور على كتابات تندّد في شكل بكائيّات بأعمال "التّدمير البربريّة"، كان "يجب البناء في أماكن أخرى" أمام وفرة الفضاءات الجغرافيّة..إلخ.

إنّ مثل هذه التنديدات تعد من مشمولات البلاغة والجماليّات والغرابة ومن باب الحنين "لقد خسرنا هذا الشّرق القريب جدّا، وبازارات الجزائر العاصمة، بألوانها وشمسها". لقد تعرّض الجزء السّفليّ للجزائر العاصمة إلى عمليّات تدمير، الأمر الذي

استدعى القيام بعمليات إنقاذ للمدينة الأصليّة، مثل تلك التي قام بها TH.Gautier وF.Chasseriam حوالي 1860.

غير أنّ المضاربة، المحرّك الدّائم نبناء الجزائر العصرية، لم تكن تسمح إطلاقا بتجديد هذه النداءات في القرن التاسع عشر؛ وكان يتعيَّن انتظار العام 1905 للقيام بمحاولات لإنقاذ ما تبقى، ولكي ترى مؤسسة الجزائر القديمة النور ولكن بعد فوات الأوان بالنسبة للجزء "العمومي" للمدينة.

ففي بداية تلك الفترة كان يتعيَّن لفت انتباه المستعمر للبدايات التي كان يسودها الاضطراب السياسي والإداري، والتي لم تكن المهمة آنذاك لصيانة الحضارة موضوع الهيمنة، بل على العكس، كانت لإعادة التملُّك.

ونعلم أنَّ اهتمام جيش الغزو كان منصبًا على الاستيطان في المدينة وضواحيها، غير أن هذه المدينة لم تكن على استعداد لاستقبال عدد مماثل من العسكريين بين عشية وضحاها. فهي لا تتوفر، بالرغم من الاسم الثانوني (المدينة، الثكنة)، إلا على سبعة مبان بائسة يمكن لكل واحدة منها احتضان 2000 رجل كحدّ أقصى.

لقد كان قرار الجيش يتمثل في أخذ المدينة برمتها كثكنة إذ تمَّ تنصيب الضباط والجنرالات أوّلاً في قصور الدّايات والبايات، ثم في إقامات أعيان المدينة الذين طُردوا للتوّ وتم نشر بقية العسكر حول الجزائر العاصمة في حين وُزِّع الباقي في الداخل لاحتلال المساكن والقصور وحتى الجوامع ولقد مرّ التنصيب العسكري هذا بإنكار مزدوج: إنكار معاهدة الاستسلام التي تضمن الممتلكات؛ والإخلالُ بالتعهُّد غداة الإذعان، ثم إزاء المدينة من خلال المصادرات المتبوعة بالتّدمير الذي قام به الجيش.

كتب المؤرخ Kelin: "كانت البداية باحتلال الجيش للمصالح العمومية في المدينة وضواحيها 114 مسكن و60 متجرا وأربعة فنادق تابعة للبايلك". ثم باحتلال 55 عمارة تابعة للمدن المقدّسة مكّة والمدينة و 11 ملكيّة للجامع الكبير منها 29 يملكها خواص ويشمل هذا المجموع الذي بلغ 273 مسكن عدّة جوامع".[313] ويقدّم Kelin جردا بهذه المصادرات اللاّشرعية من طرف الجيش، ضمَّنه قائمة من ستِّ صفحات في كتابه "الجيش يستولي على البيوت والجوامع وأملاك الوقف" وهي كثيرة في الجزائر، وكذا على الأملاك العمومية أو على الأقلّ بما تمّ التّصريح به.

إنَّ فرار ثلث سكان العاصمة من شأنه أن يفتح المجالَ واسعا أمام المصادرات ولقد أُبلغت الإدارة الجديدة بسرعة، بترسيم المصادرات. ففي 5 سبتمبر أمضى الجنرال كلوزال Clauzel، احتقارا منه لمعاهدة الاستسلام، قرارا يقضي بتجميع أملاك الداي والبايات والأتراك المهجّرين وكذا التابعة لمكة والمدينة.

إن هذا الخرق للتعهُّد الموقَّع عليه عملٌ تدينه جميع الأعراف؛[314] وسنتناول بالتحليل الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن المصادرات والتأميمات. فلقد كانت المصادرات عديدة، بل كانت أيضا الوسيلة الأكثر ضمانا ولاشرعيّة لتأمين الفراغ المطلوب في الفضاءات المنتقاة، من طرف السّلطة الجديدة. فالمصادرات كانت تتمّ بصورة تعسُّفية، إذ لا تعاد الأملاك التي يتم الاستيلاء عليها إلى أصحابها إلاّ بصفة جزئيّة أو متأخِّرة.[315]

ولقد تسبّبت هذه الوضعية في إزعاج كبير للجنرال Berthzen الذي راسل وزير الحرب قائلا: "من واجبي لفت انتباهكم إلى حالة البؤس الذي يرهق سكان الجزائر العاصمة"؛ لقد قام جنودنا، الذين

يحتلون منذ ستة أشهر المنازل الريفية المحيطة بهذه المدينة، بقطع الأشجار المثمرة وتدمير البساتين المهجورة وهي وسيلة عيش أغلبية السكان..وإنّي أتلقى على مدار أيام الأسبوع طلبات عديدة من طرف حشود السكان وهي طلبات عادلة ومؤسسة.. إنّه لمن دواعي العدل أن تمنح لهم علاوة تمكنهم من اكتساب وسيلة لإعالة أسرهم؛[316] فالخسائر لم تقدَّر إلى حد الآن ولقد كانت الفوضى التي أعقبت المصادرات تعبيرا عن رفض التعسُّف ومن الآن فصاعدا، فإنّ أيَّ تغلغل لقوات الاحتلال لا يمكن أن يُفسّره السكان إلاّ كتهديد بالمصادرات وخرق لمبادئ الإسلام التي هي مبادئهم.[317]

لقد تواصلت التجاوزات في تلك الأثناء، بالقيام بمصادرات مرتجلة أحيانا الهدف منها، تطهير بعض الأحياء أو خلق مدينة فرنسية.[318] إنّه زمن المضاربات والعصر الذهبي لموثّقي الجزائر العاصمة.

ولاحظ السيد Daudet الذي عاين ازدهار هذه السوق في المدن التي زارها أثناء إقامته في الجزائر حوالي سنة 1863 "لقد كانت هناك سهولة في معالجة القضايا، إذ يشبه خُلق رجالات الأعمال في الجزائر رجالات الأدب في باريس وأنّه يكفي أن تعرف بعضا من الفرنسية والإسبانية والعربية، وأن تكون ملمًا بالقوانين وتتمتّع بمزاج الحرفة لإيجاد الحلول.[319]

فالمضاربات في تطور والأوروبيون يشترون مساكن بمبالغ زهيدة في أغلب الأحيان.[320] ولقد كان الأمر يتعلق بإسكان الجنود ووضع الخدمات وإيجاد مكان للقادمين الجدد من المدنيين؛ فهناك عمليات بيع وشراء وهدم وبناء، وإنشاء مصالح جديدة يُعتمد عليها. وهكذا تكوّنت مع مرور الأيّام، وتحت الإلهام المتغيّر للحظة صدمة الاحتياجات، المضاربات والمقالب في مدينة

الجزائر العاصمة الحديثة.[321] وبالتالي فقد تمّ الاستيطان ليس بجانب الآخر بل في مكانه أو على أنقاضه؛ والأخطر من ذلك، بالفعل، هو سلسلة أعمال الهدم في أعقاب ذلك.

ولقد لاحظنا، بصورة متأخرة، أنّ أسباب ذلك كانت غريبة عن الاهتمام بالتهيئة الرامية إلى تحسين الرفاه الاقتصادي. وسنرى الآن كيف طُرحت قضية استيطان الجيش بالجزائر العاصمة وكيف تمّت تسويتها؛ ويبدو أنّ مسألة إعادة تملُك المنجزات الحضرية لم تكن مطروحة على فكر من كانوا يحتلون المدينة؛ فإذا جازت صياغة مثل هذا التساؤل، فإنّها يجب أن تصاغ ضمن سياق آخر غير السياق الخاص به، وعلى الأقلّ من الجانب النظري بمفهوم إعادة التملُك نفسه.

إن الانطباع الذي يتجلى، عند قراءة بعض آراء المؤرخين، هو ذلك المتمثّل في قضاء آلاف الجنود ليومهم "يقومون بالمعاول والفؤوس بتسوية كلّ شيء بالأرض أي هدم وقطع الأشياء القائمة وتخريب البساتين... وهو انطباع النكبة المستمرة حول الفضاءات موضوع المهمة الإجرامية". وتكشف كتابات جميع مؤرّخي تلك الفترة، عن إرادة التدمير والقضاء على كلّ ما سبق إنجازه قبل سنة 1830.

من الثابت أنّ تردد باريس، بخصوص المستقبل السياسي للجزائر، شجّع سلوك التبديد الذي وصفه النقيب Rozet في سنة 1853 بالعمل الذي يتميز به العسكر؛ وتخلص هذه المعاينة إلى ما مفاده، أنّ عمليات التدمير التي عرفتها المدينة وضواحيها لا يمكن إلا أن تكون مقصودة. وأكثر من ذلك وعندما صارت الجزائر كولونيالية وأوروبية، من خلال بناياتها وأغلبية سكانها، ذكر كثيرٌ من المؤرخين، بأسف وحنين، عمليات الهدم التي تعرَّض لها

الجزء الأساسي من المدينة؛ ويبدو أنّ ما قام به مرتكبو هذه الأعمال كان يعبّر فعلا عن انشغالاتهم الحقيقية مثلما يشير إليه بعض الشّهود المتضرررّين من تلك التّجاوزات.

ولم يتأخّرH.Kelin في التذكير، في أوراقه من الجزائر، بالتكالب على "التملُّك" وطرقه.. كون المصادرات والحجز لم تؤد إلى أيٍّ تعويض بالنسبة للذين سُلبت ممتلكاتهم وأكثر من ذلك قام الجيش بعمليات تبديد وتدمير لا تصدّق.[322] ويوضّح البارون Pichon، المعتمد المدني للوصاية، في عهدSavary في ملاحظاته "لم أستطع أن أرى غير حديقة أو اثنتين في حالة جيّدة في سنة 1832 بفضل العناية بهما منذ اللحظات الأولى من طرف الضباط – الجنرالات؛ وإلا كانت قد تعرضت للخراب، على غرار باقي الحدائق، بمجرّد أن يعهد بها إلى فصيلة من الجيش". فالفصائل تخرّب كل شيء، بما في ذلك المصنوعات من الخشب، وأعمدة الأسقف لتنهار المنازل مع أوّل تساقط الأمطار كما تتعرّض الحدائق وبساتين البرتقال والتين والزيتون إلى نفس المعاملة على غرار المصنوعات الخشبية. ويتكوّن مخزون الاحتطاب في مجمله من جذوع الأشجار المقطوعة....إنّه منظر محزن أن تحتل أكوام الخشب مكان سكنات كانت تتمتّع بمنظر جميل فتحولت إلى أنقاض. لقد تمّ إحصاء حوالي عشرين في محيط يتراوح ما بين أربعمائة إلى خمسمائة خطوة، أماكن كانت عبارة عن ضيعات صغيرة مقفرة مثل: بئر مراد رايس وبئر الخادم وغيرها كثيرٌ تحوّلت إلى أطلال باستثناء مسكنين أو ثلاث.

لم يبق من عمليات التّدمير غير بعض الأعمدة النحاسية، يبيعها الجنود لليهود عندما ينزلون إلى المدينة، ويتولى هؤلاء جمعها

وبيعها لتجارّ الجملة بالجزائر العاصمة الذين يقومون بتفكيكها وإرسالها إلى مارسيليا أو ليفرون.[323]

وحتّى عند الجنود، نجد من لم يبق على الحياد إزاء أعمال التّدمير هذه، ويحكي رقيب من فرقة الزواوي ما رآه: "لكي نحصل على الحطب، نقطع كل شيء، الأغصان والأشجار المثمرة ونهدم المنازل ونحرق النوافذ والأبواب والرّوافع". ولقد تمّ إشباع هذا النهم في التّدهور حتى في القصبة تحت أنظار الجنرال أو المشرفين حيث تعرضّت الكثير من الروائع التي كلفت الكثير بوزن الذهب إذ أصبحت القاعات المزخرفة بأناقة كبيرة في ظرف أسابيع تشبه الاسطبلات.[324] وتعرضّت الجوامع للتهديم وحُجزت أو دُنّست حرمتها قبل الصعود إلى الرواق الأعلى للقصر لزيارة المسجد الخاص بالداي ليتمّ نزع جميع مزخرفاته[325] وفي نفس سياق الاعتداءات على الرّموز الدينية، تمّ استخدام الكثير منها من طرف السّلطة العسكريّة في جميع أحياء العاصمة. وعلى سبيل المثال لم يتردّد Savary، المسئول عن الشرطة، والدوق روفيقو في الاستيلاء على جامع كتشاوة ليجعلا منه كاتدرائيّة الجزائر ويعتدي على المؤمنين.

لقد تعرّض جامع كتشاوة للهدم في الفترة من 1845 إلى 1860 لإقامة الكاتدرائية الكاثوليكية وإزالة كاتدرائية السيدة الإفريقية وتعويضها بكاتدرائية Mezzo morto التي حولت إلى كنيسة، كما حُوّلت بعض الجوامع إلى ثكنات أو محلات عسكرية.[326]

كتب البارون بيشون Pichon بخصوص قضية الجوامع "بنوع من الابتهاج والتهكم، أظهر البعض أنفسهم على أنّهم هنا للقضاء التلقائي على الديانة الإسلامية" فلا يمكننا صيانة الأماكن المحتلة، بل نتركها تنهار لكي نطالب بأخرى جديدة.[327]

أما بالنسبة للإقامات، فقد عانت الكثير من الاحتلال الذي تقرّر بشأنها، فقد تمّ تهديم قصر الدّاي "الحديقة" قطعة بقطعة، ليختفي في 1856. كما عانت الفيلات المحتلة عسكريا، الكثير من ضيوفها الجدد، إذ حُوّلت إلى ثكنات وعرفت تدهورا كبيرا؛ فلقد هدمت المعاول على امتداد الطريق، عددا كبيرا من أشجار التين والزيتون والخرّوب التي حُوِّلت إلى فحم وألواح واختفت بساتين غنية، كما اختفت العديد من الأشكال الهرميّة الأنيقة.[328] وتعرضّت جميع البيوت غير المأهولة تقريبا للهدم، فانتُزعت أبوابها وأُحرقت وحُوِّلت إلى فحم.[329] ويذكر الجنرال Broussari عدد المنازل الريفيّة التي تعرضّت للهدم حول المدينة ويقدّرها بـ 900 مسكن. فلقد ورد في صحيفةLe Moniteur، بتاريخ 12 جانفي 1831، "أنّ 2000 من السكان الأهالي الذين أرعبهم التهديم هاجروا إلى بلاد المشرق".[330]

لقد تمّت عمليات التهديم، كما نعلم، أساسا أمام القصبة عند مشارف باب عزّون وفي المكان حيث أنشئت "ساحة الجمهورية". فلقد أزال سلاح الهندسة عدة أحياء في العاصمة وخاصة حول القصبة وحي البحرية، من أجل فتح طرق واسعة وخلق ساحات للاستعراض.

وفي الجزائر "العاصمة" ذاتها، أسفرت عمليات هدم الأحياء القديمة في باب عزون وباب الوادي وشق طرق في المدينة عن اختفاء مئات المنازل؛[331] وتمّ تهديم الأسواق وإزالة الشوارع ومئات المحلات من أجل إقامة شوارع مستقيمة وسالكة للمركبات. وتمّت عمليات الهدم بسرعة فقد كانت تسقط الواحدة تلو الأخرى إذ عندما تسقط واحدة تسقط الأخريات وكأنّهن متضامنات فيما بينها. ولم تقم الإدارة حتى بمنع أكثر التجاوزات الصارخة:

"فالتهديم يتمّ بسرعة وبصفة كاملة وليست بذات سرعة دخول المقاييس الطّوبّوغرافيّة للجزائر، تم تسجيل حالتها في 1830 فلم يكن وسط العاصمة أكثر من رقعة بيضاء أو بياض واسع.

وعندما بدأ الباحثون الفرنسيون يهتمون بتاريخ الجزائر في مرحلة ما قبل الاستعمار، اكتشفوا الطابع الكارثي لهذه العملية بكل جلاء، الأمر الذي جعل H.Kelin يكتب، وهو العاشق لمدينة الجزائر القديمة،[332] قائلا: "آه! لماذا أدخل المحتلون عام 1830، على المدينة التي لا يعجبهم العيش فيها، الكثير من التحويرات الرعناء، حيث كانت بشعة غير قابلة للإصلاح، في حين كان من المنتظر تشييد مدينة بمحاذاة شاطئ مصطفى، من شأنها إنقاذ المنظر الرائع والوحيد للجزائر".[333]

ففي هذه السلسلة من عمليات الهدم، اختفى وسط الجزائر أيضا، في ظرف السنتين اللتين تلتا احتلال الوصاية؛ ولم يهتم العسكر الذين نهبوا الأحياء الحيوية للجزائر العاصمة، في أيّة لحظة بالقيام بعملية مسح للبنايات التي هدموها والشوارع التي أزالوها ليفسحوا المجال لإقامة فضاء كبير تحيط به بنايات ذات علاقات متعارضة فنّيًا ومختلفة تماما عن النماذج التي تقترحها الهندسة المعمارية الأوروبية.[334]

لقد تمت عصرنة مدينة "الأهالي" نفسها؛ ففي جزئها الأسفل تقطعها شوارع أوروبيّة وفي الجزء الأعلى طرقٌ عابرة تنزع عنها أصالتها. إنّ هذه الأعمال الهمجية القابلة للتفسير في بداية الاحتلال عندما كان يجري التفكير في ضمان ملجأ للسكان الأوروبيين، لا تجد مبررا لها منذ أن أخذ توسُّع المدينة في الاتجاه شمالا جنوبا.[335] ويبدو أن عمليات الهدم في المدينة، تجد

مبرّراتها في المناورات العسكريّة، وخاصة في تهيئة "ساحة للسلاح" على حساب البناءات الموجودة.

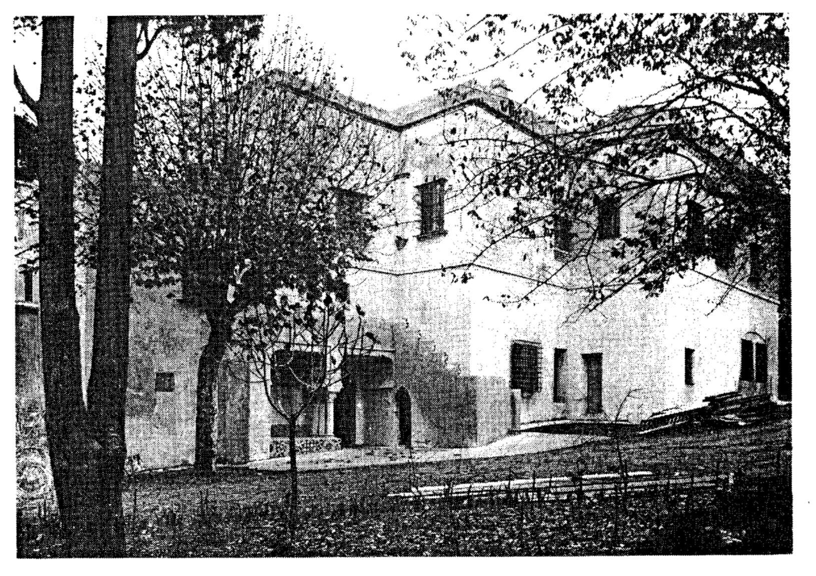
الواقع أن هذه الحجة غير كافية حين نعلم أنَّه منذ فترة الجزائر البربرية، كانت مراقبة المدينة تتسنى من مرتفعاتها وقلاعها وقلعة الإمبراطور التي كانت نقطة بداية غزو 1830 وهذا أكبر دليل على ذلك. وفي المقابل توجد أسبابٌ أخرى تشبه تلك التي برّرت بعض عمليات الهدم. ويستجيب إنشاء مساحة تذكارية في وسط العاصمة، من جهة أخرى، إلى أهداف سياسية حقيقية تتعلق بتأكيد وجود القوّة والوجود الفرنسي في قلب العاصمة.

انطلاقا من هذا وبعيدا عن البكائيات التي سادت خلال الفترة الاستعمارية يقول A.Raymond : "لقد قامت جميع الأعمال على قناعة مزدوجة لدى المحتلين الجدد بتفوق الحضارة الغربية التي استقدموها للتوّ إلى الجزائر".[336] إنّها تلك الحضارة التي علّق عليها V.Hugo قائلا:

"إنّه عرض مثير بطريقة أخرى؛ إنّها حضارة النّخلة والمقر وشجرة التين والشمس والبحر والسماء والتلال، التي جاءت المقصلة للقضاء عليها".[337]

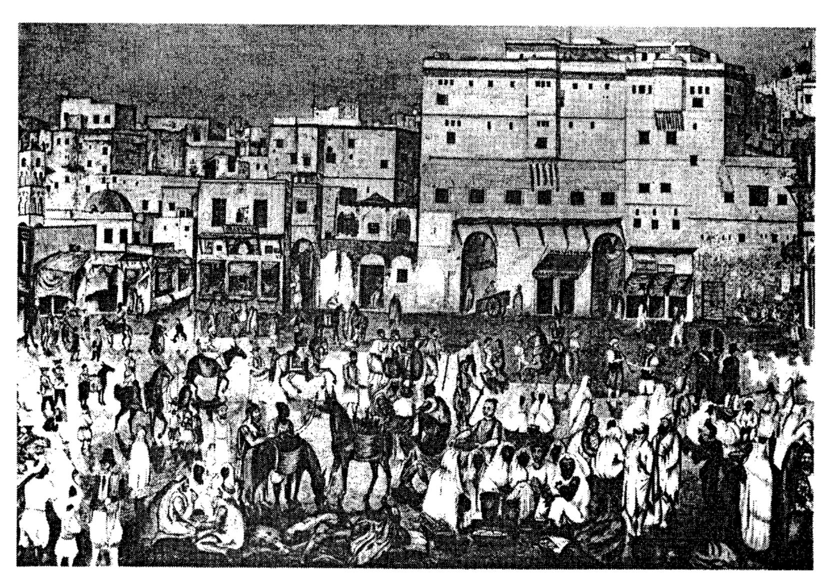
وغالبا ما وُصِفت عمليات الهدم المأساوية هذه، على تعددها، والتي عرفتها مدينة الجزائر مع الاستعمار بالعبارات التالية:

"لقد كان أجدر بالفرنسيين في الغال Gaules وفي الغوط Goths في إسبانيا، أن يحتفظوا بما "كان موجودا" سواء أكان لفائدتهم أو لفائدة الأمم التي أخضعوها؛ فعندما قدم العرب إلى إسبانيا لم يُدمروا كل شيء بل امتنعوا عن ذلك لإعطائنا مثالا عن مثل هذا الهوس.[338]



الفيلا المسماة " فيلا معاهدة 1830 بين الجنرال دوبورمون و الداي حسين"

دخول الجيش الفرنسي إلى الجزائر



الجزائر، الساحة الملكية في 1832.

4. خراب الاقتصاد الحضريّ والفراغ الاجتماعي

من بين أبعاد الصّدمة الاستعمارية، هناك خراب الاقتصاد الحضري التقليدي. فلقد كانت انعكاساته مأساوية على السكان الحضريين الذين وجدوا أنفسهم فجأة أمام حالة من البؤس. ومع البدايات الأولى للاستعمار، تقرَّر انتهاج سياسة هيمنة قوامها طردُ المجتمع العاصمي والهدمُ الجزئي لعاصمته بالرغم من تأكيد المؤرخين على الرّخاء الاقتصادي الذي عرفته المدينة طيلة القرنين السابع والثامن عشر. وعلى سبيل المثال، كفاية الأنشطة التقليدية وازدهارُها، كونها محلَّ رهان من طرف الجمعيات.[339]

فإذا كان هناك بعض التقهقر فلم يكن كما وصفه بعض المؤرخين الاستعماريين، إذ أنّ اقتصاد الجزائر كان جيّدا؛[340] ويشير الاشرف إلى: "أنّه بالرغم من التعليم الذي كان منتشرا في العاصمة؛ فإنّ المهن التقليدية كانت مزدهرة على وجه الخصوص. ويواصل نفس المؤلف، للتدليل على ما سبق قائلا: بقدر ما كان الأمير عبد القادر ينشئ مؤسّسات جديدة وورشات

للحرفيّين وأخرى حربية، فقد كان يلجأ إلى السكان الأهالي الذين تمّ نفيهم من منازلهم". [341]

وهكذا وبالرغم من بعض الانحطاط السياسي وتراجع القرصنة البحرية، بقي الاقتصاد الحضري العاصمي متوازنا؛ فهو نتاج عدَّة قرون من التقاليد، ضمن بنايات وأشكال الإنتاج الاقتصادي، تقاليد تضمنت الرّخاء الاقتصادي لا محالة، غير أنّ وزنها حال دون الوصول إلى درجة التقدم التقني المُسجّل في مكان آخر. فلقد أحدث العنف الذي رافق توطينَ الاحتلال تراجعٌ تدريجيٌ في الاقتصاد وأدى إلى تفككه لاحقا؛ ويُعتبر الخراب الذي عرفته مدينة الجزائر العاصمة والمدن الأخرى في البلد، جراء الاستعمار، نتيجة للأعمال التي تقرّرت خرقا لاتفاقية الاستسلام المبرمة في سنة 1830. وتقابل جميع هذه الأعمال، مرحلة أو حالة من الأمر الواقع، تشجّع ظروف التراجع الاقتصاديّ الذي يزداد سوءا مع توطين المحتلّ. فلا يمكن أمام هذه السّياسة المتّبعة والقائمة على الشّعور بالتّفوّق إلاّ إنكار الحضارة الإسلاميّة التي كانت سائدة قبل الغزو عام 1830.

إنّها سلوكات لها نفس التداعيات في الميادين الاقتصادية، والمعمارية والثقافية وحتى الدينية؛ وبعبارة أخرى إنه الإقرار بهدم الآخر أو رفضه في الحالة الأخرى؛ فلكي يترسَّم البناء الاستعماري ويفرض نظامه السياسي وكذا تنظيمه الحضري يجب أن يكون مدعوما بنفس القناعة وبالتالي لا مناص من اللجوء إلى سياسة الفراغ للاستيطان على أنقاض الآخر.

تلك هي السياسة التي استُلهمت منها الأعمال العدوانية التي أدّت إلى إحداث الصدمة. فإذا كانت هذه الأعمال تكمن في خرق جميع الالتزامات الواردة في أيّ معاهدة موقَّعة فإنّ آثارها الآنيّة

وانعكاساتها على الضّحايا الذين يتعرّضون للابتزاز الاستعماري لن تكون غير مأساوية بما سيترتّب عن ذلك من طرد السكان من أعيان الأتراك وهروب المجموعات الاجتماعية الأكثر غنى، هروب يتبعه تحويل الفضاءات التجارية. أما النتائج فهي إفقار السكان الذين كانوا أغنياء من قبل ووضع المجرّدين من أملاكهم والمبعدين ضمن الشّروط الاقتصادية للنّظام الاستعماري المستوطن في حالة من الفوضى الخاصة التي تميزه.

الخراب الاقتصاديّ بالفوضى

إنّ الجروح التي عرفتها مدينة الجزائر أثناء صدمة الاستعمار الفرنسي، والمتمثلة في خراب الاقتصاد الحضري التقليدي، هي نتيجة قرارات سياسية اتُّخذت في البداية وامتدّت إلى غاية نهاية العهد الكولونيالي. ولقد جرى التّذكير بها على النحو التالي عام 1960: "لقد تعرّضت الجزائر إلى جروح امتدّ مداها إلى أيامنا هذه". [342] وباختفاء الحكومة والإدارة التركيّة وطرد حُكّام مدينة الجزائر وهجرة الأغنياء تمّت محاصرة الحياة الاقتصادية الحضرية واستوطن المنافسون في ظلّ فوضى عارمة، وحتى القرار الرّسمي الذي فضّل الاحتفاظ بالجزائر، فقد أتى بعد أربع سنوات من انتظار الفرصة؛ أي من أجل فسح المجال للسّلب والنّهب. [343]

تقرّر في بداية الغزو جعلُ الجزائر حيازة فرنسية ذات مردودية في إفريقيا. وابتداء من 12 نوفمبر 1830 أوضح المارشال Gerard "أنّه أحاط جنرال جيش إفريقيا Clauzel بنيّة الحكومة الفرنسية الاحتفاظ بالجزائر قصد فتح منفذ كبير لاستيعاب الفائض الكبير من سكان فرنسا وتسويق منتجات

مصانعها".[344] ولقد أسّس تجّار الجملة بمارسيليا، لاحقا، غرفة وهميّة للتجارة مع الجزائر كردّ على موقف مزعوم يوم 21 أفريل 1833 مفاده التراجع عن استعمار الجزائر؛ وهكذا أصبحت المدينة مركزا كبيرا للمصالح الاقتصادية للشّراء بأسعار منخفضة والبيع في أسرع وقت ممكن لمباني المدينة والأرياف لاحقا. أما السّكان الأهالي فلا يصدّقون مدّة إقامة الفرنسيين بل كانوا على قناعة أن عمليّة طردهم من البلاد لن تتأخر، لذلك كانوا يبيعون ممتلكاتهم.[345]

نزع الملكيّة والأشكال الجديدة للملكيّة

تركت عمليات الطّرد، العديد من المساكن وملكيّات أخرى في حالة إهمال، سارع الفرنسيون إلى ضمّها إلى الأملاك الشّاغرة، خاصة وأنّه كان ممنوعا على المطرودين من الجزائر العاصمة، العودة إلى ديارهم.

لقد حرمت هذه الأفعال عائلات تركيّة ومن ذوي الحقوق، من عائدت كانت توفّرها الملكيّات المصادرة. ويسرد قائد الشرطة لتلك الفترة قائلا: "لقد مُنحت ممتلكات الأرامل واليتامى، التي ضاعفت مغادرة الأتراك عددها، لوكالات تُدعى الأملاك الشّاغرة".[346] غير أنّ الأمر لا يتعلقّ فقط بأملاك المطرودين التي ستضاف إلى تلك التي تعود للدولة الفرنسية بالجزائر، فالتّراجع الاقتصادي، أتى بالضّرورة، من هجرة الأغنياء إلى الجزائر أو من هروب السُّكان بسبب الابتزاز وقرارات السّلب التعسفية للممتلكات ابتداء من 1833؛ وقُدّر عدد الذين غادروا بعشرة آلاف من سكان العاصمة التي فقدت ثلثي سكانها.[347]

فمن الأكيد أنّ العنصر الأكثر غنى والذي تمّ إهماله هو العاصمة كما أنّ النزوح في مدن أخرى من البلاد كان أكثر غزارة ولا بدّ هنا من التذكير ببعض التواريخ لإدراك حجم هذه الهجرات. فالسّنوات التي عرفت أهمّ الهجرات من البلاد والتي تمّت الإشارة إليها مرارا هي:

1911-1910-1898-1888-1870-1854-1832-1830 إلخ...[348]

لقد كانت فترة إهمال المدن من قبل سكانها وهروب السكان في وجه القوات الفرنسية وهكذا تمّ احتلال: شرشال والمديّة ومعسكر ومليانة وتنس. ففي تلمسان والجزائر وقسنطينة، ينظر الناس إلى المهجَّرين على أنّهم أكثر من منكوبين على أكثر من صعيد، فلقد شملت النّكبة على سبيل المثال أكثر من 812 بناية حضرية في معسكر و490 في مليانة وعددا مماثلا في المديّة وحوالي 1033 في تلمسان..إلخ[349]

ومع مثل هذه الأفعال يمكن أن نلاحظ أن إبعاد عدد كبير من الأغنياء المسلمين قد قلص المبيعات والأرباح [350] الأمر الذي ترتّب عنه بالضرورة، إفقار الأنشطة الحضرية في المدن الهامة مثل الجزائر ومعسكر [351] وكانت هناك عمليات مصادرة وحجز عديدة، تعسفيّة وغير شرعيّة،لم يكن أدناها استيلاء الهندسة على مباني البايلك، كما كانت تسمّى سابقا، وشملت تلك العمليّات مصادرة 130 مسكن وفيلا في الضّواحي [352].

كما تمت مصادرة 500 مسكن في العاصمة، وحجز 3000 مسكن آخر علاوة على تهديم 900 مسكن. وكان أخطر شيء بالنسبة للشعب الجزائري هو مرسوم الجنرال Clauzel الصادر

في 8 سبتمبر 1830 والذي نص على حجز ممتلكات الحبوس (أملاك المؤسّسات الدينية) وتلك التّابعة لأملاك الدولة الجزائرية.

ويمسّ هذا المرسوم، أغلبيّة الأملاك الحضرية وجزءً من المتيجة والسهول الساحلية؛[353] مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي للمدينة التي كانت تعرف أشكال الملكية السّابقة عن الاستعمار بالجزائر؛ ومنذ تلك الفترة لم يعد للتراث العقاري للجزائر تاريخ، بل أصبح تكملة لمصادرات جماعية أو فردية ونكبات على القبائل الثائرة.[354]

وتمّت في نفس السّياق مصادرة الملكيّات الخاصّة والجوامع تحت طائلة قانون الحجز هذا.

ويخلص A.Devoulx في تحقيق أجراه في سنة 1865 ، إلى:

أنّه من بين 138 جامع كبير الحجم وصغيره، كان يوجد بالعاصمة في 1830، لم يُحتفظ إلا بـ 12 جامعا منها للعبادة [355] .

أما عن انعكاسات ذلك، فقد تمثّلت في وقف العديد من الوظائف الاقتصادية مثل الوظائف الحضريّةو صيانة الينابيع والجوامع وتوقف المساعدة الاجتماعيّة لليتامى

والسّكان من الأهالي والوظائف المدرسيّة.. إلخ ..

فلم يكن الملاك وحدهم من شملتهم هذه الأعمال، بل المجموعة قاطبة التي وجدت نفسها محرومة من الوسائل الاجتماعيّة والثّقافيّة، الموضوعة تحت تصرفها في الوقت العادي.

وهكذا تحوّل سكّان المدينة إلى متسوّلين وبائسين [356].

ويتأسّف الكولونيل لومرسييه Le Mercier للأضرار التي لحقت بالشوارع بصدد الإنجاز ولبؤس السكان الموريسكيين الذين تعرضّت أغلب ممتلكاتهم للمصادرة ولم يتلقوا بالتالي تعويضات

عنها ووجدوا أنفسهم مرغمين على التسوُّل، لكون منازلهم هي مصدر رزقهم الوحيد [357]

لقد قلب الغزو العسكري، التوازنات الاقتصادية، فحيث يقيم جنود الدولة الفرنسية تتعرّض ممتلكات الدولة التركية للمصادرة وتُحوَّل إلى هيئة الحفظ العقاري للدولة الفرنسية (الدّومين) Domaine ومبرّر هذه المصادرات هو:

أوّلا: عدم وجود الدّولة التّركية وبالتّالي نقل امتيازاتها لفرنسا.

ثانيا: حاجة الإدارة الفرنسيّة إلى مقرّات لمزاولة عملها [358].

ولقد قُدّمت مثل هذه الحجج مرارا، وهي بلا حدود ، ويعتبر تقرير لجنة إفريقيا، المعيّنة من طرف الملك المنحاز للذين يريدون الاحتفاظ بالجزائر، أكثر وضوحا في مصطلحاته بخصوص الأفعال التي تسببت في الخراب الاقتصادي وفيما يلي إحدى ملاحظاته:

"لقد جمعنا في "أملاك الدولة الفرنسية" أملاك الجمعيات الخيريّة وقمنا بحجز تلك ذات الصّبغة السَّكنية من التي التزمنا باحترامها، وقد بدأنا في ممارسة سلطتنا بواسطة الابتزاز وقمنا بالاستيلاء على الملكيّات الخاصّة دون تعويض يذكر، وأكثر من ذلك، لقد ذهبنا إلى حدّ إرغام المُلاك، الذين تعرّضوا للمصادرة بهذه الطريقة، على دفع تكاليف هدم جامع. "لقد قمنا بتأجير مبان تابعة لأملاك الدولة لخواصّ واستلمنا منهم مسبقا، ثمن الإيجار وقمنا في اليوم الموالي بهدم هذه المباني، دون استعادة ولا تعويض.[359]

هدم وخراب اقتصاديّ

ساهمت عمليات الهدم في المدن، عند استيطان الفرنسيّن، في التخلّف الاقتصادي، وحتى في إفلاس المُلاك ووظائف الإنتاج والتجارة، مثلما يلاحظة لاكوست La Coste.[360] ومن جهة أخرى

فإنّ الصدمة الاستعمارية التي عاشتها البلاد في هذا القرن التاسع عشر، في الميدان الاقتصادي، لم تكن فقط حكرا على عاصمة واحدة حتى لو كانت هذه المدينة أوّل المدن التي عرفت الصّدمة الكبرى.

وعلى سبيل المثال يلاحظ الأشرف "أنّ وهران التي أُفرغت، عام 1831، من جميع سكانها الجزائريين، والذين يُقدر عددهم بحوالي أربعين ألف نسمة، كانت تحتوي على ألف نسمة عام 1831 وفي ظرف ست عشرة سنة، 1845 -1861، لم يرتفع عدد سكانها إلا بـ775 نسمة.(361)

وكتب بيرك J. Berque "مع ما حدث في الجزائر العاصمة، أُفرغت وهران من سكّانها"؛ فلم نجد سوى 250 من السكان الأهالي، في سنة 1830، أما البقيّة فقد هربوا؛ وباختصار "فالمالك الحضري في وهران مثل الجزائر، كان يعاني بفظاعة من جراء وُصولنا".(362)

ومن جهة أخرى، فإنّ احتلال مدن أخرى لم يكن أقلّ تدميرا، ففي شرق البلاد، هجر مدينة بون سكّانها من الأهالي، وكانت بجاية مسرحا لصراعات دمويّة قبل أن يتركها سكّانها. ففي مدينة بجاية، كان مجمل السّكان معرّضين للموت أو الفرار إلى "الأبد"، مرعوبين من المناظر الفظيعة أمام أعينهم، فلولا الإبقاء عليهم من طرف القبائل من سكان الجبال، لما ظهروا إطلاقا. فماذا وجدوا إذن في مكان آخر؟ لقد وجدوا منازل مهدّمة وجنودا يواصلون الهدم كل يوم، بحثا عن الحطب، وبساتين نُهبت حيث لم يتوقف المعول عن فتح الطّريق.(363)

ولقد كان عدد سكّان (بجاية) عدّة آلاف قبل احتلالنا، ووُجدت ثلاث عائلات عربية ومائة من المدنيين الأوروبيين وفيلق للمدفع".(364) أمّا مدينة قسنطينة التي عرفت نفس المصير، إذ لم يكن

عدد سكانها، سنة 1843، يفوق 15553 نسمة، بعد أن كان يبلغ 40 ألف نسمة عند احتلالها، فلقد تعرّضت هذه المدينة، وهي عاصمة شرق البلاد للإفقار، وعرف سكانها بؤسا وحرمانا مهولا.[365]

أمّا تلمسان فقد أفرغها الاحتلال من سكانها، وبقي الأهالي الذين أُرغموا على دخولها بلا تجارة يزاولونها وأكثر من ذلك بلا خبز يأكلونه. كما أُخضعت تلمسان المحتلة إلى دفع مساهمات استثنائية "لقد فرض عليها Clauzel ضريبة حربية مُهينة وصل صدى فضيحتها إلى فرنسا".[366] لقد وجدت هذه المدينة نفسها، بفعل احتلالها، مقطوعة عن المغرب وليس ذلك فحسب بل مقطوعة عن سوقها الجهوية وقد كان ذلك مصير جميع المدن الجزائرية. مثلما كان الحال في الجزائر العاصمة نفسها التي أسفرت عمليات الهدم في ضواحيها القديمة (باب الوادي وباب عزّون) عن شقّ طرق واختفاء بيوت بكاملها.[367] الأمر الذي ترتّبت عنه خسائر كبيرة في محلات التجارة والإنتاج التقليدي "ولقد سمح دوبورمونت بتدمير هذه المحلات، حيث كانت توجد ورشات النسيج والخياطة والحرير التي صنعت شهرة الجزائر وتتوقف عليها عائدات شعب صغير من الحرفيّين والتجار".[368]

وهكذا تمثلت النتيجة الحتمية لتدمير فضاءات الإنتاج والتجارة في خراب اقتصاد الأشخاص المعنيين. ولم يتأخّر الطبيبPaul، عام 1846، عن تسجيل الوضعية الحزينة للضحايا: "تقليص عدد السّكان الأهالي؛ درجة قصوى من البؤس؛ معاناة عدد لا يحصى من العمّال من جميع البلدان من الجوع؛ كما اضطرّ صناعيون لاستغلال القادمين وتعرَّض الجميع للإهمال من جراء ابتعاد العسكريين والأغنياء عن الأخلاق المهذبة التي تعرفها مدننا في فرنسا".[369]

فالإدارة لا تقوم إلاّ بالمزيد من الخراب؛[370] ولقد وجد التجار والباعة أنفسهم خارج الحلقة بدون أمل في التعويض أو حتّى في حلٍّ بديل؛ إذ كانوا يأملون في تخصيص سوق Chartes المغطّاة للسكان من الأهالي على الخصوص، بإقامة 250 متجرا كتعويض عن الخسائر الناجمة عن تدمير مختلف الأسواق لشق الطرق غير أنّ نقص الأموال لم يسمح بإبداء ردّ على هذه النّوايا الحسنة.

إنّه لمن الطبيعي أن لا تعرقل هذه النوايا الحسنة على الإطلاق التمويل الضروري لعمليات الهدم والبناءات الجديدة، فوق الأنقاض الحديثة، إذ زيادة على الأنقاض كانت هناك عمليات تهديم ومصادرات ونهب لفائدة المغامرين الاستعماريّين، وتجدر الملاحظة أنّ الفرنسيين أينما حلوا، إلا وتراجعت الحياة الاقتصادية للسكان الأهالي؛[371] ويتمثل هذا التراجع خاصّة في التجارة.

ففي الجزائر العاصمة، انخفض رقم أعمال التجارة في ظرف سنتين، مع الجزء المستقل من البلاد بين عامي 1934 - 1936 من 612.412 إلى 271.391 فرنك ذهبي، في حين تضاعف حجم التجارة مع فرنسا بسبب تموينات الجيش التي تعود فوائدها إلى المضاربين الفرنسيين.[372]

لقد شجّعت حرب غزو الجزائر التي استمرّت أربعين سنة على صيانة الأعداد الهامّة للعسكريين، أكثر ممّا فعلت مع النمو الاقتصادي؛ ففي عام 1845 كان في الجزائر 91 ألف جندي مقابل 96 ألف مدني؛ وعلى هذا النحو، فإنّ النظام العسكري الذي فرض نفسه طويلا، يتكوّن من جيش يمثّل، لا محالة، سوقا معتبرة تعيل مشترياتها جزءً كبيرا من السكان الأوروبيّين".[373] وبعبارة أخرى

فإنّ الكولون والجيش اللذين أعطى كلاهما للآخر شرعية الوجود في الجزائر يعيشان في ظلّ اقتصاد يقصي السكان المسلمين.[374]

نحو ظروف اقتصاديّة جديدة

وُلِدت مع الظروف الاقتصادية الجديدة حقيقة اقتصاديّة جديدة تمثلت في تدمير فضاءات التجارة وقطع العلاقات الاقتصادية للمدينة مع مناطقها الخلفية والمصادرات والحجز؛ وتلك حقيقة لا يمكن إلا أن تقضي على الاقتصاد التقليدي الذي اختلّت توازناته.

إنّ مثل هذه الظروف لا تشجّع إطلاقا على التلاؤم مع مستجدّات الاقتصاد، بل على العكس من ذلك فإنّها تضع حدا للنّظام السائد قبل الاستعمار.

(أ) نهاية الجمعيّات

كان النّشاط التجاري للعاصمة، قبل عام 1830، منحصرا في لعبة جمعيات الحلاقة وأشغال البناء والطّرز والدّباغة والتّموين والخبازة .. إلخ [375] ولقد كانت تلك الجمعيات، بالفعل، جيدة التنظيم إذ تشرف على عمليات إنتاج هامّة وبرقم أعمال يقدر بعدّة مليارات؛ [376] لكن هل اقترحوا أشكالا جديدة لإعادة تنظيم هذه الجمعيّات؟

كلا لم يحدث ذلك؛ بل كانت هناك محاولة لإعادة تنظيمها ولكنها لم تُثمر، ولذلك تمّ اللجوء إلى حلّها بصفة نهائية عام 1868.

ولقد كان بإمكان الصّناعات الصّغيرة أن تستمرّ، تحت إشراف هيئة للحماية، إلا أنّها انطفأت الواحدة تلو الأخرى؛ وهكذا فقدت

الطبقة المتوسّطة عنصرا تأسيسيا.[377] ففي الجزائر، لم يبدأ الاستيراد المكثف إلاّ في 1900، بعد أن تضاعف غزو المواد المصنّعة الذي يعود إلى عام 1880. ومنذ ذلك التاريخ، بدأ التّقهقر وموت الأنشطة التقليدية في التّسارع.

لقد تُركت جميع الأدوات ذات الاستعمال المنزليّ، التي يتولى إنتاجها صانعو الخزف والطرق على النحاس والقصدير بالجزائر، مكانها للخردوات والأدوات الأوروبية.[378] وهكذا انتهت الصناعات التقليدية بالجزائر أمام منافسة المنتوجات الأوروبية وأمام اتجاه التفكير نحو المُصدِّرين الفرنسيين.[379]

(ب) الرّموز النّقديّة الجديدة.

نذكر أن كلفة المعيشة في الجزائر، لحظة الغزو، كانت متدنيّة وخاصة المواد الضرورية. ومع الاحتلال شُرِع في مراجعة سُلَم الأسعار نحو الأعلى بالرّغم مما يتعرض له السكان المسلمون من إقصاء إن لم نقل القضاء على عائداتهم. وبصفة عامة، ابتداء من عام 1833 تضاعف سعر الموادّ الأولية الضرورية ثلاث مرّات. فكيف سيصبح الريعيون، ومن يستمدّون مصدرهم الوحيد من عائداتهم بدون مرونة؟

بالفعل؛ فإنّ العنصر القاتل للبرجوازية، التي تعيش من عائداتها، هو ارتفاع تكاليف الحياة بالتوازي مع تضاعف قيمة العُملة والرّموز النقدية.[380] وبصفة أوضح سيشرع الجهاز النّقدي المستورد للجزائر، ابتداء من عام 1830، في طرد العملة المحلية التي أُعلنت كعملة بدون قيمة محررة. فإذا كان المسلم قد نجا لحسن الحظ من المصادرات والهدم في المدينة، فإنّ الإفلاس ينتظره لا محالة، كون ثروته بعملة غير أجنبيّة.

وحتى لولم يكن من غير الريعيين، فالجزائر كانت إحدى مدن العالم الأكثر غنى من حيث السيولة النقدية ولنا أن نتصوّر بدون معاناة حجم الخسائر النّاجمة عن هذه العملية.[381] ويضاف إلى مثل هذه التقلّبات المفاجئة والعنيفة في أسعار المواد الغذائية وأثرها على العملة المحلية أزمة التموين والإجراءات حول الطرق التي خلقت أزمة سكن.

لقد كان وراء هذه الأزمة شقّ طرق جديدة أدّت إلى "إزالة" أحياء بكاملها وبالتالي اختفاء مئات المساكن، مما أوجد العديد من العائلات خارج مساكنها فارتفعت قيمة الإيجار.[382]

هكذا نفهم أنّ المغزى من الخراب الاقتصادي هو التقهقر واختفاء السكان الحضريين وعلى الخصوص اختفاء النخبة البرجوازية من الجزائر العاصمة؛ لقد قّلصت هذه النخبة إلى درجة الصفر. ولقد عاين A.Bergue الاختفاء شبه الكامل لهذه الأخيرة حوالي قرن من الزّمن لاحقا؛ وذلك بالعبارات التالية: "أين هم من احتلوا تاريخ الجزائر من 1800 إلى 1830؟ لقد اختفوا هم وأولادهم؛ فخلال ربع القرن، الذي قضيتُه في الحكومة العامّة، رأيتُ أسماء كبيرة في القرن الثامن عشر تلبي طلبات الإغاثة العاجلة وهي أسماء جديرة بالنُّبل وبروح الإيماءة التي تجعل من يد البائس تتلقى المليم بدلا من الصّدقة"؛ ويؤكد المؤلف، بإلحاح، أنّه لم يبق في الجزائر سوى حوالي أربعين شخصية منحدرة من أعيان المدينة في 1830.[383]

تُبرز تلك الشهادات جسامة الكارثة التي عاشتها الجزائر، أثناء الغزو، وحتى حوالي عام 1850 ستتحوّل إلى انحراف مع عودة السّلم؛ وهي مأساة تراجيديّة أكثر من الأولى إذ ستشكّل نزيفا حقيقيا يجعل الجزائر تخسر نخبة سكانها الأكثر تطوّرا.[384]

ومن جهة أخرى لم تستعد المدن الجزائرية سكانها المسلمين إلاّ لاحقا. وعلى سبيل المثال فإنّ مدينة الجزائر العاصمة لم تسترجع سكانها إلاّ في 1906 وكذلك الشّأن بالنسبة لكلّ من القليعة وشرشال اللتين لم تستردا سكانهما إلاّ قبل 1872، كما لم تسترجع معسكر سكانها هي الأخرى إلا قبل 1901 وكذلك قسنطينة في 1911 ..إلخ [385]

وتنبع عمليات الهدم الواسعة لمختلف "ضرورات" الاستيطان الموحى بها من عمليات الهدم أكثر منها من هاجس البحث عن راحة الاستيطان الاستعماري؛ وكان لهذه الإرادة انعكاسات ذات آثار دائمة كما يظهرها هذا التّحليل. فالحصيلة الاقتصادية للغزو ليست فقط خراب اقتصاد الأهالي؛ ففي الوقت الذي كان الاقتصاد الاستعماري لا يشكّل إلاّ الكثير مما يعني أن هذا الخراب وضع الاقتصاد الجزائري خارج الدورة الإنتاجية لأمد طويل، وبذلك يُصبح التفقيرَ فعلا عنيفا ومستمرا يتواصل إلى ما بعد الإمبراطورية الثانية، في حين تطوَّر الإنتاج الاستعماري منذ زمن طويل". [386]

إنّ أقلّ ما يمكن ملاحظته لكلّ ما حدث للجزائر ومجتمعها في القرن التاسع عشر هو أن الصدمة الاستعمارية أنتجت مأساة حضرية وكارثة اجتماعية لم تستطع المدينة مواجهتها؛ وبالفعل فإن من نتائج الأحداث التاريخية للجزائر اختفاء النظام الحضري الذي تمّ تشييده، خلال زمن طويل، وإلى الأبد.

ولقد تجسّد هذا المعنى الاستعماري في حالة الجزائر غير أنّ الأخطر من هذا الرّفض هو إنكار الآخر الذي لا يمكن ردُّه إلى الجهل "الموسوعي" للبلد الذي تعرّض للغزو. ولقد تمّ تنزيل مدينة

الجزائر وسكانها، موضوع هذا الإنكار، إلى درجة الصفر وتحويلها إلى مدينة بائسة تحوي شعبا يُرتاب فيه.

كانت الابتزازات التي تعرّضت لها طيلة القرن التاسع عشر خطيرة على الأقل وفقا لمخططات الإدارة وحاجيات المضاربين الأوروبيين وحتى السكان الذين يتوافدون ويجدون لأنفسهم مكانا. وعلى سبيل التّجسيد، اعتمدنا على وصفين للجزائر العاصمة في نهاية القرن التاسع عشر.

إنّ من لهم 70 سنة كفارق يمثلون نفس أوجه الشبه بالنسبة "للمساهمات" في الحضارة الاستعماريّة.

وسنرى فيما يلي كيف يصف Maurice Wahl هذه الجزائر في نهاية هذا القرن أي في عام 1887: "وسطُ الجزائر هو ساحة الحكومة [..]، وحول الساحة شوارع باب عزون وباب الوادي وشارع الجمهورية تعبرها أحصنة تجرّ عربات وحركات بين متثاقلة وسريعة، صخب وأصوات في الممرّات، مقاه تفيض بروّادها وأصوات تعلو هنا وهناك من بينها أصوات برّاحة الجنوب مجموعات من المتجوّلين يسيرون ببطء، يتتابعون ويتقاطعون ويختلطون، يقلبون أوراق الصّحف الصّادرة للتو، يتبادلون أخبار اليوم أو يعلقون على البرقيات الفرنسية، يناقشون المسائل المحليّة، أو يتفاوضون حول المسائل التجارية.. إنّها ملتقى البورصة".

هذا عن المجتمع الأوروبي في الجائر العاصمة. أما بالنسبة للمسلمين وغير بعيد عن تلك الأمكنة يواصل Wahl قائلا: "على بعد خطوتين من الصّخب هناك رجال يجلسون عند جذع نخلة الوصاية، ونساء في شكل حلقات وشيوخ مرضى يستنشقون الهواء النقي [..]، وهناك عند النّصب التذكاري للفارس دوق

أورليان نجد البسكريّين من صغار الحرفيين في الزخرفة والتجار اليهود، باعة الكبريت، ونجد الدّهماء والأطفال والطائشين يتعاركون بصوت عال وحزين، كما نجد المتشرّدين العرب يفترشون الأرض ويلتحفون السّماء تحت أشعّة الشمس.(387)

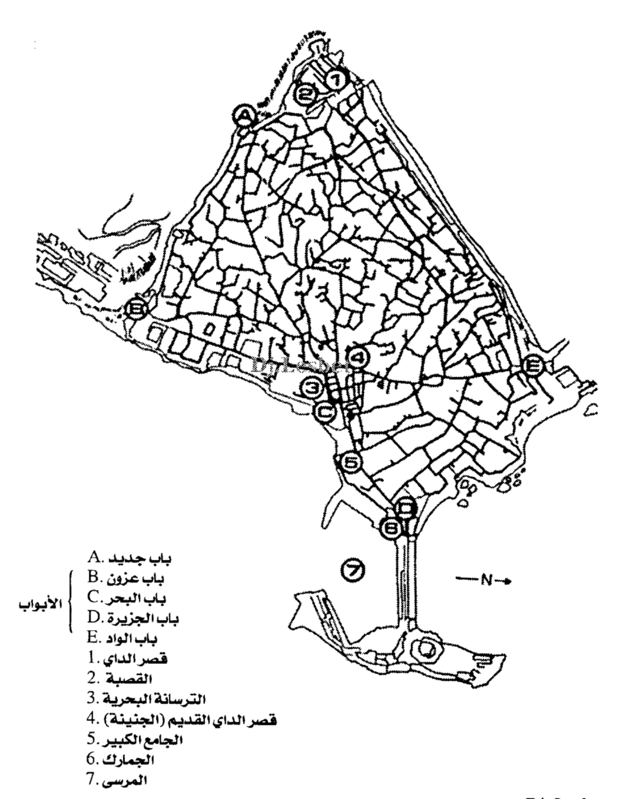
ونلاحظ وصف العنصر الأوروبي، في الحياة كما في الأعمال، بالرّجل الذي يتسم بجميع الخصال الضروريّة طفح حيوية ويتثقف ويتجوّل ويغتني. أما العنصر المسلم في ذلك الزّمان فهو ذلك الذي يجلس القرفصاء فيوصف بالكسول والطفيليّ. أما Esquer فيذكر، بعد 70 سنة وبحنين، تلك الحياة الفرنسية في الجزائر التي تتكوّن من حلقات الرّقص والأمسيات التي أصبحت عادة. لقد كانت ساحة الجزائر مكانا للمواعيد لجميع فئات السكان "باستثناء السّكان المسلمين". ويتأسّف Esquer "لقد كانت مدينة السكان الأصليين، ذات مرَّة، تقطنها البرجوازية المغربية للجزائر، فهناك حياة اجتماعية وحفلات استقبال تُقام وأعياد يُحتفل بها".

ماذا عن المجتمع المسلم مع التّغيّرات التي طرأت على الجزائر، حيث يعيش المجتمع الأوروبيّ حياة الهواء الطلق ويقيم المآدب العمومية؟

يذكر Esquer بالظروف التي يعيش في ظلّها المسلمون المعفيّون من الطرد والنّفي لكن ليس من المصادرات ولا السلب. ففي باب الجديد يعيش عدد كبير من السكان يرتدون خرقا ممزّقة بعضهم قدم من أماكن بعيدة ويتكدّسون في أكواخ يستغلّهم الكواسر الجشعون من المؤجّرين. وفي الفضاءات المفتوحة نجد المطاعم الحقيرة، حيث يتّصاعد الدّخان وتنتشر رائحة الزّيت والحلاقين والمقاهي الشعبية وعلى الأرصفة سوق دائمة للمهملين عرضة لأنفسهم.(388)

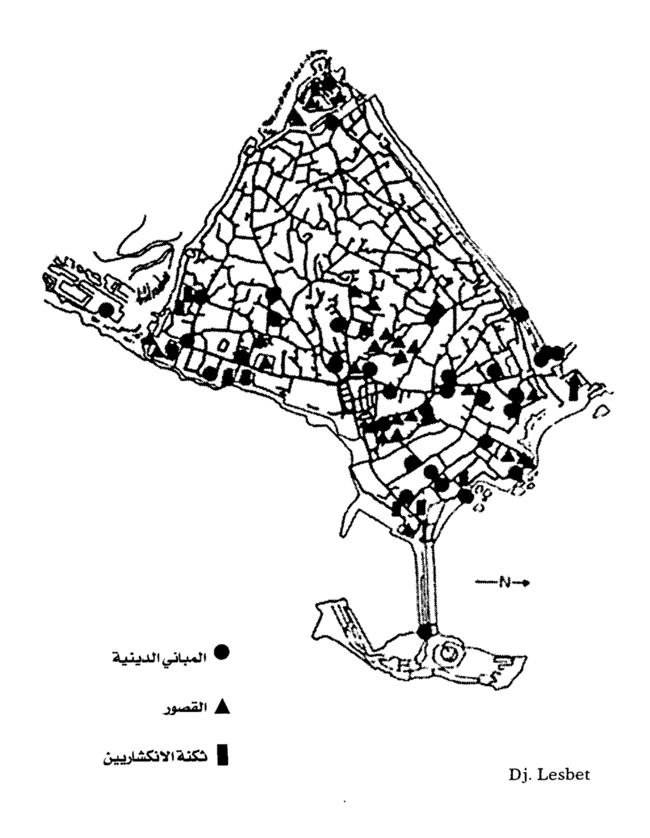
ومن خلال هذه الصور عن الحياة الاجتماعية الصّعبة على وجه الخصوص، بدأ المجتمع المسلم ينظر إلى فجر القرن العشرين. فهل كانت تلك الصّور بمثابة المقدّمات الضرورية والمطلقة لتشكيل قاعدة النظام الحضري الجديد في التحوُّل من المدينة ذاتها إلى المدينة الكولونياليّة؟

وأخيرا؛ لقد تم الاستيطان ثمّ تطور فرنسيو الجزائر في وضعيات من القطيعة، من جهة، بإنكار المدينة التي هُدِم الجزء الحيوي منها، ومن جهة أخرى، إنكار المجتمع الذي تسبّبوا في تفكيكه وخرابه.. لقد كان كل ذلك بمثابة الصّدمة الاستعماريّة في الجزائر.



Dj. Lesbet

القصبة في 1830



استقرار الإدارة الجديدة في القصبة وتكييف المباني والقصور مع وظائفها.

خريطة رقم 1

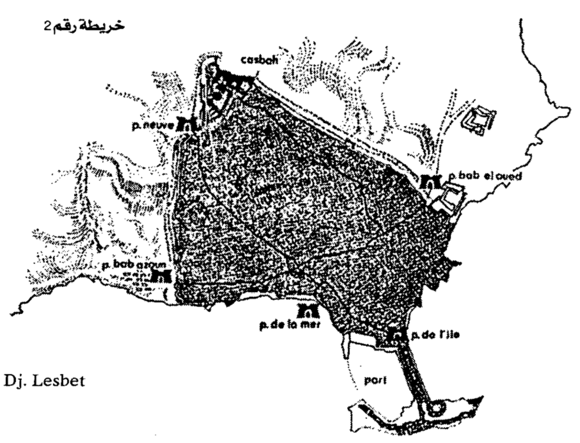
● الينابيع

▲ حمام (حمام شعبي)

N

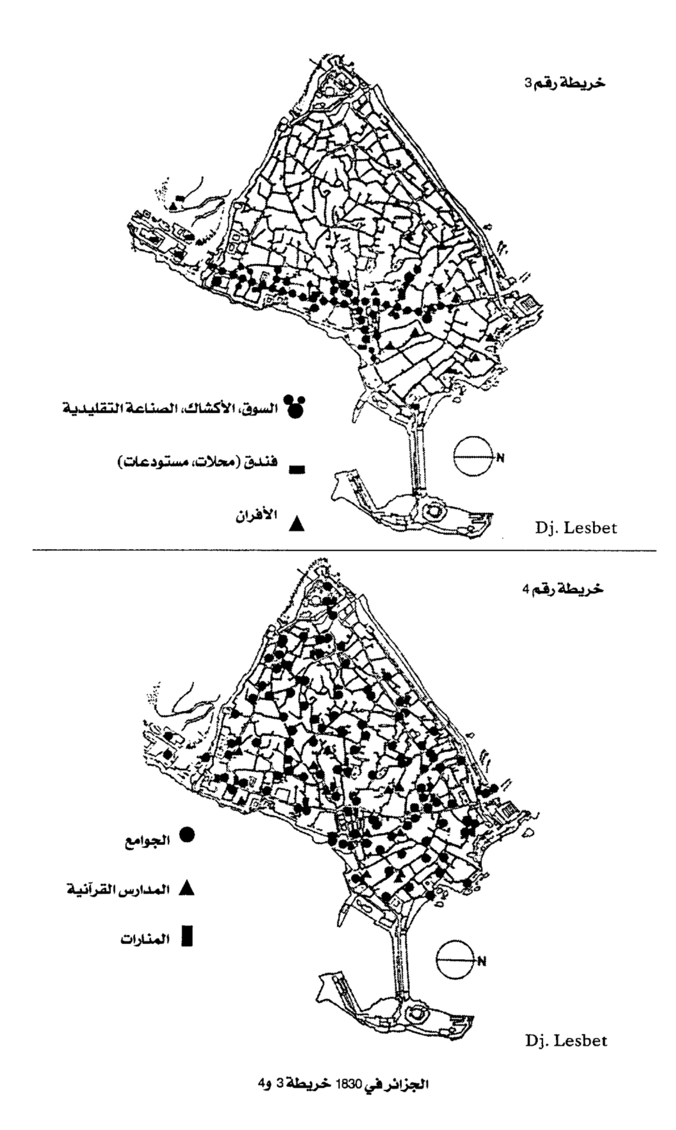
Dj. Lesbet

خريطة رقم 2



Dj. Lesbet

الجزائر في 1830 خريطة 1 و2



الجزائر في 1830 خريطة 3 و4

حواشي

183 YVER (G), Alger, in Encyclopédie Islamique, volume I p.264, Paris, éditions, Larose, 1913
184 BELHAMISSI (M), Histoire de la marine algérienne de 1516 à 1830, Alger, ENAL, 1985, p.7
185 ESQUER (G), Alger et sa région, Paris, Arthaud, 1957, p.28
186 NAIT BELKACEM (M.K) Les heures glorieuses … op cit pp.4/5
187 JULIEN (C.A), Histoire de l'Afrique du Nord, op cit
188Voir notamment, Le Paris Dan, Histoire des barbaresques, LAUGIER DE TASSY, Royaume d'Alger, Shaler Esquisse de l'Etat d'Alger etc.…
189 GAID (M), L'ALG2RIE SOUS LES TURCS, P .208
190 LACOSTE(Y), L'Algérie, passé et présent, op cit p.238
191 HAMDANI(A), La vérité…op cit, p.290
192 MARCAIS (W), l'Afrique du Nord Française dans l'histoire op cit p.251
193 LABORDE (de), Au Roi et aux chambres sur les véritables causes de la rupture avec Alger et sur l'expédition qui se prépare, Paris, Trudy, 1830, p.7
194 Le Moniteur de juin 1793 cité par HAMDANI (A) op cit p.35
195 HAMDANI (A) op cit p.36
196 PLANTET (E) Correspondances des Deys, t2, p.343, in H.36
197 HAMDANI (A), op cit, p.36
198 LACOSTE(Y) op cit p.234
199 YVER (G), Alger, op cit p.264
200 GAID (M) L'Algérie sous les Turcs, Alger , Sned ,p.207
201 HAMDANI (A) La vérité… op cit, p.37
202 ESQUER (G)Le commencement d'un Empire, la prise d'Alger, Paris, Champion,1923,p.19
203 HAMDANI (A) La vérité… op cit, p.37
204 HAMDANI (A) op cit, p.38
205 ESQUER (G)La prise d'Alger op cit, p.20
206 ESQUER (G) Alger et sa région, op cit, p.87
207 LACOSTE(Y) L'Algérie … op cit p.235
208 LACOSTE(Y) op cit p.236
209 LABORDE (de), Au Roi et aux chambres … op cit p.16-36
210 LACOSTE(Y) op cit p.237
211 LACOSTE(Y) op cit p.237cite BARTILLAT (Marquis de).
212 HAMDANI (A) op cit, p.135
213 HAMDANI (A) op cit, p.43

214 JULIEN (C.A), Histoire de l'Algérie, op cit, p.24
215 YVER, GSELL, et autres, Histoire de l'Algérie, p.192
216 HAMDANI (A) op cit, p.29
217 HAMDANI (A) « le Consul était personna non grata Alger. Surtout que le Dey découvrit en1826, la Tromperie de Deval et demanda officiellement son rappel assorti de graves accusations » op cit, p.50
218 JAL(A) cité par Klein 6/191 JAL p.133
219 HAMDANI (B.A.K) Le Miroir, aperçu historique sur la Régence d'Alger, p.158
220 HAMDANI (A) op cit, p.66
221 LACOSTE(Y) op cit p.238
222 ERETAUD (M) Réalités de la nation algérienne ; p.42
223 LACOSTE(Y) op cit p.239
224 HAMDANI (A) op cit, p.108
225 HAMDANI (A) op cit, p.12
226 ESQUER (G) La prise d'Alger op cit, p.87
227 GAID (M) L'Algérie sous les Turcs op cit, p.216
228 LE BARON DE DAMAS « Mémoires », p.172, in Hamdani.109
229 LABORDE (de), Au Roi et aux chambres, op cit p.36
230 LACOSTE(Y) op cit p.244
231 LACOSTE(Y) Idem ?
232CLERMONT-TONNERRE, Rapport, cité par Hamdani p.110
233 Idem
234 LACOSTE(Y) op cit p.241
235 GAID (M) op cit, p.216
236 HAMDANI (A) op cit, p.70
237 Idem p.85
238 CLERMONT T, in H 85
239 HAMDANI (A) op cit, p.85
240 HAMDANI (A) op cit, p.114, 146
241 SHAW (Dr) Voyage dans la Régence d'Alger, Paris, Merlin, 1830, p.210+Tunis, Bouslama, 1980,401p.
242 LACOSTE(Y) op cit p.241
243 Idem
244 LACOSTE(Y) Idem
245 HAMDANI (A) op cit, p.72
246-Idem p.72
247 HAMDANI (A) Idem.
248 BOUTIN (Cmdt), Reconnaissances des forts d'Alger…..
249 JULIEN (C.A), Histoire de l'Algérie…. p.23
250 DEVAL ( ) Rapport, cité par Hamdani p.113
251 SHALER (W) op cit, p.216

252 JULIEN (C.A) HAC, op cit p.43
253 LACOSTE(Y) op cit p.240
254 Le National cité par ESQUER (G) in Paris d'Alger p.186
255ROZET ET CARRETTE « Algérie et Etats Tripolitains, réédition Bouslama, 1985, p.258
256 Un Ancien payeur de l'Afrique : « ALGER OU CONSIDERATIONS SUR L'ETAT ACTUUEL DE LA REGENCE, sur la nécessité d'en achever la conquàte », Paris, imprimerie Delaunay, 1833(50 p.
257 ESQUER (G) La prise d'Alger, op cit p.505
258 HAMDANI (A) En détail (in Hamd. p. 108 cela donne 11 vaisseaux de lignes,20 frégates,50 corvettes, bricks, bombardes et autres bâtiments de guerre, plus 357 transports, non compris ceux affrétés par le munitionniste général de l'armée et 150 bateaux pontés, catalans et génois »)
259 HAMDANI (A) op cit, p.157
260 HAMDANI (A) op cit, p.146et 149
261 GAID (M) op cit, p. 218
262 HAMDANI BEN OTHMAN, Le miroir, p.162
263 HAMDANI BEN OTHMAN, Le miroir, p.163
264 HAMDANI (A) op cit, p.150
265 HAMDANI (A) op cit, p.151
266 HAMDANI (A) Idem
267 GAID (M) op cit, p. 222
268 HAMDANI (A) op cit, p.151
269 LACOSTE(Y) op cit p.247
270 HAMDANI (A) op cit, p.151
271 HAMDANI BEN OTHMAN, (Kh) op cit, p.173
272 Idem p.174
273GALIBERT op cit, p.308
274 HAMDANI (A) op cit, p.151
275 Le texte véritable de la convention de capitulation est repris de l'ouvrage de HAMDANI (A) La vérité...p.166
276 HAMDANI (A) op cit, p.178
277 LACOSTE(Y) op cit p.252
278 MERTE (J.T) Anecdotes historiques
279 HAMDANI (A) op cit, p.251
280 NOGUERES (G) L'expédion d'Alger (1830), Paris, Juliard, 1962, p.4
281 LACOSTE(Y) op cit, p.253
282 HAMDANI (A) op cit, p.25
283 HAMDANI (A) op cit, p.191

284 HAMDANI (A) op cit, p.189
285 HAMDANI (A) op cit, p.219
286REVELLE DE BEAUREGARD ( ) Relation des événements se rapportant à l'expédition d'Alger, Aix, Nicot, 1844, p.34, cite par HAMDANI, p.195
287 BERTHEZNE (GI), Dix huit mois d'Alger, Montpellier, Ricard, 1834,305 p.p.106
288 LAUVERGNE (Dr) Histoire de l'expédition d'Alger en 1830, Paris, Brechet, 1831, p.110, in Ham p.196
289 PERSAT (Cmdt) Mémoires, p.217, cité par Hamdani p.197
290 HAMDANI (A) op cit, p.202
291 LACOSTE(Y) op cit p.246
292 HAMDANI (A) op cit, p.203
293 PELLISSIER DE RAYNAUD Annales algériennes, Paris, Anselin, 1854,t.1 p.75
294 PELLISSIER DE RAYNAUD Annales algériennes op cit t.1 p.77
295 HAMDANI (A) op cit, p.204
296 PELLISSIER DE RAYNAUD, Annales ….. Op cit, p.77
297 ROZET op cit, p.265/266
298 PELLISSIER DE R .Annales… op cit, p.77
299 HAMDANI (A) op cit, p.188
300 ROZET relation de la guerre t.1 p.258
301 BERQUE(J) L'intérieur du Maghreb p.411
302 HAMDANI (A) op cit, p.208
203GUDIN Mémoires, Paris, Pion-(241p) p.97IN H208
204 HAMDANI (A) op cit, p.209
305 FERNEL Campagnes d'Afriques en 1830, Paris, Barrois, 1831 1889p) p.136
306 GAUTIER E.F L'Algérie et la Métropole, Paris, Payot 1920, p.237, cité par BEQUE A. In la bourgeoisie Alger.
307 HAMDANI (A) op cit, p.210
308 BERTHEZENE, Dix huit mois à Alger p.114 in H. 210
309 PELLISSIER (DE RAYNAUD) Op cit, p.103, in H211R 68
310 HAMDANI (A) op cit, p.211
311 D'AUBIGOSC, rapport à de BOURMONT in H212 R71
312 HAMDANI (A) op cit, p.213
313 KLEIN (H), Feuillets d'El- Djazair op cit, p.14
314 PELLISSIER DE R Op cit t.1 p.120
315 BERQUE(A) op cit, p.10
316 BERTHEZENE cité par TEMIMI in RHM,p.232
317 LACOSTE(Y) op cit p.253
318 BERQUE(A) op cit, p.10

319DAUDET (A) Lettres de mon moulin, Paris, Pasquelle, p.251
320 LESPES (R) Alger…. op cit p.222
321 WAHL(M) Les ville d'Algérie, ALGER, Paris, 1887, p.16, B.R.A.F.
322 KLEIN (H), op cit, p.38
323 PICHON (Baron), Alger sous la domination, Paris, 1833, p.12
234 Laconquàte par un sergent des Zouaves, p.35, cité par HAMDANI, « la vérité….p.207
325 LAUVERGNE, Histoire de l'expédition p.128 cité par Hamdani in H206
326 LACOSTE(Y) op cit p.253+YVER (G) op cit p.265
327 PICHON (Baron) in Klein vol.3, p.17
328 KLEIN (H) op cit, Vol 1,1910 p.28
329 ROZET op cit p.223
330 KLEIN op cit, p.7
331 LACOSTE op cit p.316
332 RAYNAUD (A) Le centre d'Alger en 1830, in ROMM, n°1, 1981, p.75
333 KLEIN (H) op cit, p.38
334 RAYMOND (A) op cit, p.75
335 YVER (G) op cit, p.265
336 RAYMOND (A) op cit, p.75
337 HUGO (Victor) Choses vues, Paris, Nelson, éditeurs, p.368
338 PELLISSIER DE RAYMOND. Op cit t.1 p.75
339 BERQUE (A) La bourgeoisie algérienne op cit, p.17
340 LACOSTE(Y) L'Algérie, passé et présent op cit p.216
341 LACHERAF (M) L'Algérie, nation et société p.175
342 LACOSTE(Y) op cit p.315
343 JULIEN (C.A), Histoire de l'Algérie op cit, p.137
344 LACOSTE(Y) op cit p.250
345 LACOSTE, Traité élémentaire de législation algérienne, Paris, 1911, tome II, p.31, in Lacoste p. 251
346 D'AUBIGNOSC, Alger, de son occupation depuis la conquête jusqu'au moment actuel, Paris, Delaunay, 1836, (91p) p.17
347 PICHON (Baron) op cit pp.50et156
348 BERQUE (A) op cit, p.16
349 LACOSTE(Y) op cit p.315
350 BERQUE (A) op cit, p.16
351 LACOSTE(Y) op cit p.316
352 LESPES (R) op cit p.245
353 HABART (M) Histoire d'un parjure, Paris, Minuit, 1960, (236) p.49
354 Idem op cit p.50
355 DEVOULX (A) Les édifices religieux d'Alger, R.A, 1878

356 D'AUBIGNOSC op cit p.52
357 LE MERCIER (Colonel) cité par LESPES p.219
358 LACOSTE(Y) op cit p.355
359 Rapport de la Commission d'Afrique,désignée en 1833
360 LACOSTE (Y) « Le recul écommissique c'est d'abord la destruction des ville et la définitive de l'économie et de la société traditionnelle » op. cit. p.315
361 LACHERAF (M) op cit p.178
362 BERQUE (A) op cit, pp.11, 13.
363 DAUMAS cité par M.Lacheraf pp.169, 170
364 POUJOULAT Voyage en Algérie, cité par Lacheraf p.171
365 MERCIER (E) Constantine, cité par Lacheraf p.171
366 DAGNAN (Intendant militaire) cité par Lacheraf p.170
367 LACHERAF (M) op cit p.168
368 LACOSTE(Y) op cit p.316
369 HABART (M) op cit p.48
370PAUL (M.N) Campagnes d'Afrique 1835-1848, in Lacheraf p.159
(33) PELLISSIER DE RAYNAUD, op cit tome III, p.275
371 LESPES (R) op cit p.219
372 LACOSTE(Y) op cit p.269
373 LACOSTE(Y) Idem
374 FREMAUX(J) A propos de la guerre d'Afrique, in Revue armées guerre et politique en Afrique du Nord (XIX° et XX°s), Paris, Presses de l'E.N.S,1977,p.11
375 BERQUE (A) op cit, p.12
376 LACOSTE(Y) op cit p.315
377 BERQUE (A) op cit, p.13
378 BERQUE (A) op cit, p.13
379 HABART (M) op cit, p.48
380 BERQUE (A) op cit, p.14
381SHALER (W) op cit, p.73
382 BERQUE (A) op cit, p.27
383 BERQUE (A) op cit, p.17
384 LACHERAF (M) op cit p.179
385 LACOSTE(Y) op cit p.316
386 LACOSTE(Y) op cit p.315
387 WAHL (M), Alger, Bibiothque de la Revue de l'Afrique Française, 1887, pp.16 à 31,(collection « les villes d'Algérie »)
388 ESQUER (G) Alger et sa région, op cit p. 37, 38,85.

الفصل الثالث
من المدينة الأمّ إلى المدينة الكولونياليّة

"الجزائر هي الفعل الأوّل للاستعمار
الفرنسيّ في إفريقيا الشّماليِة"

R.Lespes

يُعَدُّ الانتقال من المدينة الأم إلى المدينة الكولونيالية، نتيجة منطقية للصدمة التي تعرّضت لها المدينة من جراء الاستيطان الفرنسي بالجزائر، ابتداء من 1830. ففي هذه الفترة من القرن التاسع عشر كان يتعيَّن على كل استعمار أن يكون هدفه الاستيلاء على عاصمة البلاد ولم تكن مدينة الجزائر تشكّل استثناء لهذه القاعدة.

فلقد كانت هذه الإستراتيجية أكثر وضوحا وربما أكثر دلالة في المنطق الاستعماري وهكذا نودُّ إظهار كيف أنَّ المدينة الأم تصبح مدينة كولونيالية نموذجية وبأيٍّ ثمن.

إنّ هدفنا، هنا، يكمن في تحليل هذا الانتقال من وضعية المدينة إلى وضعية أخرى، بمعنى عرض ظروف ومراحل إنتاج المدينة الكولونيالية، بكلِّ ما يميِّزها كمدينة، أي مدينة أنشئت في صورة سلطة مهيمنة وليست منتجة من طرفها ولذاتها. وبالفعل "يمكن للمدينة" الاستعمارية أن تتحدَّد من خلال التحكُّم في الخاصيات المسيطرة على الفضاء الحضري والأشكال المضمونة بإطار قانوني ملائم لبروزها.

فالمدينة الكولونيالية ذات تنظيم يعود الفضل فيه للصّلاحيات التي تمنحها خاصّيتُها، ولمختلف أشكال العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، فهي تعمل في فائدة أقليّة مهيمنة والميتروبول الذي تمثله. وإنّه لمن الضروري أن نتساءل عن تكوين ومحتوى هذه المدينة، وفي الوقت ذاته كفضاء مادّي "فيزيقي"مُعَدّ" وكإطارٍ "مبنيٍّ" وكفضاء اجتماعي واقتصادي. كما لا يسعنا إلا أن نميّزها عن غيرها من بقيّة المدن التي تطوّرت في بلد حرّ وغير مستعمر.

إنها تختلف تبعا لظروف تكوينها التاريخية ولأشكال ممارسة السلطة السياسية القائمة من طرف النظام المهيمن وللقيم التي

سبقت تطوّرها. فهي عمل مبرمج ومنجز بصفة تدريجيّة من طرف ولفائدة أجانب في البلد ووفقا لقيمهم الأصلية. ثم لاحقا لملامحها المعمارية (الهندسيّة) ولتسييرها العام أو الجزئي، من خلال هيمنة المنطق الثقافي الذي أنتجته (عمل قسريّ) إجباري أو خارج المعايير التي تسند النظام والمنبثقة عنه لوقت معيّن.

إن المنطق الذي تستدعيه لا يمكنه، من خلال تناقضاته، منع ظهور ثم استمرار المرض الاجتماعي Pathologie Sociale التي تترجم في هشاشة نظامها برمّته. وسواء تفاقمت تناقضاته (العمران الإقصائي)، مختلف أشكال التّمييز والتنفيذ الطوعي لمجتمعين (وضع مجتمع فوق آخر)، ستكون النّتيجة بالضرورة أزمات اجتماعية سياسية متفجرة من شأنها إنتاج القطيعة التاريخية مع النظام السّائد.

نقترح هنا، تحليل بعض المصطلحات حول تطوّر مدينة الجزائر من خلال الملامح التاريخية لتكوينها. إنّها مظاهر من الأهمّية بمكان، في دراسة مجمل المدينة، كونها تتّخذ في حالة الاستعمار معنى خاصًا. وعلى سبيل المثال "مع سقوط النّظام الاستعماريّ غير المتوقع، من طرف مؤسّسي الجزائر، العاصمة العصرية، ستكون المدينة بصفتها هيئة حضرية، موضوع إرث مقترح على مجتمع تعرض على مدار الزمن للإقصاء وانطلاقا منه فهو غريب عن طريقة تسييرها.

ولكي ندرك الطابع "الأجنبيّ" للهيئة الجغرافية الموروثة عام 1962، يبدو لنا من المفيد على الصّعيد المنهجي، تنظيم هذا التحليل حول التطور التاريخي للمدينة منذ قدوم السلطة الاستعمارية. وتظهر من خلال المظاهر التي سنصفها، لحظتان كبيرتان وأساسيّتان، تتعلّقان بميلاد مدينة الجزائر.

اللحظة الأولى هي لحظة استيطان وإعادة تملك "المدينة" من طرف نظام جديد "منكر ومخرب Négateur Destructeur" وتتضمّن اللحظة الثانية، في ذات الوقت، فترة الإنشاء أو الانتهاء من الجزائر، العاصمة – العصرية، وكذا النتائج المترتّبة عن السياسة الحضرية التي تقودها روح تلك الفترة.

بداية لقد كان للاستيطان الاستعماري داخل الجزائر العاصمة، التي نسمّيها" المدينة المزروعة La Ville Incrustée، هدفا مزدوجا يتطابق مع هذا الاستيطان أي تملُّك المدينة كهدف للغزو وللإستراتيجية الشاملة للاستيطان الاستعماري في إفريقيا الشمالية.

وبعيدا عن مقاومة المرامي الاستعمارية، فإنّ هذه الأعمال على النّقيض تسمح للمنتصر، من خلال المصادرات وطرد السكان، بالاستيطان داخل المدينة نفسها وتملك فضائها الحضري. وهو ما سيقوم به من خلال احتلال الأماكن ثم عبر عمليات الهدم من أجل الضّرورات المختلفة، قصد التّغيير السّريع للبنية الحضرية السابقة.

وهكذا تصبح المدينة في جزئها الأوسط، الأكثر أهميّة، نوعا من الفضاء الأوروبي، حيث تسود المضاربة وحُمى الرِّبح السريع. وسنرى كيف أُنشئت المدينة الأوروبية الأولى على أساس هذه الصيغة "التملُّك" على الأقل في الخمسين سنة الأولى من الاحتلال. وبهذا تستجيب المدينة لهدف زعزعة المدينة القديمة ذاتها، ولهدف خلق شروط شوط انهيار هذه الأخيرة كهيئة.

يتعيّن أن يترك هذا المعلم الحضاري تحت الهيمنة، في أعين المهيمِن، مكانه لنظام حضري جديد. فلقد قرّرت السلطات الاستعمارية، مع نهاية حرب التهدئة، "إعادة السّلام وإنشاء

مدينتها الاستعمارية خارج أسوار المدينة القديمة"؛ وكما سنرى، فقد عرفت الجزائر العاصمة انطلاقة هامّة في ميدان التّعمير، بفضل منتجات الأراضي المحتلّة والنتائج المالية المتأتية من الكروم.

تستجيب المراحل العمرانيّة، منذ بداية القرن، لمتطلّبات المجتمع الحضري الأوروبي؛ أما المجتمع الإسلامي فقد بقي على الهامش طيلة هذه الفترة التي ميّزت انتصار الاستعمار في السّنوات 1920- 1930. ففي هذه الفترة كانت الجزائر العاصمة في نقاش، كشف عن غياب العمران الحقيقيّ وردّ ظهور البيوت القصديرية إلى الفعل الاستعماري. وخلال هذه العشريات، استمرّت سياسة الإقصاء والإبقاء على مختلف الفضاءات الحضرية: فالمسلمون ليس لهم حقّ التواجد في المدينة وأنّ مكانهم هو المرتفعات (فوق الهضبات) وهو المكان المفضّل لاحتضان البيوت القصديرية.

وأخيرا وخلال الأربعينيات والخمسينيات حاولت السّلطة الاستعمارية اعتماد سياسة إسلامية للسَّكن في ظل بؤس اقتصادي دائم. فالمدينة التي لا تتكون فقط من محتواها، هي أيضا فضاء اجتماعي له طريقته للتسيير والاقتصاد، مما يعطيانه طابع المدينة أو المؤسّسة الإنسانية.

وهنا يأتي التغيير الديموغرافي على إثر عملية "الدّرج" لسنة 1830، الذي يستدعي التحليل واللجوء إلى بعض الأرقام عن نموذجين من السكان، لنرى لاحقا كيف تمّ تعمير الجزائر بالسكان من العنصر الأوروبي الذي ليس بالضرورة فرنسيًا.

كان هذا التّغيير الديموغرافي الهامّ بالنسبة للجزائر العاصمة، أحد العناصر المفتاحية للطابع الاستعماري للجزائر الحديثة،

عاصمة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في شمال إفريقيا.
غير أنّ غياب سياسة اندماج أو بالأحرى التعايش المنسجم جعلت المجتمعين الأوروبي والإسلامي في مواجهة بعضهما البعض يتقاطعان ولا يلتقيان.

ويكمن العنصر الإضافي في تنمية تناقضات النظام الاستعماري في الفوارق الاقتصادية المهتزَّة أكثر فأكثر، وفي ظروف معيشيّة وسكن المجتمعين الأوروبي والإسلامي القائمين في مواجهة بعضهما للبعض الآخر. ولإدراك ذلك يجدر التذكير بمصطلحات ساحة الجزائر في الاقتصاد الاستعمار ودوره كجسر نموذجي بين داخل البلاد والمركز "الميتروبول".

تخرج جميع ثروات البلد من ميناء الجزائر وعبره تصل من المركز جميع الموارد الصناعية غير المصنّعة في الجزائر. ولقد ساهم اختناق الصناعة التقليدية في القضاء على الاقتصاد المحلي، لتتولى الجزائر العاصمة خدمة المركز وخدمة ذاتها على حساب المدن الداخلية، ثروتها الاقتصادية الحقيقية.

1. المدينة المزروعة
أو التملك - الإنكار.

تُعتبر الجزائر العاصمة الأكثر من بين جميع مدن شمال إفريقيا، التي عرفت التملّك الاستعماري والتحولات الجغرافية الراديكالية وتعرضّت لخسائر اجتماعية واقتصادية كبيرة. وحتى الجيش الاستعماري لم يثمّن منتوج معاركه ومفاوضاته على أرضها.

فمنذ أن تمّ التكفل بـ "مدينة الجزائر" اتّخذت بشأنها إجراءات التفريغ والتخريب وتمّ الإعلان عن رفض المجتمع والمدينة.

فالأوّل، أي المجتمع، طُرد جزء منه قصد إحداث الفراغ الضروري لأعمال الاحتلال والتملك. أمّا الثانية، أي المدينة، فمآلها الاحتلال كملاذ وملجأ ونقطة ارتكاز لملاءمتها للمعايير الحضرية (العمرانية) الجديدة، من خلال تدميرها التدريجي. فالمدينة الأصلية يجب أن تترك مكانها لمدينة استعمارية مستقبليّة لإقامة نظام جديد على أنقاض النظام المنهار منذ الأيام الأولى للاحتلال. فإن كانت هذه الإجراءات العنيفة، تستجيب لاحتياجات الرّفاه والأمن لجيش لإفريقيا، فإنّها تعكس بذات القدر الاهتمام باحتلال الجزائر العاصمة من داخل الفضاء الذي يُنظر إليه من

طرف السّلطة العسكرية على أنّه استراتيجي بالنسبة للأهداف المستقبلية.

المدينة المزروعة واستراتيجية الاحتلال

تستجيب المدينة المزروعة إلى حقيقة حضرية عرفتها الجزائر العاصمة منذ السنوات الأولى لاحتلالها إذ نفهم من خلال (مزروعة) الأعمال الاستعمارية الأولى (بعد احتلال القصور والإقامات الكبرى) وإنشاء فضاءات أوروبية، مكان الفضاءات العمومية الجزائرية الموجودة من قبل، الأمر الذي يترجم في التملّك – الإنكار الذي يكمن في التكفل الإداري، ثم هدم وإعادة بناء الإطار المبنيّ من قبل.

لقد رافق هذا الموقف، جميع السياسات الحضرية التي تقرّرت طيلة الفترة الاستعمارية بخصوص الفضاء غير الأوروبي؛ ولقد أنتج التملّك – الإنكار، كواقع بالنسبة لكل تكفل بفضاء مسلم، قرارا بالهدم للإطار المبنيّ. كما تمّ الامتناع عن إصدار أي حكم، بخصوص المنفعة التي يتعيّن أخذها بعين الاعتبار إزاء القيمة الحضرية أو الهندسية للفضاء موضوع هذا الموقف.

إن هذه الحجة تكاد تكون عامة، في كلّ ما يتعلق بنسيج المدينة، حجة تدعم الإرادة السياسية في الإنكار وتستبعد بالتالي أيَّ شكل من التملّك الملائم وهو الأمر الذي تمّ الحكم عليه بطريقة صارمة كموقف بربري من طرف بعض الفاعلين في تلك الفترة؛ فالملاحظ أنّ السياسة الاستعمارية الحضرية، خلال القرن التاسع عشر، كانت تكمن في إنكار المدينة الأصلية، لكونها غريبة عن المحتلّ، وتطوّرت هذه السياسة لاحقا نحو الإقصاء ثم تجاهل المجتمع الإسلامي. وتمّ الإبقاء على السياسة الحضرية التي وُلِدت

من رحم الخطابات التي أسِّست، كمصطلحات السّياسة والاقتصاد للاستعمار في موقفها الأول سواء إزاء الجزائر أو إزاء المدن الأخرى؛ ونذكر ببعض العناصر التي تغطّيها هذه الوضعيّة المحبذة من قبل مؤرخي الغزو في سنة 1830.

إنّ فضاء الجزائر الذي اعتبر كفضاء استراتيجي، كان دائما في قلب اهتمامات كبار عسكر الاستعمار، وحتى بعد ترسيخ الغزو في جميع أنحاء البلاد. وكان على المدينة الكولونيالية العصرية أن تتعرّض لتردّد العسكريين لتوفير الأراضي الضرورية لتوسّعهم، وهو ما يبيّن كامل الأهميّة التي كانت للفضاء الجغرافي للجزائر العاصمة في أعين استراتيجيّي الاستعمار. فلقد كانت المدينة، في فترة المحاولات الإسبانية، موضوع أكثر من حملة فشلت في 1541. وكما نعلم استُهدفت العاصمة على الدوام بهجومات لم تنته إلا بغزو 1830. وكانت الجزائر العاصمة فضاء سياسيًا واستراتيجيًا هاما لسببين على الأقل:

فهي، من جهة، حصينة ولا تقهر رغم كل الأطماع وهي، من جهة أخرى، كانت مدينة رئيسية في البلاد مما جعلها الهدف الأولي لأيّ شكل من أشكال الاستعمار، وعاصمة سياسية للعهد التركي، تستجيب لسبب مزدوج لعدوان أوروبي.

أصبحت هذه الاستراتيجية في المنطق الاستعماري للقرنيين الثامن والتاسع عشر، أكثر دلالة. وهكذا اتخذت المدينة بعدا حيويًا بالنسبة لهذا النوع من المشاريع؛ ولقد أشارت دراسة أُعِدّت بعد استعادة الجزائر استقلالها إلى وجود فرضية مفادها أن احتلال المدينة هو احتلال للسلطة أيضا؛[389] الأمر الذي يد على أنّ تحرير البلاد يمرّ رمزيا باستعادة مدينة العاصمة. ويعلمنا التاريخ أنّه بعد 130 سنة وفي حالة غزو نفس المدينة الرّمز، وبالنسبة لهذه الأخيرة

فإنّ احتلال مدينة الجزائر كفضاء استراتيجي ضروري لكلّ استعمار للبلاد ولإفريقيا الشمالية لكي تكون "طولون الجنوب".[390] وبما أنّ حرب الغزو استمرّت أربعة عقود، فقد بقيت ساحة الجزائر العاصمة كنوع من قاعدة عسكريّة طيلة القرن التّاسع عشر.

الشّروط الأولى للتّملّك

رأينا أنّ اللحظات الأولى لاحتلال الجزائر كانت صدمة كبيرة إنْ بالنسبة للمدينة أو لسكانها. كيف ستتولى السّلطة الاستعمارية تملّك المدينة التي احتلتها للتوّ كفضاء، ثم احترام التعهُّدات التي التزمت بها؟

وبالفعل؛ شرع العسكريون في التّموقع في عمارات وقصور دولة الداي، بعد التّوقيع على اتفاقيّة الاستسلام. ولم يكن ذلك كافيا من أجل غزو أكبر وبالتالي للتّموقع والخدمات والجنود. وبدا حينها واضحا أنّ "التملّك" الشامل، يجب أن يمرّ عبر خلق وضعية من الشغور في المدينة، أي شغور الأملاك والمؤسّسات والفضاءات وللقيام بذلك لابدّ من توفر ثلاثة شروط تدور حول:

- إفراغ المدينة - إحداث فوضى عارمة - وضع ترسانة قانونيّة.

ويتمثّل إفراغ المدينة في طرد الأتراك، ومن بينهم كبار الملاك في المدينة بعد الدولة. وستسمح عمليات الطّرد التي تعرّضنا لها، بالنظر إلى الظروف التي تمّت فيها، للسّلطة الاستعمارية، من الاستيلاء على أملاك ضحاياها. ولم تترك هذه العمليات المأساوية العائلات العاصمية بدون أيّ رد، إذ شعرت في غمرة ذلك بضرورة الفرار مع تصاعد ابتزازات الجنود. ففي حوالي سنة

1834، لوحظ مغادرة 20 ألف شخص الجزائر العاصمة، بين من تمّ ترحيلهم ومن هربوا نحو المدن الداخلية للبلاد.

كانت همجيّة نفس الجنود وراء هروب سكان المدينة أو طردهم، واستمرار مصادرة البنايات وإعادة تشكيل المدن حسب المتطلّبات الحضرية الجديدة لنظام مجتمع واقتصاد مغاير أدّت إلى تعميم وإنهاء عملية "إفراغ" المدن من محتواها البشري والإنساني.[391] وأعقب الابتزاز العسكري فوضى "منظمة"، اهتمّت السلطات العسكرية خلالها بتصفية الإدارة التركية أولا ثم وإلغاء تنظيمها وقوانينها. وهكذا أظهرت عمليات الطّرد بسرعة، وجود فراغ في الإدارة وفي بقيّة الوظائف الإداريّة الأخرى.

هذا يعني توقف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وجميع المصالح الملحقة بها. وبالرغم من "إنشاء مجلس بلدي، فإن مهمته لم تكن سوى تقديم الدّعم وتلبية مختلف حاجيات الجيش"، تمّ التصرّف وكأن هذا البلد لا يملك أيّ تنظيم.[392]

وإلى جانب هذه العراقيل التي تقف وراءها حسابات دقيقة، كان يتعيّن خلق إطار قانونيّ يضفي الشّرعيّة يوما بعد يوم على الوضعيات الجديدة النّاشئة عن أعمال ومسارات الاستيلاء على ممتلكات المدينة. وهكذا لجأ قادة أركان الغزو إلى إصدار المراسيم.

أما بالنسبة للأمن فقد صدر أمر يلزم السكان وعلى حسابهم بوضع مصابيح إنارة أمام منازلهم متبوعا بقوانين أخرى تشمل المرور والممتلكات والأشخاص..إلخ. ومعلوم أن الأتراك في السلطة كانوا قبل طردهم، من بين أهمّ الملاك إلى جانب الدّولة.[393]

لجأت الإدارة الاستعمارية إلى الخدعة بمصادرة أملاكهم وكذلك تلك التابعة للدولة. فلقد قرّرت أولا: أن تصبح أملاك

البايلك تابعة للدومين (أملاك الدولة الفرنسية) مع العلم أن أملاك البايلك تشكّل الجزء الأكبر من الملكية العقارية. ووقع الدّور لاحقا على ممتلكات هؤلاء الأتراك التي "أممت" والتي لم تكتف بطردهم من الوظائف التي تولوها من قبل، بل قامت بطردهم وتجريدهم من ممتلكاتهم كذلك.

وهكذا... تضاعفت الأملاك الوطنية المعتبرة في الجزائر العاصمة من جرّاء ضمّ الأملاك التركية المصادرة إليها. (394) وسيتمّ تفعيل الترسانة القانونية ليس فقط بالنسبة للأملاك التركية، كما يظهره القرار البلدي الصادر في 30 سبتمبر 1830 عن الجنرال Clauszel. وينصّ هذا القرار في مادته الأولى:

- تدخل جميع المساكن والمحلات والأكشاك والبساتين والأراضي والمؤسّسات مهما كانت طبيعتها، المحتلة سابقا من قبل الداي أو البايات والأتراك الذين غادروا تراب وصاية الجزائر، أو تلك المسيّرة لحسابهم، وكذلك تلك الموزّعة تحت صيغ أخرى، لمكة أو المدينة، في الأملاك العمومية وستكون مسيّرة لفائدتها.(395)

ويتعلّق الأمر هنا بالممتلكات العديدة كالجمعيّات الدينية، وتلك التّابعة لمكة والمدينة وجمعيّات أخرى. وقد جرى لفت انتباه السّلطات العموميّة أنّ هذه "الجمعيّات والمساجد الزّوايا والينابيع والطّرق.. إلخ، تعتبر خدمات عموميّة هامّة، تخُصّص عائداتها على وجه الخصوص، للمساعدة العموميّة والتّعليم والعبادة وصيانة المقابر والينابيع ..إلخ (396).

وبالرّغم من أنّ إظهار المعارضين لهذا المرسوم، للطّابع الاجتماعيّ الخاصّ لمهامّ هذه الجمعيات، فلم يكسبوا القضيّة، وهكذا لن يسيروا هذه الجمعيّات على الإطلاق، التي سرعان ما اختفت على غرار العديد من مثيلاتها.

وسيغيّر المشروع الاستعماريّ شكل الملكيّة الحضريّة، ومعها يتغير أصحاب هذه الأخيرة بفضل هذا المرسوم.

وفي حوالي سنة 1842 وبعد تلك السلسلة من المصادرات، عرفت الوضعية العقارية تغيُّرات عميقة، وكادت الملكية الإسلامية أن تختفي، لتحلّ محلها الملكية الأوروبية بيد الدولة والمهاجرين الأوروبيين. وجرى تسهيل عملية حصول المهاجرين على البيانات، وعلى سبيل المثال، تقوم مصالح الدّومين التي تبدأ عمليات البيع بالإعلان عن مناقصة لبيع بعض المساكن ذات الطابع المغاربي، والمقابر الخاصّة والعديدة بنواحي باب الوادي، بحيث لا يدفع المتملكون الجدد قيمة العقار، بل الفوائد فقط [397].

وهكذا تتشكل الملكية الأوروبية بسهولة وبمصاريف زهيدة وبالتالي يصبح المهاجرون والعسكر أكثر تشدّدا في اختيار أماكن إقامتهم في المدينة على التوالي.

للنّظام الجديد نظام حضريّ يقابله

بمجرّد وضع حد للتوازن والنظام القديم، سُمح للعسكريين بالتدخل واتخاذ قرارات تملك العقارات في إطار القانون الذي وُلد مع النظام الجديد. وشُرع في إيجاد إطار شرعيّ لجميع عمليات نقل الملكية المدنية، بهدف إحداث تغييرات في فضاءاتها وفقا للمتطلبّات الحضريّة (العمرانيّة) الجديدة. وهكذا ظهرت مراسيم وقرارات لإنشاء فضاءات أوروبيّة جديدة.

أعمال التّملك

عديدة هي الأعمال التي تستجيب في المقام الأول، لاحتياجات العسكريين سواء من حيث اختيار مكان التموقع أو الاحتياطيات

التي يشكلونها لأسباب تتعلق بالدفاع عن المدينة ومراقبتها. فلقد تمّت "المصادرات لأسباب تتعلق بإسكان الجنود" حيث احتل العسكريون العمارات الرئيسية للمدينة وقاموا بتوزيعها لأغراض غريبة عن طبيعتها". وكان الجيش يطالب بإيجاد ساحة للسّلاح، لتدريب القوّات ومكانا مركزيّا للمراقبة "وبساحة ألفاندوم" التي لا توجد في الجزائر العاصمة [398].

وقد تم اختيار نقطة التقاء المحاور الثلاثة للمدينة:

- نقطة التقاء جميع محاور الطّرق.
- النّقطة الأساسيّة للأنشطة الاقتصاديّة.
- النّقطة التي يعينها الجيش لإقامة ساحة للسّلاح [399]

ويتعلق الأمر بفضاء عمومي للتنشيط الحضري، ولم يكن هذا القرار محلّ انتقادات، بل على العكس يقول أحد الشهود: "لقد تمّ هدم العديد من الأكشاك الهشّة وكذا المنازل، للحصول على ساحة ملائمة للجنود وحظيرة للسّيّارات وإقامة أسواق" [400].

وتواصل مسار "التملك" حتى في إطار النّسيج الحضري الموجود وقام العسكريون بسرعة بعمليّات هدم حول الأماكن التي سيستخدمونها لخلق فضاءات جديدة. فمنذ أن قرر Louis Phillipe سنة 1834، الاحتفاظ بالجزائر، تسارعت وتيرة الأعمال وكبرت، إذ زيادة عن ساحة السّلاح، رأت قرارات جديدة النّور، إذ كان من المهمّ لدى السلطة وفي أقرب وقت، إنشاء فضاء حضريّ أوروبيّ ووضع مؤسّسات جديدة ومعها التّرسانة القانونيّة التي ترافقها.

وكان يتعيّن خلق هذا الفضاء، وليس ملاءمته مع الفضاء الموجود من قبل، فضاء لا ينجز في مكان آخر، مثلما تمّ انتقاده لاحقا. وكانت هناك في ذلك الوقت ضرورة احتلال الفضاء وإرادة إنكاره، وولدت من هذا الاحتلال قرارات تصفيف وتوسيع

الشّوارع الرّئيسيّة للمدينة.. شوارع باب الوادي وباب عزّون والبحريّة التي عرفت أشغال شقّ طرق كبيرة. وعلى هامش هذه الأشغال، قدّم المهندس Poirir للسّلطات البلديّة مشروعه من أجل تصفيف جديد وتعديل جديد لشوارع شارتر والقناصلة وكذلك تهيئة عدّة ساحات. وبالرّغم من احتجاجات المسلمين، كانت عمليّات الهدم سريعة، إنّه الأمر الواقع.

وبسرعة شرع العسكريون في عمليات الهدم التي تضاعفت، وهكذا أنشئت ساحات جديدة، واختفت أحياء بأكملها، فقد تغيّرت المدينة السّفلى وزرعت ببنايات جديدة من مدينة أخرى. وتمثّلت إرادة إنكار كل ما سبق هذه التّغييرات في المدينة في عمليات التّدمير "الضّروريّة" التي تمّت بوتيرة متسارعة وكبيرة. وفي هذا الجوّ العامّ، كان تسريع الوتيرة ضمن الرّغبة في تأكيد قوّة فرنسا، أكثر من رغبتها في تدمير مراكز الحياة العمومية الجزائرية، بدون إيجاد مجرّد بديل للعمارات التي هُدّمت[401]. ورفض المعمّرون المتأكدون من قيم حضارتهم، استلام النّسيج الحضري "العمراني" الذي سيتملّكونه كما هو. فالأهم عندهم هو إنشاء فضاء أوروبيّ ولو مندمج في المدينة الأمّ، فضاء بمعايير جديدة وأبعاد كبيرة، يتلاءم مع التّدريبات العسكريّة، يكون للمدينة الأمّ، كمثال أوّل لإظهار التّفوّق وعيّنة عن التحولات في الفضاء الحضري المستقبلي. وهو ما تمّ بالفعل، إذ أتبعت تلك التّحوّلات بعمليّات تصفيف وتراتب للشّوارع وفضاءات الطّرق الكبيرة [402].

وستعرف المدينة اختراقات في وسطها وشوارعها وتحويرات وفتح ممرّات جديدة، انجرّ عنها "هدم" التّنظيم الجزائريّ للمدينة، وكذلك تمّ استبدال الأحياء السّكنيّة المغلقة بنظام يقوم على استمراريّة وتراتبيّة الطّرق.

العصر الذّهبيّ لموثّقي الجزائر

لقد حلّ العصر الذهبي بفضل إجراءات المصادرة، ونقل الملكيّات ولعبة "الهدم والبناء"، تيسرها طرق اكتساب المساكن وقطع الأراضي وهي لعبة ستجعل من الجزائر ساحة قويّة لأنشطة البناء وتدفق المهاجرين الذين سيتضاعف عددهم. ففي عام 1839 كان عددهم يبلغ 15 ألف أوروبي يتراصّون في المدينة السّفلى، حيث يوجد 218 مسكن أوروبي و 319 شرفة مقوّسة (سقيفة) وأمام التّهديد بالمصادرة التي لا يُعْلَن عنها، نظرا لانعكاساتها المأساوية، على الضّحايا يقوم المسلمون، الذين تمّ حرمانهم من التعويضات الموعودة جراء نزع ملكيتهم، ببيع مساكنهم للمضاربين الأوروبيّين بأثمان زهيدة.

سرعان ما تمّ هدم هذه المنازل وتعويضها بنفس الموادّ تقريبا، بعمارات تتكوّن من ثلاثة إلى أربعة طوابق؛ ولقد بلغت عائدات الإيجار من 5 إلى 20 % سنويا، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه نسبة الإيجار 05 % في باريس. ففي ظرف عشرية تملّك المعمرون داخل أسوار الجزائر العاصمة؛ و"كانت الملكيّة العقارية في المدينة وضواحيها في جزء كبير منها سنة 1842 تابعة للدولة وللأوروبيين، في حين كانت سنة 1830 أغلبيّتها بين أيدي المسلمين" [403].

وكانت عمليات البناء تتمّ أيضا بسرعة وتيرة الصفقات، إذ واصل المعمّرون قضم المدينة إلى درجة اختفاء السّاحات العموميّة تماما. ومن خلال هذا التكقّل "بمحيط" الساحة العمومية، استمرّ التوسُّع وفُتحت الممرات وتشكّلت شبكة من الشوارع من أجل تنظيم حضري جديد.

ومن جهته قام الجيش ببناء طوق عسكري وأسوار جديدة، لربح 77 هكتارا يتمّ حجز 55 منها من طرف العسكريين وتكون وجهة الـ 22 الباقية للتوسّع الحضريّ "العمرانيّ". ويذكر المدعوّ Clausolles المعجب ببرامج البناء، في كتابه "لقد تمّ تشييد بنايات كبيرة في ساحة الحكومة وفي شوارع البحرية وفي باب الوادي وباب عزّون، تتيح منظرا بهيجا للمشاهد لا يمكن تصوّره، إذ نادرا ما نجد مسكنا على الطّراز المغربي بكشكه الملحق به، لقد تغيّر كل شيء وكأنّنا في إحدى أجمل أحياء فرنسا". فالأجنبي والأهلي وبالرّغم من برودتهما، حياديان ومشدوهان بغنى وحسن سير المتاجر بسرعة تفوق إعداد ديكور المسرح؛[404] وتعكس هذه اليوميّات، الحماس إزاء إنشاء المدينة الأوروبية في المدينة القديمة وكأنّ هذا المجتمع مدمج "مثل ديكور المسرح" وسط نسيج حضري أصبحت معه المدينة غريبة.

فمن المعروف خلال القرن التاسع عشر، أنّ منزلا من بين ثلاثة منازل يغيّر نمطه وحجمه وساكنيه [405]، إنّه الاندماج الحقيقيّ للمدينة. ويعتبر تزايد السكان الأوروبيين من الأسباب التي أدّت بالمضاربين إلى القيام بالبناء حتى في الضواحي وبالقرب من الأسوار المحيطة بها.

استخدم المعمرون الأراضي التي اشتروها لأغراض فلاحيّة لاحقا كتخصيصات لإقامة بناءات جديدة وتحوّل أصحابها بسرعة إلى أثرياء من جرّاء إعادة بيعها بالمتر المربّع، وهكذا تهافت المقاولون باتجاه أحياء باب الوادي وباب عزّون، التي ستصبح الشوارع الرئيسية للجزائر العاصمة الحديثة وكذا حي الآغا، حيث سيتدفق فائض السكان.[406]

وتواصلت في تلك الأثناء، عمليّات البناء في وسط المدينة، تقضم في كل مرة جزء من المدينة الأمّ . وهي العمليّة التي توقفت بفعل أزمة 1846.

أزمة إنقاذ القصبة.

ستمكّن هذه الأزمة، التي ستستمرّ حوالي عشرية من الزّمن، من توفير الكثير من الراحة للمدينة التي استعادت أنفاسها. ففي فرنسا كانت هناك أزمة ماليّة وندرة في رؤوس الأموال زيادة على تفضيل المستثمرين ضخّ أموالهم في خطّ السكّة الحديديّة النّاشئ في فرنسا. أمّا في الجزائر، فكانت المضاربة قائمة وعمليّات البناء جارية، وفي داخل البلاد تتواصل الحرب الاستعماريّة، حرب تسبّبت في مغادرة القوّات للميدان، ومع انسحاب المضاربين انكمشت السوق وتعطّلت مشاريع التوسّع وفي نفس الوقت ارتدّ المهاجرون نحو فرنسا وأمريكا.

ونزلت هذه الأزمة بردا وسلاما على القصبة، لتعطي ضربة قويّة للمردوديّة العقارية بالجزائر، حيث تراجعت أنشطة البناء، وتزامنت هذه الأزمة مع وقوع أحداث أخرى كانت بمثابة عراقيل رئيسيّة أمام التوسّع.

وعرفت الجزائر عام 1849 وباء الكوليرا، لينكمش عدد السكان الأوروبيين ويتراجع بصفة ملحوظة. فالمدينة التي كان يبلغ عدد سكانها 42635 نسمة من الأوروبّيين سنة 1846، كان عليها انتظار 1881 لكي تستعيد عدد سكانها الحقيقيّين.

وبالرّغم من مصطلحات الأزمة التي تجمع شروط عرقلة المشاريع، تمّت المصادقة على مخطط تجميل وتهيئة المدينة سنة 1848.

ويهاجم مخطّطُ Guiachain et De Larouch، مرّة أخرى المدينة، يقتطع فيها ويحدّدها ويفرغها. فلقد تقرّر في مرحلة أولى وبسبب نقص الأموال، القيام بالجديد في ظلّ القديم، من خلال إدخال تعديلات على النسيج العمراني القائم؛ وتوزيع المباني التي لم تهدم على الموظفين الإداريين والعسكريين، وتحوّل الجامع الكبير كتشاوة إلى كاتدرائية وارتقت الجزائر إلى مصاف أسقفيّة. ولم يبدأ النموُّ خارج أسوار الجزائر العاصمة، إلاّ بعد انتهاء نظام السّيف [1880] وفي انتظار ذلك تطوّرت المدينة في الفترة ما بين 1846 - 1880 بوتيرة بطيئة وغير مضمونة بسبب الحرب الاستعمارية وصدمتها الاقتصادية.

ويجب التّذكير بأن المدينة التي أُفرغت من أنشطتها الاقتصادية التقليدية ومن أنشطة الجمعيات والصناعة التقليدية الحرفية، لم تكن لها أنشطة صناعية خارج نشاط الميناء وبعض الورشات والعجين الغذائي. ففي هذه الأثناء بدأت تظهر بوادر بلوغ الأهداف الأولى لعمليات الطرد والنّفي التي تقف وراءها السلطة العسكرية. وكان الهدف الرئيسي من احتلال المدينة السفلى دارا - دارا وبأقلّ التكاليف، الهدف الأساسي لمخطّطي عملية "إفراغ" المدينة الذي تقرّر ابتداء من عام 1830.

عرفت فترة الإقلاع الاقتصادي مرور الكثير من المشاريع الطموحة للمدن الجديدة [407] وهي مشاريع تلتقي في الرغبة، في إنشاء المدينة الاستعمارية الجديدة خارج أسوار العاصمة، مدينة تستجيب لمتطلبات جديدة منها النظافة والأبعاد الحضرية، وتتوفّر على مخطّطات معدّة سلفا وأراض تناسبها، إذا كانت الأسباب التي تبرّر هذا الجزء ذات طابع مختلف، فإنّ قاسمها المشترك هو الوعي باستحالة أقلمة مدينة الأهالي مع احتياجات وتجهيزات

الاستعمار الفرنسي.[408] وتستجيب المشاريع الرئيسيّة لاهتمام تخصيص المدينة الجديدة للأوروبيين وحدهم. فلقد تمّ تقديمها كبديل ضروري من طرف كُتّابهم لإقامة منفصلة للمجتمع الأوروبي الذي ينتقد البعض مساعيه الأولية للإقامة وسط المدينة القديمة التي تعرضّت للتشويه. ويذكر Chasse Riau بهذه الشُروط مبررا مشروعه كما يلي:

"إذا كانت مسائل النظافة والملاءمة في فترة الغزو هي الحاسمة في اختيار موقع المدينة الأوروبية، فقد كان يمكن الإبقاء على الطابع المغربي للجزائر العاصمة، على أن تقوم المدينة الفرنسيّ بشموخ في مواجهة العدوّ حول ساحة مصطفى التي تفصلها شوارع وطرق منتظمة وواسعة".[409]

وبالنّسبة للفترة 1856 - 1880 يجدر إبداء ملاحظتين:

- فمن جهة:

استمرار عمليات البناء في النطاقات التي لا تزال تتسبّب في الأضرار بنسيج المدينة الأمّ، وهي أضرار حرّكت بعض شخصيّات تلك الفترة. فلقد أمر نابليون الثالث، بصفة شخصيّة، بوقف المجزرة ووقف بعض المشاريع قصد الحفاظ على ما تبقى من المدينة القديمة.

- ومن جهة أخرى:

تمّ التفطُن إلى عدد من الأخطاء الناجمة عن أعمال المضاربة والبحث عن مردودية مالية سريعة. ففي الوقت الذي تنهار فيه العديد من المباني، كانت لا تزال توجد بجانبها بعض المساكن من الطّراز المغاربي التي تمتاز بأناقة في ترتيبها الداخلي وتستجيب لمتطلبات المناخ. ونجد المساكن الأوروبية التي بُنيت بسرعة، تتراصّ بشكل بشع وتشعّ بمنظرها المتردّي.

فالهندسة المعمارية العصرية التي ارتكبت هذه الهمجيّة المزدوجة غير ممثلة بصفة مشرّفة في أحياء العاصمة.[410] ويبرِّر Guiachain مشروعه على أساس الانتقادات التي يقدّمها إزاء الإنجازات الفوضويّة التي تمّت في البداية. وسيتعرّض فضاء المدينة إلى إعادة ترتيب، مع الإنعاش الاقتصادي وتأثير مشاريع المدن الجديدة، وهي إنجازات قليلة لكنّها هامّة للمدينة المستقبلية للبلاد. إنّها منجزات نتيجة للرّأسمال الخاصّ، أكثر منها لرأسمال الدّولة أو البلديّات. فهناك مثالان يجسدان هذه السياسة المعتمدة بسبب غياب رؤوس الأموال:

- الحالة الأولى:

وتخص مسرح الجزائر في الفترة 1849-1853، مقابل الحصول على بعض الأراضي المجاورة لرصيف ساحة الحكومة؛ وستتضاعف أرباح المؤسّسة المستفيدة، بعد، ببعض الصفقات ذات القيمة العقاريّة للأراضي المكتسبة مع مضاربين آخرين، حيث سيتم بناء عمارات أنيقة فوقها لاحقا.[411]

- الحالة الثانية:

تتعلق بشارع جبهة البحر الذي تمّ إنجازه بنفس الطريقة. فلقد فرضت السّلطات (وزارة الجزائر) على المدينة إسناد إنجاز هذا المشروع إلى الشّركة الإنجليزية Morton Peto And Cie، مقابل تنازل البلدية عن بعض الأراضي لفائدة الشركة المنجزة للمشروع، والتنازل عن الأقبية المدعّمة للإنجاز لمدة 99 سنة.

أما المدينة الأم، فعرفت مشاريع أقلّ أهميّة، كما تمّ اختراقها بشقّ طرق جديدة عبر أحيائها. وكما نرى، وبفضل الملكيّة التي تشكلت من خلال المصادرات والسّلب، ستتفاوض السّلطات البلدية والدولة مع المضاربين حول البنايات الكبرى للمدينة. إنّها هذه

السّياسة التي اتُّبعت في باريس خلال نفس الفترة، لكنّها بأضرار أقل مأساويّة على ضحايا المصادرات.

وفي جميع الحالات، فإنّ الإجراءات كانت تتّسم بحدّ أدنى من الشّرعيّة وهي ذاتها التي ستتبع من طرف السّلطة الاستعماريّة. إجراءات فوضويّة في البداية، متسرّعة لاحقا، أعيد النظر فيها وفق مخطّطات معدّة، قبل أن تخضع لسوق المضاربة؛ ولقد ساهم بناء الفضاء الأوروبيّ بالجزائر العاصمة بصفة حاسمة في تدمير ما كان يعرف بالجزء الأساسي من مدينة الجزائر الأمّ وتمّ إبداء العديد من الانتقادات وإلى جانبها العديد من الكتابات الإيجابيّة؛ ونعتقد أنّه من المفيد التّذكير، بأنّ الجزائر تمثّل حالة خاصّة في المعالجة الاستعماريّة.

يُعتبر ميدان العمران الضحية الأولى، حيث يتسبّب الفرنسيون في نفس الأضرار، من جرّاء إقامتهم في المدن التي يحتلونها. ومثلما أن إجراءات التملُّك التي عرفتها الجزائر، على امتداد فترة احتلال مختلف المدن، مثل بجاية وقسنطينة وتلمسان ومعسكر..إلخ، كانت إجراءات فوضوية وتدميرية قليلة نسبيًا، فإن الانتقادات إزاء هذه الأعمال تعدّ مؤشّرا عن الحقائق العمرانية لما بعد الغزو. وعلى سبيل التّذكير.. هناك نوعان من الانتقادات والبكائيّات وهما على سبيل المثال: الفاعلون والمسؤولون، على غرار Pichon، الذين يندّدون بأولى عمليات الابتزاز في المدينة أي الأعمال التي قام بها الجنود أمام الأنظار المتواطئة للضبّاط الجنرالات. ونجده يكتب في رسالته للرّئيس ليقول: إنّه لمنظر مفزع وباهت مثل ركام هذه الأنقاض.[412]

ويتدخّل Th.Gautier وأصدقاؤه في زيارة للجزائر لإنقاذ بقايا المدينة الأمّ، وحتى نابليون الثالث أمر بإيقاف إزالة بقايا المدينة.

وكتب Chasserion "مهندس المدينة" الأكثر اطّلاعا على هذه الحقيقة "الجزائر العاصمة" المدينة المغربية الغارقة في مغربيتها، تعرّضت للغزو من القاعدة إلى القمّة، بالبنايات الأوروبيّة، الخالية من الذوق والمرتفعة إلى علوّ متهوّر، لقد أنجز الاندفاع الجنونيّ الأحلام الأكثر غرابة، ومن هنا نشأت البنايات المعيبة والمناقضة للنّظافة العمومية، أكثر منها لأمن السكان.[413] ونجد من بين كتّاب القرن التّاسع عشر السّيّدWhal الذي يحبّ البلد والمدينة، يقوم بتقديم معاينة حزينة في عام 1880 بخصوص المعاملة التي خُصّصت للمدينة الأم:

"إنّه لمن المؤسف أن لا يُلتزم غداة الغزو باحترام الجزء القديم من المدينة الإسلامية والقيام ببناء حيٍّ جديد إلى جانب حيٍّ مصطفى، كان يفترض أن يُقام حول خليج الجزائر، لكي تتطوّر بسهولة، أما الفنانون والهواة العاديون، فلم يحرّكوا ساكنا أمام عمليّات الهدم البربريّة.[414]

ونجد Kelain لاحقا وهو العاشق للمدينة القديمة، يصدر نفس الأحكام في أوراقه الشهيرة (أوراق من الجزائر) "هل بسبب التأثّر بالموضة وحتى نؤلّف دم الأجناس ينتفض التكالب على تهديم القصبة.[415] وكما سنراه؛ وسواء كان النّقد قاسيا أحيانا إزاء الفاعلين والمسئولين، أو في شكل بكائيّات.. فإنّه كان عبارة عن صيحات ضدّ طرق الاستعمار وسياسته الحضريّة.

إنّ الزّج بمدينة استعمارية في المدينة الأمّ، بدلا من إقامتها في فضاءات حرّة وقريبة، كان تعبيرا واضحا عن التملّك – الإنكار. لقد وقعت الجزائر العاصمة ابتداء من الغزو بين يدي غرباء عنها، ينكرونها ومعها تركيبتها البشرية. ولقد يسّر هذا السلوك الاستعماري، تقليص البرجوازية الحضرية كما بدا أنّ محاربة

الاستعمار أسهل من محاربة البرجوازيّة الحريصة على ممتلكاتها، من ذلك وجبت الملاحظة أنّ المدينة كان لها الطّابع الاصطناعيّ على غرار برجوازيّتها.

لقد انتهت أوّل انحناءة نحو البحر بخسارة العلاقة مع البلد الذي كان قاعدتها الأساسية فالمدن التي تجاهلت الريف، باحتقاره أو استغلاله، لم تستطع الاندماج إطلاقا في المجتمع الشّامل الذي تستند إليه.[416] أما البرجوازية فلم تنشأ من عمق البلد، ولا تحمل في أسسها الاجتماعية والثقافية صلابة "الأصل والأرض والوطن" الذين يملون واجباتهم.

إن خطأ هذه البرجوازية، يكمن في تصور علاقتها بالمدينة التي تعرفها من مصطلحاتها الاقتصادية، من ذلك فإن الانحطاط الاقتصادي الأول والفعلي، مرده الاحتلال الاستعماري الذي يفترض أن يعمل على زوالها. وأما السلطة الاستعمارية فقد طورت مخططا للعمل، ذا بعد مزدوج، يهدف من جهة إلى:

التخلص من المجتمع القائم من خلال إفراغ المدينة، مدفوعة بوضعية الأملاك الشاغرة التي أنشأتها.

ومن جهة أخرى:

إظهار تفوق حضارتها وبالتالي هيمنتها.

وقررت نفس السلطة "التكفل" بالمدينة من خلال هدم المركز الرئيسي، ثم بقية الفضاءات الحضرية وفقا لحاجيات المجتمع الأوروبي المستوطن حديثا.

تُعبِّر الرغبة في خلق فضاء استعماري في قلب المدينة، عن إرادة السلطة القائمة إزاء المصير الذي ستُخص به المدينة.

ويجدر التذكير، ولو بعد فوات الأوان، أن طرق تملك المدينة سيتم اعتبارها بمثابة أخطاء يؤسف لها، أخطاء تم تأكيدها من خلال

المعاينات على غرار: "لقد أردنا القيام بعملية اقتصادية، لكنها كلفتنا الكثير".[417] وبالفعل؛ تتبع المدينة التي شيدها المسلمون، خطة الملاءمة بين الإطار المشيد وتضاريس الجغرافيا "الأرض" مما نتج عنه شكل هندسي فريد من نوعه، بينما تفرض النظرة الغربية نفسها ومعاييرها وهي "الأشغال الكبرى والتهيئة والإسناد..إلخ" والإنجازات ذات الكلفة العالية التي ترى النور على أنقاض مبان قديمة. وسيتم الشعور بالخطأ أكثر، عندما سيتم بناء المدينة الاستعمارية حول المدينة القديمة وعلى أرض أكثر ملاءمة.

إنها وجهة نظر جد مختصرة، تتعلق بالفضاء الحضري الذي تمثلت فيه العمليات الأولى للتملك – الإنكار- للمدينة ذاتها. فالجزائر الأصلية التي كان بإمكان السلطة الاستعمارية المحافظة عليها، كان يتعين أن تختفي بإرادة وخطأ النظام الجديد. وكانت الجزائر ستعرف، أولاً، في تاريخها مع بداية القرن التاسع عشر، تغيرات مع توقف أعمال القرصنة التي اختفت لفترة؛ ثم إذا كان التاريخ يعلمنا بصفة عامة، أن نهاية حقبة لا يعني نهاية مدينة في وضعية الاستعمار فإن الجزائر، يتعين أن تكون الاستثناء.

2. بناء المدينة الحديثة

ينبغي التّذكير، بأنّه خلال الخمسين سنة التي أعقبت الغزو، كانت الجزائر العاصمة تتطوّر بشكل عامٍّ، وفق تداعيات التوغُّل الاستعماري في البلاد برمَّتها، بما فيها مخلفات الحرب، مما أعاق كثيرا الحركة الضرورية لإنشاء هيئة حضرية جديدة، وعرقل بالتّالي انطلاق مشاريع اقتصادية وما ينجرُّ عنها من زيادة في السكان واستقطاب لرؤوس الأموال.. إلخ.

إنّها الفرصة التي ستتاح مع نهاية القرن التاسع عشر، حيث يتميّز بناء المدينة الاستعمارية بطموح هائل وسرعة مثيرة للمضاربات المثمرة؛ كما سيؤجّج الرّخاء الاقتصادي وتفعيل الاستثمارات وتشجيع الهجرة التي تناقصت بعض الشيء كما في السّابق، علاوة على إنجاز إطار حضريٍّ "عمران" تستدعيه الحاجات المعتبرة والعاجلة لفضاء حضريّ لصالح الأوروبيين.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الجزائر العاصمة الحديثة، بصفتها عاصمة، قطبا جذّابا بالنسبة لجميع المعمِّرين، لم يتوقف عن النمو ضمن ذلك المنظور إلاّ مع نهاية وضعها كمدينة استعمارية؛ ولذلك فإنّ كلّ مرحلة من نشوء الفضاء الحضري، يقابلها واقع

حضريٌّ يتناسب مع مرحلة التوغل والاستيطان الاستعماري على مستوى البلاد. وعلى سبيل المثال هناك صورتان لهذا التطور تبرّران بنفس الطريقة اختيار منهجيّة التحليل هذه.

ففي وقت الارتياب (الوضع المقبل للغزو وحرب التّسوية) يتعايش المجتمع الاستعماري مع المدينة ذاتها وهي تتعصرن على طريقتها مع المحافظة على وجودها. إلا أنّه مع نهاية الغزو (1872-1873) يختار لنفس المجتمع خطًا آخر للاستيطان لأسباب موضوعية بالتأكيد (التّقليل من التمركز داخل المدينة نفسها) ثم للتميُّز عن المجتمع المستعمر وهو انفصال تضمّنته بدورها جميع مخطّطات المدينة الجديدة التي أُعِدَّت في فترة الأزمات الاقتصاديّة 1846-1860.

كتب أحد مصمّمي مشاريع الجزائر العاصمة يقول: "نحن الفرنسيّون الآخرون، لنا احتياجات أخرى".[418] وتتجلى صورة أخرى من هذا النّمط، في كون الفضاء الحضريّ المشيّد خلال 130 سنة من الاستعمار، لا يجب أن يخدم غير المجتمع المسيطر، بينما بقي المجتمع الآخر، الغارق في البؤس، غائبا عن أي برنامج وبعيدا عن أيِّ تقدم، زيادة على ذلك، تقلص فضاء المدينة ذاتها من 40 هكتارا إلى 18 هكتارا، وزاد بالمقابل تعداد سكانها تناسبا مع البؤس الذي كان يميّزها، بحيث لم يسجّل أيُّ برنامج هامّ لإنجاز سكنات اجتماعيّة يخصّص جزء منه للمسلمين الأهالي إلاّ في عام 1954 سنة اندلاع الحرب من أجل استقلال الجزائر.

لقد تحكمت الأحداث البارزة في الواقع في وتيرة إنتاج المدينة الحديثة على اختلاف مراحلها باعتبارها إنجازا استعماريّا ضخما". ولقد تمّ التركيز على النّقاط الرئيسية في رصد التطوّر العمراني لهذا الإنجاز فيما يتعلق أوّلا، بشروط الانطلاقة

الاقتصادية وتنفيذ برنامج بناء الجزائر العاصمة بأحيائها الجديدة خلال -1881-1930، ثمّ تحليل بعض الوقائع التي تتّصل بالجزائر العاصمة، حيث كان العمران والمشاكل الحضريّة مثار نقاش، بيد أنّ وقائع وأبعاد مثل هذه المسائل، أدّت إلى وضعيّات متناقضة ميّزت هذا الإنجاز الاستعماري.

المدينة وعهد الكروم

شجّعت الظّروف الملاءمة والمباشرة للإنعاش الاقتصادي، على بناء المدينة "خارج أسوار" الجزائر العاصمة، وتميّزت بعاملين شجّعا على ذلك؛ ويتمثل الأول في الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد، بعد أربعين سنة من الحرب والاستنزاف والخراب الاقتصادي، فلم تكن وضعية النزاع الدائم تلك تشجّع على الاستثمار في العاصمة، ناهيك عن سائر البلاد.

ومن هذا المنطلق، شكّلت نهاية إحدى كبريات الانتفاضات الوطنية عام 1871، التي طبعت المرحلة السابقة عن ثورة 1954، حدثا حاسما، عجّل بإنهاء الاحتلال ووضع حدًّا لنظام "السّيف" قبل أن تُسنِد الجمهورية الثالثة في نهاية المطاف، إدارةَ المستعمرة (الجزائر) إلى مدنيّين، قصد ضمان استعمار أوسع من جهة، وتعزيز الحكم الاستعماريّ من جهة أخرى.

وتزامن مسعى التعزيز هذا، مع القوانين العقاريّة المعروفة باسم Senatus Consulte عام 1863، ومنذئذ عرفت أنظمة الملكية التقليدية، تغيُّرات مأساوية بالنسبة للمسلمين الذين صودرت أراضيهم فيما بعد؛[419] وفرض الملكيّة الفرديّة على الأشكال التقليدية وبالتالي حرمان العائلات من ممتلكاتها، واستيلاء المعمّرين على أخصب الأراضي، وانجرّت على ذلك – حسب

المؤرّخين – عواقب وخيمة، كما أدّت المصادرات إلى إفقار الريف الجزائري، في الوقت الذي درَّ نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري منافع كثيرة على المعمِّرين. وجرت عملية احتلال مكثف لعمق البلاد من خلال المتّيجة جزئيّا وسائر التّراب الجزائري. وأدّى من جهة أخرى إلى إصابة الكروم الفرنسيّة بداء القمل خلال سنوات 1880 وكذا تركيز أساليب صناعة النّبيذ المكيَّفة مع المناخ الجزائري إلى تشجيع زراعة الكروم في المقاطعات الجزائريّة الثلاث.[420]

ونستطيع من خلال التاريخ الاقتصادي للجزائر، أن نسمي الفترة التي تبدأ حوالي 1880.

"بعهد الكروم" بالتَّخصيب، أولاً، ثمّ بتنمية الأنشطة التي أدّت إلى تكثيف الأعمال وإلى الهجرة. ولقد نجم عن هذه العوامل مجتمعة، نموّ صناعة البناء، حيث عبّئت رؤوس الأموال المتأتّية من التجارة والفلاحة ووُظّفت توظيفا مربحا[421] وهكذا أدّت الظّروف الملائمة لزراعة الكروم إلى تشجيع وتوسيع الوظائف التجارية في المدينة وبالتالي إلى تسريع حركات الهجرة في نفس الوقت.

وانعكس ذلك، بشكل كبير، على الجزائر العاصمة مقرّ البنوك والأعمال التجارية وكذا الميناء الذي يربط بلدا غنيا بالمتروبول على نحو أفضل طيلة الفترة الاستعمارية، مما أدّى إلى تجهيز المدينة وتطوير وسائل اتّصالاتها بحيث مُدَّت، خلال الفترة 1880-1896، خطوط السكة الحديدية وتم الرَّبط بين الجزائر العاصمة والبليدة ووهران ثم الجزائر العاصمة وقسنطينة والبليدة والمدية والبرواقية إلخ..[422] بشكل أفضل عمّا كان عليه في الفترة السابقة. وبالفعل فقد أسندت إلى غاية 1871، المسائل المرتبطة

بالعمران (الحضريّة) إلى لجان متعدّدة في انتظار القرار الأخير من وزارة الحرب.[423]

وعرف النّشاط الاقتصادي في تلك الأثناء، حيويّة ووفرة في رؤوس الأموال ونموًا في عدد السكان الأوروبيين، إثر هجرة الإيطاليين والإسبان والمالطيين...كما تمّ حل النّزاع القديم بين البلدية والعسكر (مالكي) الأراضي حول المصالح التجارية والتوصُّل إلى من ينجزها جزئيًا.

وبينما كان يتعين انتظار حل مشاكل أخرى، كان الفضاء الحضري (العمراني) آنذاك يضمُّ وسط الجزائر العاصمة والمدينة الأمّ (ذاتها) المحاطة بالتّحصينات العسكريّذة المشيّدة سنة 1840. وبلديّة مصطفى باعتبارها مدينة قائمة بذاتها وضاحية باب الوادي المخصصّة بدرجة ما للمهاجرين الأجانب مما أوجد توزيعا للفضاءات الحضرية (العمرانية) المتجاورة داخل وحول موقع محدَّد. وكان على المدينة الأمّ، من أجل تعزيز الاستثمارات وتصوّر برامج للإنجاز وتجهيزها بصفة متناسقة، أن تتفاوض مع العسكريين وأن ترتبط بضاحيتها.[424]

وهكذا قامت البلدية بشراء أراض عسكرية وطلب إعادة النظر في تصنيف تحصيناتها التي دمر آخرها في 1905.[425] وهكذا أيضا أصبحت مخطّطات تجميل المدينة وتوسيعها أولويّة بالنسبة لمجتمع يتطوّر سياسيا ويتحوّل إلى نظام مدني؛ مما أدّى، في مرحلة ثانية اقتصاديّة بالضّرورة، إلى إلغاء تلك التّحصينات؛ وبذلك عزّزت نهاية الفضاء العسكري طموح الجزائر لأن تصبح عاصمة تجارية كونها تتوفر على الشّروط السياسية (وجود مقرّ السلطة الاستعمارية في شمال إفريقيا) والاقتصادية؛ (ميناء كبير للرّبط) مما أكّد تطلُّع مجتمعها إلى تكوين فضاء حضري

(عمراني) تتطابق معاييرُه ومتطلباته الجديدة مع حجم الديناميكية المشهودة بفضل نتائج اقتصادية باهرة، وهو مالم يتسنّ للمدينة ذاتها، بحكم تحوُّل فضائها إلى فضاء أوروبي آهل بالسكان. وهكذا شُيّدت بصفة مستعجلة البنايات الأولى من أجل سكّانٍ سرعان ما تراكموا فيها، دون استجابة للمشاريع الجديدة، ممّا أدّى إلى بناء أحياء جديدة حول المدينة.

بناء الأحياء

يجدر التّذكير، منذ البداية، بأنّ الجزائر العاصمة شهدت مع نهاية القرن التاسع عشر ازدهار الاستثمار العقاري الذي أصبح كثير المردودية، ثم إنّ المدينة نفسها بدلا من أن تستفيد من هذا الاستثمار، تعرّضت لاختراقات جديدة، أدّت إلى تقليص فضائها. ففي عام 1844، أدّى اختراق طريق كبير بالقصبة إلى إنشاء أحياء أوروبيّة في المدينة السُّفلى. وهكذا توسّعت المدينة الأوروبية، لكن داخل حدود فرضها الجيش الذي يحتلّ الأراضي المحيطة بالسور... ولقد تبدّلت هذه الوضعية التي استفاد منها لاحقا موظّفو البلدية وقضاتُها كون الاتفاقيات المبرمة بين البلدية والعسكر سنة 1891 تنصّ على منح المدينة تنازلات، تمكنها من التّوسع ودفع حركة المضاربة إلى التطوّر.

ونتج عن هذه الاتفاقيات نموٌّ يعيد إلى الأذهان حمّى الماضي حيث التحمت الأحياء المحيطة بأحياء المدينة الأمّ، كما حصل عام 1904، (إعادة الإلحاق الإداريّ) أمّا على الصعيد الحضري (العمراني) فإذا كان الوصل، في السابق، قد تحقق عن طريق البنايات فالاتّصال، في الحاضر، يكمن في أهمية السكان وليس في القطاعات أو الأحياء.

السّكّان: مواقف وأرقام

فيما يتعلقّ بالسكان، نلاحظ وجود دراسة للسيد R.Lesres، نقتبس منها الأرقام المتعلقة بسنوات 1880؛ والتي تشير إلى تضاعف عدد سكان بلدية الجزائر العاصمة التي عرفت ظهور أحياء جديدة وبسرعة. فسجّلت، في الفترة من 1880-1896، زيادة في السكان بـ 4972 نسمة سنة 1886؛ وبـ 10558 سنة 1891؛ وبـ 10363 سنة 1896؛ وكان من مجموع 25893 ساكن، عدد يُقدّر بـ 17257 نسمة من الفرنسيّين والأجانب.(426) وفي سنة 1896 كانت مدينة الجزائر العاصمة تضمّ 120 ألف نسمة: من بينهم 34771 يسكنون حي مصطفى الذي تمّ إلحاقه عام 1904.

إنّها زيادة تقدر بـ35 ألف نسمة بالمقارنة مع 1880. وبتعداد 92120 ساكن تعتبر المدينة الأمّ آهلة بينما ينتقل الأوروبيون أكثر فأكثر نحو باب الوادي وخاصة نحو مصطفى. وبينما يتوافد السكان المحليون (الأهالي) إلى المدينة الإسلامية يجذبهم نموُّ الميناء وازدهار التجارة.

ففي الواقع كان الحيَّان العتيقان، البحرية والقصبة، يشهدان اكتظاظا لكونهما الوحيدين اللذين استقبلا واحتضنا السكان المسلمين. ففي الفترة بين 1896- 1930 ظلّت مواقع السكان الحضريين على ما كانت عليه في الفترة السابقة، مع فارق يتمثّل في ارتفاع حجم الزيادة السكانية بشكل معتبر.

وهكذا دلّت إحصاءات سنتي 1926/1896 على زيادة بـ 96 ألف ساكن وعلى نموّ سريع. وتكشف قراءة هذه الزّيادة عن تطورّ في جميع القطاعات الحضريّة للمدينة.

وهكذا استقبلت الجزائر العاصمة، وبهذه الطريقة المتنامية داخل أسوارها، عددا أقلّ من السكان، بينما تضاعف عدد سكان كلّ من باب الوادي ومصطفى باعتبارهما من الأحياء الأوروبية بنسبة 103 % و 141 % على التوّالي وذلك على مرّ ثلاثين سنة.

وباختصار، نلاحظ أنّه من مجموع 215 ألف ساكن عام 1926 عبر العاصمة وضواحيها، شكل عنصر الأهالي 55800 نسمة، أي 25 % من إجمالي السكان الذين توجد أغلبيّتهم في القصبة وليس في المدينة السُفلى، كفضاء أوروبي. ونلاحظ أيضا أنّ انتقال السكان الأوروبيّين إلى مصطفى، وكذا عدد قليل من المسلمين إلى باب الوادي، يبيّن بوضوح هاجس الانفصال بين الحالتين على غرار ما حصل عند تعمير المدينة الجديدة.

جدول حسب تطور القطاع 1926

الجزائر – الأم	السكان	112.000 ساكن منهم 45 ألفا من الأهالي
باب الوادي	السكان	28.500 ساكن منهم 800 من الأهالي
مصطفى	السكان	75.000 ساكن من 10 آلاف من الأهالي

وتشتكي المدينة التي تقع خارج الأسوار، من عدم توفرها على ضاحية، لوجود مؤسساتها الاستشفائية وقنواتها للمياه والمسلخ البلدي وقصاباتها ومصنعها للغاز والمدارس العليا، جميعها في إقليم مصطفى. الأمر الذي أدى بالقائمين على شؤون المدينة إلى إعادة إلحاق الضواحي وتطوير أحياء جديدة في الشمال والجنوب، وضم حي باب الوادي الذي عرف بناء 874 مسكن جديد، أقيم عدد كبير منها على أرض جرداء تابعة للضاحية من الشمال، وهو الأمر الذي يجسد التحام الجزائر العاصمة مع ضاحيتها.

ولقد اعتبر هذا التطور نتيجة للازدهار التجاري والصناعي للجزائر العاصمة، أمام الحجم الكبير الذي اتخذه حي مصطفى إلى الجنوب. فلقد كانت هذه المنطقة الخضراء من الجزائر قبل 1830، تحتضن المساكن الفخمة للبرجوازية العاصمية؛ فارتقى الحي إلى مصاف بلدية في 1871، في الوقت الذي كان يتمتع بصفة المدينة، كمنطقة جذب للسكان الأثرياء. "إن جميع الآمال التي نعلقها على إنشاء أحياء جديدة على تراب بلدية الجزائر، لن تمنع السكان من التوجه أكثر فأكثر نحو مصطفى".[427]

ففي نهاية هذا القرن الملائم، رأت أحياء جديدة النور، مثل حي الآغا وقرية إيسلي وبلكور..إلخ . وذلك رغبة من السلطات في فك الاختناق عن الأحياء القديمة للمدينة وذلك لتجاوز الإكراهات العسكرية المشهورة. وكانت سنة 1896، السنة التي تقرر فيها التدخل في المحميات العسكرية، قصد الالتحام التام لمنطقة العاصمة، وتخصيص مساحات هامّة من الأراضي لإنجاز الجزائر العاصمة الكولونياليّة الحديثة اعتمادا على رأس المال المتوفّر ممّا سيعطي لوتيرة البناء دفعا لا نظير له، "إنّه تحوّل كامل ذلك الذي ستعرفه خلال بضع سنوات عاصمتنا"، كتب بحماس مؤلف من مدينة بوردو لوصف الجزائر العاصمة التي ظلت آنذاك في عام 1895 تتمتّع بإطار بديع من الاخضرار والأنوار ولو أنّها تقادمت بعض الشيء، وأمكن إيهام سكّانها بالعيش المعاصر، للويس فيليب ونابليون الثالث...

في المدينة السّفلى، على الأقلّ، أزيلت التّحصينات وشُقّت مكانها طرقات واسعة وشُيّدت على أرضها مساكن تسرّ الناظرين، يبدو المؤلف هنا، متأثرا لمنظر الأحياء الجديدة والطابع العامّ للمدينة، فهذا شارع "سادي كارنو" ينمو وتمتّد بناياته الضّخمة

وأيضا شاليهاته المتواضعة لتصل مشارف حديقة التّجارب، وهكذا التحمت البلديّتان التّوأمتان، الجزائر العاصمة ومصطفى بعد أن كانتا متنافستين ومعزولتين، وعمل مرسوم إعادة الإندماج، على صهر مصالح المدينتين المتجاورتين، العاصمة ومصطفى اللّتين أصبحتا مدينة أوروبيّة كبيرة.[428]

مع الإقلاع الاقتصادي سوف تشهد الفضاءات الحرّة للجزائر العاصمة ورشات هامّة بهدف إنشاء أحياء جديدة، وكانت المدينة المحاطة بأسوار وحدها، الأقلّ حظّا من حركة التّعمير تلك بإنجاز 151 وحدة سكنيّة بناها العنصر الأوروبيّ، بينما في باب الوادي، الحي العمّاليّ بحكم تاريخه ومصيره، فقد بلغ عدد المنازل 654 خلال الفترة بين 1896 و1926 وفي مصطفى تمّ توجيه كامل الاستثمار العقاريّ في هذا الحيّ الأوروبيّ بحيث ارتفع عدد المنازل والفيلات من 2875 إلى 4469 فيما بين سنوات 1906 و1926، وهذا بالرّغم من الأزمة السّائدة من سنة 1914 إلى 1923، وسرعان ما غطّت البناءات مجموع الأراضي العسكريّة التي اشترتها المدينة من إدارة الأملاك خلال فترة وجيزة لم تتعدّ السّنتين.[429]

حظي حي إيسلي من حركة ازدهار العمران ببناء منازل فاخرة وواسعة، على غرار استفادة الأراضي الممتدّة بين شارع قسنطينة ونهج الأرصفة الساحلية إذ شُيّدت بنايات معتبرة مثل البريد المركزي ومقرّ الولاية التي اتّصلت بنهجين عسكريين كبيرين هما: نهج "قيلمين"، شمالا، ونهج "لافيريار"، جنوبا؛ وفي سنة 1900 صارت الجزائر مُسيّرة وفق قانون سيحكمها إلى ما بعد الحرب العالميّة الثانية.

في الجزائر العاصمة تمّ فتح مجاز عمودي كبير مكان الحصن الجنوبي، وبطريقة متناسقة شُقت فتحة أخرى بالفناء المشهور لباب الوادي "المستشرف" جهة الشمال، "إنّهما نموذجان يميزان عمران الجزائر العاصمة خلال سنة 1900، أحدهما من جهة الجنوب "لافيريار" يلعب دورا هامّا في التاريخ والمشهد الحضريين، ويصبح في سنة 1930 محور الذكرى المئوية بعد اكتماله من ناحية الأعلى بالمنتدى المشهور كثيرا "فوروم".(430)

يقول "بيرك" عن حي "لافيريار" بأنّه رائع "بفضل البريد المركزي، وبالكليات الجامعية المجاورة، وبإطلالاته الفاخرة على البحر، وبعبور جمهور غفير من الأوروبيين بشكل خاصّ، وهو بذلك رمز حياة حضريّة راقية".(431)

كما تنبثق أحياء بكاملها مع نموّ صناعة العمران التي تستقطب رؤوس الأموال، وعلى سبيل المثال "استفاد باب الوادي كثيرا من هذه الحركة، بين القطّار ونهج بوزريعة بحيث ازدان عشرون حيّا بعمارات أنيقة، وفيما يتعلق بمصطفى شجّع حقّ إلغاء الارتفاق على إنشاء حيّين التحما ببلدية المدينة الأمّ".(432) وكذا الشأن بالنسبة لحيّ "تيليملي" و "بلاطو" ومرتفع "سولبير" حيث أحاطت المباني الجديدة كلّ جوانب الطريق القديمة لمصطفى "حاليا ديدوش مراد"، في ظرف عشر سنوات تغيّر طابع العمران خاصّة على مستوى مخازن الحبوب؛ ففي حي مصطفى نلاحظ، مثلا، أنّه قبل حرب 1914 أصبح شارع "ميشلي" الذي كان يعرف سابقا بطريق البليدة، محاطا بعمارات تتكوّن من 5 أو 6 طوابق في 1920 كان هذا الشارع فاخرا.(433)

من هذه الحركة المتسرّعة غالبا نشأت مشاكل الشّوارع والمباني التي أُنجزت بفعل التّخصيصات الأرضية دون سابق

تخطيط، وفي سنة 1913، كان لا بدّ من الاعتراف بأن الحيّ الأصفر في مصطفى بُني بطريقة هشّة استدعت إجراء ترميمات فيما بعد، ويُبرّر التسرّع الحاصل في تلك الظروف بالطريقة التي استقبل بها مجلس الجزائر العاصمة في سنة 1912 المخطّط الإجمالي للتهيئة قصد ضمان النظام والنظافة والإتقان بالموقع الذي حبته الطبيعة بجمال شوّهه الناس.(434)

يبدو من غير المناسب التّذكير بباقي الإنجازات والأحياء المشيّدة التي عرفتها المدينة سواء في المحيط القريب منها أو في ضواحيها الواقعة بالمرتفعات، وسمحت هذه الإنجازات للمدينة بالتّوسّع الطّبيعيّ بما يتناسب وتدرّج تضاريسها بحيث ستصبح أعالي الجزائر العاصمة لاحقا، ذات قيمة حضريّة كبيرة.

لكنّ مشكل السّكن يُطرح في المدينة ابتداء من سنة 1920 كنتيجة للحرب العالميّة الأولى التي حوّلت رؤوس الأموال وتسبّبت في أزمة أنشطة البناء وما انجرّ عن ذلك من ندرة السّكنات والزّيادة المعتبرة في سعر الشّقق "ممّا أبعد الناس عن مركز الأحياء الجديدة إلى أكواخ بائسة بسبب عجز مواردهم عن تحمّل أعباء السّكنات الجديدة"(435)

أدّى مشكل السّكن، المعقد في بدايته، إلى نشوء الديوان البلدي الذي سيبحث في المحيط عن أراض أقلّ ارتفاعا تسمح بالبناء بأقلّ تكلفة، وهكذا شُيّدت أحياء في باب الوادي ومصطفى وأماكن أخرى، بيد أنّ هذه البرامج لن تكون كافية لإيقاف توسّع المدينة فوق الهضبات، ولا لتجنّب أكواخ مستقبلا.

وبالتّوازي مع مركز المدينة وبجانب مصطفى استمرّت حمّى البناء في نفوس الأثرياء ببروز مفاهيم عمرانية جديدة أقلّ خضوعا لمرافق الدفاع؛ وهكذا، كما كتب "ليسباس" عام 1930،

وجب تحويل كافة الفضاءات الشّاغرة والمساكن المنخفضة الواقعة داخل الجزائر العاصمة.[436]

الجزائر فضاء للجدل (1930-1945):

اتّسم نصف هذه الفترة (1930-1945) بفضاء الجدل أو النّقاش لكونها ترمز، إلى جانب سنوات الثلاثينيات والأربعينيات، إلى هاجس للحصائل التي تبدو مهمة وضرورية في إطار الاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر العاصمة؛ وبالفعل يمثل هذا البلد مجتمعين لهما وضعان متضادّان، هذا الانقسام السّائد على المستوى الوطني يبدو أكثر في المدن حيث كانت الفروق بين الأوضاع ملحوظة ومتفاقمة أكثر وحيث تعتبر أوضاع الهيمنة والاختلالات أسبابا داعية لذلك الجدل حول سياسة بدت هشّة بفعل ممارساتها، فنسجّل في هذه الفترة عدّة نقاط تبدو لنا أساسية، في قراءة فضاء الجزائر الاستعمارية: فهناك، أولاً، محاولة إصلاح سياسي فاشلة في مواجهة القوى الاستعمارية الموجودة في الجزائر العاصمة. ثم إنّه كان يتعيّن تقييم نتائج هيكلة المدينة وتناقضاتها كما تتطلبّ ضرورات النّقاش حول السّياسات الحضريّة والعمرانيّة. وعلى الصّعيد السّياسيّ يمثلّ الاحتفال بالمئوية ضمن الخطاب الكولونيالي خطّة نجاح وانتصار للإمبراطورية الاستعماريّة الفرنسيّة بيد أن الوقائع السّوسيو-سياسّية لتلك المرحلة كانت توحي للفاعلين على الساحة بضرورة التّفكير في نموّ المشروع الكولونيالي؛ فعلى سبيل المثال إذا كانت عشرية 1871 ترمز لنهاية نظام السّيف، فإنّ عشرية 1930 سمحت للاحتلال بإضفاء مرونة على نظام الهيمنة، ويمكن وصفها بالبديل عن مشروع "بلوم فيوليت" الشّهير باعتباره مرقيا

لسياسة الاندماج والتّعايش بين المجتمعين، والذي سيحبطه غلاة الاستعمار والقوى السياسية والاقتصادية بوصفه بالردّة عن النظام الكولونيالي.

هذا المشروع الذي أثار جدلا حادّا مُني بالفشل السّريع ولم يحقق أبعاده الحقيقيّة ولكن ومن جهة أخرى يكتسي أهميّته من ظهوره في فترة حرجة من صعود الوطنيّة الجزائريّة الّتي اعتمدت على المدن كسند رئيسيّ في التّنمية الإيديولوجيّة وفي ترسيخها، من هذا المنطلق مثّلت السّياسة الاستعماريّة بمساوئها ميادين مفضّلة للنّقاش الوطنيّ كما سنرى لاحقا.

هكذا أصبح الفضاء الحضري صراعا من أجل البقاء وأيضا فضاء سياسيا بارزا، كما توجّب خلال تلك الفترة التي انصهرت فيها الوقائع الاجتماعية والحضرية، على المجتمع الكولونياليّ رغم رفضه، أن يشهد حيوية الحركات الاجتماعية التي كانت تفرض إعادة النّظر في عدّة حوادث أسست لأزمات عميقة، لكنّ الجدل السياسي الذي كان يُفترض أن يؤدي إلى قانون أساسيّ للجزائر سنة 1947، لن يغيّر شيئا من أشكال الهيمنة في العالم الحضري كما هوالشأن في العالم الريفي.

ومن جهة أخرى؛ وقبل التطرّق إلى مسألة الوطنيّة والمدينة لنر أولا النقاش حول الفضاء العمراني (الحضري).

نمط نموّ المدينة.

لا تخلو السياسة العمرانية المنتهجة فيما بين 1880 و1930 من عيوب جوهريّة في تطوُّر المدينة رغم أنّه من الممكن وصفها، على وجه الدّقة، بالعامل المساهم في بناء الجزائر العاصمة الحديثة، وتتمثّل تلك الأخطاء زيادة على التّفرقة المفروضة منذ

زمن طويل، وفي تلك البنايات التي توافد عليها باطّراد أفواج من المهاجرين الأوروبيين، وفي غياب بعض الدّقة عن العمران، هذه المدينة كما كتب عالم العمران "فور"، "عرفت أخطاء شوّهت نموّها عندما طغى عليها نسغ فرديّ غطّى في بضع سنوات، كامل أرجاء الريف بعمارات متراكمة، دون نسق".[437]

فيما يخصّ الفضاء الحضريّ للجزائر العاصمة، بصفتها رمزا للنّجاح الكولونيالي، وجدت المسائل المتعلقة بالسياسة الحضرية وبالعمران مكانتها المشروعة ضمن الانشغالات ذات الأولوية خلال سنوات الثلاثينيات، وأثارت آنذاك الجزائر العاصمة نقاشا هاما خاصة أنّ الرِّهان كان منصبًا على مستقبل العاصمة الكولونيالية لشمال إفريقيا، وطُرحت مسألة تعمير الجزائر العاصمة وسجّلت تدخّلات عديدة من قبل مهندسين معجبين مثل "لوكوربزييه" انخرطوا بحماس وطموح في وضع لمسات أكثر ثوريّة للطرق العمرانيّة، وسموا هكذا بالنّقاش حسب "دولوز".[438]

كما رأينا تمّ تحقيق التّطوّر المكانيّ والإطار المبنيّ في جوهرهما بفضل الإقلاع الاقتصاديّ الذي نجم عن المداخيل الماليّة للفلاحة، ففي أثناء هذه الفترة شُيّدت الجزائر العاصمة الحديثة، وأثناءها أيضا يجب التّذكير بالنقائص في الإنجاز جرّاء غياب مخطّط شامل أو عدم احترامه على الأقلّ. وانجرّت عن ذلك نتائج سيّئة خاصّة على الصّعيد العمرانيّ كثيرا ما أثارت انتقادات شديدة بشأن التّسرّع في التّجزئة التّرابيّة وغياب المخطّطات.. وهكذا ظهرت أحياء وامتدّت دون شوارع ولا قنوات للصّرف الصّحيّ الضّروريّة.

ويشير التّشخيص، على العموم، إلى أنّ "المدينة الفرنسية نمت لمحض الحاجة والصّدفة وخضعت غالبا لمجرّد التّأهّل

والنّظر".[439] وفيما بعد ألقت الانتقادات بالمسؤوليّة أوّلا على المهندسين الذين لم يكن لهم طيلة قرن أيّة نيّة لأنّهم لم يملكوا أيّة فكرة بأن يميّزوا بين الوسط والمناخ في فرنسا وفي الجزائر ولا أن يستلهموا خطوطا وأشكالا ملائمة، وكان لا بدّ من مرور قرن لكي تصبح هندسة الجزائر العاصمة متوسطيّة، وبالنّسبة لتنظيم المدينة فلم تتمّ العناية به إلاّ بعد أن تمّ بناء كلّ شيء.[440]

وفي الواقع فقد أدّى نموّ الحاجات والمضاربة ببساطة إلى إقصاء مسائل تنظيم المدينة، ولم نر في النّشرة البلديّة مكانا للتّعمير إلاّ في سنة 1925. ومن جهة لا يقدّم "ليسباس" في عمله عن الجزائر العاصمة أيّ اتهام، لكنّه يشير صراحة إلى الإهمال العمراني، وبخصوص مخطّط تجميل الجزائر العاصمة، كتب المؤلف عام 1930: "إذا أخذنا الجزائر العاصمة كمثال، من البديهيّ أنّه لا يمكن الحلم بتصحيح كل الأخطاء المرتكبة منذ قرن، ونتساءل: هل توجد في المدينة جهة لا تتطلّب تعديلات عميقة؟[441]

وتُقدّم النتائج إذن كما يلي: تماثل رتيب لنمط لويس فيليب أعقبه إنجاز لبناءات عُرفت باسم الإمبراطوريّة الثانية، ثمّ مساكن فاخرة وصلبة أثناء الجمهوريّة الثالثة".[442]

كما ساد في بداية القرن الحالي، "القرن العشرين"، "طراز جونار" نسبة إلى اسم الحاكم العامّ والذي اشتهر في المغرب الجديد، ونالت كلّ من الجزائر العاصمة وتونس العاصمة حصّتهما من ذلك، ففي الجزائر العاصمة، ظهر هذا الطراز في بعض الفيلات الواقعة في الضواحي وفي المباني العمومية "البريد المركزي والمدرسة ومقر الولاية والأروقة..".

وفي ختام الحديث عن ضرورة التّموقع يبدو من البديهّي أنّ مخطّطا شاملا يفيد الكثير بل وأكثر من كلّ المشاريع الجزئيّة ومنه تبرز أهميّة توفير ضمانات الاحتياط والتّنسيق هذه الّتي بدونها صار طابع مدينتنا فوضويّا وغير متناسق.(443)

بينما وُلد تنظيم المدينة بالطريقة البيروقراطيّة منذ 1924 و1925، "ويصير من الحتميّ إعداد مخطّطات توجيهيّة لكلّ تجمّع سكّاني حضريّ يفوق تعداده 10 آلاف نسمة في حين تواصل المدينة نموها دون أيّ تخطيط جديد ولا فكرة جديدة من شأنهما تسجيل تحوّل حقيقي".(444)

ومن جانب المسلمين، ماذا عن الفضاء والمجتمع الموجودين لكنّهما مبعدان نهائيا عن مشاريع ونقاش المستقبل الحضري؟ بمعنى البحث والاهتمام بتنظيم المجتمع في فضائه. فبالنسبة للمجتمع الأوروبي، يُستنتج بأنّه على صعيد مخطّط السّكن، كانت الحلول تكمن في تطوير نوع من الإنجاز HBM ويتمثّل في تشييد أحياء عديدة في المحيط الحضري، ولكنّ القليل من المسلمين اشترك في تلك البرامج في حين أُقصي السّواد الأعظم منها، مما دفع بمسئولي البلدية إلى إنشاء أنماط مختلفة من السكن أو السّماح بتكاثر الأكواخ قصد مواجهة المشاكل العديدة النّاجمة عن التفاوت الاجتماعي. وسيلزم انتظار سنة 1937 كي يصدر منشور حكوميّ "ينشئ نوعا من ميثاق السّكن الأهليّ وابتداء من هذا التاريخ ستحتضن أحياء حسين داي وكلوس صالمبييه ورويسو، عددا من العائلات المسلمة".[445] وبشكل عامٍّ كان التمييز بين السكان على الدّوام موجودا عند إنشاء أحياء المدينة وفي توزيع السّكّان الحضريّين.

"تمتلك الجزائر الكولونياليّة أحياء أوروبيّة وأخرى خاصّة بالمسلمين، ويكشف واقع التّوزيع العرقيّ عن تميّز عميق في المكان".[447] أظهرت تلك الثّنائيّة العرقية، إذن، نوعين من الجزائر في المصطلحات التالية:

- الجزائر الأوروبيّة وتقع في قلب المدينة الحديثة الذي يتوفّر على المراكز الحيويّة.
- الجزائر المسلمة وتنقسم إلى كتلتين متوزّعتين على أطراف المدينة الأوروبية.
- وفي الشّمال تقع القصبة العليا والقصبة السفلى الموروثتان عن العهد التّركيّ، وفي الجنوب تقع القصبة الصغرى قرب المقبرة الإسلامية بالحامّة مكدّسة فوق المنحدرات على سفح شاطئ صخري يدعى سيرفانتاس، وتمثّل نواة ومركز العمران الإسلاميّ".[448]
- وإلى جانب هذه الفضاءات توجد الأكواخ مثلما في حيّ محيي الدين وهو الأهمّ وفي أحياء أخرى.

ومن شأن تلك الوضعيّات أن تثير نقاشا في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية وخاصة ما يتصل بالمسألة الحضرية وبتنظيم المدينة، لنلخّص جوهر هذه النقاط فيما يلي:

منذ سنة 1920 طُرح مشكل السّكن واتخذ أبعادا جدّ هامة أدّت إلى إنشاء نوع من السكن عُرف بـHBM، بينما كانت الجزائر العاصمة تشكل مجموعة جدّ متجانسة مع موقعها، لكن تنامي الأحياء في المحيط غيّر من مظهر المدينة، ففي الحرب العالمية الثانية يصبح النّقاش إلزاميا مادامت الجزائر العاصمة هي فضاء الرّهان بصفتها عاصمة.

اتجه التوسُّع الرئيسي للمدينة نحو الجنوب والجنوب الشرقي، حيث تمّ تعيين أراضي البناء والصناعة والمستودعات، لكنّ هذه التهيئة تأثرت بتزايد السكان الحضريين الذي لم ترافقه حظيرة للسّكن، وكانت النتيجة الواضحة هي زيادة الأكواخ. لكن النّقاش الكبير نشأ أثناء مؤتمر تنظيم المدينة للجزائر العاصمة عام 1933 وهكذا "سمح مؤتمر الجزائر العاصمة بتقابل الأفكار وتعرّض للتّفجير من "كوربوزييه" ذلك أنّ مشروع "أوبيس" يقترح مبادئ جديدة، وتقنيّات حديثة، وأقدارا قريبة من الجزائر العاصمة، بوّابة إفريقيا".

لقد استولى "كوربوزييه " على موقع اعتبره، بدافع جنون العظمة، ملكا له".[449] ويذكر "دلوز " أنّ هذا التّفجير يسمح ببروز سلسلة من المخطّطات الجديدة "مشروع ديران، بوجيك"..إلخ وكان الشّيء الهامّ هو إتاحة فرصة لرؤى "نظريّات" جديدة من أجل نقاش حول الهيئة الحضريّة التي تمثّلت في الجزائر العاصمة، لأن أفكار "كوربوزييه" في الواقع تركت على صعيد تنظيم المدينة آثارا في الجزائر العاصمة وسيكون ذلك عن طريق ورثته الذين بلغهم خطابا هندسيّا".[450]

على المستوى السياسي شمل الفشل الذي مُنيت به محاولة النّقاش مستويين، على الصّعيد الوطنيّ، تمّ تعطيل مشروع "بلوم فيوليت" من قبل سلطات المستعمرة بعد أن فشل فشلا ذريعا.

وبالنسبة للنقاش حول المدن، جعلت الوقائع السياسية والفوارق الاجتماعيّة من العلاقات بين الجاليتن أكثر عدائيّة، ففي الجزائر العاصمة، خاصة، أدّى التوزيع المكاني للمجتمعين وكذا السّياسة الحضرية إلى إبطال أيّ مشروع للاندماج.

وفيما يتعلّق بالمكان تركز النّقاش حول الفضاء الأوروبي "فضاء الرّهانات السياسية والاقتصادية الحيوية" الذي طُبّق عليه

تنظيم نوعيّ للعمران يتوفّر على الدّقة والمعايير المستعملة في العواصم الأوروبية بحيث لا يتم التّوسّع العمرانيّ في الجزائر الأوروبّية دون وجود مخطّط توجيهي، وتتطلّب وظائف ربط العاصمة بالميتروبول كلّ عناية تناسب ذلك المقام، طالما كانت مخطّطات تنظيم المدينة تقترح لنجاحها اعتداءات على المدينة نفسها، ولكي نتصوّر ذلك علينا العودة إلى أحد أهمّ علماء العمران خلال الثّلاثينيات والأربعينات لـ"كوربوزييه" لنرى بأنّ أعماله في الجزائر العاصمة "كانت تنفي النّسيج العمرانيّ، للمدينة القديمة"[451] بحيث لا تُعنى المدينة القديمة بالمستقبل الحضريّ للمدينة التي تنشأ عنها. وتظلّ النقطة الإيجابيّة في كلّ النّقاش حول الجزائر العاصمة، وتنظيمها يتمثل في إنشاء مكتب للدّراسات العمرانيّة من قبل رئيس بلدية الجزائر العاصمة في بداية سنوات الخمسينيات بعد أن أُدمجت لأولّ مرّة المجتمع المسلم في برامج السّكن الاجتماعيّ، وسيقوم هذا المكتب بعمل رائد طيلة الثّلاثين سنة القادمة فيما يتعلّق بتنظيم عمران الجزائر العاصمة[452].

الجزائر مدينة فضاء التّناقضات:

طبعت الجزائر العاصمة مدينة التّناقضات، بملامح استعماريّة سواء في هندستها أو في تقنياتها الجمالية الأوروبية الطابع، وتمثل بذلك تناقضا مع موقفها ومع تنظيمها السّابق كمدينة من شمال إفريقيا.[453] وكذلك مع أنماط إنشاء الأحياء الجديدة التي بإلغائها المدينة ذاتها، كونت مدينة كولونيالية حديثة علاوة على التراصف في المكان للأحياء والسكان.

ويتجاوز ذلك التّراصف منطق الطّبقات الاجتماعية للنّظام الصناعي، وبتلك التمفصلات للتاريخ الحضري يوجه فضاء

التناقض العلاقات الاجتماعيّة القائمة "مهيمنون وسيطرتهم" بصفة عملية ستنمو الجزائر العاصمة بمنطق الحياة المزدوجة في المدينة المزدوجة، وأدّى توزّع السّكان الحضريين على المكان إلى إنتاج قطاعات متعارضة، بحكم المعايير العرقيّة، فالأحياء الأوروبيّة توصف بالحديثة بمنازلها الفاخرة والصّلبة والمجهّزة وغير المكتظة، المهوّاة وغير المهوّاة والغنيّة وضعيفة الكثافة، بينما تتميّز أحياء المسلمين بأنّها مثل الأكواخ. وهي أحياء آهلة بالسكان وغير مجهّزة وفقيرة، وهكذا تكونت الجزائر العاصمة، من خلال العقدين الاستعماريين الأخيرين بفضائين ومجتمعين، وها هو مؤلف "جزائر الأكواخ" يصف هذه المدينة عام 1960، فيقول: "تبدو الجزائر في نظر من يكتشفها رائعة الموقع وتتوفر على كلّ مظاهر المدينة المزدهرة، العاصمة والميناء، إنّها ثنائية ترمز لحيوية الأنشطة التي تتمركز بشكل ملفت للنّظر في قلب المدينة، وعبر الأحياء الأوروبيّة الميسورة أكثر.[(454)]

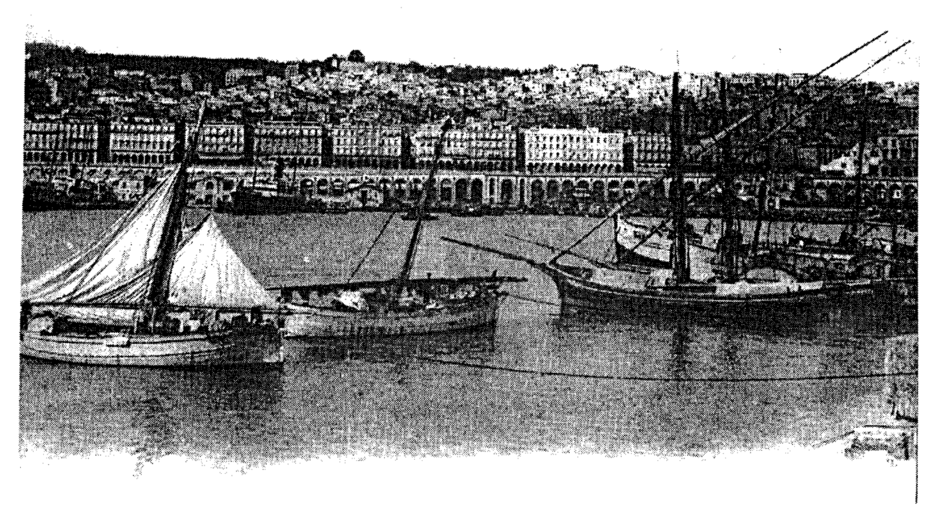
بمعنى أن إنسان "البلاد" ذلك الذي فر من بؤس ريفه، يُفتتن بهذا الاكتشاف ويرفض النّظر إلى بيوت الخشب والأكواخ، لكنّه يكتشف بسرعة بأن هذه الجزائر العاصمة ليست للجميع، وسينظمّ هذا الرّيفيّ القادم من مجتمع آخر إلى فضاء "أهله" أي المتمدينين بلا مدينة الذين يلزمون المدينة بأن تستقبلهم".[(455)]

في هذه الأحياء غير الأوروبيّة توجد المدينة، ومساوئ السّياسة الحضرية المنتهجة، على سبيل المثال، ترمز أزمة السكن إلى ملامح تلك السّياسة، وتظهر الأزمة عند المسلمين حادة ومختلفة من حيث حدّتها عن الصعوبات المعروفة في فرنسا ولا مجال للمقارنة بينهما.

ففي الجزائر العاصمة، عام 1960 يوجد أكثر من 80 ألف من السكان المسلمين أي الثلث ممن يعتبر بلا مأوى (456).

من الجانب الأوروبي "تمّ استدراك التأخر المسجل في البناء، جرّاء الحرب العالمية الثانية، منذ بضع سنوات خاصّة وأنّ الوضع الاجتماعي الاقتصادي للسكان الأوروبيين الذين يتزايدون بوتيرة ضعيفة نسبيا، يخفّف عنهم حدّة الأزمة". وترجع الاختلافات إزاء الوقائع الموضوعيّة إلى سياسة الهيمنة وذلك لطبيعة القوانين الاجتماعيّة الاقتصاديّة وليس بالنّظر إلى الثّقافات والأديان كما تراها مفاهيم "مدينة الأهالي". فمن جهة تُعدّ الجزائر العاصمة سنة 1954 مدينة فرنسيّة فعلا حيث يعيش السكان "حياة حضريّة راقية" إلى درجة أنّ البعض كانوا يتصوّرون ذهنيا بأنهم يعيشون في الجنّة فوق الأرض؛[457] ومن جهة أخرى، خلف هذا الرّخاء حياة حضرية أخرى في نفس الموقع تقوم على مخلفات المدينة ذاتها. ففي الدّاخل هناك السّكن العائليّ في القصبة أو في الكوخ، وفي الخارج لا مكان لمدينة "الرّفاه" ولكنّ مخازن الميناء أو الأسواق، ليست الحياة المزدوجة في المدينة المزدوجة كما يراها الذّهن في الجزائر العاصمة الكولونياليّة بل هي حقيقة موضوعيّة.

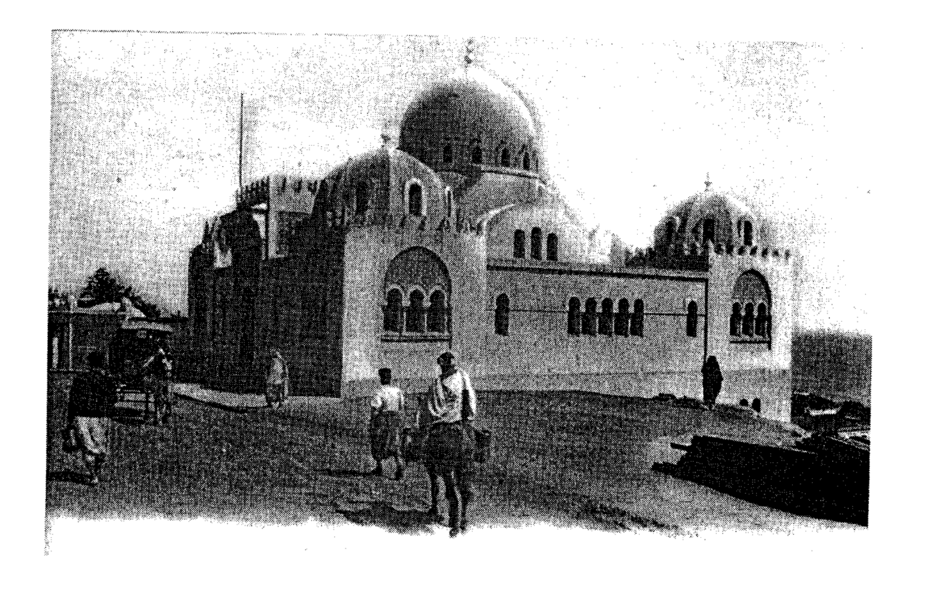
وتعمل هذه الخصائص المهيمنة للمدينة الكولونياليّة على إخضاع الهيئة الحضريّة ومجتمعاتها إلى وضعيّات متناقضة، فهناك من جهة مجتمع مهيمن يتمتع بالرفاه الذي يتيحه له التقدم المحقق، وهناك من جهة أخرى مجتمع خاضع ومسحوق تحت أعبائه ولكنّه مقبول على صعيد اليد العاملة المتوفرة وكذا اللمسة الغريبة الضرورية لتكبير صورة بعيدة عن الجزائر ذات الأصل البربري.



منظر عام

الجزائر، المرسى والقصبة

الجزائر، شارع الجمهورية



الجزائر، المدرسة العليا العربية

"لقد انتهت كتلة الأهالي إلى نسيان وجودها، إننا نتساءل بين انتفاضتين، عما إذا كانت توجد فعلا" (458) *M. Lameuniere*

3. التغيير الديمغرافي.

يعتبر التغيير الديمغرافي أحد الأحداث الاجتماعية الرئيسية في الجزائر العاصمة، في انتقالها من المدينة الأم إلى المدينة الكولونيالية، وفي وضعها الاجتماعي الثقافي اللاحق وكمظهر عام.

مدينة أوروبية من نمط عمرانها وأبهتها من جهة، ومدينة استعمارية أغلبية سكانها من الأوروبيين، بفضاءاتها المتمايزة ووظائفها الرسمية من جهة أخرى. وسينصب اهتمامنا على إظهار، كيفية مرافقة التغيير الديمغرافي لاحتلال وإنتاج المدينة بصفة لطيفة، باعتباره كمبدأ يأسس للمجتمع الاستعماري.

وبعبارة أخرى كضرورة موضوعية لإقامة مدينة استعمارية، تتماهى في نفس الوقت، في عناصر محددة (فضاء، سكان، وظائف) تعرّفها كانتصار استعماري بالمفهوم الكامل للكلمة. وبالتالي يستدعي هدف التغيير الديمغرافي، الأغلبية في العدد، التي تتطلب بدورها تغييرات اجتماعية أخرى من أجل ممارسات

وقيم جديدة. ومن شأن هذه الأغلبية الديمغرافية، مسندة بهيمنة سياسية، تدعيم النظام الحضري الجديد (العمراني).

وتتداخل هذه العناصر الثلاثة، على المدى الطويل، مع مفهوم التشكيل الاستعماري للمدينة ولمجتمعها. وسنرى أن انعكاسات هذا المشروع المنجز، هي نتاج علاقات اجتماعية للهيمنة من طرف تشكيلة جديدة، والإنكار التام لتلك التي سبقتها.

ولقد اعتمدنا بخصوص التغيير الديمغرافي للجزائر العاصمة وما يترتب عنه مع مرور الوقت، نفس الفترات، مثل تلك التي ميزت بناء المدينة كمؤثر في الأحداث والحركات الديمغرافية.

اختيار يبرز بصفة جلية في هذه الحالة أن الفضاء والسكان مظهران أساسيان يجسد تطورهما، الترابط التاريخي والثقافي والاجتماعي. فهناك أولا الفترة الأولى (1830- 1888)، حيث حدث التغيير الديمغرافي العنيف. إنها فترة الاستيطان داخل المدينة الأم الذي كان وراء عدة اضطرابات وقرارات من نتائجها "إفراغ" المدينة.

أما بالنسبة لقرارات الاستثمارات الكبرى، سواء ما تعلق منها بالبناء شبه الكامل للمدينة الحديثة، فإنها ترسم البدايات الواعدة للفترة الثانية (1881-1930). ويتعلق الأمر، خلال هذه الفترة الأخيرة، بقياس النمو الديمغرافي، حيث منحت أغلبية العنصر الأوروبي للمدينة أساليبها لمحاكاة طريقة بناء الفضاء ومن خلال الحياة الاجتماعية المعاشة. ويظهر الجانب الديمغرافي من خلال التوزيع الجغرافي للسكان.

وسيخصص المظهر الثالث، لانعكاسات هذا السلوك التمييزي. فالمشكلة على درجة كبيرة من التعقيد زادها النزوح الريفي للثلاثينيات وجذب المدينة، مسألة السكن والاقتصاد تعبيرا عن

خطورة الفوارق الاجتماعية. وإن كان هناك توازن هذه المرة، بين المجموعتين، فإنه من خلال العدد فقط.

وكان للسيطرة السياسية والاجتماعية الثقافية للمدينة الاستعمارية انعكاسات من شأنها تقليص تلصق المؤشرات التي تذكر التذكير بالملامح الأصلية للعاصمة. وأخيرا فإن حرب التحرير الوطني التي اندلعت في 1954، كانت فترة لتقلبات أخرى. فالزيادة الديمغرافية هذه المرة، هي نتيجة للتسربات والاقتلاع من الجذور، أكثر منها للجذب الذي تمارسه المدينة.

الديمغرافيا وصدمة استيطان الاستعمار

قبل تقديم ترتيب المظاهر المعتمدة للفرع الحالي، نذكر أن التغيير الديمغرافي كان تغييرا نوعيا في المدن المركزية، الجزائر، وعلى وجه الخصوص العاصمة. وكما جرت الإشارة آنفا، بخصوص فضائها الحضري، عرفت الجزائر العاصمة مقارنة بجيرانها الشمال إفريقيين مصيرا نوعيا. وعلى سبيل المثال إذا كانت الإدارة قبل الاستعمارية لهذه المدن قد استفادت من بعض التسامح في عهد الوصاية، فإن إدارة جزائر 1830 قامت بتصفيتها "بسرعة" وتم تعويضها بنظام آخر.

وبطبيعة الحال لم تكن الرهانات الحضرية الكبرى، مثل العمل السياسي، الاقتصاد أو التسيير الحضري، بيد السلطات الأهلية. لقد أرغمت السلطات الفرنسية على اعتبار الممثل الحقيقي للدولة في المدينة هو الحاكم، الموظف العلماني الذي يدين بالولاء الكامل للحكومة. الأمر الذي لم يمنع المؤسسات الحضرية التقليدية في عهد لا تتعرض الحماية الأولى والثانية من البقاء وكذا الأمر، في ظل هذا النظام "المدن الأم" لأشكال الاحتلال والتهديم إلا مدينة

الجزائر. "وحتى في المغرب نفسه. قرر المارشال Layutey الفصل الواضح بين المقاطعتين في ذات الوقت، لغرض جمالي وحتى لا تضطرب الحياة الإسلامية التقليدية".[459]

أما بالنسبة للمسألة الديمغرافية فلا يبدو أنها طرحت في شكل تغيير في حالة إنشاء نفس السلطة الاستعمارية، لمدنها واحترام فضاء المدينة الأصلية وربما بسبب عدم تكرار التجربة الجزائرية. فالجزائر العاصمة، موضوع وضحية غزو 1830، هي تلك المدينة التي ستتعرض للتغيير الديمغرافي في الفضاء الحضري الجزائري. في حين احتضنت العاصمة في العهد التركي وفي غالب الأحيان العديد من السكان ومن مختلف الأجناس.

وسيثبت التاريخ الاستعماري إلى الأبد أن عدد سكانها سنة 1830 كان في حدود 30 ألف نسمة؛ وهذا بهدف تقليص حجم عملية (الدرج) المضطربة من طرف السلطة العسكرية في بداية الغزو.

إن أكثر التقديرات إثارة للشك، "تلك التي تذكر أن الجزائر، كانت تحتضن 100 ألف نسمة في 1723 و70 ألف في 1827".[460] ويكفي التذكير بعمليات طرد سكان المدينة الأم، بعد الغزو مباشرة وبحركات النـزوح والمغادرة الجماعية الناجمة عن استيطان جيش الغزو، لإدراك حجم التحولات. ففي سنة 1833 تم إحصاء 20 ألف مغادرة وعدد السكان الجزائريين الذين استمروا في أماكنهم 12 ألف نسمة.[461] ولم يعد من تلك اللحظة يتكاثر عدد هؤلاء السكان إلا بصورة بطيئة ومعزولة في فضاء (القصبة العليا) في حين يزداد تكوينهم تدهورا.

ففي الوقت الذي يتطور من حيث العدد وخاصة بسبب النـزوح الريفي. استقر المعمرون وحولوا المدينة وفقا لحاجياتهم. وسيصبح السكان الأوروبيون أغلبية من حيث العدد لمدة أكثر من قرن. لقد

حدث هذا التغيير في تركيبة سكان المدن والجزائر العاصمة على الخصوص بالتزامن مع التراجع المعمم لعدد السكان في الجزائر وبالفعل .. فإذا كان الاستعمار اكتشف في بداياته، الجزائر تحت ملامح حضرية فإنه "واجه بسرعة الجزائر الأصلية، العالم الريفي". وستكون هذه المواجهة عنيفة وترافقها مجازر ومصادرات وإخضاع جماعي.(462)

وتسمح لنا قراءة سريعة لمصطلحات محتوى هذه المواجهات بإدراك أن حرب الغزو من خلال إجراءاتها (المجازر الأوبئة، حرق المحاصيل إلخ...) كان من آثار تخلف البلد بصفة أساسية حين لم يكن التراجع الديمغرافي أكثر وضوحا. ويأتي هذا التراجع أيضا من الهجرة والخسائر في الرجال خلال المعارك ومن إبادة كاملة للسكان بسبب الأمراض والأوبئة التي تتابعت بسبب تفكك الاقتصاد.. وضياع الممتلكات الأكثر أساسية لنهب الوسائل النقدية. وسببت المعارك العديدة، خسائر كبيرة في الرجال حيث بلغ المعدل السنوي لعدد الموتى في المعركة عشرات الآلاف، الأمر الذي يمثل في ظرف أربعين سنة من الحرب نزيفا بمئات الآلاف من الأشخاص.(463) وجعلت مجاعة عام 1868 الجزائريين يغادرون دواويرهم ويثيرون شفقة المعمرين. وهكذا امتلأت المدن والأرياف بحشود الجائعين. وقد قدر عدد الضحايا بأكثر من 300 ألف ضحية.(464)

وكانت المجاعة من خلال حجمها، موضوع العديد من الكتابات، ووصفها الكتاب بالكارثة الديمغرافية؛(465) وهي حقيقة مؤكدة من خلال مقارنة الأرقام التالية: بين إحصاء 1866 وإحصاء 1872 لوحظ انخفاض عدد السكان المسلمين من

2.652.00 إلى 2.125.000 نسمة، أي تراجعا بنسبة 20 % في ظرف ست سنوات.[466]

وسنرى بعد هذا التذكير المختصر بأسباب التراجع الديمغرافي، لعالم الريف وبمساعدة بعض الأمثلة مصير مدن في نفس الفترة. لقد كانت هذه المدن في نهاية الفترة التركية في حالة تراجع مقارنة بالقرون السابقة الماضية [467] وقد زاد وصول الاستعمار من سرعة انهيارها إذ أخضعت للنهب وتعرضت لأبشع أهوال الاحتلال، أفرغت من سكانها على اتصال بالاستعمار. ففي كل من المناطق الثلاث يلاحظ نفس المصير الذي خُصّ به السكان؛ وفي منطقة الوسط وزيادة عن الجزائر العاصمة والبليدة والمدية، أفرغت من سكانها ومن ثرواتها. "لقد فرض الحاكم العام مساهمة بـ200 ألف بياستر على مدينتي البليدة و القليعة.[468]

وفي منطقة وهران عرفت مناطق حضرية تقريبا نفس المحنة. وكان ذلك "حالة وهران" كما يذكر "الشرف"، حيث هاجر جميع المسلمين مع وصول الفرنسيين المدينة وقد كان لسكان معسكر عاصمة الأمير عبد القادر ومستغانم، نفس رد الفعل.. بالهروب على عجل. أما تلمسان المدينة الهامة والغنية فقد عرفت بدورها النفي والإخضاع التعسفي للضرائب. وفي مقاطعة الشرق.. كانت بجاية التي احتلت في 1833، مسرحا لكفاح دموي قبل أن يتم إهمالها من طرف سكانها.

لقد قضى عدد كبير من السكان أو هاجروا إلى الأبد فلم تنفع النداءات الموجهة إلى السلطة الاستعمارية.. قصد ضمان احترام الأشخاص والممتلكات والدين.[469]

لقد وجدنا آلاف السكان عند الاحتلال. قبل أن يتقلصوا في هذه المدن إلى حجم بعض العائلات؛[470] وتعرضت قسنطينة إلى تفقير

شبه كامل وإلى تفريغ من سكانها؛ فالسكان الأهالي في حالة من فقر ورعب وحرمان.[471]

انخفض عدد السكان من 40 ألفا عند احتلالها في 1837 إلى 12 ألف نسمة. أما بالنسبة للجزائر العاصمة، فقد رأينا كيف تم التعامل مع سكانها عند استيطان الجيش وتنصيب الإدارة. لقد أدت الانعكاسات إلى نفي وتلاشي برجوازية المدينة. كتب A. Berque: "أقول، بكل موضوعية، إن الشيء الأكيد هو إهمال العنصر الأكثر ثراء للعاصمة؛ وإن النزوح الريفي من الأهمية، في أماكن أخرى، بحيث لم يبق للمدن غير وضعيات من الحسرة والبؤس"[472]. ومن جهة أخرى؛ فلقد تقلص عدد السكان إلى الحد الأدنى وتدهورت وضعيتهم، بعد خسارة ممتلكاتهم المادية وحقوقهم السياسية، فأصبحوا لا يطمحون في شيء غير العودة إلى ديارهم ولو كانوا أذلاء.[473] كانت المدينة تقدم للمسافرين صورة رمادية؛ ويشهد على ذلك الدكتور Paul الذي كتب يقول: "إن كل ما رأيناه عند وصولنا أمر يدمي القلب".[474]

عرفت المدن منذ اتصالها بالاستعمار من الخراب أكثر مما عرفت من الحضارة ولذا يمكن لاحقا، إنكار حتى وجودها الحضري. على غرار إنكارها المعتاد، لكل ما هو غير مستورد في الجزائر. ويؤكد المؤرخ E.F GAUTIER، سنة 1929، "لا توجد في الجزائر مدينة واحدة كبيرة، للسكان الأهالي، وليست هناك برجوازية غير الأوروبية. فالجزائر هي البلد حيث يُؤطّر خمسة ملايين من السكان من طرف 800 ألف برجوازي أوروبي".[475] وهي شهادة تأكيد تأتي بعد مائة سنة، من احتلال المدن الجزائرية وإعادة بنائها وفق معايير مغايرة، قصد إظهار الهيمنة الديمغرافية في الفضاء الحضري.

وابتداءً من 1830، عرفت الجزائر العاصمة تقلص عدد سكانها المسلمين بنسبة 75 % في الوقت الذي يستقر بها سكان آخرون؛ ومن انعكاسات احتلال الجزائر العاصمة الآنية، الحركة المزدوجة للسكان، نزوح جزء من الأهالي وتدفق المهاجرين الأوروبيين؛[476] هجرة كانت متواضعة في البداية، قبل أن تزداد وتيرتها ابتداءً من 1835، إلى أن اتخذت طابع "خلية النحل". فقد زاد هؤلاء السكان الأوروبيين الذي كان 15982 في سنة 1835 بمعدل 5000 شخص إضافي في سنة 1841. وسيضاعف قدوم Bougeaud الذي يشجع الاستعمار، عدد السكان الأوروبيين الذي انتقل بين 1841 و1846 من 20.982 إلى 42.635 نسمة؛ [477] ثم توقف هذا الزحف ابتداءً من سنة 1846.

ولقد أدت الأزمة المالية لنفس السنة والكوليرا التي عرفتها الجزائر إلى تراجع الأعمال وبنفس القدر الهجرة. فلم يكن يبلغ عدد السكان الأوروبيين في 1853 غير 24913 شخص. غير أن منحى الهجرة ما انفك يتصاعد بوتيرة بطيئة، إذ كان عدد سكان المدينة يبلغ 32.564 سنة 1866 ليصل في سنة 1845 إلى (45.185) نسمة وهي فترة جس نبض وحرب. ويمكن اعتبار النصف الأول من قرن الاستعمار "بنصف القرن" عمليات التدمير الكبرى للفضاء الحضري وللمجتمع المستعمر (الواقع تحت الهيمنة) وكانت المأساة الجزائرية، المعيشة أثناء الغزو، ستتحول إلى أزمة بمجرد عودة السلام.

وبقي النفي الطوعي، الهجرات الجماعية للأهالي من الجزائريين لمدة طويلة مظهرا من مظاهر مدن الأزمة؛[478] فمن خلال العدد وبواسطة التغيرات التي تحدث أصبحت الهيمنة الديمغرافية حقيقة في كل من الجزائر العاصمة ووهران. ولقد

أصبحت هذه الأخيرة حقيقة مستقبلية لمجموع الشبكة الحضرية الجزائرية طيلة فترة الاستعمار.

النمو الديمغرافي والتمييز الحضري

كانت الفترة الأولى من الاستعمار وراء تحضير هذه الحقيقة الجديدة التي استغرقت نصف قرن من الزمن لكي تتحقق. غير أن النمو الذي عرفته الجزائر في بداية هذا القرن، هو نمو على أكثر من صعيد، نتاج تطور عام، مثل تطور الأعمال، تشييد المدينة الجديدة والنمو الديمغرافي.

بيد أن هذا التقدم الشامل، لم يشمل غير المجتمع الأوروبي. إذ كان إقصاء المجتمع الاسلامي، يتردد تقريبا في جميع الخطب أو في المشاريع المرتبطة بالتقدم الاجتماعي أو الاقتصادي؛ ولقد ظهر هذا الإقصاء من قبل في مشاريع المدينة الجديدة العمران الإقصائي وحتى في مشروع "مدينة نابليون" للمهندس المعماري F. Chasseriou سنة 1868.

ويرتكز على غرار مشاريع أخرى حول ضرورة إعطاء فضاء مفتوح للمجتمع الأوروبي بفصله عن المدينة الأصلية. ولاحقا ودائما في إطار هذه المدينة. نجد العمران يتجاهل المجتمع الإسلامي المتواجد على الساحة، فهناك من المشاريع الهامة التي أعيد إحياؤها تمت على مساحات في المدينة القديمة. في حين يعلم الجميع على غرار أي خطاب سياسي، أن العمران أو توجيه سياسة حضرية (عمرانية) هو الترجمة الفعلية لمشروع مجتمع، تم إقراره أو ممارسته.

ففي فضاء الجزائر العاصمة.. يتضح التمييز أكثر فأكثر في طريق توزيع الفضاءات بين المجتمعين وبالتالي في الحياة

اليومية. وقصد إبراز هذه الهيمنة الديمغرافية، الضرورية في أعين المعجبين، نستعرض أولا بعض الأرقام العامة بخصوص التطور الديمغرافي ثم التوزيع الجغرافي للسكان.

سنحاول رسم صورة سريعة لمجتمع العاصمة من خلال بعض ملامح الهيمنة الثقافية. فالفترة الممتدة بين 1830-1930 هي فترة تطور البنيات السياسية والاقتصادية للاستعمار في الجزائر. وبالتوازي، أصبح تزايد النمو الديمغرافي، بالضرورة منتجا للمراكز الحضرية.

وعلى سبيل المثال عرفت الجزائر العاصمة نموا سريعا لم تستطع لا البلدية ولا المهندسون العمرانيون ممن كانت لهم أدوار لا تذكر ولا حتى هيئة أخرى، وقفه وجعله معياريا ولا بالتالي أنسنته. فقد تمددت المدينة باتجاه جبهة البحر، متسلقة خط الهضاب وخاصة التحاقها بالضواحي مع تزايد ديمغرافي مستمر.

لقد رأينا عدد سكان المدينة يرتفع من 30 ألف نسمة في 1830 إلى 42.125 سنة 1846، قبل أن يتضاعف بمرتين. إذ انتقل من 77.500 سنة 1886 إلى 162.500 سنة 1911 و215.000 بعد خمسة عشر سنة لاحقا. لقد تضاعفت هذه الحركة بعد المئوية الأولى كما تبينه الأرقام التالية 246.000 في سنة 1931. 264.000 سنة 1936. 314.000 في سنة 1948 و364.185 سنة 1954.

وبلغ عدد سكان مقاطعة العاصمة 588.000 نسمة سنة 1954. ويتعلق الأمر بتطور يجد امتداده في مختلف المبررات أكثر منها في تلك الخاصة بسكان العاصمة.

وقبل تقديم هؤلاء السكان من المفيد التذكير "بالانطلاقة، المعترف بها وهي النجاح الذي عرفته ابتداءً من 1880 زراعة الكروم" بمقاطعة الجزائر ثم في جميع مناطق التل.

وحسب مجمل المؤرخين، فإن النتائج المالية لهذه الزراعة كانت وراء بعث تنمية الأنشطة الاقتصادية في المدينة. فلقد تمت توسعة الميناء وتهيئته وتطورت أنشطة البناء إلى درجة إحياء مخططات المدينة الجديدة التي تم إعدادها قبل خمسين سنة وكذا العديد من الأنشطة التبادلية التي تمنح للمدينة صفة الساحة التجارية الكبرى. فالدينامية الاقتصادية للجزائر العاصمة في تلك الفترة، كانت في جميع المجالات، سواء على صعيد الاحتياجات من اليد العاملة أو على صعيد المستوطنات الأوروبية في المدن.

فمدينة وهران حسب "الشرف" التي لم يكن بها غير 1000 ساكن مسلم و9000 أوروبي سنة 1831 أصبحت تتوفر على أكثر من 45 ألف نسمة في 1876 و158000 سنة 1931.[479] ولقد تم توجيه نداء للفرنسيين أولا، وأمام الاحتياجات الهامة كان يتم اللجوء إلى الإيطاليين والمالطيين وكانت أهم هجرة، هي الهجرة الإسبانية. ففي إحصاء 1886، تظهر المعطيات الإحصائية، الجزائر العاصمة، درجة تمثيل مختلف الأعراق التي تتراكب في مدينة من 75.432 نسمة.

ويميز السيد Whal بين المجموعات الثلاث الآتية: الفرنسيون وعددهم 26.775 منهم 7420 ولدوا بالجزائر و8824 إسرائيلي من جنسية فرنسية أما الأجانب من أصل أوروبي فقد بلغ عددهم 17547 نسمة من بينهم 3250 قبائلي و3250 ميزابي[480]

وتؤهل وضعيات هؤلاء السكان، العاصمة فعلا لأن تكون أهلا لما تتمتع به من خاصيات. ففي 1886 كانت الجزائر.. مدينة الأناقة والترفيه بـ850 من الملاك وأكثر من 1500 من ذوي الريوع، يقطنون منازل فخمة وهي إيزلي "Rue d'isly" بصفتهم من أصل فرنسي.

أما بالنسبة للطبقات الأخرى، فقد كانت مدينة للعمل حيث يعيش 24.000 شخص من التجارة و20.000 من الصناعة و8500 من صناعة النقل وأنشطة البناء والتغذية والملابس.[481] وقصد جعل تزايد عدد السكان أكثر وضوحا.. نعتمد أرقام الخطط الرقمية الثلاثة أسفله .. وفقا للفئات الثلاث للسكان الذين سكنوا الجزائر العاصمة.[482]

	1886 (31)	1901 (32)	1926 (33)
الفرنسيون	% 35,5 = 26.775	% 50 = 69.000	% 64,2 = 37.863
الإسرائيليون	% 11,7= 8824	% 8,5 = 11750	% 10,1 = 21813
المجنسون	% 29 = 22286	% 20,4 = 28250	% 1,3 = 2740
الأجانب الأوروبيون	% 23,3 = 17547	% 21,1 = 29000	% 100 = 214.920
المسلمون	% 100 = 745.432	% 100= 138000	% 100 = 204920
مجموع السكان من بينهم الأوروبيين	% 76,7 = 57885	% 79,9=109000	% 74,2 = 159629

وبفضل الحركة الاقتصادية العامة، تضاعف عدد سكان مدينة الجزائر تقريبا في بداية القرن، إذ انتقل من 75.432 سنة 1886 إلى 138.000 سنة 1901 وإلى 144.000 سنة 1906.

وبالنسبة لنفس الفارق الزمني نجد الزيادة عند الفرنسيين 57 % سنة 1901 وبـ 99 % سنة 1926. وقد تم إحصاء الأجانب الأوروبيين مع المجموعة الفرنسية. فالسكان (الأوروبيون + الإسرائيليون) تطوروا بسرعة كبيرة بين 1881 و1901 أي بـ88 % و48 % سنة 1926. وتزايد عدد السكان الأهالي من المسلمين وفقا للنسب التالية 65 % سنة 1901 مع بداية النزوح الريفي بـ84 % سنة 1926. وإلى غاية الثلاثينات.. عرفت المدينة نفس نموذج التطور ونفس الخاصيات الديمغرافية.

وبمناسبة الذكرى المئوية، كانت الجزائر العاصمة تحتضن 214.920 شخص غير أن الفرق هذه المرة، بين الفرنسيين من المتجنسين والأجانب الأوروبيين لا يظهر، إذ يتعلق الأمر بكتلة من السكان الأوروبيين ويخص سنة 1926، 214.920 ساكن من بينهم 137.836 فرنسي و21.813 إسرائيلي وبلغ عدد السكان الأهالي 52.531 شخص.[483]

فالمجموعات (الأوروبية والإسرائيلية) تمثل 72,2 % من مجمل السكان الحضريين: أي أغلبية ديمغرافية صافية ويعبر عن هذا ليس فقط بالأرقام، بل أيضا بممارساتها الاجتماعية الثقافية، الاقتصادية أو الدينية. وتؤثر هذه الخاصيات، تأثيرا مباشرا، ليس فقط على إنتاج الفضاء الاجتماعي، بل أيضا على أشكال العلاقات الاجتماعية في المدينة.

وقد استطاع المجتمع الأوروبي بهذه الأغلبية رويدا، رويدا، تعويض (الجزائر) البربرية والتركية، حيث حلت العناصر الأوروبية محل الأهالي.[484] وتبرز هذه الخلاصة بالفعل ما نسميه بالتغيير الديمغرافي. إن مبررات الزيادة الديمغرافية مبررات مختلفة، ويمكن ترتيب هذه الأخيرة في مجموعتين من الأسباب المتعارضة من حيث طبيعتها (البؤس والرخاء) ومن خلال هدفها (البقاء والترقية الاجتماعية).

وزيادة عن الجذب الذي تمارسه مدينة – عاصمة (صورة – وهم) أو "صورة – مخرج" ووفقا للوضعيات والاستراتيجيات الفردية تضاعفت الهجرات الأوروبية نحو المدينة، من جهة، لأنها تستجيب لمطلب التعمير بالنسبة للسلطة الاستعمارية ومن جهة أخرى لمطلب "المخرج" نحو وضعية اجتماعية مغايرة (جديدة) سكن بالنسبة للأوروبيين المعنيين.

ينظر الجزائريون للهجرة نحو المدينة على أنها المواجهة الأخيرة مع الفقر: فالنزوح الريفي الذي اتخذ طابعا جماعيا أكثر فأكثر يجد مبرره الدائم في المجاعة وبالتالي فهو ليس ضد المرامي الاستعمارية في توقعاتها الخاصة بالاستيطان بل إنه من بين الأسباب التي أدت بالمجتمع الاستعماري على الأقل إلى إقصاء الجزائري والقضاء على طموحه في حياة حضرية كريمة. فالمرشح للمدينة مرفوض وبالتالي يوجه نحو التخوم للسكن ونحو الميناء، عندما يستطيع الحصول على عمل.

إن تضاعف أنشطة الميناء والمناولة اليدوية للفحم والمواد المنجمية والخمور، أنشطة تستدعي اليد العاملة من السكان الأهالي، المعجب بهم، كونهم لا يكلفون الكثير.[485] ولا تشمل هذه الحركية فقط المحرومين من البلدان الأوروبية المدفوعين بالاستيطان، بل تشمل من جهة أخرى، الهجرة الداخلية، منتوج الجذب الذي تمارسه المدينة.

ويشمل هذا النوع الثاني من الهجرة السكان الأوروبيين فقط؛ ومن أجل مشاريع ولأسباب مختلفة، يبدو أن السكان الأوروبيين يتجمعون أكثر فأكثر للإقامة في المدن. تلك نسبة استيطان مرتفعة ما انفكت تتزايد من عشرية لأخرى.[486] ففي 1886، (69 %) من 465.000 أوروبي في الجزائر يسكنون المدن وهي نسبة استيطان عالية.

وبصفة عامة هاجر الأوروبيون، في الفترة ما بين الحربين، من المناطق الداخلية للبلاد "الأرياف" باتجاه المناطق الساحلية؛ وهكذا نجدهم يتجمعون نحو أجمل الأحياء كترقية اجتماعية. ولاحظ Noushi أن الإقامة بالمدينة تُضاعف عدد الأوروبيين

وبالتالي تزيد من حجم الانعكاسات؛ فهي تحوّل الأطفال مواطنين لا يعرفون الريف الذي يعني بالنسبة إليهم مصدر أموال فقط.[487]

وهكذا، وبالأغلبية، أصبح سادة المدينة من الأوروبيين من مختلف الأعراق وفي جميع الميادين؛ ولتجسيد هذا "الامتياز" الحضري، الذي تواصل إلى غاية نهاية الاستعمار، نذكر بما كان عليه توزيع السكان في أحياء العاصمة.

التوزيع السكاني في المدينة

لم يكن التوزيع حول الموقع يتم وفقا للظروف، بل حسب إرادة أسياد الجزائر العاصمة ويكمن في احتلال العنصر الأوروبي لأجمل الفضاءات التي توفرها له المدينة. ويعتبر هذا تأكيدا، لما أظهره التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لاحقا؛ فمن "التملك" والمصادرات للمساكن والقصور، في المدينة الأم، إلى إقامة أحياء جديدة غنية وفخمة بالجزائر العاصمة، على امتداد قرن من الزمن، عكست سياسة توزيع السكان في الفضاء الجغرافي علاقات القوى بين الأوروبيين أولا والعلاقات بين المتنازعين من المجتمعين في المدينة – العاصمة ثانيا. ومنذ بداية القرن، تشكلت الجزائر العصرية من تجمع ثلاث مقاطعات وهي: الجزائر الوسطى – الجزائر – شمال (باب الوادي) الجزائر جنوب (مصطفى).

سنستعيد أولا الأرقام القيمة في دراسة السيد Whal الذي سجل وحدد سكان المدينة سنة 1886. ثم نستخدم لاحقا، نتائج الدراسة الكبرى لـ R. Lespés حول الجزائر العاصمة سنة 1930.

أ) الجزائر الوسطى:

كانت القصبة في 1868، تحتضن المسلمين في المدينة العليا، بصفة أساسية. فالأهالي يشكلون 80 % بعدد سكان يبلغ 30.935

في 1886 و40.593 سنة 1926 وقد عرف هذا القطاع أكبر كثافة سكانية في المقاطعة، أي بالنسبة لكثافة الفترتين على التوالي: 1436 و2255 نسمة في الهكتار.

ب) الجزائر الشمالية:

يتموقع الإسبان على الخصوص، في أحياء باب الوادي والبحرية، وهي أحياء للعمال الأوروبيين، حيث نجد كثافة مماثلة لتلك الموجودة في أعلى المدينة، (القصبة العليا) أي بالنسبة لنفس الفترات، كثافة بـ340 نسمة في الهكتار سنة 1886 و871 نسمة في الهكتار سنة 1926.

ففي هذا التاريخ استمر حي البحرية في استقبال المسلمين (حوالي 13 %) وتدريجيا هجر الأوروبيون هذا الحي. ونذكر أن عدد سكان باب الوادي تضاعف مع حلول "عهد الكروم" إذ ارتفع من 6021 نسمة سنة 1881 إلى 280207 نسمة سنة 1926.

ج) الجزائر الجنوبية:

استقر الفرنسيون بأحياء إيزلي وباب عزون ومصطفى وهي أحياء راقية وذات قيمة عالية غالبية سكانها من الملاك الأوروبيين ومسيري المدينة. ويعتبر تطور عدد السكان من 1881 إلى 1926 مؤشرا هاما على جاذبية هذه الأحياء. وقد انتقل عدد سكان مصطفى على سبيل المثال من 12279 سنة 1881 إلى 74.433 سنة 1926. ويبلغ عدد سكان حي ايزلي وهو حي خاص بالفرنسيين، 24.391 نسمة، ولا تقطنه إلا نسبة 4,6 % من المسلمين.

تستقبل الأحياء الجديدة، السكان الأوروبيين الذين يعانون من ضائقة السكن في الأحياء القديمة؛ وتحتضن بلدية مصطفى التي أعيد تقسيمها في سنة 1905 وتحوز على ثروة كبيرة، نسبة 34% من سكان الجزائر العاصمة سنة 1926. لقد كانت حقلا للحرث

الشتوي وزراعة البقول ومكانا لاحتضان الصناعات الجديدة.. وإحدى مراكز الجذب والاستيطان. وهكذا بدأت الجزائر العاصمة ترسل الفائض باتجاه الجنوب المتشبع بسكانه(488)... ففي هذه الأحياء ارتفع عدد السكان من 1881 وإلى 1926 بنسبة 66 %.

تطور السكان حسب القطاعات الكبرى:

السكان الأوروبيون	1881	1891	1911	1921	1926
مركز الجزائر	45.185	52.174	64.700	72585	192.75
مصطفى	11.520	21.456	47.800	58746	62.644
المجمـوع	56.705	74.720	112.500	131331	137.836
السكان المسلمون المركز ومصطفى	15.306	23.336	37.821	47669	55.271
باب الوادي	6061	10.166	18.335	25512	28.507

خلاصة لأكبر قطاعين في الجزائر العاصمة:

المركز وباب الوادي	52543	62.732	84.840	403.274	116.069
مصطفى وشارع إيزلي	25.239	42.295	78.066	92.381	98.824
المجموع	77.782	105.027	162.306	195.655	214.920

ولإدراك الملامح الخاصة لسكان الجزائر العاصمة والأسباب التي تؤثر على الحركة في الإقليم، أعطيت التفسيرات التثاقفية "Aculturaliste"، مثلما حاول أن يفعل "Lespes"، حين قال: "هناك تقسيم جغرافي للسكان الأوروبيين كما للسكان الأهالي، تتكون ملامحه من عناصر تجعل كل مجموعة تتجمع تبعا لأصولها ولطريقة تواجدها.[489]

يُخفي مثل هذا التفسير، سياسة تمييز قائمة، إذ أن ما يظهر، ليس إلا نوعا من المدنية الأوروبية "موزعة في شكل أحياء مشتتة. أما السكان المسلمون فقد تم الإبقاء عليهم بسبب ظروفهم الاجتماعية، في القصبة حتى ولو كانت أحيانا ملاجئ طوعية[490] غالبا ما يأتون إلى المدينة القديمة للالتحاق بالأحياء القصديرية. وهكذا يلتحق العنصر الأوروبي، حسب إمكانياته، بالأماكن التي يختارها وغالبا ما يكون المبرر ترقية اجتماعية. ويلخص الجغرافي Noushi، بصفة مفيدة، هذا التوزيع الجغرافي للفترة الاستعمارية: "في سنتي 1926 – 1936 نمو رئة المدن الجزائرية الساحلية المغطاة بالمباني السكنية التي يسكنها الأوروبيون بالتوازي مع الأحياء القصديرية بشكل فوضوي".

فالتناقض صارخ هنا بين العمارة الكبيرة للحكومة العامة من ثمانية إلى عشرة طوابق وبين البيوت القصديرية التي تمتد على طول شارع فردان إلى غاية طاغارا.[491]

التوازن الديمغرافي والهيمنة الثقافية 1930 - 1954

لقد رأينا كيف كانت الجزائر فضاءً حضريا متميزا في ذات الوقت بأغلبية سكانها الأوروبيين وبسياسة حضرية، تتولى العناية بها؛ وهي أغلبية فرضت هيمنتها وممارساتها الاجتماعية على أرض الواقع وعلى الخصوص الفئة الاجتماعية المنبثقة بدورها عن النظام السياسي القائم.

بيد أنه وابتداءً من الثلاثينيات، أدت الهجرات الجماعية من الأرياف إلى إحداث توازن ديمغرافي، أو بالأحرى إلى خلق أغلبية في عدد الجزائريين بالمدن.[492] كما يجوز الاعتقاد، من

الناحية النظرية، بأن التوازن الديمغرافي يمكن أن يؤدي أحيانا إلى تحويرات في ظروف وطرق التعايش؛ مثل مراجعة السياسة الحضرية والدخول إلى المدينة العصرية والتمثيل الأكثر فعالية والأقل كوميدية ومراقبة النظام الحضري وتحالفاته.

سنقوم بتحليل هذه السياسة الحضرية واستمراريتها من خلال التزايد الديمغرافي للمدن، على الخصوص، والدور الشكلي الذي حصر فيه المجتمع الجزائري؛ ويُعدُّ الإبقاء على المجتمع المهيمن عليه في الظل دليلا على الهيمنة الاجتماعية الثقافية زيادة على حقيقة السيطرة العامة الممارسة من طرف المجتمع الأوروبي.

وسنقدم أولا قراءة لبعض المعطيات الرقمية للسكان الحضريين عن الفترة الممتدة من المئوية إلى 1954. فقد كانت الجزائر سنة 1954، ديمغرافيا، مدينة للتعايش 293.00 أوروبي و303.000 مسلم وبنيويا مدينة المتناقضات ويدور التعايش حول طريقة التجميع (التجاور) واجتماعيا وثقافيا حول مدينة أوروبية.[493]

تفرض هنا ملاحظتان نفسيهما: من جهة التعايش من منظوره الأولي، منظور لا يستطيع الصمود أمام حقيقة جزائر تلك الفترة؛ فالتعايش يعني التواجد والعيش معا.. في حين تهدف القوانين والمصالح والفضاءات الاجتماعية، جميعا إلى فصل المجتمعين. إن هذا التعايش هو أحد الأسباب الخطيرة للأزمة الحضرية. تعايش أوجد مجموعات بشرية في المدن المكتظة بالسكان من خلال معتقداتهم وأخلاقهم وغالبا مصالحهم.[494]

وتشمل الملاحظة الثانية الطابع الاجتماعي – الثقافي للجزائر؛ والذي يجعل من هذه العاصمة مدينة أوروبية، بمعنى الكلمة، وهو نتيجة لسياسة مدعومة منذ أكثر من قرن أي أنه نتيجة من شأنها الاستبدال التدريجي للتواجد المتزايد للمسلمين بالمدينة.

ويبرز تطور عدد سكان العاصمة منذ 1930 مرة أخرى الجذب (الإغراء) الذي تمارسه المدينة؛ وينتج هذا بالنسبة للبعض عن وضعية (ارتقاء) في حين يرى فيه البعض الآخر نتيجة لمخرج من وضعية اقتصادية متردية في الأرياف: إنه عمران المفقرين.

وتبدو لنا الأرقام أسفله كافية لتجسيد هذه الحركة السكانية في أربعة مدن رئيسية.[495]

أ) بآلاف السكان (1) 303 مسكن – 293 ألف أوروبي.

عرفت كل المدن الرئيسية زيادة مستمرة في السكان زيادات تعود ليس لارتفاع عدد سكان المجتمع الحضري ذي ظروف الحياة الاجتماعية الرديئة ولا لنسبة وفيات الأطفال المرتفعة، بل إلى نزوح ريفي جماعي في ازدياد مستمر. فالكثير من العمال لا يجدون ما يقتاتون به في عين المكان لدى المعمرين، يذهبون للمدن الكبرى وأساسا إلى الجزائروبونة وسكيكدة وقسنطينة.. حيث يوظفون كحمالين أو عمال بناء. وحسب L. Chevalier " إنهم مسؤولون عن مضاعفة السكان الحضريين الذي ارتفع من 33,1 % سنة 1911 وبـ 44,6 سنة 1936. إلا أنهم كانوا في المدن، كما في الأرياف، الضحية الأولى للأزمات الاقتصادية.[496]

وبصفة إجمالية من 1926-1936 انتقل عدد السكان الجزائريين بين 1926 و1936 من 5.412.000 إلى 6.592.000 نسمة أي بزيادة 1.180.000 نسمة؛ وفي 1954 بلغ نفس عدد السكان 8.821.000 نسمة أي بزيادة 2.229.000 نسمة مقارنة بسنة 1936، التحق جزء منهم بالهجرة في فرنسا، في حين انتشر الجزء الآخر في المدن الجزائرية.

ويعود تضخم المدن إلى فترة ما بين الحربين، إذ انتقل عدد السكان الأوروبيين من 591.848 سنة 1926 إلى 709.220 سنة 1936. وذلك بفائض 20 % في حين ارتفع عدد السكان المسلمين خلال تلك الفترة بـ 42%. وتبرز هذه الأرقام بجلاء تضخم المدن الذي يعود خاصة إلى حالة البؤس في الأرياف.

التطور الإجمالي للسكان في الجزائر:

السكان	1926	1936	المتغيرات
العدد الإجمالي للسكان	5.412.000	6.592.000	%21+ 1.180.000
الحضر الأوروبيون	591.848	709.220	% 20 + 117.372
المسلمـــون	496.305	708.173	% 42 + 211.868

ويذكر Crouzet أنه خلال سنوات المئوية "كان فقر السكان من الأهالي عميقا" فقد كانت المجاعة ابتداءً من 1935 تتهدد السكان وكان مستوى المعيشة متدنيا في حين أنه في 1871 كان كل ساكن يتوفر على خمسة قناطير من الحبوب في السنة يعيش منها وفي 1900 لم يكن لديه غير أربعة قناطير وابتداءً من 1940 أقل من 2,5 قنطار".[497]

ويبدو من خلال هذا النـزوح الجماعي أن العدد ليس ما يزعج الإدارة الاستعمارية، بل عنصر السكان الأهالي الذين يشكلون هذا العدد. إنه لمن الواضح أن الأهالي، يتموقعون أكثر فأكثر في المدن الجزائرية، وأكثر من ذلك، فإن نسب الزيادات أكثر أهمية بالنسبة إليهم عنها عند الأوروبيين.[498] فكيف نندهش عندما نعلم أن أعلى مستوى لتعمير المجتمع الاستعماري لم يتجاوز إطلاقا 10 % من مجموع السكان الجزائريين!

بالرغم من أن السكان الجزائريين لهم نسبة تعمير أكثر تدنيا.. ففي الوقت الذي عرف المجتمع الأوروبي العمران الحضري بـ77 % سنة 1931، كانت نسبة العمران الحضري في المجتمع الإسلامي لا تتجاوز 14 % ولاحقا استقر المجتمع الاستعماري كله تقريبا في المدن 80 % في 1954 و88 بالمائة % في 1959. أما نسبة تواجد المجتمع الجزائري في المدن فكانت 20 % وفي ظروف اجتماعية أشير إليها من قبل.

بيد أن هذه الزيادة في عدد السكان المسلمين في المدن ما انفكت تثير القلق. "إن مدننا مثل الجزائر وتلمسانووهران تتيح نشاطا سياسيا هاما".[(499)] وهكذا ستقوم السلطات الاستعمارية برد فعل يتمثل في رفض تمدن المجتمع الإسلامي، بالرغم من التقهقر الاقتصادي للأرياف.

هناك موظف سام، يعيد اكتشاف خصال القبائل ومزايا جبالهم، ينصح بشدة بالعمل على استقرارهم؛ ويقول: "في الحقيقة من المهم أن يعمل الأهالي على الأرض التي ولدوا فوقها؛ فالرجل القبائلي، الذي يعيش في الجبل، رجل شجاع ومقاول ومجتهد يحب أن يبقى حيث يعيش في الجبل الخصب إلى غاية الاقتراب من قممه الذي شبّه جمالها بالأخاذ بالمواقع الجميلة في كورسيكا".

فهل يجهل كاتب هذه الأسطر أن هذه المنطقة ذات تقاليد عريقة في الهجرة بسبب أراضيها الصعبة؟ ويعبر هذا الموظف بذلك عن بعض مخاوف النظام القائم "بدلا من أن يدجن العامل البربري على أخلاقنا من الأفضل الإبقاء عليه حيث ولد في الإطار الذي يلائمه".[(500)]

إنها المخاوف التي جعلت Noushi يكتب منتقدا من جهة أخرى مغادرة المعمرين للأرياف "لقد فقدت المدن الجزائرية التي يتمتع

فيها الأوروبيون بالأغلبية وبلا منازع لحد الآن هذه الخاصية بالرغم من التمركز الحقيقي للسكان الأوروبيين الذين يتجهون منذ 1919 نحو إهمال الأرياف".[501]

سمح هذا التوازن الديمغرافي الذي فرضه عالم الريف لاحقا للجزائريين في البيوت القصديرية بالوعي السياسي، بدون أن يغير الملامح الحضرية أو ممارساتها. إن هذه الفترة 1930-1954، هي فترة ازدهار المجتمع الحضري الاستعماري، فالجزائر الحديثة يحكمها أوروبيون مع امتيازات قليلة يحصل عليها المسلمون. كان الأوروبيون أكثر غنىً في المجتمع الحضري مقارنة بالمسلمين الذين كانوا بدورهم أقل فقرا من سكان الأرياف.[502]

ويضمن وزن وأهمية الأغلبية الديمغرافية، الهيمنة الثقافية بفضل العدد وخاصة السياسة التثاقفية التي تتحكم فيها العاصمة الجامعية وبصفة عملية أكثر يتعين أن يقوم الفضاء الحضري "بفرنسة" الأوروبيين الأجانب والمسلمين بعد إخفاق المدرسة باللغة العربية مع حلول القرن التاسع عشر. مع تلقين هذه الفرنسية للمسلمين الذين بلغ بعضهم وهم أقلية مراتب الدراسات العليا.[503] في حين تم إقصاء الأغلبية الساحقة منهم من المدرسة، سواء بسبب قلة المدارس أو بسبب الفقر العائلي الذي لا يسمح بالتمدرس، وبمرور الوقت تأقلم المسلمون مع مبادئ اللغة لكسب العيش (فقط) وكذلك بالنسبة لآلية العلاقات مع المؤسسات الحضرية (البلدية والمراكز الاجتماعية إلخ...) بصفة عسيرة ومشوشة أكثر مما تأقلموا مع اللغة.[504]

وفي هذه الأثناء، حاول المجتمع الاستعماري خلق ثقافته الخاصة به "الجزائرية" حيث لا وجود لدور المجتمع الإسلامي ولا مكانة له، إنه العدم. ففي الأدب، كما في السينما، لا وجود

للمجتمع المهيمَن عليه غير وجود مسموح به وفي الظل. وفي المقابل خلق الأدب الاستعماري شخصية مجتمعه فالشخصيات المشهورة أغلبها من الإسبان أو المالطيين الذين أصبحوا أبناء باب الوادي أو الضواحي. ويتعلق الأمر هنا بالانتساب إلى رواية "دم الأجناس" حيث نجد الطابع الروماني لإفريقيا الشمالية وشعور إعادة فتح هذا البلد بفضل جيل جديد من الأفارقة الأوروبيين وكان يتعين انتظار الخمسينيات لميلاد ثلاثة أو أربعة كتاب جزائريين من شأنهم كتابة الواقع المأساوي لمجتمعهم.[505] وفي السينما، أظهر المجتمع الاستعماري، ما لديه من روائع وغرائب، ممزوجة بنوع من الثقافة الفلكلورية، شخصيات قوية ومهيمنة ومغامرة وحتى بأطفال، إن سيئين وإن جيدين مثل "Pépé Moko".

وفي المقابل، ينظر للمجتمع الجزائري، من خلال مظاهره السلبية، على غرار ما كان يسمى بالتركيبات في القرن التاسع عشر؛ وتوصف السينما الاستعمارية بالوهم المزدوج.[506] ومن جهته، لم يكن المسرح يشكل ما كان يتعين أن يكون استثناءً عن القاعدة العامة للمثاقفة بالرغم من التسهيلات التي يتوفر عليها و المتمثلة في المشافهة.

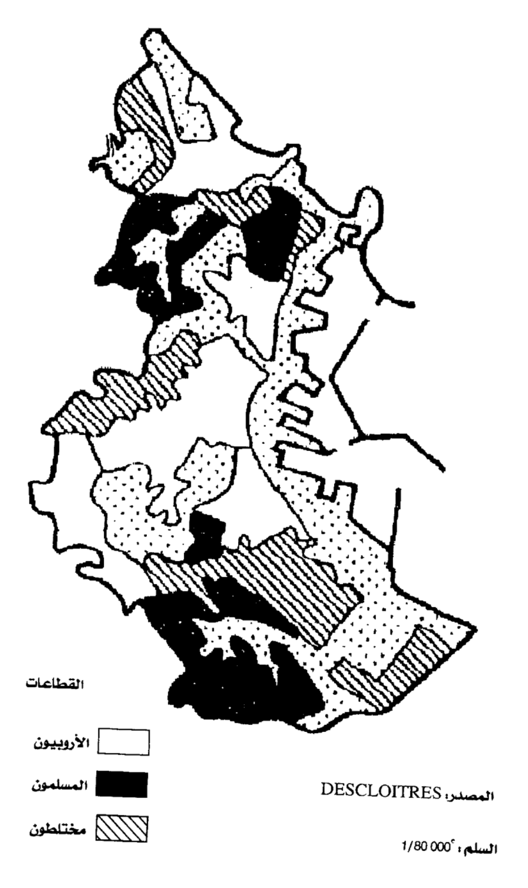
يمكن أن نتصور مدى عدم شعبية المسرح الاستعماري، غير المتذوق وغير المثمن من طرف المسلمين؛ كما يمكن رد ذلك بسهولة للغة وللمستوى الثقافي بالإضافة إلى الابتذال والتفاهة إزاء الاهتمامات الاجتماعية لجماهير المواطنين. وإن للمسرح الجزائري سلوكا سلبيا إزاء وصايته وجمهوره إذ كان خاضعا، من خلال وظائفه المعترضة كموزع للأيديولوجيات، للرقابة الممارسة عليه من طرف وصايته.

بيد أنه يجب الاعتراف، أن دوره الثقافي، كان دورا رديئا، بدون إشعاع ولا بصر، مثلما هو شأن مسرحياته وموضوعاتها. فالمواضيع لا تتجاوز مطامحها المسائل الداخلية، (الزواج والجشع والخداع) وهي مسائل عزيزة على مجتمع تقليدي ميسور في فاقته، كان مختلفا على الدوام مزيفا ومصطنعا وخارج الاهتمامات الحقيقية للمجتمع الإسلامي.

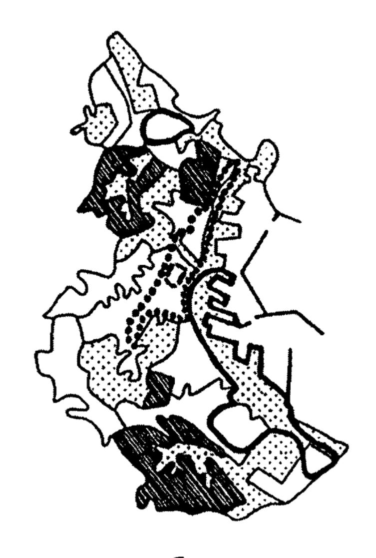
ويتعين التذكير في الأخير، أن هذا المسرح يبدو مجردا من أي إبداع جدي وهو ما ليس من شأنه، مواجهة المرامي الاستعمارية في السيطرة الثقافية. ومن جهة أخرى إن من السهل إدراك اهتمام الأغلبية الديمغرافية.

لقد أدى إشباع الميادين الاجتماعية بتأثير هذه الأغلبية على المجموعتين، بالعاصميين إلى إعطاء المدنية طابعها الأوروبي.. لكن في جانب آخر، ما كان للتطورات الاجتماعية والاقتصادية إلا أن تتعارض فيما بينها. فالمدينة ميدان هذه الخصومات "الفضاء" هي أيضا وعاء لأزمات أخرى، لكن هذه المرة ستكون ذات بعد وطني. وهي أزمات كما سنرى ذلك لاحقا، ستؤدي مرة أخرى إلى التسبب في عمليات نزوح واجتثاث أكثر مأساوية عن سابقاتها.

وهكذا.. لقد كان التوازن الديمغرافي من حيث العدد فقط. إذ لا يبدو أمام الوضعيات الاجتماعية المختلفة للمجتمعين أن العدالة كانت موجودة يوما مّا، بسبب وضعيهما على التوالي.. المستعمِر والمستعمَر. فإذا كان هذا المخرج من الناحية التاريخية منتجا لمفهوم، فلن يكون غير مفهوم اللامساواة المنظمة بين الرجال الخاضعين له في لحظة معينة من التاريخ.



التوزيع الإثني



مراكز صناعية

مركز الإدارة والأعمال

مركز جامعي

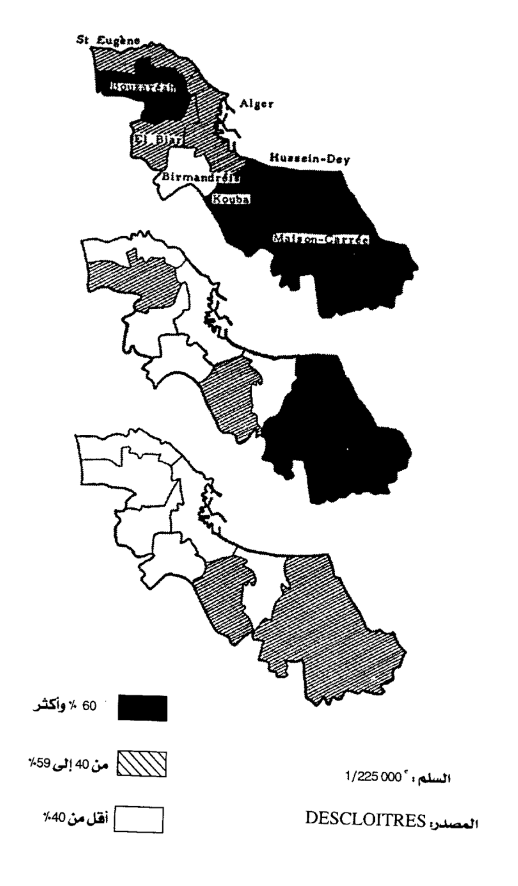
القطاعات المسلمة

فضاءات شاغرة

المصدر: DESCLOITRES

السلم: 1/80 000

المراكز المتعددة للجزائر



السكان المسلمون ضمن إجمالي بلديات المقاطعة

4. الجزائر عاصمة الاقتصاد الاستعماري

من البديهي أن المدينة التي يسيّرها نظام حضري، تمتلك اقتصاداً ينمو حسب النظام السياسي المفروض. وبالتالي، فإن اقتصادها وتنظيمه كذلك، لا يمكن أن يكون إلا نتيجة لهذا النظام. وفي سياق تحول وضع الجزائر، من جزائر – المدينة الأم إلى مدينة – استعمارية فإن الأوجه الأساسية لهذه التحولات تمس الجانب العمراني في البداية، لتشكيل مدينة جديدة بما تقتضيه من قضايا ديموغرافية فيما بعد، وما تحمله من تغييرات ومسألة الأغلبية العددية للسكان المسيطرين. يبدو أن، هذا ما حصل لاقتصاد البلاد والحواضر كذلك.

إن وضع المدينة – الاستعمارية كنموذج، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تمت السيطرة الفعلية على الاقتصاد، من طرف أولئك الذين فرضوا النظام السياسي. لنذكر أن المقاربة الاستعمارية، بقيت وفية للمهام التي سطرت في السنوات الأولى للاستيلاء على البلاد.

وبالنسبة للاقتصاد، كما هو الحال بالنسبة للمجال والديموغرافيا، فإن هذه الطريقة ترتكز على التقليل من شروط أداء القطاعات المستهدفة. ومتى بدأت العملية بتماسها مع السلطة، انطلقت عملية الاستحواذ وخصوصا التغيير، بهدف إبراز واقع جديد.

كما لا يبدو لنا ضروريا، التذكير بنفس ميكانيزمات التغيير المطبقة على اقتصاد الجزائر – العاصمة. إنما نود التأكيد على الكيفية التي كانت عليهٔ الجزائر – الحديثة، من خلال وظائفها واقتصادها، مدينة استعمارية محطة للمرحلة التي تهمنا من خلال وضعيتها الجديدة في إطار النظام الاستعماري، لم تكن الجزائر تخدم البلاد التي كانت عاصمة لها، كما تفعله مع القوة التي ثبتتها في وضعيتها الجديدة. وفي نفس الاتجاه، فإن المجال والمجتمع، قد تم تنميطهما من خلال الإخلال بالتوازنات والتناقضات، فالاقتصاد الحضري كذلك، أضحى موسوما بنفس التغييرات.

ويخص التحليل هنا لحظات ثلاث، يبدو لنا أنها طبعت تطور هذا الاقتصاد الحضري، والمرتبطة مباشرة مع تطور النظام الاستعماري، وثيق الارتباط كذلك مع البلد المستعمر. ويتعلق الأمر هنا، باقتصاد المرحلة، أين سخرت الوظائف الأساسية للمدينة، سخّرت لكي تلعب هذه الأخيرة دور نقطة الارتكاز للاستعمار.

وسنرى فيما بعد كيف ستصبح الجزائر مجالا للتجارة ومدينة عبور أو بمعنى آخر مدينة – واسطة. وفي النهاية، سيتم تحديد مكانة هذا الاقتصاد، أي وضعها كواسطة، داخل المجتمعين المتخاصمين.

إن طابع هذا الاقتصاد يضمّ في مواقع مختلفة عناصر طرفي المجتمع الحضري لمدينة الجزائر، لهذا، سنتناول هنا بعض مزايا الحياة الاجتماعية، التي سيتم تحليلها من خلال تعريف النشاطات الاقتصادية وتوزيع بعض الفئات الاجتماعية والمهنية.

الجزائر مدينة – ثكنة:

خلال الذكرى المئوية للاحتلال سنة 1930، أثنت العديد من الكتابات على الجزائر، بكونها وفي مجالات عديدة، المدينة

الفرنسية، بامتياز. "إنها فرنسية من خلال مكانة العنصر الوطني وسط سكانها ومن خلال العلاقات الاقتصادية التي تربطها بطريقة وثيقة مع الوطن-الأم".(507)

لقد أصبحت هذه المدينة فعلا، عاصمة لكافة الوظائف الكبيرة في الجزائر: عاصمة ثقافية أيضا، ولكنها كانت كذلك خصوصا في المجال الاقتصادي، كمعبر لجميع حركات السلع في البلاد، من دون أن تكون مركزا للإنتاج أو للتجهيزات الصناعية. كان طابعها الخاص كمدينة استعمارية كمدينة عبور. وقبل الخوض في تحليل الميزات الأساسية لجزائر سنوات الثلاثينيات، يبدو لنا ضروريا التذكير بأنه وقبيل "مرحلة الكروم"، عرفت العاصمة الركود وأدت هذه الحالة إلى الوضعيتين التاليتين:

إن التغييرات التي عرفتها المدينة مع بداية الاستعمار، أدت إلى اختلالات في وظائفها الاقتصادية. وكانت النتيجة انسداد انهار معه الاقتصاد التقليدي، من دون أن توفر بديلا آخر. بل بالعكس، بمثابة التراجع الاقتصادي للمجتمع المسّلم، الذين شاهدوا ارتفاعا محسوسا لأسعار المواد الأساسية.(508)

وكنقطة ارتكاز للاستعمار؛ أضحت المدينة مركزا للإدارة العسكرية والاستعمارية أكثر منه مركزا تجاريا. مركزاً لمعتمدية التجهيزات وميناءً لإنزال الوحدات العسكرية، التجهيزات الحربية والسلع المختلفة، وكانت المدينة كذلك مركزا لوصول المهاجرين الذين اقتنعوا بالبرنامج السياسي لـ"بوجو". وأصبحت بذلك العاصمة "مدينة – ثكنة"، أو "تولون" إفريقيا، إنه الوضع الذي أراده العسكر للجزائر حتى نهاية القرن. هذا ما منح للجزائر طيلة 70 سنة، طابعا عاما كـ"مدينة دنيا". "المدينة الكولونيالية النائمة، وفي آن واحد إدارية وعسكرية. هذا الوضع الذي كانت عليه

العاصمة سنة 1891، لم يعرف النهاية إلا في بداية القرن، أي وضع المدينة كمحافظة صغيرة والثكنة الكبيرة، لتصبح مكانا تجاريا كبيرا". [509]

أما فيما يخص اقتصاد العاصمة، فبعد إفلاسه لم تعرف نموا كبيرا في جميع الميادين، بالرغم من أن المعمرين كانوا يقيمون بها بكثافة بحكم أنهم كانوا منجذبين بتسهيلات في الاستحواذ على الملكيات في الحواضر والأراضي الزراعية. لكن يجب الاعتراف أن الحروب والأزمات الاقتصادية والأوبئة، كانت تستدعي حذر المستثمرين.

فبعد مرحلة أولى مربحة، يسحبون استثماراتهم بفعل الأزمات أو الكوليرا، التي كانت تدفع المهاجرين للعودة إلى فرنسا. يجب القول إن هذه الصعوبات ذات طابع آخر غير الطابع الاقتصادي، جعلت المدينة ترضخ في وضعيتها كمدينة – ثكنة.

وبالنسبة لتلك المرحة، فإن النشاط الاقتصادي يختزل في بعض الإنجازات في قطاعات البناء والأشغال العمومية، الضرورية للإدارة أو تلك التي بوشر فيها بعد التهديم وشق بعض الشوارع الرئيسية المفتوحة على النشاط في الميناء وبعض الصناعات الغذائية كصناعة العجائن.

أما فيما يخص السكان، عدا أولئك الذين كانوا يشتغلون في بعض النشاطات الصناعية على قلتها، فإنهم كانوا يعيشون داخل اقتصاد "جامد" ومرتبط بالاستيراد. كان يعيش جزء من السكان من الإدارة والجيش، على التجارة الصغيرة أو المقاهي والخمّارات. أما القسم الذي تم تجريده وتفقيرَه، فقد كان يعيش في الفقر المدقع: كان الكاتب "موباسّان" منجذبا إلى جمال الجزائر، وبنفس الدرجة كان حزينا لمشاهد البؤس فيها. "في كل مكان كان

هناك خلق كبير، عدد لا يحصى من المتسولين لا يلبسون سوى أقمصة بسيطة، أو مجرد قطعتي كتان مخيطة من دون كمّين، شاهدت أياما بعد وصولي، حفلا في الهواء الطلق بمصطفى (مصطفى باشا حاليا). كانت حفلة نويي: فتحت المخابز أبوابها، محلات اللعب والرمي وكذا محلات لعب الدمى والخناجر كانت هناك أشكال ملفوفة في أثواب قطنية أو أشكال من الأسماك النهرية ترقص مع أوانس المحلات. إنها بمثابة رباعي راقص من الفقعات. وفي نفس الوقت، كانت وراء المكان الذي تبتاع منه تذاكر الدخول، أي في الفضاء الرملي الواسع للساحة، مئات من العرب تنام تحت القمر، تتحرك داخل عباءاتها البيضاء وتستمع إلى المقاطع المكررة للصخب الذي يطلقه الفرنسيون".[510]

إنهما صورتان، كانتا يجلبها دوما زوار المستعمر. حتى وإن كان هناك نوع من الازدهار الاقتصادي بعد سنوات 1860، بحكم زيارات نابليون الثالث، فليس من الخطأ القول بأن الاقتصاد في العاصمة لم يكن له أي إشعاع أو بريق قبل نهاية القرن التاسع عشر، ستعرف مدينة الجزائر نموا اقتصاديا، بدأ مع هذه المرحلة الجديدة. فمن "محافظة صغيرة" أصبحت الجزائر بفضل التطور الزراعي وخصوصا الإنتاج المرتبط بزراعة الكروم، مدينة ثرية، ستتحول إلى عاصمة كبيرة للبلاد وستصبح كذلك المربط النموذجي للبلد المستعمر طيلة المرحلة الاستعمارية، اللاحقة. إنهما صفتان ستجعلان من الجزائر مدينة جذّابة.

مدينة الجزائر مركز عبور (أو مربط)

أبرز إحصاء السكان لسنة 1954، أن المدن التسع الأساسية، والذي يفوق تعداد سكانها الـ50.000 نسمة توجد في الغرب

الوهراني وفي الشرق القسنطيني. بينما توجد واحدة في الوسط وهي الجزائر. هذه الأخيرة، توجد مدينة مثيلة لها في البلاد، تحتكر لوحدها كل السلطة. أول ميناء في البلاد، موقعها في الوسط يجعلان من مدينة الجزائر، تستحوذ على جلّ الوظائف المعروفة لدى العواصم الكبرى: السياسية والعسكرية والتجارية والثقافية والصناعي مدينة – مربط أو محوّل، ضمّت الجزائر هذا الطابع في وظائفها وأصبحت المثال النموذجية.[511]

من خلال تاريخها ومن خلال موقعها الجغرافي. من وسيط سياسي، ستترجم على بقية البلاد القرارات المتخذة من طرف المستعمر. مركز لنشر القرارات ستلعب المدينة دور المجال "الذروة" لجميع الأطراف والنشاطات السياسية للمستعمر. إنها وسيط السياسات الاستعمارية، في نفس الوقت الذي تعتبر فيه الوسيط للسياسة الثقافية بمعنى البلاد المستعمرة – الجزائر. فبغض النظر عن المجالات المختلفة، أين يعيد المجتمع الكولونيالي إنتاج أو محاكاة الحضارة الأوروبية (هندسة معمارية والموضة وتنظيم العمل وأنماط الملكية...) فهناك إنتاج لسياسة ثقافية، في شكل مهام مقدسة.

فبين الحربين العالميتين، أرادت الجزائر أن تحاكي باريس على الأقل من خلال التقليد: كما ذكرنا به جاك بيرك: "أسفل شارع ميشلي، منذ شارع لافريار إلى حد حديقة التسلية، هناك مناخ باريسي. ويقول بيرك: "قربَ الهكتولتر (يعني به الخمرة) يمتلك دياره وفي أحسن الأحوال فيلاته في أعالي الجزائر. أثبت بذلك سطوته ويبحث عن جمالياته بتبنّي كامل للنمط الباريسي".[512] واسطة للقيم السائدة في البلد المستعمر، ذات الطابع الذي يبرز من خلال النشاطات اليومية، النظام الرمزي للحظيرة الكولونيالية التي

تتشكل من: "عرض الواجهات لتماثيل، ومحاكاة الساحات المتعامدة الفضاءات والوظائف: نتنزه في الأروقة، نظهر ونبرز من نحن وما نمثله"[513] من جل أوجه وظيفة الوسيط، يبدو وأن الطابع الاقتصادي هو الأكثر إثارة لاهتمام السلطة الاستعمارية وللمدينة، كممر ضروري لحركات السلع. فقد كان البلد المستعمر يستفيد من مواد بأقل تكلفة ومن مواد أولية مختلفة [514] كما كان يضمن في نفس الوقت أسواقا واسعة لمنتوجاته في البلدان المستعمرة، التي كان يستبعد فكرة تصنيعها. أما فيما يخص الثاني، فقد كانت قواعده الخلفية تتكبد الخسائر في الوقت الذي كانت فيه الجزائر العاصمة، تربح من ميكانيزمات التبادلات التجارية وترى اقتصادها ينمو حول وظيفة الوسيط هذه.

وتعود وظيفة الوسيط إلى بداية القرن التي نمت في نفس الوقت الذي عرف دفعا اقتصاديا عاما. فمع سنة 1880، عندما استتب الأمر عموما للاستعمار، نظمت السلطة الاستغلال الاقتصادي للبلاد ووسّعت من وسائل النقل. من الإنتاج الزراعي إلى الصناعات المنجمية، فكل ما ينتجه البلد من خيرات اقتصادية، كان يستغل أو يوجّه للتصدير. وسيسمح هذا النشاط الاقتصادي للمدينة، من أن تعرف نموا غير مسبوق. إن مضاعفة نشاط التصدير كان يخص بالدرجة الأولى المدينة وميناءها.

وطبقا للنشاط العام، اتسعت مساحة الميناء وأعيد تأهيله. فقد تم بناء مرفأ جديد مع حوض خير الدين الذي أصبحت مساحته تمثل 96 هكتارا.[515] أضحى ميناء العاصمة ميناء التصدير الأول في البلاد. وأصبحت الجزائر ميناءً للفحم وتصدير الخمور ابتداءً من سنة 1900 للنزهة للسياح البريطانيين، وكذلك عاصمة لاقتصاد البلاد الذي أصبح ينمو أكثر فأكثر. "بفضل ذلك، ازدادت المدينة

جمالا، حيث تم تشييد الفنادق والحدائق والكازينوهات. إنها المرحلة، حيث كان يسيطر بالفعل مناخ، كان يشتهر بكونه "لطيفا"، وملاذا للأثرياء و المسافرين المسكونين باكتشاف كل ما هو عجيب، والفنانين وكتاب لا يستهان بهم".[516] وبالنسبة لسنوات 1920 و1930، كان التصدير يمثل الخمور، الزيوت والفواكه والخضر والمنتوجات الحيوانية...إلخ. في 1928، صدرت الجزائر 7.3810748 هكتوليتر من الخمور، منها 7.258.206 إلى فرنسا، ما قيمته 1.285.289.000 فرنك. تضاعفت حركة السلع. وبالنسبة لسنة 1913 وخلال هذه السنة تم إنزال ما مجموعه 2822.079 طن مقابل شحن 3911120 طن من السلع. عرفت هذه الحركة سنة 1928 زيادة تقارب الضعف. وبعبارة أخرى، تم إنزال 4055788 طن بالجزائر، مقابل شحن 6640309 طن من السلع إلى فرنسا.[517]

إنها مرحلة الاستقرار والثراء الأحادي الجانب والتجهيز؛[518] عن هذه الأرقام تبرز في الواقع دور الوسيط الذي كانت تقوم به الجزائر في الوقت الذي كان باقي البلاد يعرف تقهقرا اقتصاديا. كانت المناطق الريفية تعرف المجاعات. واستمرت الجزائر إلى سنة 1954 في لعب دور الوسيط. "فقد لعب الميناء دوره في تنمية المدينة".

إن هذه الأرقام تبرز في الواقع دور الوسيط الذي كانت تقوم به الجزائر، في الوقت الذي اقتصاديا، كما كانت في المرتبة الثانية من خلال عدد البواخر التي رست بها والرابعة من حيث عدد المسافرين والثالثة من خلال الحمولة مباشرة بعد ميناء بوردو".[519]

بمساحة تقدر بـ158 هكتار، كان ميناء الجزائر يستقبل نصف الواردات وثلث الصادرات. الأمر الذي يعطي فكرة حول أهمية منشآته والعدد الكبير من النشاطات الناجمة عن التجارة الحرة التي عرفها. إن دور الوسيط هذا يفوق إطار نشاط الميناء في المدينة. مما جعل الحياة الاقتصادية الجزائرية تشبه أوروبا أكثر منها إفريقيا ويمكن مقارنة نشاطاتها بمثيلاتها في موانئ البحر المتوسط، كما أشار إليه كاتب "جزائر مدن القصدير".[520] ونقدم هنا ملخصا لبعض المؤشرات حول أهمية الدور الاقتصادي للجزائر سنة 1954. كانت هناك مؤسسات صناعية وتجارية عديدة، بالرغم من كونها تتواجد في القطاع الثالث (الخدمات والتجارة... إلخ.). كانت المدينة "تجلب إليها الرساميل المتنوعة وتحتكر البنوك الستين، حيث كان يعمل3000 فرد، الجزء الأوفر من العمليات النقدية في الجزائر كلها" [521]. فقد عرفت الجزائر استقرارا لمدة قرن، كل مصادر الثروات الحضرية الكاملة. وكان ثراؤها يقابله وبطريقة غريبة البؤس في بقية البلاد. تباين عميق في مستوى المعيشة والمصادر إلى حد كانت المدينة تبتعد أكثر فأكثر عن بقية البلاد. الأمر الذي يذكر بما كان عليه وضع الجزائر مقابل بقية البلاد قبيل سنة 1830. مدينة – محورية (مربط)، هل كان يعني ذلك انعدام التجهيزات وبالتالي انعدام الإنتاج الصناعي؟

كان ذلك بالفعل وضع الجزائر قبل 1954. ففي سنة 1930، لم يكن هذا النشاط الأخير واردا فيما يخص التوجهات الاقتصادية للعاصمة، إذا كنا نعتبر أن الصناعة هي المقياس الأساسي للحياة الاقتصادية للمدينة.[522]

وبقي هذا الواقع إلى غاية سنة 1954. ولم يكن يبدو هذا الحكم متجاوزا، ما دام القسم الكبير من مساهمة الجزائر في عجز الميزانية التجارية للبلاد، كان ينم عن ضعف الدور الذي كان يلعبه إنتاج مؤسساتها في إنتاج الثروات.[523]

كما يبيّن النشاط الاقتصادي فيما يخص التبادلات، التي يعني المواد الاستهلاكية، بين فرنسا والجزائر أو مدينتها التابعة. وكمثال على ذلك، فمن جهة هناك الخمور ومن جهة أخرى، هناك الحليب ومشتقاته والسيارات وأجهزة التبريد، التي ومن خلال قيمتها، لا يمكنها أن تثير اهتمام الجماهير المسلمة. وباختصار، كانت وظيفة الجزائر سنة 1954، مصرفا للتبادل ذي نموذج استعماري. إذ بقيت نشاطاتها وثيقة التبعية مع فرنسا وممثليها ولا توفر إلا مساهمة ضئيلة في التنمية الاقتصادية للبلاد وأسباب المعيشة للسكان [524]. إنها الملاحظة التي يمكن التعبير عنها فيما يخص مدينة تلعب دور الوسيط أو المربط. إنه الدور الذي أسند للجزائر مع مطلع القرن. إذ تم تنظيم جلّ الاقتصاد الحضري حسب النمط الكولونيالي، كوسيط أو مربط، الذي لم يعن إلا المجال الأوروبي من المدينة.

الاقتصاد الحضري والمنطق الاستعماري :

يرتبط هذا النمط من تنظيم الاقتصاد الحضري، في قسط كبير منه بالنشاط في الميناء، مبنى على أسس من التمييز في المحيط، وذلك بنفس الكيفية المطبقة في مجال الإسكان. الأمر الذي سنلاحظه في البداية مع تحديد أماكن النشاط وبعد ذلك في توزيع السكان حسب قطاعات النشاطات والفئات الاجتماعية – المهنية.

في الجزائر، الكولونيالية، يتقاسم المجال الاقتصادي، مركز نشط وأحياء للسكن فقط. فمن جهة، هناك القطاعات الأوروبية،

أين نلاحظ تركيزا للمؤسسات والخدمات العمومية، باستثناء الأحياء البورجوازية. ومن جهة أخرى، القطاعات التابعة للمسلمين، الأحياء الشعبية والقصديرية، حيث لا نصادف أي نشاط ملحوظ. من الوهلة الأولى، فإننا فعلا أمام حظيرة صناعية.

"تعتبر الجزائر لوحة لمدينة تعيش رفاها اقتصاديا: عمارات حديثة، وفرة في حظيرة السيارات والورشات والمصانع والمصاعد لا شيء ينقص"؛[525] فالجزائر هذه مدينة كغيرها من كبار المدن. ففي أسفل المدينة، هناك الميناء بنشاطاته، محاط ببنايات إدارية. وبعدها هناك عدد يكاد ألا ينتهي من البنايات التجارية، إلى غاية باب الوادي من جهة الشمال وإلى الحامة باتجاه بلكور، حسين داي والديار الأربع من الجهة الأخرى أي (الجنوب الشرقي). أما المجال التابع المقابل للبحر هو المجال الأوروبي حيث تتركز النشاطات الصناعية والتجارية للعاصمة.

أما النشاطات الإدارية وغيرها فإنها تتركز في قلب المدينة. هناك سلسلة ثقيلة من الخدمات العامة قبالة البحر وهو ما يعبر عن مثال مادي لتركيز النشاطات. ويشكل قطاعا شارع إبسلي وشارع بيشلي، المركز الأساسي للإدارة في المدينة [526]. والأمر كذلك، بالنسبة للمؤسسات شبه العمومية أو المقرات الاجتماعية للشركات الكبرى. وكمثال، نورد مفاجأة كاتب "جزائر الأحياء القصديرية"، عندما يكتشف تركيز 1000 مؤسسة وما يقارب 20.000 عامل في الدائرة الإدارية الرابعة، كبلكور، وهي الدائرة الأقل اتساعا في المدينة وتقطنها 26000 نسمة.

النشاطات الاقتصادية والقطاعات والفئات الاجتماعية المهنية:

السكان	القطاعات					
	الأولية	الثانوية	الثالثة:	اليومي	اليومي	غير مصرح
الأوروبيون	–	–	–	–	–	–
الرجال	1625	27628	45351	509	4075	79188
النساء	146	5375	22408	116	1782	30187
المجموع	1771	33336	67759	625	5857	109375
%	%2	%31	%62	%5	%100	
المسلمون	–	–	–	–	–	–
الرجال	2573	21826	26460	17584	8957	77400
النساء	47	516	6217	174	249	7203
المجموع	2620	22342	+7 366	17758	9206	84603
%	%3	%26	%39	%21	%11	%100
المجموع	4391	55705	39	18383	15063	193978

يزيد الازدحام الديموغرافي في المدينة إلى جانب الاحتقان الاقتصادي من متاعبها، حيث يتجلى منطق السيطرة. وتصبح هذه الأخيرة، أكثر وضوحا عندما يتعلق الأمر بقطاعات محددة للحياة الاجتماعية كالمدرسة والتكوين والمكانة في الحياة الاجتماعية والمهنية... وهكذا أضحت الجزائر كقطب جذّاب، المنطقة التي تمتلك أكثر كثافة سكانية في كامل القطر.[527]

وهي كذلك، المجال الحضري الأكثر كولونيالية، حيث يتواجد تمييز عنصري، مع بداية التعمير الحضري خارج المدينة القديمة، ففي الجزائر يتبع التمييز العنصري تمييز في الطبقات الاجتماعية. فلا جدوى من محاولة التفريق بين الظاهرتين المتشابكتين بطريقة وطيدة [528]. إنها الملاحظة اللازمة للجزائر – الكولونيالية، أين

السكان القادمون من أوساط مختلفة، يلتقون في مجالات العمل بأوضاعهم الاجتماعية: أرباب العمل - بروليتاريا وحثالة البروليتاريا. ففي القطاعات المسلمة، تعيش العامة التي تمتهن الأعمال اليدوية الضرورية للحظيرة التجارية، حيث تعيش كذلك البروليتاريا الرثة.[529] وكان توزيع القطاعات الاقتصادية الكبرى سنوات الخمسينيات كما يلي:

يشكل القطاع الثالث، المصدر الأساسي للحظيرة، الذي يشغل 50% من اليد العاملة النشطة، 70% من مناصب التشغيل للعمال الأوروبيين، ويسخّر القطاع الصناعي 40% من مناصب الشغل للعمال المسلمين. وسيبين الجدول التالي، بطريقة شاملة توزيع السكان حسب القطاعات الاقتصادية.[530] ويبرز تحليل الفئات الاجتماعية والمهنية، النتائج العامة التالية: أهم فئة اجتماعية - مهنية من حيث العدد (20%) توجد لدى أرباب العائلات الأوروبية، وتعني النشاطات التي تتطلب تقنيات، ووظائف الإدارات والتجارة. ونفس النسبة لدى أرباب الأسر المسلمة، التي تتواجد في فئة العمال اليدويين. ومن جهة أخرى، يمثل العمال اليدويين من أصول أوروبية 1%، والمسلمين في النشاطات التي تتطلب تقنيات 6% من الفئة.

وتمثل النسب في بعض الفئات الاجتماعية - المهنية ما يلي: بمقابل 1 مسلم، هناك 4 أوروبيين لدى الحرفيين، 6 لدى المثقفين والتقنيين، 11 لدى الموظفين، 16 لدى المهن الليبرالية، 22 لدى أرباب العمل و51 لدى الإطارات السامية. إن مثل هذا الاختلال في التوازن لا يمكنه إلا أن يبيّن تداعياته على الطابع الاقتصادي للجزائر - الكولونيالية، ويبيّن في ذات الوقت، طابع الأحياء السكنية. إن نسب المكانة الاجتماعية يجعل التناقض بين الأحياء السكنية أكثر وضوحا،

من حيث سكانها ومستوى المداخيل ونوعية السكن، وبالتالي ارتباط نمط المعيشة بالضرورة بالشروط الاجتماعية وبالوظائف. وفي المحصلة النهائية، فإن المدينة كانت تبدي وضعيتين متناقضتين.

يبدي الجانب الأوروبي مدينة نشطة، مجهزة وحديثة والجانب الآخر، غير الأوروبي لنفس المدينة، يحمل كل مؤشرات التخلف [531]، أزمة السكن والأحياء القصديرية، الازدحام وانعدام التجهيزات. وبالتالي فإن هذه الوضعية كلاسيكية بالنسبة للممارسات الحضرية الاستعمارية. لكن، عندما تنتج مستويات التناقض هيكلا حيث ينعدم التوازن، فإن الخطب السياسية ومحاولات الجهد الاقتصادي لا يمكن أن يكون لها أي معنى.

وفي المجال هذا الاقتصادي الضيق الذي عرفته مدينة الجزائر، فإن هناك ملاحظتان: أولا، الطابع الاصطناعي للتنمية ووضعيته في المستعمرة، ثم التاريخ الاقتصادي للمدينة، المرتبط مباشرة بالسياسة الاستعمارية، الذي يبدي هشاشة وتناقضات النظام الحضري المفروض.

ويلعب الاقتصاد الحضري هنا، وبشكل إرادي، دور الوسيط أو المربط، الذي يعطيه له الاستعمار، عوض برنامج تنمية نابع من استغلال ثروات البلاد.

فبحكم موقعها الجغرافي وأهمية مينائها، أصبحت المدينة وسيطا غير متكافئ، لكونها منظمة وفق نمط التبعية. وتتعلق الملاحظة الثانية بالممارسات الاستعمارية، من حيث التمييز الذي يمس جل المجالات الاجتماعية بتنوعها. فحتى فيما يخص قطاع السكن، فإن هذا التمييز العنصري، الذي يعتبر واقعا في البنى المهنية لعالم الشغل، نجده واقعا كذلك في مجالات تركيز النشاطات التي تفضل القطاعات الحضرية الأوروبية.

حواشي

389 SANSON (H), Prise de la ville, prise du pouvoir in Villes et sociétés au Maghreb, collectif CRESM, Paris, 1974, pp.22-28
390 LESPES (R) op. cit. p.249 : « Pour tous ceux qui voulaient la confiner dans ce statut, il n'était pas question de laiser une quelconque activité commerciale se développer et se substituer à sa place militaire »
391 PRENANT (A), l'héritage urbain précolonial,...in Séminaire de Médéa, 19,21 novembre 1985, Alger, MUCH, pp.53-57
392PELLISSIER de REYNAUD, Annales, Paris, 1848, vol.III, p.276
393Classe de privilégiés du pouvoir et de possédants
394AUMERAT La propriété urbaine à Alger, in revue africaine vol.42, 1898, P. 16
395 Le Dey d'Alger lui même fut expulsé, à peine 10 jours après à capitulation.
396 AUMERAT op cit p.169
397 AUMERAT op cit p.174
398 HAMDANE KHODJA, op.cit.
399 Le Miroir op cti.
400 COLLAS, cité par LESPES p.270
401 RAYMOND (A) Le centre d'Alger en 1830, in ROMM n°31,1981, p .75
402 SANSON (H) op cit p.34
403 AUMERAT op cit p. 332 in R.A n°4, 1897
404 CLAUZOLLES (M), L'Algérie pittoresque, Paris, 1843, p.70
405 LESBET (Dj) Casbah vide social .... Op cit p.37
406 Pour fonder le Faubourg de boutiquiers et cabaretiers à proximité du champ de manœuvres militaires, qui deviendra le quartier du méme nom.
407 VIGOUROUX, CAILLAT, MAC CARTY, CHASSERIAU... voir R.LESPES
408 BEGUIN (F) Arabisances, op cit p.107
409 CHASSERIAU (F) Projet d'une cité Napoléon-ville, Alger imp. Dubos, 1860, p.2
410 WAHL (M) op cit p.15
411 MAISONSEUL, signale que « la réalisation la plus remarquable de l'époque de Napléon III demeure l'ensemble des boulevards qui dominent le port. Ensemble architectural et urbanistique des plus audacieux du 19° s .Directeur de l'instut de l'ubanisme d'Alger.
412 PICHON (Baron) op cit p.270
413CHASSERIAU (F) op cit p.4

414 WAHL (M) op cit p.16
415 BERTRAND (L), lorsque je me livrais à ces promenades nocturmes (vers 1891), le vieil Alger était déjà bin abîmé. De grande artéres avaient été tracées dant le dédale des petites rues barbaresques .On s'apercevait que la tàche blanche diminuait de plus en plus.Elle était noyée dans le pullulement des maisons européennes .La poiche continue à détruire la malheureuse Cabah.Il faut déplorer ce saccage, cet ignoble chombadement d'une ville qui avait une physionomie originale entre toutes .Les malfaiteurs s'abritent derriére les raisons d'hygiéne et d'utilité, op cit p.20
416 SANSON (H) op cit p.29
417 ESQUER (G), op cit p. 15
418 VIGOUROUX et CAILLAT, Alger, projet d'une vile nouvelle, Paris, 1853, p.53
419 LACHERAF (M), propos une analyse minutieuse de cette politique et de ses conséquences, in « Algérie, nation et société chapitres 2 et 7 »
420 LACOSTE(Y) op cit p.384
421 LESPES (R) op cit pp.368 et 370
422 LESPES (R) : « l'agglomération algéroise est desservie par le rail CFRA, dans toute sa longueur de st Eugène à Hussein -Dey et à Maison - Carrée en 1900 » p.171
423 LESPES (R) op cit p.374
424 LESPES (R) op cit p.374
425 ESQUER (G), op cit p. 18
426 LESPES (R) op cit p.385, 405
427 LESPES (R) op cit pp.374, 384,390
428 BUSSON (H) « Alger, capitale africaine », in Société de géographie commerciale de Bordeaux, B.1904, pp.193-197
429 LLESPES (R) op cit pp.410, 411 rappelle que les immigrés venus de l'intérieur s'entassrnt dans les anciénnes maisons mauresques ou les immeubles abandonnés par les Européens dans le quartier de la Casbah, place de Chartres ou celui de la Marine ».
430 BERQUE (J), Le Maghreb entre deux guerres, op cit p.234
431 BERQUE (J), op cit p.234
432 LESPES (R) op cit p.413
433 BERQUE (J), op cit p.235
434 LESPES (R) op cit pp.414-417
435 LESPES (R) op cit p.426
436 LESPES (R) op cit p.435
437FAURE (J.P) Alger capital, « perspectives » Paris, SFELT, 1936, p.77
438 DELUZ (J.J) L'urbanisme et l'architecture d'Alger, aperçu critique, Alger, OPU-Mardaga, 1988, p.38

439 ESQUER (G) op cit p. 18
440 ESQUER (G) op cit p. 15
441 LESPES (R) op cit p.437
442 ESQUER (G) op cit p. 16
443 LESPES (R) op cit p.438
444 DELUZ (J.J) op cit p.16
445 BENATIA (F), Appropriation de l'espace à Alger, Alger, SNED, 1978, (183p) p.22
447 DESCLOITRES(R) op cit p.39
448 DESCLOITRES(R) op cit p.42
449 BELUZ(J.J) op cit p.16-17
450 BELUZ(J.J) op cit p.18
451 MAHROUR (K) « El Djazair et le choc colonial », in Réflexion, la ville «la Casbah», 1996, pp.31-39
452 BELUZ(J.J) op cit p.63
453 ESQUER (G) op cit p. 118
454 DESCLOITRES(R) op cit p.98
455 DESCLOITRES(R) op cit p.109
456 DESCLOITRES(R) op cit p.109
457 Dans les années trente, MONTHERLANT qui séjourna à Alger, était si fasciné par la ville qu'il à produit un ouvrage intitulé « Il y a encore des paradis ».
458 LAMUNIERE (M), Histoire de l'Algérie, Paris, Gonthiers, 1962, P.166
459 LETOUREAU (R) ,L'évolution des villes musulmanes d'Afrique du Nord,
au contact de l'occident,Annales de l'I.E.O, Alger,1954,tome XII, pp.199-222
460 HABART Histoire d'un parjure, Paris, Minuit, 1960p.76 (MONLAU avance 150000 pour la période de 1723)
461 BERQUE (A) La bourgeoisie algérienne op cit p.17
462 SANSON op cit p.33
463 LACOSTE (Y), ne manque par de rappeler dans son étude les en fumades de 1845, le massacre des Zaatcha ou de nara, les destructions de récoltes, de villages, les émigrations qui sont aussi des motifs de mort et de régression pp.319-321
464 Tableau de la situation des Ets français en Algérie, 1866, 1872, pp.62-64, cité par LACOSTE
465 Rappelons que MLACHERAF évalue à 500000 les victmes de 1867, op cit p. 18 A. REY-GOLDZEIGUER, consacre un chapitre spécifique intiulé « le désastre démographique », dans son important ouvrage le

Royaume Arabe, SARI Dj. Consacre à ce catacclysme un ouvrage « le désastre démograohique », Alger, SNED ,1982 ,317 P.
466 LACOSTE(Y) op cit p.322
467 LACOSTE(Y) op cit p.219
468 La premiére : Blida, après plusieurs expédition de Novembre 1830 à l'automme 1832, va étre occupée et connaître les rigueurs du régime militaire et le pillage organisé. La seconde : Médéa, occupée en 1840, va connaître les mémes assauts militaire et un exode massif de ses habitants qui ne seront pas épargnés par la guerre in LACHERAF op cit pp. 164, 167, 168,170
469 DAUMAS (Général), Histoire de la Grande Kabylie, Paris, Hachette 1847
470 POUJOULAT, cité par LACHERAF p.168
471 LACHERAF (M) op cit p.170
472 BERQUE (A) La bourgeoisie algérienne.... op cit p.19
473 LACHERAF (M) op cit p.178
474PAUL (Dr) Campagnes d'Afriques, 1835-1848, cité par LACHERAF, p.159
475GAUTIER (E.F), Conférence faite en 1929
476 LESPES (R) op cit p.485
477 « Quant à la population musulmane, réduite à mviron 12000 habitants, LESPES estime que les chiffres donnés en 1872 sont éminamment suspects. « Il est impossible, dit-il, de trier quelques chiffres officiels et des concusions précises ». Il glanera cependant quelques chiffres, sous résrve d'usage, ou Israéliens et Musulmans sont respectivement au nombre de 6065 et 12322.
478 LACHERAF (M) op cit p.179
479WEILLER (H) En 1948, c'est prés de 253 000 habitants qui animent cette ville grouillante, vivante comme une cité d'Espagne in Initiation à L'Algérie, collect, Paris, 1957, p.179
480 Il est curieux de voir que méme la statistique est élaborée sur des bases coloniales de distribution des populations recensées. Le volume de « population indigéne » issue d'un méme pays est divisé en plusieurs « nations », tandis que celui de population coloniale venue de pays historiquement ditincts est classé en tant que nation des Européens en Algérie .Ce type de classement, dénué de naiveté, est repris par LESPES en 1930
481WAHL (Maurice), Alger, in collect. « villes d'Algérie » ,1886 p.26
482Tableau de croit démographique (1) WAHLM M. op cit p.26, (2) YVER (G), Alger op cit .264, (3) LESPES op cit p.494
483 LESPES (R) op cit p.494
484 YVER (G), Alger, in E.I.Paris, éd.1913, p.260

485 LESPES (R) op cit p.515
486 Le taux d'urbanisation de la population européenne suivait l'évolution suivante : 75% en 1926, 79% en 1936, 80% en 1954 et 85% en 1959, in SANSON (H) op cit p.37
487 NOUSCHI (A), « Le sens de certains chiffres », in Etudes Maghrébines, M élanges Ch.A. JULIEN, tome 11, Faculté des Lettres et sciences Humaines, Paris, PUF, 1964, pp 199-210
488 LESPES (R), op cit p.543
489 LESPES (R), op cit p.544
490 Les plus riches iront habiter la banlieue comme le quartier de St Eugène ou celui du Hamma.
491 NOUSCHI (A) op cit p.209
492 Initiation à l'Alérie p. 181, « En 1926 les musulmans formaient un groupe encore faible .592000 Européens pour quelques 508000 Musulmans, En 1954, il y a 770000 Européens citadins pour 1385 000 Musulmans.
493SANSON (H) op cit p.29
494 LETOURNEAU (H) : Evolution des villes musulmanes, op cit p.217
495 « Initiation à l'Algérie » op cit p.100 et s.
496VHEVALIER (L), Le problème démographique nord-africain in INED, Calier n°6, Paris, 1947, p.95
497CROUZET (M) Histoire Générale des civilisations, Volume 7, Paris, PUF, 1969, p.678.
498 NOUSCHI (A) op cit p.201
499 NOUSCHI (A) op cit p.209
500 FALIKC (F), L'Algérie, un siécle de colonisation française, Paris, éd. NDC, 1930, p.33.
501 NOUSCHI (A) op cit p.201
502 Il était de coutume que l'habitant de la ville se montra aisé à chacune de ses visites au bled. Il justifiait ainsi en contre partie sa séparation de la grande famille rurale.
503 LESPES (R) op cit p.815
504 (Médecin, Pharmaciens, Avocats) beaucoup opteront pour des carrières politiques aux noms parfois célèbres.
505 Il s'agit entre autres de Mouloud FERAOUN,(le fils du pauvre) Mouloud MAMERI , (la colline oubliée) ;Mohamed DIB,(la grand maison) KATEB Yacine (Nedjma) .
506 MEGHERBI (A), Le cinéma colonial « Le double mirage de l'image », thèse Doctorat de Sociologie, Paris V, 1984
507 LESPES (R) op cit p.813
508 LACOSTE (Y) op cit.
509 ESQUER (G) op cit p. 102

510 MAUPASSANT (G.de), Au soleil, Paris, 1884, p.38
511 DESCLOITRES (R) op cit p. 37
512 BERQUE (J) op cit p.242
513 SIDI BOUMEDINE, introduction à l'ouvrage collectif, la Casbah, Alger, 1986, p.14
514 FALCK (F) Un siécle de colonisation, Paris, ed . Notre domaine colon.1930.
515 YVER (G), Alger, in Encyclopédie Islamique, 1906, p.264
516 BERQUE L'Intérieur du Maghreb, op cit p.234/235
517FALCK (F) op cit : mouvement des marchandises 1913-1928

MOUVEMENTS ALGER	DEBARQUEMENTS	EMBARQUEMENTS
1913=1550 100 T	1913=1 684 025	
1928=1563 587 T	1928= 1 670 411	
Importations :	de la métropole	Export. Vers la métropole
-Métropole	3 919 000 000	2 791 000 000
-Etrangers	1 049 000 000	1 205 000 000

518 BERQUE (J) op cit p.244
519 DESCLOITRES (R) op cit p. 93,100
520 DESCLOITRES (R) Idem
521 DESCLOTRES (R): op.cit.
522 LESPES (R) op cit –livre V-chapitre II,
523 DESCLOITRES (R) op cit p. 118
524 DESCLOITRES (R) op cit p. 120
525 DESCLOITRES (R) op cit p. 99
526 DESCLOITRES (R) op cit p. 48
527 DESCLOITRES (R) op cit p. 50
528 DESCLOITRES op cit p. 45
529 DESCLOITRES op cit p. 46
530 DESCLOITRES (R) op cit p. 117
531 DESCLOITRES (R) op cit.

الفصل الرابع

الجزائر: مدينة الأزمات السياسية وفضاءات للصراع



سنحاول في هذا الفصل توضيح مكانة ودور سياسة الجزائر العامة، في نفس الوقت، كمسرح للحركات الاجتماعية والمواجهات السياسية في وضعية المستعمر أي كيف أصبحت المدينة رهانا للمستعمر وفضاء لتعبير الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، وعليه سنستظهر كيف تطورت السياسة الاستعمارية باتجاه وضعيات من الأزمات الاجتماعية والسياسية ورفضها التسليم بموضوعية الحقائق الاجتماعية.

لقد تحامل نفس هذا النظام ضد جميع أشكال الإصلاحات التي من شأنها تقليص ثقل الاستعمار ولو بصفة معتدلة. ولقد شرع المجتمع الواقع تحت الهيمنة في مقاومة الاستعمار حيث أصبح دور المدن وخاصة دور العاصمة حاسما أكثر فأكثر.

فالمدينة هي المكان المفضل في البلد للقيام بالحركات الاجتماعية، لميلاد وتطور الأحزاب السياسية الوطنية، وهي هذا السياق لعبت الجزائر العاصمة دورا مركزيا بمفهوم تكريسها لوظائف عاصم المجتمع الأوروبي، وفي نفس الوقت المجتمع المسلم، مع بقائها كفضاء للمواجهات بين المجموعتين المتنازعتين أساسا.

وبالفعل فقد قام المنطق الاستعماري القاتل بتحضير فضاء المواجهة الذي أنتج الأزمات السياسية المنبثقة عنها. ويعود مرد الأزمات الأولى إلى اختلاف النظرة إلى الاستعمار، وقد أدت هذه الاختلافات إلى ظهور سلطة استعمارية محلية أعادت النظر حتى في وصايتها.

أما الأزمة الثانية فقد ترتبت عن السلوكات السياسية للمجتمع الذي يفرض قواعد التعايش في شكل هيمنة تقوم على اختلاف الوضعيات وبالتالي اختلاف المصالح.

ففي هذا التعايش كان المجتمع العاصمي المسلم مرشحا ليكون مثالا تكميليا للأطراف المتصارعة وبالتالي أرضية اجتماعية ملائمة للنضالات التي سيقوم بها.

وتتمثل وضعية "التعايش" في المجموعتين العاصميتين أي علاقة المهيمن والمهيمن عليه، ويتعلق الأمر بوضعيات غير متكافئة ستعمل بمرور الوقت على توسيع مجال النزاعات وإبراز الاختلافات في الوضعيات وتأكيدها رفض هذا الطرف للآخر. (الأخلاق – الثقافة ...إلخ) وتستمر هذه التمايزات التي طبعت الاختلافات في التعبير عن التعارض إلى غاية حدوث القطيعة التاريخية، وستتجسد هذه "المعارك" من خلال بعض الأحداث السياسية والأمثلة عن الإصلاحات.

فالأزمات الفرانكوفرنسية للقرن التاسع عشر كانت أزمات تصور للمشاريع والممارسات الاستعمارية المحلية في الميدان، تم التنديد بها وليس إلغائها، وستكون هذه الممارسات في بداية القرن العشرين ممارسة سلطة أو نظام محلي قوي اقتصاديا، يتخذ موقفا سياسيا رافضا للمشروع الميتروبولي إزاء المستعمرة التي يهيمن عليها.

ويتعلق الجانب الآخر من هذه الأزمات الأكثر تناقضا في الكفاح ضد الاستعمار، إذ بعد أن كان هذا الأخير يتعلق بعالم الريف تحول إلى العالم الحضري وعلى الخصوص الجزائر العاصمة، حيث نجد مختلف الحركات الوطنية والاجتماعية ميدانا للنضال والتعبير والتكوين الميداني وحتى من خلال الوسائل التابعة للنظام الذي تحاربه. وبالفعل ستعمل عاصمة الجزائر على تطوير الوطنية قيد التشكل وكذلك الثقافة الحضرية للتحرير.

وهكذا ظهرت مكانة المدينة في الوطنية، وقد تم اعتماد هذه النقطة في تحليل دور الجزائر العاصمة كفضاء للممارسات السياسية وبالتالي للمواجهات في وضعية الاستعمار. ويتعلق الأمر بتحليل الأمر بعض ملامح الحياة السياسية قصد إبراز كيف أن الجزائر كانت في قلب الحركة الوطنية، ليس فقط في وظائفها كفضاء مفضل بل أيضا كمجتمع واقع تحت الهيمنة عليه، ومحروم وكقاعدة عمالية حقيقية للتطور السياسي العاصمي.

إن هذه الفترة من صعود الوطنية هي أيضا الفترة التي عرفت فيها الوصاية الاستعمارية "الميتروبول" ضغوطا ومطالب من المجموعات المسلمة، التي اقترحت بعض الإصلاحات إلا أن هذه الأخيرة لقيت ردود فعل سليمة رافضة من ممثلي السلطة الاستعمارية المحلية وهكذا أصبحت الجزائر عاصمة للصراعات المتعددة الأشكال. بحيث أصبحت الحركات الوطنية تواجه السلطات البلدية، وتشترك إلى جانبها في المعارك الانتخابية.

وقد عرفت نهاية الحرب العالمية الثانية تطور القطيعة بسبب منطق المدينة المحمية وفشل المطالب السياسية في جميع الحالات المتبوعة بقرارات تاريخية، وقد استدعت نهاية الحقبة الاستعمارية قيام حرب تحرير.

فلم تكتف الجزائر عبر التاريخ بصقل الحركة الوطنية وإنتاج جزء من نخبة الثورة، بل كانت أول فضاء يتعرض لصدمة جيش إفريقيا في 1830 وأيضا كآخر القلاع للوجود الاستعماري مدينة – مربط أو محطة وعاصمة للحركة الوطنية، ستجد الجزائر نفسها في قلب حرب التحرير الوطني 1954-1962 م، وستخوض الجزائر العاصمة المسيجة عسكريا بسبب التزامها السياسي بمعركة الجزائر الشهيرة وقد أصبحت بذلك المدينة في قلب الثورة.

1. مدينة الجزائر وأزمة النظام الكولونيالي

يتولد من استعراض ما كُتب عن المسائل السياسية للجزائر الاستعمارية انطباعٌ نوعي ويتعلق الأمر بمستعمرة أين نجح النظام في الاستيلاء عليها أكثر. وتميزت هذه الفترة التاريخية في نفس الوقت بأزمات سياسية كبرى إن لم نقل خطيرة جاءت لتكذيب هذا النجاح، فقد تولدت أزمات النظام القائم من العلاقات القائمة بين المركز والسلطة الاستعمارية المحلية، نظام قوي لكنه أعمى استحوذ على الجزائر رمز النجاحات الاستعمارية كفضاء للرهانات الاجتماعية والسياسية للنزاعات بين المستعمِر والمستعمَر أزمات ذات طابع سياسي بامتياز، طبعت بصورة أساسية الحقبة الاستعمارية. فهناك من جهة المتروبول "المركز" والوصاية التي يتمثل اهتمامها في أقلمة نظام خشن مع الحقائق السياسية الجديدة قصد المحافظة على إمبراطوريته، ومن جهة أخرى، النظام الاستعماري العاصمي المقيم والمدعم ضمن إطار يضمن له مصالحه ووضعيته الذي يريد الإبقاء على الوضع كما هو.

وكانت هذه الوضعية الرافضة للانفتاح ستؤدي إلى حدوث العديد من الأزمات أو إلى القطيعة مع وصاية المركز. وبدون استعادة المحطات الكبرى لهذه الفترة، لكون اهتمامنا ينصب على معرفة كيف ولماذا كانت الجزائر مسرحا لهذه الأزمة، نذكر فقط أنه من وجهة نظر غير استعمارية أن النظام القائم وضع آليات قانونية قصد ترقية اقتصاد ومجتمع مهيمن على حساب مجتمع آخر. وبالفعل ستكشف الآليات المترتبة على النماذج المتصارعة في الميدان عن عالم آخر.

إذ نجد النظام نفسه يتعرض في الميدان لإعادة النمذجة والتشكيل والاتصال بالحقائق، نظام بدا يحمل في طياته تناقضات ووضعيات سياسية لا مناص منها.

وزيادة على تعارضه مع فكرة العدالة والمساواة فإن النظام الذي شُيد في الجزائر يبقى على مبادئه الأولى، أي إظهاره لعيوبه في كل فترة تعبر عن طبيعته ذاتها.

ورافق استمرار النظام، استمرار الأزمات السياسية وذلك إلى غاية نهاية الحقبة الاستعمارية. ومن خلال هذا التطور يجدر التذكير أن الجزائر كانت مسرحا لظهور هذه الأزمات الناجمة عن منطقين متناقضين.

ففي الجانب الأول يتعلق الأمر بالأزمات الفرانكوفرنسية التي تحيل على المفاهيم المتعارضة لأشكال الهيمنة، ويتعلق الأمر أيضا بالتجاوزات السياسية تجاه المركز "الميتروبول" التي تعلن ثم تؤكد اهتمامين:

يعبر الأول عن إرادة تأكيد السلطة الاستعمارية المحلية الذي بالإضافة إلى ارتباطه بفرنسا التي لا يمكن الانفصال عنها، يريد

الاتجاه نحو الاستقلالية. ويكمن الاهتمام الثاني في اختلاف المفاهيم السياسية التي يجب اعتمادها إزاء المجتمع المهيمن عليه.

وهكذا توصل المركز والنظام الاستعماري في العاصمة انطلاقا من آفاق مختلفة إلى مواجهات، إن لم نقل إلى تناقضات. فالنظام المركزي ذو المشاريع الاستعمارية الواسعة وغير الخاضعة للامتيازات يرى الإدارة الاستعمارية من منظور تاريخي، من حيث مدة تواجده في البلد ليقوم بسلسلة من الإصلاحات، في حين أن النظام الاستعماري القائم في العاصمة غارق ميدانيا بما فيه الكفاية، لتواجده بالقرب من الثروات والامتيازات الأخرى. ونجده أكثر عزما في إنكاره للآخر القريب منه لفرض حلول غير تلك الضرورية التي تفرضها اللحظة.

فالنظام القائم في العاصمة هو الأكثر تواطؤا مع الحقائق الاستعمارية التي أوجدها والأكثر إدراكا لهشاشة توازن الهيمنة، مما يفسر مواقفه الصارمة والرافضة لأي انفتاح مهما كان متواضعا، وقد انعكس هذا السلوك العام للسلطة الاستعمارية في تشكيل الجزائر الاستعمارية التي يعبر عن مميزاتها الأساسية بالحياة المزدوجة "ثنائية الحياة والمدنية".

ويتمثل الجانب الآخر للأزمات التي تم تعريفها في وضعية المهيمن والمهيمن عليه، ويتعلق الأمر برد فعل منطقي ضد إرادة الهيمنة المعلنة كمعطى دائم لمصير مجتمع.

إن بُعْدَ ردود أفعال أزمات، هي ردود أفعال مجتمع قُلص إلى العدم وبدأ يدرك بمرور الزمن أن استعمار مجتمع من طرف مجتمع آخر هو الأساس الوحيد للمنطق الاستعماري. وانطلاقا من هذا فإن أي تحسين للوجود الاجتماعي والسياسي لا يمكن بلوغه إلا من خلال عمليات الرفض والنضال تحت مختلف الأشكال.

إن هذه الممارسات السياسية المولدة للأزمات قد أصبحت دائمة ومعها عيوبها وبالتالي الوضعيات التصادمية ووضعيات النزاع التي لا مناص منها.

فما هي مصطلحات خلاصة هذه السلوكات في التاريخ الاستعماري وكيف تورطت الجزائر العاصمة كموضوع وكمسرح في هذه الأزمات؟

ذلك ما سنحاول التطرق إليه، كون هذه الخصومات السياسية بين أطرافها المتمثلة في المركز من جهة وضد السلطة الاستعمارية المحلية من أخرى، واللذين كادا أن يشكلا خطرا على البلد وعلى الوصاية. وكما نعلم أن الجزائر قد تم تأكيدها في وظائفها كعاصمة منذ الاحتلال، وقد رأينا بهذا الخصوص أنها تعرضت إلى تحولات دراماتيكية في فضائها من أجل ترقية جديدة.

في حين قام المجتمع المهيمن بترقيتها كعاصمة استعمارية متناسيا أن الجزائر بقيت بالنسبة للمسلمين العاصمة التي كانت قبل 1830، أي أن دورها كمدينة عاصمة في تسيير الأزمات يعود لرفض الهيمنة، كما كانت أيضا هامة أكثر مما هي هامة للمجتمع الاستعماري كعاصمة سياسية وكمدينة مربط أو محطة.

ومن جهة أخرى جرى التعبير عن رفض الهيمنة من خلال مختلف أشكال الكفاح الذي أدى إلى الاستقلال الوطني وإلى بقاء الجزائر رمزا له.

الجزائر والأزمة الفرانكوفرنسية:

إن ما نسميه الأزمة الفرانكوفرنسية هو مجموعة النزاعات الناجمة عن مختلف المفاهيم الاستعمارية في البداية وعن تلك التي اتبعتها بعد إقامة النظام الاستعماري: أي الاختلافات بين المركز

الذي يحتاج من الناحية الاقتصادية إلى مستعمرته الرئيسية، وحيث يفقد هيمنته السياسية والناجمة عن مجتمع استعماري قائم ومدعم أو يوجد في السلطة السياسية، تحاول التخلص من هيمنة وصايته. وسيعبر عن هذا النظام الاستعماري برفض تدخل المركز في الشؤون المحلية وبرفض جميع الإصلاحات السياسية أو الاقتصادية المقترحة لفائدة المجتمع المسلم.

أزمة تصور وسلطات عسكرية:

تعود هذه الأزمات إلى مشروع غزو الجزائر 1830 ذاته، وإلى السنوات الأولى للاحتلال الاستعماري. وبالفعل فإن قرار 31 جانفي 1830 بالتدخل في الجزائر كان من بين الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة كبرى فرانكوفرنسية.

ففي فرنسا كان هناك استياء شعبي على إثر تشكيل وزارة جديدة للأمير "بوليناك". ومنذ ذلك لجأت المملكة إلى استعمال الحجة الجزائرية قصد التخلص من متاعبها من خلال عمل وهمي يقيد الجيش بإعطائه غنيمة قصد استعماله لاحقا.[532]

وهكذا كانت الجزائر المحك الأساسي للأزمة الفرانكوفرنسية، وموضوعا للنقاشات العسكرية والسياسية أي تحريف العسكريين "الجنرالات" القرارات المتخذة في باريس بخصوص الجزائر "الإغارة على البلد وتدمير المدن ولاحقا إتلاف المحاصيل" لتعرف الحقبة الاستعمارية الأولى.

وهناك مثال آخر معروف عن الأزمة في مثل هذه الوضعيات الميدانية ويتمثل في المعارضة القائمة بين البارون "بيشون " "المعتمد المدني" و(دوق روفيڤو (ساڤاري) وبالنسبة للأول يجب أن يكون المفهوم الاستعماري "إنسانيا" في حين يرى الثاني

المتعود على الطرق البوليسية، أن المجازر والتدمير هي طريق نجاح المشروع الاستعماري، فالأول تـهمه شرعية واحترام القانون والمجتمع موضوع الغزو في حين لا يهم الآخر غير أعمال القوة والتدمير). (533)

وبالنسبة لروفيقو الذي يحتفظ تاريخ الجزائر باسمه، لإبادته لقبيلة كاملة، فقد حمل معه عادات قديمة كوزير للشرطة والطرق البوليسية السرية.

وعلى العكس نجد بيشون الذي عين كمعتمد مدني في الجزائر، كان موظفا منضبطا غير مرن يكره جميع أشكال الاستبداد ويدافع عن الخزينة ضد إنشاء الوظائف التي يحاول روفيقو كسر منشئيها (534) وقد ترتب عن ذلك نشوب نزاع بين التصورين والذي يذكر من خلال الحقيقة الميدانية في فرنسا بالبارون بيشون.

وبعبارة أخرى أنه قبل قرار 1834/07/22 المتخذ من طرف لويس فيليب بخصوص مصير الجزائر واستحواذ فرنسا على شمال إفريقيا، كان هناك مفهومان متعارضان.

وفي نفس السياق هناك العديد من الحالات، حيث نجد تحريف القرارات الرسمية، ويكفي التذكير فقط بأن تقارير مختلف الشخصيات كانت تندد في مجملها بتجاوزات جيش إفريقيا وخاصة في الجزائر والمدن الأخرى.

وكانت هذه التقارير تستهدف تحسيس حكومة فرنسا من أجل تعيين هذه الأخيرة في 1833-1834 للجنة تحقيق ميدانية قصد التحقق من صدقية التقارير. وقد توصلت هذه اللجنة التي تتكون من شخصيات غير موالية للاستعمار إلى خلاصة مفادها أن الوضعية التي وجدها جيش إفريقيا في الجزائر غير سوية وتعرض البلد للخطر.

وفيما يلي ملخص لهذا التقرير: "إذا ما توقفنا لحظة حول الطريقة التي يتعامل بها الاحتلال مع الأهالي، فإننا نجد أنها كانت متناقضة ليس فقط مع العدالة بل مع المنطق، فقد تمت احتقارا لوثيقة الاستسلام الرسمية واحتقارا للقوانين الابتدائية والطبيعية للشعوب التي لا تقدر مصالحها وأخلاقها ووجودها، ثم الطلب لا حقا بالخضوع الواضح والكامل من سكان لم يخضعوا من قبل بصفة كاملة لأي كان".[535]

أزمات وانتفاضات المجتمع الاستعماري

في هذه النـزاعات بين الوصاية والمجتمع الاستعماري، وقصد جعل السياسة المتبعة سياسة السلطة الاستعمارية ذاتها فإن الأزمات الناشئة بهذه المناسبة تدور حول طورين من التعبير، ويتضمن الطور الأول موضوع خلافات التصور في القرن التاسع عشر، في حين يتمحور الثاني حول أزمات السلطة والمجتمع الاستعماري الذي لم يتأخر في الانتفاضة ضد المركز عندما حاول هذا الأخير تذكيره بالمواقف السياسية للوصاية، وعلى سبيل المثال لم تتحمل باريس وعلى الأقل بصفة رسمية مسئولية النظام الاستعماري وقوانينه المحلية قانون الأهالي باسم مبادئ الجمهورية والأخلاق، غير أنه على المستوى المحلي "الاستعماري" هناك إرادة في الاستقلالية تم التعبير عنها برفض تطبيق القرارات السياسية وعلى غرار إصلاحات باريس، الأمر الذي يسمح بالقول بأن فرنسيي الجزائر الذين يعيشون في المقاطعات الفرنسية يريدون مضاعفة المزايا الديموقراطية للمراكز "الميتروبول" والهيمنة الاستعمارية على الأهالي.[536]

وتبدو لنا الأمثلة الموالية ذات مغزى بالنسبة للمنطق التصادمي لطرفي الاستعمار، ففي 1848 وقف المعمرون الجمهوريون ضد المملكة "نهاية لويس فيليب وبداية الجمهورية الثانية" بحجة وضع المكاتب العربية لعراقيل أمام الاستعمار، وفي سنة 1870 وأمام فوضى الإمبراطورية قام المجتمع الاستعماري في الجزائر بتنظيم بلديته، ومع سقوط الإمبراطورية طرد العسكريين وهو ما يماثل أزمة خطيرة كانت ستؤدي بدون فشل مدبريها إلى قطيعة مع فرنسا.

وكتب شارك آندري جوليان: "في سنة 1870 قامت مجموعة من الأفراد بالهجوم على مختلف مدن الجزائر والصياح في وجه الجنرالات والقيام بدفعهم ونزع قبعاتهم ورتبهم والبصق على وجوههم".

وأظهر انفجار الشارع في 1870، كثافة الانفعالات، وبمجرد الإعلان عن الحصائل الكارثية الأولى، حتى عمت الفوضى. وقد انتاب جموع الناس "نوع من الجنون الجماعي" وهم يحاصرون قصر الشتاء.

فقد كانت الجموع تجوب المدينة بحثا عن الضباط قصد معاقبتهم. وقام نقيب المحامين vuillerouz الناطق باسم المتظاهرين بوضع حكومة تور tours أمام الأمر الواقع مطالبا بالاستقلالية وإحداث القطيعة "إذا لم يمنح هؤلاء المعطوبون، للجزائر الحق في حكم نفسها، فإننا سنتولى بأنفسنا، إصدار المرسوم الذي يوحد جميع الجزائريين".[537]

وتعود أسباب هذه الأزمة للإمبراطور نابليون الثالث ولمشروعه المسمى "المملكة العربية" وبالرغم من أن هذا المشروع لم تكن له تبعات، فقد تحول المعمرون وأنصار الملكية

إلى جمهوريين، ومناهضين للإمبراطورية، وأصبح جمهور الكولون جمهوريين، كون السلطة تحدد حرياتهم وتمنعهم من مصادرة أملاك الأهالي.[538]

وهكذا ومع سقوط الإمبراطورية، اغتنمت الجزائر الاستعمارية الفرصة، بفضل أعمال الشغب التي تنظمها، لغرض تصوراتها السياسية الاستعمارية ولو برسم القطيعة مع فرنسا. إذ أن التخلص من العسكريين وفرض نضام مدني، كان يستهدف السيطرة الكاملة على البلد.

وفي تلك الأثناء، تم استخلاف موظفي بلدية الجزائر ممن تم طردهم أو توقيفهم، بواسطة لجان سميت في التجمعات الشعبية. وترأس المحامي vuillerouz لجان الدفاع التي تم تأسيسها وإعلان وحدتها مع البلدية في 6 سبتمبر. ولم تعد بلدية الجزائر تعترف مطلقا بالنظام المخلوع وبموظفيه. كما لم يدم البناء المضطرب للسلطة المستقلة طويلا، وعندما كان الأمر يستدعي البناء، كانت اللجان تتصارع فيما بينها، وفي ظل الفوضى استعادت السلطة النظامية زمام الأمور.[539]

ويجدر التذكير هنا، أن مبررات بلدية الجزائر كانت غريبة، عن مبررات بلدية باريس، بل ومتعرضة كليا معها. وترى بلدية باريس أن الأمر يتعلق بالوصول إلى نظام ديمقراطي من خلال إزالة النظام القمعي، أما بلدية الجزائر فإن ما يهمها هو الاستيلاء على السلطة والإبقاء على النظام الاستعماري القمعي وسيطرة الأقلية على المجتمع الواقع تحت الهيمنة.

وكان الرهان السياسي على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للسلطة الاستعمارية، ويشكل الحدث الاستعماري الأكثر تميزا في القرن التاسع عشر.

وحتى في حالة فشل محاولة القطيعة من طرف الذين قاموا بها، فإنها ستشكل سابقة، كونهم سلطة استعمارية عاصمية، من شأنها تغيير السلوك السياسي للميتروبول "المركز" ولكون النظام الاستعماري في العاصمة، أصبح قوة سياسية يعتد بها.

إن آخر مثال عن أزمة القرن التاسع عشر بالجزائر، هي انتفاضة العاصميين سنة 1898. فقد كان الاستعمار المنتشر في ربوع البلاد، يتمتع بمزايا مزدوجة.. نهاية الانتفاضات المناهضة له، والنجاح الاقتصادي بفضل الكروم. ومكنت الكروم المعمرين من تحقيق عائدات مالية ضخمة، ثم من الإقامة في الجزائر العاصمة كنوع من الترقية الاجتماعية الذاتية.

ويماثل نهاية هذا القرن، في فرنسا، موجة من الكفاح ضد اليهود، امتدت إلى الجزائر.

وتستمد أزمة 1898 جذورها من تراجع مبيعات الخمور الجزائرية، مما أدى إلى إحداث بعض الدمار وحدوث أزمة اقتصادية:

إنها الاضطرابات مرة أخرى وأعمال الشغب ضد اليهود في 1897، يكتب شارل آندريه جوليان: "سيكون لها نفس الطابع، إذ تصدرت الشارع، حيث يفضح فرنسيو الجزائر فرنسيي فرنسا، غير القادرين على طرد اليهود".(540)

وطالبت الجزائر بقيادة maxregies بالحق في إعادة تجديد طلب فرنسا بطرد يهود المركز والمستعمرات. فقد كانت هناك بعض التصريحات المطالبة بالاستقلالية وأخرى بالاستقلال التام.

ويشير نفس الكاتب بخصوص تلك الفترة إلى بعض التصريحات "إذا خضعت الحكومة الفرنسية للأوامر الصادرة عن رجالات المال الإسرائيليين، فإن الجزائريين الذين يدعون فرنسيي

الجزائر سيرفضون معاملتهم كفرنسيين من الدرجة الثانية، وسيطلبون عاجلا أم آجلا العيش في جزائر مستقلة ذاتيا". ومن جهة أخرى يطرح منظم الاضطرابات "أريد أن أضع نفسي على رأس حركة استقلال الجزائر". [541]

وكما هو الشأن بالنسبة لاضطرابات 1870، فإن أزمة 1898 غرقت بسرعة في الفوضى، في حين دخلت المستعمرة حالة من الاستقرار. ويبدو على ضوء هذه الحركات أن الأمر لا يتعلق بالتعبير عن وجود وعن قوة المجتمع الاستعماري في الجزائر.

فالجزائر التي فرضت نفسها كمركز للاستعمار في العالم، تطالب بالاستقلالية المالية وتحصل عليها، وستكون ممثلة في الجمعية الوطنية. وبالفعل منح قانون 19 دسيمبر 1900 الميزانية الخاصة للمستعمرة وأعطاها "الشخصية المدنية"، ومنذ ذلك الحين، أصبح بإمكان الجزائر أن تكون لها ممتلكات وأن تبرم اتفاقيات قروض تحت مراقبة البرلمان، تمنح خطوط السكك الحديدية والأشغال الكبرى. [542]

وبالموازاة، كان المجتمع الجزائري خارج هذه الحركات، ولم يكن مسموحا بوجوده سياسيا، بسبب سياسة الكولون المناهضة باستمرار وبشراسة لأية إجراءات لفائدة الأهالي. ففي سنة 1892، ندد المعمرون بجنون جول فيري jules ferry الذي كان يدعو إلى إنشاء مدارس للأهالي. [543]

لقد كانت هناك حالة عداء فكرية، لكل ما يمكن أن يحصل عليه الأهالي للإفلات من ظروفهم الدونية، سواء من حيث التعليم أو التمهين اليدوي أو من حيث التخلص من قانون الأهالي وخاصة إزاء إعطائهم الحقوق السياسية.

وهكذا اصطدمت جميع الإجراءات الرامية إلى استفادة الأهالي من القانون العام، بمعارضة المعمرين. ومع مثل هذه الترتيبات، فإن أي إجراء أو مشروع اجتماعي، من شأنه إزعاج الكولون سيؤدي إلى اضطرابات أو مظاهرات، وهو ما يبقي على نوع من النزاع الكامن، تغذيه الجزائر بين المركز والسلطة الاستعمارية.

وفي النهاية فإن هذه الأمثلة عن الأزمات السياسية في القرن التاسع عشر، كان مسرحها الجزائر، كساحة سياسية رئيسية لتمثيل الاستعمار. فمن إرادة الاستقلال الذاتي إلى محاولات القطيعة، كانت هناك حالة من عدم التلاؤم بين المشروع المعمم من طرف الدولة وحقائقه في الميدان.

وتبرز الأزمات الفرانكو-فرنسية ، أزمات النظام الاستعماري وتناقضاته، سواء في أزمة 1870، مع بلدية الجزائر أو في سنة 1898 بمناسبة الأحداث المناهضة لليهود بالرغم من فشلها.

وستكون إرادة الاستقلال الذاتي والدعم التدريجي للسلطة الاستعمارية في العاصمة، لاحقا، بمثابة عراقيل كبرى أمام أية تهيئة، أو تجديد أو إصلاح في المستعمرة.

وزيادة على هذا، سيكون هذين المعطيين الأساسيين، مصدر أزمات أخرى، لسلطة الدولة، لتأكيد وضع السلطة المحلية في مواجهة الدولة - المركز (الميتروبول).

الدولة المركزية والسلطة الاستعمارية :

أزمات السلطة (544)

وبصفة عامة، فإن الفترة الممتدة من 1900 إلى 1954، يمكن اعتبارها رسميا، كفترة نجاح للاستعمار. وبموازاة ذلك، تميز هذا النجاح، بمجموعة من التناقضات الصارخة والأزمات الاجتماعية

والسياسية المتواترة. فقد كانت الجزائر من خلال وضعيتها، فضاء لنشاط اجتماعي وسياسي مزدوج، فمن جهة، كانت مركز تطور للحركات الاجتماعية ولتصاعد المد الوطني المسلم، ومن جهة أخرى كان المجتمع الاستعماري متجذرا بما فيه الكفاية، لبسط سياسته الاقتصادية والاجتماعية على الجزائر، إلى درجة رفضه لأي تدخل من الوصاية (القوانين والإصلاحات ومشاريع التنمية). وبالتالي رفض إعادة النظر فيها من طرف سلطته السياسية الوطنية، وإجمالا يمكن تلخيص الوضع الاستعماري لهذه الحقبة الأخيرة كالتالي:

ميلاد طبقة من المعمرين بسطت نفوذها على البلاد، على أثر النجاح الاقتصادي للمجتمع الاستعماري.

تواتر الحكام – الجنرالات – على إدارة السياسة الاستعمارية المحلية وخضوعهم لكبار المعمرين حسب القوانين المحلية، وهي قوانين خاصة ومرادفة لنظام الهيمنة القائم في البلاد من طرف أقلية.

ويقوم مثل هذا النظام على نفي المجتمع الواقع تحت الهيمنة، نظام أسسه كبار الملاك الذين يتوفرون على وضعية خاصة في المستعمرة، يريدونها ثابتة ومستقرة. وعلى هذا الأساس، تقوم علاقات القوة بين المركز والنظام الاستعماري المحلي. ومن جهة أخرى، بدأ مجتمع الأهالي في النهوض سياسيا وبالرد على منغصاته.

ففي الوقت الذي كانت فيه الأرياف تعرف بعض الانتفاضات والهزات 1911-1916 وتواجه بالقمع المباشر، بدأت الجزائر العاصمة، تعرف أشكالا جديدة من الكفاح، مثل النضال الاجتماعي من خلال المطالب السلمية. فماذا ستكون مواقف الدولة - المركز وسلطات المستعمرة في مواجهة المعطيات السياسية الجديدة لهذا القرن الجديد ؟

لقد كان عالم الريف مقسما بين القطاع العصري الاستعماري المتميز بالمشاريع الفلاحية الكبرى والذي يتجه نحو المكننة التدريجية، و "القطاع التقليدي" بمساحته الصغيرة الذي يقيم عليه الفلاحون الذين تصفهم الوثائق الاقتصادية بالفقراء الذين يطاردهم البؤس على كثرتهم.

وبفضل العائدات الكبيرة للفلاحة الاستعمارية، تطورت المدن وعرفت الجزائر العاصمة ورشات كبرى وطموحة، كانت تهدف إلى الترسيخ المطلق للاستعمار.

ونذكر أنه ابتداء من 1900 إلى غاية استقلال الجزائر (1962)، كانت علاقات القوى القائمة بين الجزائر وأرباب صناعة الخمور (بطارقة الهيكتولتر) وحكومة المركز، علاقات متأزمة سياسيا.

فمن جهة.. ظهرت فرنسا ملزمة باسم الأخلاق والجمهورية، باقتراح أو بفرض إصلاحات ومن أخرى، تضع السلطة المحلية المحافظة والاستعمارية، رفض الإصلاحات كهدف لها، ومن جهة أخرى بالوقوف ضد جميع الاقتراحات التي من شأنها أن تتناول أي تغيير في الجزائر.

وفي المقابل وبناء على ضغوط من الممثلين السياسيين للوطنيين المسلمين، يجري التفكير في بعض محاولات الإصلاح، غير أن هذه الأخيرة، لا تتجاوز مرحلة النوايا أو المشروع الذي سيتم سحبه لاحقا.

وهكذا تتراجع مختلف الاتجاهات السياسية للوصاية، لتترك المجال لرجال الميدان، نظرا للرهانات الاقتصادية للمستعمرة التي تستفيد منها فرنسا. وهكذا أيضا تقتصر ممارسة سلطة المركز على المسائل المتعلقة بالدولة، وتكتفي باقتراح الإصلاحات

وتطبيق بعض الحقوق الاجتماعية التي ما انفكت تطالب بها الأحزاب الوطنية، وهو ما يعارضه المجتمع الاستعماري برمته، من خلال ردود أفعاله المدوية.

لقد كانت الجزائر في جميع هذه الحالات وفي الآن نفسه، المسرح والناطق الأوروبي بالرفض الشامل للإصلاحات. وبدون التذكير بالأحداث الرئيسية للأزمات العديدة التي وقعت في الجزائر ضد الميتروبول (الدولة - المركز)، فإننا نلح هنا على ذكر تلك التي تبدو الأكثر دلالة في تلك الفترة.

الأزمات الفرانكوفرنسية للفترة بين 1900-1954، ذات نفس الأسباب المعبرة عن نفس التناقضات الاستعمارية.

وكما في القرن الماضي.. فإن التناقضات بين السلطة الاستعمارية ودولة المركز، ستكون أكثر جلاء وخاصة مع نهاية الحقبة الاستعمارية. فالمحاولات الكبرى للإصلاح التي سترفضها السلطة الاستعمارية في الجزائر العاصمة، أو تحولها لفائدتها، لن تبدأ إلا مع القرن الجديد.

تتعلق المحاولة الأولى بالمقترحات التي قُدمت في 1900 على إثر الإضرابات السابقة عن الإصلاحات الأولى والمتمثلة في وضع مؤسسات الحكومة السياسية والاقتصادية للبلاد. وهكذا أنشئت "المندوبيات المالية" في شكل مجالس منتخبة، إلا أن هذه الأخيرة سرعان ما تحولت إلى هياكل رسمية في خدمة الاستعمار الكبير وليس في خدمة البلاد.

ففي الوقت الذي يوصي فيه ممثلو سلطة الدولة بالمزيد من السلم الاجتماعي وعدالة أكثر نجد نظام القمع أكثر حيوية وتجذرا في عقول المعمرين. وبالنسبة للحاكم جونار jonnart الذي ينسب إليه طابع الهندسة المعمارية الموريسكية الجديدة وخاصة في

الجزائر العاصمة، فإنه كان يلح على ضرورة تحقيق الأمن، ليس بالمزيد من القمع لكن بواسطة معاملة أكثر عدلا حيال المجتمع المغلوب على أمره.[545] وهو ما يعتبر مجرد أمنية غريبة عن الطباع الاستعمارية، عندما نرى كيف وصف المؤرخ شارل أندريه جوليان المجالس المتمثلة في المندوبيات المالية "تتشكل هذه الأخيرة في غالبيتها من المعمرين الأغنياء، المتمسكين بأحكامهم المسبقة وغير القابلة للاختراق بالتجربة، يدافعون بشراسة عن هذه السياسة التي وصفها أحد العقداء" بـ (البقايا الرجعية) من خلال عرقلة أية مبادرة ولو محتشمة لفائدة الأهالي.[546]

وبعبارة أخرى تقوم السلطة الاستعمارية على رأس المؤسسات المحلية العليا، بإذكاء معارضة واضحة لأية إصلاحات. وكما لاحظ كامبون Cambon، فإن كل عمل لفائدة الرعايا من غير المواطنين، تقوم بها سلطة عليا يتم انتقاده من طرف الرأي العام الذي لم يكن يعير اهتماما بالمستقبل.[547]

ويعتبر قانون 1919 من بين أهم القوانين التي أثارت غضب المعمرين في تلك الفترة. ويقترح هذا القانون كمشروع، تمثيل المجتمع المسلم في الهيئات السياسية للبلاد والإدماج التدريجي للمسلمين "المستنيرين" أي الانتقال التدريجي من وضعية الرعية إلى وضعية المواطن.

ولقد لقي هذا القانون وبسرعة ردود أفعال عنيفة من طرف المعمرين (كان يتعين استخدام كامل سلطات كليمنصو، لتفعيل الحقوق السياسية للأهالي الواردة في القانون الهام لسنة 1919 الذي أثار سخط رؤساء البلديات والولاة.[548] وسيبعث هذا القانون، عناصر أزمة فرانكو-فرنسية كبرى من خلال ردود

أفعال السلطة الاستعمارية. وهكذا ستصبح هذه المندوبيات جهازا في يد سلطة كبار الإقطاعيين، الأوروبيين،[549] "يقومون بالصراخ عندما يمنح القانون لبعض الأهالي المؤهلين للحياة العامة، الحق في التصويت والتمثيل التشكيلي في المجالس المحلية وحتى بدون الاعتراف لهم بصفة المواطنة" ويهددون في كل مرة بقيام البلديات بالإضراب، وذهبوا إلى حد التهديد بالانفصال.

وهكذا أصبح الرفض الاستعماري، رفضا سلطويا "لكل اقتراح حتى ولو كان محتشما، يرمي إلى تخفيف المعاناة المفروضة على السكان المسلمين، يلقى معارضة عنيفة منهم).[550]

ولقد تطرق إلى مثل هذا الرفض العديد من الكتاب الذين لاحظوا تهميش المجتمع المسلم وبالرغم من جميع محاولات الإصلاح، قام الجغرافي ج. دراش J.Dresch بالمعاينة التالية:

"بحكم القانون الخاص تم إدماج الجزائر بصفة خاصة"؛[551] أي القوانين التي تخدم مصالح المعمرين والدولة المركزية. وهناك مشروع آخر، من شأنه تقديم مساهمة كبيرة للمشكل الجزائري، حسب أصحاب المشروع ورجال السياسة في تلك الفترة بفرنسا. ويتعلق الأمر بما يسمى "مشروع بلوم فيوليت" والذي جاء سنة 1936 أثناء نجاح الجبهة الشعبية في فرنسا في الوقت الذي كان الوضع السياسي في الجزائر على وشك الانفجار.

ومن جهة أخرى.. وخلال الفترة بين 1919 و1936 "دعم كبار المعمرين سلطتهم من خلال هيئات ملائمة، هيأ ظهورها التكريس النهائي لإفلاس الاندماج".[552] ومن جهة أخرى كان البلد لا يزال تحت تأثير الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 وبؤس المسلمين الذي بلغ حجما كبيرا جعله، موضوع تحقيقات صحفية.

فعلى سبيل المثال قسنطينة في عام 1934، حيث كان الضغط على أشده، تحول حادث بسيط إلى اضطرابات.

أما فيما يتعلق بالحظائر، فلم يكن البؤس أقل خطورة عند المسلمين، إذ ما انفكت المدن تستقبل السكان الذين أقصوا من الأرياف من جراء الأزمات والمجاعات وبأعداد كبيرة. وتميزت عشرية الثلاثينيات أيضا، بموجات كبيرة من الغليان السياسي، قام الوطنيون بإرسال عدة وفود إلى فرنسا للاحتجاج والتنديد بحالة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي للمسلمين.. إنه الإطار العام الذي جاء فيه مشروع بلوم فيوليت.

فلا يكمن "هذا المشروع في نهاية الإدارة الفرنسية في الجزائر، بل في منح المواطنة الفرنسية لبعض الفئات من الأهالي، الذين تعتبرهم من بين الأكثر تنورا"، وقد أعطى هذا المشروع الذي يتطابق مع بعض مطالبهم بصيصا من الأمل لدى بعض الوطنيين، بخصوص التغييرات السياسية المنتظرة.

إلا أن هذا المشروع وبالرغم من بعض الاعتدال في مراميه، سرعان ما أثار موجة من الاحتجاجات في أوساط السلطة الاستعمارية المحلية. وهو ما يعني بالنسبة لحكومة المركز استعراضا للقوة. فالمناوئون لهذا المشروع.. هم رؤساء البلديات الذين يمثلون في الجزائر، بفضل اتحادهم قوة سياسية كبرى في المستعمرة. قوة، أكدت بهذه المناسبة مرة أخرى، وبصفة جماعية سياستها الاستعمارية من خلال مواقفها من المشروع.

"وفي 1936 يتخذ رئيسا بلديتين من بين ثلاثمائة، موقفا مناوئا من مشروع بلوم فيوليت الذي يمنح كل سنة آلاف العرب المواطنة الفرنسية مع الاحتفاظ بوضعيتهم.[553]

وكان للصحافة المحلية الواقعة تحت تأثير أصحاب رؤوس الأموال والملاك، رد فعل عنيف ومهدد لمشروع بلوم فيوليت.

وتؤكد يومية la dépêche، "وجود منظمة خفية تحاصرنا وتضيق علينا الخناق وتدفعنا في الأخير إلى الدفاع عن الوطن بالسلاح "وأن فرنسا مجبرة أو مخيرة، ستحصي موتاها"، وفي نفس سياق رفض المشروع، يعلن رئيس بلدية وهران في يومية Oran matin "لقد احترمنا لغاية اليوم الشرعية الجمهورية وأعلن ابتداء من اليوم عن حالة التعبئة في العمالة".[554] ويعتبر هذا الموقف الرافض بمثابة القاسم المشترك للسلطات الاستعمارية. ويثير التذكير بوجود الأهالي، ردود فعل سلبية، "فالوحيد الذي لا يخضع للمعمرين هو فيوليت الذي جلب لنفسه الكثير من المناوئين، مما أدى لإرجاعه لباريس".[555]

ويتطرق GEAN MECIA إلى هذه الحالة الذهنية من خلال الحادثة التالية:

الحاكم فيوليت يقترح منحة الوضع للنساء الأهالي قدرها ثلاثون فرنكا ويأتيه الرد: "لا نملك سببا لمنح علاوات رضاعة ولذا تم إعداد هذا المشروع من وجهة نظر فرنسيي فرنسا وليس من وجهة نظر فرنسيي الجزائر".[556] ومع "هذه التمنيات من فرنسيي الجزائر" لم تمر مشاريع الإصلاح مثلما أعيد النظر في سلطة الدولة الفرنسية عندما كان الأمر يتعلق بالجزائر، حيث نجح بعض كبار المعمرين في تقويض بعض الإصلاحات الناجحة، مثل مشروع بلوم فيوليت الذي ينص على إعطاء الحق في المواطنة لـ 20 ألف مسلم "مستنير"[557] وهو ما حدث فعلا تحت تهديد رؤساء البلديات والإضرابات. ويظهر هذا الأمر مدى نفوذ رؤساء البلديات في الميدان.

وفي عام 1937 أدى تهديد البلديات بالإضراب، إلى سحب مشروع قانون يمنح المواطنة الفرنسية لفئة معينة من الأهالي في إطار القانون الخاص بهم أي "الفئة المستنيرة". ويختتم المؤرخ "لقد تم سحب المشروع في الأخير من طرف الحكومة أمام المعارضة الاستعمارية".(558)

وأصبحت الجزائر بعد إنزال الحلفاء عام 1942 "عاصمة للجنة الفرنسية للتحرير الوطني" التي تشكلت في جوان 1943 والتي تولى الجنرال ديغول قيادتها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كرست الأحداث المشاركة الفعلية للجزائريين في الدفاع عن فرنسا بعد مجازر 1945 بسطيف وضواحيها، أرادت السلطة المركزية بعث مستعمرتها على أسس جديدة غير تلك المفروضة لحد الساعة من طرف المعمّر.

وهكذا بُعث قانون الجزائر، لسنة 1947، الذي استُقبل مرة أخرى بضجر من طرف معمري الجزائر؛ وقد جرى تحليل هذه الواقعة على أنها فشلٌ مرده إلى النفوذ الكبير للمعمرين في الميدان. "سرعان ما تم تجاهل بنود القانون الصادر في سنة 1947 والموالي للجزائريين".

تكمن قوة الفرنسيين في الجزائر في تماسك صفوفهم ضد ضعف إرادة الليبيراليين في المركز؛ فالإداريون والضباط ورجال الأعمال والكولون والصغار، من ذوي البشرة البيضاء، يشكلون كتلة واحدة حيث يتضامن الأكثر بؤسا مع الأكثر غنى؛ وأمام هذا المأزق فإن اللعنة تترصد كل من يتبنى القضية الجزائرية".(559) وكانت جميع الإصلاحات التي اقترحت بين 1900 و1954 عبارة عن محاولات إدماج ممكنة؛ في نفس الوقت الذي شكل رفضُها، أو تحويلُها، قاعدة للأزمات السياسية الفرانكو-فرنسية. ولقد أذنت

هذه الأزمات، إلى جانب حرب التحرير، بنهاية الحقبة الاستعمارية. كما تميزت الفترة 1954-1962، التي سنعود إليها لاحقا في ثوبها العاصمي، بدورها في حرب التحرير حرب سقوط العاصمة وتخلق بالتالي الشروط الملائمة لأزمات أخرى بين الجزائر الاستعمارية ووصايتها.

ففي هذه الوضعية من النزاع، الذي أصبح أكثر تهديدا، كان المعمر بصدد الإعداد انطلاقا من الجزائر العاصمة، لأكبر أزمة سياسية فرانكو - فرنسية، تعبر عن تناقضات النظام الاستعماري الفرنسي أزمة كانت بمثابة الامتحان العسير لاستعراض القوة بين كبار الإقطاعيين[560] والمركز الذي يتمنى وضع حد لحقيقة استعمارية يكتشفها بسبب الحرب. وبما أن حرب الجزائر كشفت، ليس فقط الحقيقة الاستعمارية المحزنة وغير المقبولة، بل سلطة استعمارية لم تكن دائما في خدمة وصايتها.

ثم إن المجتمع الاستعماري، الذي يدعي بهويته الفرنسية، بإمكانه الحفاظ على امتيازاته دون أن يظهر "خارج القانون". وهكذا ستلجأ الجزائر، مثلما فعلت في القرن الماضي، إلى الاضطرابات لكن هذه المرة بمساعدة الجيش في عين المكان. ففي هذه الفترة المضطربة، ستعرف العاصمة أحداثا سياسية كبرى تخص مستقبلها، ليس بسبب الحرب المناهضة للاستعمار، لكن أيضا بسبب النـزاع المفتوح بين فرنسا الحكومية والسلطة الاستعمارية التي ستنتفض من أجل مصالحها وتخلق شروط القطيعة مع فرنسا.

وترمز الفترة 1954 و1962 في التاريخ الاستعماري إلى حدثين حاسمين من حيث محتواهما: نهاية الإمبراطورية التي أدت في حالة الجزائر، إلى اندلاع حرب والخطر المحدق بالجمهورية

بسبب تقلبات الاستعمار. تمثل الأزمات المفتعلة ضد الدولة - المركز، في انتفاضة 13 ماي 1958 ومتاريس 1960، المتبوعة بمحاولة الانقلاب العسكري في الجزائر في 1961 ومنظمة الجيش السري. وباختصار، إليكم الإطار العام لتلك الاضطرابات:

وصف الميتروبول الحرب في الجزائر بأنها "أحداث الجزائر" التي انضم سكانها، من المسلمين، إلى صفوف جبهة التحرير الوطني التي عايشت للتو معركة الجزائر المسلحة. وبعبارة أخرى عدم اقتصار هذه الحرب على الجبال بل شملت حتى المدن أيضا.

إن ما يقلق المعمرن زيادة على ذلك، هو اقتراح جبهة التحرير الوطني كقوة وطنية وحيدة معترف بها لوقف إطلاق النار.

وفي فرنسا أبرزت الأزمات الوزارية من حيث الوتيرة والمدة عجز السلطة المركزية في مواجهة خطاب السلطة الاستعمارية للمركز أمام المشكلة الجزائرية. وهو ما مثل، بالنسبة للمعمرين، "جوا متوترا يحمل مخاطر اللحظة وتطلعات الجزائريين إلى المستقبل منذ 1954"[561] وقصد التعبير عن هذه المخاوف الكارثية للمظاهرات المقررة ليوم 13 ماي 1958 "يوم إضراب وسائل النقل والمحلات والمكاتب المغلقة منذ منتصف النهار"؛ ولقد جمعت هذه المظاهرات بالجزائر عددا كبيرا من الأوروبيين الذين عبروا عن تضامنهم مع القضية الجزائرية وعن تآخيهم مع المسلمين وبينما كانت الفلول تفترق هاجم فريق من المتظاهرين وزارة الجزائر. إنها الفوضى في المكاتب والمكتبة التي أحرق جزءٌ منها[562] وكان من المقرر أن تعمم هذه المظاهرات لولا تدخل العسكريين بأخذ زمام الأمور ووضع حد نهائي وسريع للفوضى. لقد أوقف الجيش تلك الاضطرابات ولم يمنع ذلك من الانتشار السريع لخلايا النظام العام عبر ربوع الجزائر.[563]

ويثبت هذا، مرة أخرى، استمرار السلطة الاستعمارية في الرفض الكامل لوضعية تتجاوزها أي مطلب الاستقلال الذي سينتزعه الوطنيون بوسائل الحرب.

إن حماس المتشددين الذي نضج بسرعة قبل أن يتحول إلى تنازل، لن يكون إلا فترة تهدئة قصيرة في الظاهر.[564] وبالفعل؛ فالسلطة العاصمية لا تستطيع أن تغفل اعتدال المركز وهكذا تحولت الجزائر إلى مسرح لانقلاب عسكري يتحدى فرنسا.

ولقد وضع هذا الانقلاب الميتروبول في حالة هيجان، والجزائر الاستعمارية خارج القانون وبناء على مبادرة رباعية من جنرالات متقاعدين حسب ديغول، فإن هذه المرحلة الأخيرة والخطيرة من الأزمة السياسة الفرانكوفرنسية التي تكون فيها الجزائر هذه المرة الملجأ والرهان، سيتم في الأخير خنقها مع منظمة الجيش السري، التي أوجدتها أمام مسار التاريخ الذي لا يرحم.

فالحرب والأزمة السياسية الأخيرة، جعلتا أحد الملاحظين "شارل اندري جوليان" المطلعين على خبايا الخطر الذي تمثله الفترة يكتب: ستبقى حرب الجزائر على اضطراب، دائم وخطير، في الحياة الوطنية يعرِّض النظام الجمهوري للخطر.[565]

وفي الختام إن أصل الأزمات الفرانكو - فرنسية، يكمن في عيوب النظام الاستعماري التي تكشف مصطلحاته في الميدان، بالضرورة عن تناقضاته. فالاعتداء والهيمنة وصفان لا يمكن أن يرمزا إلى إطار من الهدوء أو التحضر، عندما يصبحان حقيقة في البلد، وأكثر من هذا فالاستعمارلم يكن برنامجا للتعاون التقني وُلد مع الاستقلال فقد أنجب الاستعمار من عيوبه وحوشا

فبالإضافة إلى ردود الفعل الشرعية، للواقعين تحت الهيمنة، فإن الأزمات الأخرى تسجل ضمن المخاطر التي تنطوي عليها المغامرة الاستعمارية.

إن حقبة القرن التاسع عشر، حقبة إقامة وثراء من جانب واحد. وقد تمحورت الأزمات حول مفاهيم المشروع الاستعماري. ففي الوقت الذي يكون فيه المركز، في متغيرات مستعمرة مثالية، نجد من موكليه "من فوضهم" ينفذون ممارسات خاصة بهم وقد استمر ذلك إلى غاية القرن العشرين، حيث قام المجتمع الاستعماري بتنظيم نفسه واكتساب سلطة سياسية ملائمة. وبفضل ثرواتها وتواطؤاتها مع المركز، كان لها موقف مستقل، قبل أن تعيد النظر في الوصاية الخاصة بها.

ومن جهتها؛ كان على الدولة مع كل أزمة أن تخير بين المصالح الاقتصادية للمستعمرة وبين الواجب الأخلاقي بغرض إصلاحات سياسية واجتماعية. وهكذا يفسر سلوك الدولة التي تتريث، مراعاة للوضعيات المتصارعة التي يؤدي جمودها إلى أزمات سياسية لا محالة.

وحتى ندرك جيدا أهمية الجزائر العاصمة في نفس الوقت.. كمركز استعماري وفضاء لرهانات سياسية معتبرة، أعتقد أنه من الضروري التذكير ببعض الأزمات الفرانكوفرنسية. وقد رأينا لحد الآن الدور المنوط بالعاصمة في النضالات ضد الاستعمار وتنمية الحركة المعادية للاستعمار.

2. المدينة والوطنية

يؤكد التاريخ العام للمدينة أن هذه الأخيرة تشكل المركز الأساسي أو الفكري للحركات الوطنية الثورية . وهي أيضا، خاصة في حالة العواصم ميدان تصارع الخصوم، والأرضية المكشوفة للتناقضات الاجتماعية التي يفرزها نظام سياسي معيّن.

وينطبق هذا الوصف على العواصم الكولونيالية في شمال إفريقيا بشأن تطور الحركة الوطنية وبالخصوص مدينة الجزائر باعتباره علاوة على ما جمعه من نخب المجتمع، كانت مندمجة في مختلف الحركات منذ بروز وتطور المقاومة الحضرية. وسنبين كيف كانت الجزائر مسرحا للحركات الاجتماعية بصفة عامة والحركة الوطنية بصفة خاصة. وبتعبير آخر كيف تلقت هذه العاصمة الدور الذي أناطها به التاريخ مثل القدر المحتوم.

منذ بداية القرن والجزائر موضوع توجه ومسار سياسي مزدوج بالنسبة لجاليتيها (الأوروبية والعربية). بالنسبة للأولى (وهي الكولونيالية) تقسّم المشاريع بطابع المصلحة المادية والأرباح الضخمة للمؤسسات الرأسمالية المتواجدة: مشاريع تتطلب بحكم طبيعتها سلما اجتماعيا مطلقا من أجل تحقيق أهدافها.

غير أن الجزائر الكولونياليةلم تكن قادرة على توفير الظروف الاجتماعية والسياسية الضرورية، بحكم طبيعة النظام التي تقوم أساسا على السيطرة الاستعمارية.

أما بالنسبة للجالية الأخرى (المسلمة) فكانت تعيش بنظام المستعمَرين (بفتح الميم) المسيطر عليهم والمستغَلين (بفتح الغين) من طرف النظام الاستعماري وهو ما يفسر رفضهم لهذا النظام المعبّر عنه في البحث عن تغيير ظروف العيش والوجود ووضعيات عدم المساواة والمفارقات التي تعرفها يوميات العالم الحضري.

وإذا كانت بداية القرن تشكل مرحلة صحوة الوطنية بالنسبة للشعوب المضطهدة في الدول العربية. فإن الأمرفيما يلي يتعلق بتحليل الجزء الجزائري (العاصمي) للحركة الوطنية. وتغطي هذه المرحلة نصف قرن من النضال، كرس الجزائر كعاصمة للكفاح السياسي، ومكان مفضل للاحتلال ثم الوفاق التدريجي للأيديولوجيات والخطابات السياسية التي تنوعت حسب مجموعات الرأي، أي حول الطليعة فيما يبقى الهدف السامي، الاستقلال الوطني.

وتعتبر مقاربة إشكالية العلاقة بين المدينة والوطنية عبر تحليل الملامح الكبرى للمطالب، الوسائل الحقيقية لتكوين وتطور الحركة الوطنية الجزائرية.

إن هذه النتائج المتواضعة، عمليا والمنشئة للحركة الكبرى هي التي أدت إلى قيام الأحزاب الوطنية في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات. أي تأسيس الأحزاب السياسية وتوجيه وتطوير الحجم السياسي لجمعيات ذات طابع تربوي، أو نقابي أو ديني. وسنحلل في الأخير الممارسات التي انبثقت عنها. سلوكات طوّرتها أحزاب وطنية تكشف عن ثقافة سياسية وطنية كانت الجزائر مسرحا لها.

المدينة وعلاقتها بالوطنية.

المدينة؛ مكان للسلطة والنخبة السياسية وهي مساحة لتطور الأيديولوجيات والأفكار الجديدة والثورات؛ وللمدينة في الظروف العادية (لا استعمار) علاقات اجتماعية مختلفة عن العلاقات الاجتماعية في العالم الريفي. وهي المكان الذي تتجلى فيه المفارقات الاجتماعية بوضوح مما يجعلها منطقيا مهيأة لاستقطاب النـزاع الاجتماعي أو السياسي.

والمدينة على هذا الأساس هي مصدر لمفاهيم الاجتماع، والدفاع عن مصالح المجموعات والطبقات. وتقترح نفسها كفضاء ملائم لسيرورة الحياة السياسية. حيث تأخذ من المدينة العاصمة حجما يطورها إلى المستوى الوطني. فالمدينة هي بالأساس المكان المخصص للمعارك السياسية للوصول إلى السلطة، هذه المعارك التي تخوضها المجموعات والطبقات.

وفي الوضع الاستعماري تكون العلاقة بين المدينة والوطنية أكثر مأساوية لأن المواجهة لا تعني طبقات اجتماعية في صراع بقدر ما تكرّس الصراع بين جاليات. أو بالأحرى جالية أجنبية أقلية ومسيطرة. تمنح لنفسها باسم "شرعية" أو تفوق مفترض وطنية مبالغ فيها حتى وإن كانت في أعين أصحابها وبعض مروّجيها وهمية وكاذبة، وهي علاقة أكثر تعقيدا كونها تتضمن معطيات إضافية مضاعفة، مقارنة بالبلدان غير المستعمرة.

إنها علاقة معقدة بحكم تنافر المصالح الأساسية وبحكم هيمنة إحداها على الأخرى، هيمنة المؤسسات والثقافات. هيمنة تبطل مفعول نماذج وتوفيقات عملية إدماج العادات الاجتماعية لكل جالية. ويكون الوضع أكثر خطورة من الوضع الذي يكون فيه

عدم اكتراث مطلق بالطابع الاجتماعي الثقافي للمجتمع المستعمَر (الواقع تحت السيطرة).

غير أنه بالنسبة للمجتمع المستعمَر، يمكن لهذه العلاقة أن تبدو في شكل مبسط بحكم الوضع الكولونيالي. أي أنها تبدو أولا على أساس وجود عدو مشترك معين كعائق لوجود وطني حر وهو ما يقوّي الحس الوطني، باعتبار أن الأمة تَظهر إلى الوجود عندما يُولد عند شعب ما الوعي بأصالته ووحدته ثم تتطور بعد ذلك تدريجيا توجهات المجتمع للبحث عن وسائل ترقيته كهدف سام.

ويمكن أن تترجم العلاقة بين المدينة والوطنية كشرط أولي للوجود الحر لمجتمع. وبتعبير آخر الوجود السياسي كمدينة وتعريفها بالنسبة لدولة وعمران، وثقافة وإلى مجتمعها الخاص هذا التعريف المثبت والمطبوع على الأرض يصبح قاعدة قوية للإشعاع.

ويشكل المثال الآتي نموذجا للتحطيم والكسر الذي يصيب مدينة عندما تفقد نخبتها الوطنية بفعل حادث في تاريخها: المدينة القديمة (القصبة) كان بالإمكان إبقاءَها عند احتلالها في عام 1830، وكان للمحتلين أجمل المواقع بشرق العاصمة لبناء مدينة أوروبية. أي مدينة أقل تعقيدا من الجزائر "الاستعمارية" التي شيّدت على شكل سلم مدرج. وهي ملاحظة كتبها بعد سنوات أغلبية الباحثين والكتّاب الذين زاروا وكتبوا عن الجزائر.[566]

فالسؤال المطروح إذن هو: ما الذي جعل السلطات الاستعمارية من البداية تتحمس لقرار هدم القصبة السفلى إن لم تكن أولوية البحث عن الاستعمار المطلق ؟ وللتذكير فإن الأحياء الأولى التي بنيت على أنقاض المدينة المهدمة هجرها أصحابها وبُناتها ليستقروا في الجزء الأوروبي للمدينة. إن هذه الاعتبارات، إلى جانب عوامل أخرى هي التي أعادت ممارسة الكفاح الوطني وتطويره إلى المدينة، بما يمكن

الشرائح الاجتماعية التي تعيش في المدينة من الأرضية الملائمة للتغييرات الاجتماعية والنضالات التي تتطلبها والتي لا تكون علنية باستمرار. وفي حالة الجزائر العاصمة فإن هدف الوطنية كان التحرير والتخلص من نير الاستعمار؛ لصعوبة الوضع وحجم وثقل هذا الاستعمار الذي تملك السلطة والمؤسسات إيجابياته إذ ستعرف هذه الوطنية تطورا كبيرا باختيارها المجال الحضري، وبصفة خاصة مدينة الجزائر. هذا المكان الضيق جدا الذي يفضح النظام الكولونيالي. وسيكون الكفاح في الحالة هذه في المدينة كون المجتمع الحضري على دراية أكبر بقساوة الاستعمار. وأكثر ميلا لتفضيل أشكال جديدة للحياة الاجتماعية.

فقد كونت المدينة نخبة قادرة على تشكيل المحتوى الإيديولوجي للكفاح الوطني. وكان مناضلو الوطنية في منطقة الجزائر من أعيان المدينة والمثقفين في البداية. ثم من زعماء الأحزاب لاحقا والذين ينتمون إلى أصول اجتماعية بسيطة. ويجب التذكير أن الوطنية في الجزائر الاستعمارية كانت تتسم بطابع مأساوي يتمثل في صراع شعب من أجل البقاء. وبالنسبة لمصطفى الأشرف يتعلق الأمر بمأساة واقفة، في حركة دائمة وكفاح طويل ومؤلم يجب القيام به إلى غاية بلوغ الهدف.[567]

مدينة الجزائر وظهور الوطنية:

حسب بعض المؤرخين للاستعمار، يعود اسم الجزائر للاستعمار وأن الوطنية الجزائرية في رأيهم ليست إلا نتاج حرب التحرير لعام 1954 أو انتفاضة عام 1945. اللتين زادتاها صلابة لاحقا غير أن وجود هذه الوطنية في الضمير الجمعي يعود إلى أزمنة غابرة في تاريخ أمم شمال إفريقيا.. ولها تاريخ حافل

باللحظات الكبرى من الكفاح والمقاومة ضد المحتل؛[568] وبالنسبة للمراحل القريبة يجب التذكير أنه مباشرة بعد احتلال 1930، انعقدت بتامنفوست (شرق الجزائر) في 23 جويلية اجتماعات لما يمكن تسميتهم بالوطنيين. وفي عام 1833 ندد هؤلاء الجزائريون كوطنيين بالاحتلال وكتب سيدي حمدان خوجة شكوى لملك فرنسا جاء فيها: "الأجدر بملك الفرنسيين ترقية الجزائريين وإعادة التناغم بين الشعبين (...) فالأمة الجزائرية لها نفس الحقوق في الوجود كالأمة البلجيكية أو البولندية.[569] بالطبع لم يكن لهذه الشكاوى أي معنى لأن النقاش في فرنسا كان يدور حول إجراءات احتلال أوسع للجزائر، لا على مطالب بعض أعيان مدينة الجزائر.

ميدانيا لم تنظم النخبة في الجزائر العاصمة بسرعة. وقد استغل هذا الخطأ الجيش الإفريقي بحنكة حيث أفرغ المدينة من الطبقة البرجوازية بهدف القضاء على أية مقاومة حضرية، في حين أن هذه البرجوازية، ومعها النخبة كان بالإمكان تطورهما، الاستمرار في الكفاح التقليدي الفعال، أو اعتماد طريق جديد انطلاقا من الإمكانات الموجودة من قبل، إلا أن مسار تطورهما تعرض إلى ضربة قاصمة لم تبق لهم فرصة أي خيار أو بديل.[570]

قد ظن الاستعمار الذي حطم كل شيء في الظروف السالفة الذكر أن عملية الاحتلال قد انتهت قبل أن يدخل في مواجهة عالم الريف، في المقابل لم يمنح عالم الريف تسهيلات المدينة، بل بالعكس فقد تطلبت عملية التغلب على المقاومة أربعين عاما من الحروب حروب طويلة وقاسية قادتها: "مقاومة القوى التي كانت قادرة على تجنيد وجمع الشعب بعد طرد الموظفين الأتراك سنة 1832، وأشهر هؤلاء كان الأمير عبد القادر الذي كان يتصرف في الجزائر المحتلة كرجل دولة حقيقي".[571]

طبعت الانتفاضات القرن التاسع عشر ومست كل مناطق الوطن وحتى بعد الانتفاضة العظمى لمنطقة قسنطينة تحت قيادة المقراني والتي عرفت قمعا شديدا. غير أن المقاومة لم تخمد تماما.

عرف عالم الريف من خلال هذه الحرب كل أنواع التقهقر عن طريق الإفلاس الاقتصادي، والكوارث الديموغرافية التي صنعتها الإدارة الاستعمارية.[572]

حركة الشبان الجزائريين (ش.ج)

منذ بداية الانتفاضات، وبغض النظر عن بعض الهبات (1911-1916) كانت نهاية

نظام السيف منذ 1880. وكان يجب انتظار بداية القرن ليأخذ العالم الحضري مشعل المقاومة من الأرياف المنهكة والراضخة لقانون الأهالي بمواده المشئومة.

قد أعادت هذه الصحوة للمدينة فرصة أخذ زمام مبادرة المقاومة التي كان مقرها في بداية القرن مدينة الجزائر. هذه البداية التي عرفت مرحلة انتصار الاستعمار، كانت المرحلة الهامة للحركة الوطنية المعاصرة. ويتعلق الأمر بحركة شباب مثقفين اسمها "الشبان الجزائريون" وضعت برنامج عمل مطلبي. وإن كانت متحفظة فإن المطالب كانت مهمة إذا أخذنا بعين الاعتبار النظام القانوني ومكانة المسلمين في مجتمع الجزائر العاصمة في تلك الفترة. أما "الشبان الجزائريون" فهم في الواقع حركة اجتماعية لمثقفين مسلمين رفضوا وضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية وبعض القوانين والسلوكات المرتبطة بهذا الوضع القانوني وقد أفضى تشخيص الوضع آنذاك إلى إفلات الأهالي الجزائريين المتعلمين من قبضة الإدارة والمعمّرين.

هو الأمر الذي دفع بالشاب الجزائري المتعلم إلى التنديد بالإجراءات المجحفة واللاعادلة التي تمسه. وكان المعمر مازال يعتبر نفسه دائما ممثلا لـ"جنس سام" له الحق في احتقار "البيكو" حتى وإن كان هذا "البيكو" محاميا أو أستاذا أو طبيبا.[573] وبدا أن هؤلاء الأهالي المتعلمين يقلقون المعمرين الذين كانوا يتحكمون بصفة عامة في الأهالي خارج المدرسة.

قبل عام 1914 أصدر المعمرون صرخات تنديد وسخط ضد مبادرة ج. فيري (J. Ferry) بإنشاء مدارس "وزارية" عام 1883 بمنطقة القبائل، منطلق غضب المعمرين قناعتهم أن الأهالي "جنس هابط ودنيء لا يمكن تربيتهم". ولأن في اعتقادهم أن الجزائريين يستطيعون في أحسن الأحوال تلقي تعليم تطبيقي يوفر للمعمرين خدماً للضيعات، بنائين وإسكافيين"[574]

وعيا منها بموقف المعمرين، أرسلت البورجوازية العربية أبناءها إلى الجامعات لدراسة الحقوق والطب. وأمام رفضهم من طرف الطلبة وبعض الأساتذة بالجزائر واصل هؤلاء دراستهم بفرنسا أين عرفوا فرنسيين يختلفون عن الموجودين في الجزائر، مضيافين وليبراليين وغير عنصريين.[575]

عد عودتهم إلى الجزائر كوّن هؤلاء الشباب "حركة الشبان الجزائريين". يرى دريش (J. Dresch) أن هذا التيار مشكل من بورجوازية "متطورة" تكونت في جامعات فرنسا أكثر منه في جامعة الجزائر واكتشفت إلى جانب الثقافة الفرنسية تعاليم ثوراتنا، ويوضح الكاتب أن هؤلاء أصبحوا ضد النظام الكولونيالي أكثر منه مطالبين بالاستقلال.[576

لأن أغلبية الأهالي تم إبقاؤهم بعيدا عن المدرسة التي لم تكن "متطورة" فالشبان الجزائريون المتمردون من عائلات تجند منها فرنسا قياداً وآغات وباشاوات لهم نشاط مطلبي. [577]

وكانت مدينة الجزائر في بداية القرن مركزا لتجمع الشباب الجزائريين في جمعيات طلبة. ونواد ثقافية وتعاونيات. وفي عام 1912 كتب خليل سعيد بيان الشبان الجزائريين عبّر فيه عن قلق الشبيبة المسلمة المتعطشة للمساواة والمنشغلة بالدفاع عن حقوقها المادية. وعلى سبيل المثال أسس معلم بالجزائر "الراشدية" لمساعدة قدماء تلاميذ المدارس الفرنسية الجزائرية على تنظيم دروس للكبار. كما وضع نادي صالح باي بقسنطينة بهدف تربية المسلمين ثقافيا، وبعث الحرف وتطوير التعاضديات...إلخ (578). إلى جانب النشاط ذي الطابع الاجتماعي الثقافي. ولخص الشبان الجزائريون مطالبهم في أربع نقاط لا يمكن للإدارة رفضها أمام وضوح الظلم والإجحاف. ومن هذه المطالب على سبيل المثال، إلغاء قانون الأهالي [579] الذي حرم خلال 60 سنة المجتمع المسلم من حقوقه والمطالبة بالمساواة الجبائية بين الأوروبيين والمسلمين [580] والمطالبة بتوسيع التعليم وبالتمثيل في المجالس المنتخبة التي عبرت حركة الشبان الجزائريين عن أهدافها التربوية عن طريق تطوير صحافة وتقديم مطالبهم بإصلاح الإدارة الاستعمارية وعن رغبتهم في الحفاظ على شخصيتهم.

حركة الشبان الجزائريين والأمير خالد :

اتحقت بالحركة شخصية هامة أعطت الحجم السياسي لمطالبها وظهرت كباعثة للحركة الوطنية الجزائرية؛ويتعلق الأمر بالأمير خالد،[581] الذي ميّز نشاطه التنديد بالنظام الاستعماري، ومن

خلال الحملات الانتخابية غيّر المفاهيم القديمة للنضال. فلد التحق الأمير بالمجال السياسي واختار الجزائر العاصمة ميدانا لكفاحه ليصبح أول رجل سياسي من الأهالي، له خطاب ونضال من *1919 إلى 1925. أمام إدارة استعمارية* غير مؤهلة وضع الأمير خالد من خلال دفاعه عن الشخصية الإسلامية للمجتمع المستعمَر البرامج والأرضيات الضرورية لميلاد وخلق الأحزاب السياسية الوطنية.

و عد مشاركته في الحرب العالمية الأولى كضابط من الأهالي، انطلق الأمير خالد في النشاط السياسي في وقت أثار فيه قانون الإدماج لعام 1919 سخطا وتذمرا في أوساط فرنسيي الجزائر. وكان الأمير خالد مساندا لهذا القانون الذي يسمح بتوسيع تمثيل الأهالي في المجالس المحلية ورفض في نفس الوقت التجنس قائلا: "الأهالي الجزائريون لا يقبلون صفة المواطن الفرنسي في إطار قانون خارج قانونه لأسباب دينية في الأساس [(582)]. هذا الموقف المبدئي لم يتبناه جميع مناضلي حركة الشبان الجزائريين الذين انقسموا في انتخابات 1919. من جهة قدم الأهالي أنصار التجنيس قائمة ومن جهة أخرى قدم الرافضون للتجنيس قائمتهم بقيادة الأمير خالد كمرشح للمسلمين. وسمح الخطاب الوطني الإسلامي بـجني ما بين 824 إلى 940 صوت لكل مرشح على قائمة الأمير خالد مقابل 107 إلى 392 للقائمة المنافسة [(583)].

في الجزائر الكولونيالية، كان النشاط السياسي والسلطة البلدية بأيدي الفرنسيين ولم يكن المسلمون المندمجون في الدرجة الثانية مقبولين إلا لتمثيل شكلي. لكن الأمير خالد فرض نفسه بوضوح "أنا قادم للسياسة دون ماض سياسي لا أصبو سوى لخدمة مصالح مواطنينا والمساهمة فعليا في رخاء الجزائر وعظمة فرنسا. [(584)]

وردا على هذه التصريحات والمخاوف التي أثارها خالد أعلن مجلس محافظة الجزائر قائمة خالد غير قابلة للانتخاب واعتبره أجنبيا. هذا القرار الظالم أثار سخطا حتى في قائمة منافسيه، ودون انتظار الإجراءات استقال جميع المنتخبين المسلمين وهي سابقة لم يكن لها مثيل في تاريخ الأهالي المنتخبين.[585]

ولم يبق حفيد الأمير عبدالقادر ساكتا مثل عديد النواب وكان مرجع الأمير السياسي هو الإسلام، هذا المرجع كان له معنىً عميقاً في سياسة الأهالي خاصة وأن الوطنية السياسية لم يكن التعبير عنها مسموحا جهرا مما دفع بالأمير خالد في نضاله من أجل الشخصية الإسلامية إلى الارتكاز على الإسلام كمصدر [586] بمعنى أن التجنيد تحت شعار الإسلام والشخصية الثقافية المسلمة التي أصبحت مفهوما شعبيا يخدم الحركة الوطنية الجزائرية التي وجدت حججها وأول تعبير سياسي لها. وقد عرفت الحركة الوطنية المعاصرة خلال هذه الفترة النور مع حركة الشبان الجزائريين، غير أن نشاط الأمير خالد وشخصيته ضمن مجتمع الجزائر العاصمة وبفضل برنامج مطلبي طموح، وعنف هجوماته ضد النظام الاستعماري جعل منه أبرز شخصية سياسية في بداية الحركة الوطنية المعاصرة وقائدا وطنيا لا يقبل منطق السكوت الذي التزم به العديد من الأعيان والمنتخبين الأهالي [587]. فقد أرّقت المكانة المرموقة التي تبوأها خالد ونفوذه السياسي بما فيه الكفاية سلطة الجزائر العاصمة التي قررت نفيه.

وبهذا يمكن القول إنه على مستوى المطالب (إلغاء بعض القوانين واقتراح إصلاحات) وعلى مستوى أولى البيانات السياسية الوطنية، كانت الجزائر العاصمة مركزا ومسرحا للتناقضات والمظالم الاستعمارية التي برزت بوضوح في الحقل

السياسي. فالمؤسسات الحكومية والبلدية كانت مجبرة على معاينة مفارقات وأدلة السياسة العنصرية التمييزية، التي تم كشفها وفضحها خلال الحملات الانتخابية. وسمح عمل الأمير خالد ببروز حركة وطنية وبتقوية الكفاح السياسي. "في عام 1919، مستندا إلى مشاركته في الحرب العالمية عبر الشبان الجزائريين بصفة علنية بازدياد طموح الجماهير في حياة وطنية عبر المطالبة بالمساواة في التمثيل البرلماني في باريس مع احترام الشخصية الإسلامية.[588] غير أن هذا المطلب كان سابقا لأوانه، لكون الأعيان غير مستعدين للدفاع عن الوطنية الجزائرية التي سبق لها الأمير خالد. ويبدو أن انشغالاتهم السياسية كانت انتخابية أكثر منها شيء آخر غير بعض التنديدات. وعجز الأعيان بذلك في الوصول إلى الجماهير الحقيقية ولا حتى إلى بلوغ مستوى النضال لدى الجيل اللاحق الذي طالب جناحه الراديكالي بالاستقلال.

فالجزائر العاصمة جزائر الجماهير لم تكن بحاجة إلى الأعيان من التجار أو أصحاب الأهداف الانتخابية بقدر ما كانت تحتاج إلى سياسيين وطنيين راديكاليين ينتجون خطابا سياسيا تعبويا. ولبلوغ هذه الغاية كان لزاما انتظار سنوات الثلاثينيات لمشاهدة ظهور الأحزاب السياسية الوطنية التي كانت مثقفة أكثر من كونها مجموعات أعيان وكانت مناضلة أكثر من كونها مجموعة مثقفين.

ميلاد الأحزاب السياسية :

انطبعت المرحلة الثانية للوطنية الجزائرية بسنوات الثلاثينيات والأربعينيات التي عرفت نشاطا سياسيا مكثفا، حيث لم تعرف مدينة الجزائر الكولونيالية نشاطا سياسيا كثيفا بتلك الحدة خاصة لدى المسلمين. وكما في السابق، كان الوضع يتلخص في مواجهة بين

جاليتين متعارضتين بحكم الحقائق الاجتماعية والاقتصادية ومتبارزتين في الحقل السياسي. وبقيت قضية الإدماج معلقة ومرفوضة بحجج خاصة من كلا الجاليتين المقيمتين بمدينة الجزائر.

وبالنسبة للاستعماريين فإن تجنيس بضع آلاف من المسملين "المتطورين"، ووجهت بمعارضة قوية، وصرخات الكولون الرافضة، وبصيغة أخرى فإن حصول الجزائريين على "المواطنة" أي الحقوق المرتبطة بالمواطنة ستشكل تهديدا أساسيا واقتصاديا للأقلية الكولونيالية وممارساتها تجاه المسلمين؛ وبالنسبة للسلطات فإن الجزائريين حتى وإن جردوا من قانون أحوالهم الشخصية يشكلون خطرا على الأقل بعددهم.

وبالنسبة للتيار الوطني فإن تخلي النخبة عن قانونها للأجوال الشخصية غير وارد وكان هذا القانون إلى جانب اللغة والعادات جدارا واقيا ووسيلة تعبير وحجة لشرعية الحركة الوطنية التي كانت تختلف عن المستعمر. وفي هذا السياق فإن مشروع بلوم فيوليت الذي تفادى مفهوم قانون الأحوال الشخصية أثار زوبعة في تلك الفترة بفعل الرفض الكولونيالي والآمال المعقودة والمتبوعة بخيبة أمل المسلمين. فلم تعرف من الناحية الاقتصادية تلك المرحلة تغييرات ونفس التناقضات على غرار المستوى السياسي.

أما بالنسبة للمعمرين فإن مستوى الأعمال عاد مثل ما كان عليه في العشرينيات. وكانت المؤسسات في مدينة الجزائر تحقق أرباحا فاحشة. رفاهية سمحت للمعمرين بالتحضير في جو البحبوحة والرقي للاحتفالات بمرور قرن على الاستعمار.

أما المجتمع المستعمَر فكان يعيش بؤسا اجتماعيا يتناقض مع الانتعاش الاقتصادي لمؤسسات مدينة الجزائر. زيادة على نقص الحبوب في الريف والذي أدى إلى ظهور مجموعات من

المراهقين الشحّاتين في شوارع العاصمة. لقد غزا هؤلاء المدينة وشكلوا آفة للسلطات البلدية التي أنشأت لهم مركزا ببني مسوس لحَجبهم عن زوار الاحتفالات بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر.

وفي الجزائر كان الواقع المعنوي والاجتماعي للجماهير متدهورا إلى درجة الانفجار والتذمر الصامت في نفوس الأغلبية الراغبة في تغيير الأوضاع. أغلبية مؤهلة لربح كل شيء بعد أن فقدت كل شيء.

وهكذا تحولت مدينة الجزائر إلى ساحة للتنديد بالبؤس والنـزوح الريفي وتقديم المطالب إلى مركز لكل السلطات وكل الآفات والمواجهات والمفارقات. مدينة أوروبية ناجحة يفضحها وضع الأهالي البائس الذي لا يمكن إخفاؤه، فهي مكان مفضل للناجحين ومكان تمركز فشل الآخرين. هذا هو الإطار العام الذي عرف ميلاد الأحزاب الوطنية ومرة أخرى تجد مدينة الجزائر نفسها مسرحا للأحداث السياسية والغليان [(589)]. وبتعبير آخر شهدت مدينة الجزائر ميلاد أحزاب سياسية وجمعيات وتنظيم مؤتمرات واجتماعات طبعت المدينة لسنوات الثلاثينيات. وسنرى كيف كانت المدينة فرصة لترقية الأحزاب الوطنية إلى مستوى منظمات ذات امتدادات قطرية.

وباستثناء حزب واحد، فإن جميع الأحزاب ولدت بالجزائر العاصمة، خاصة وأن الأحزاب التي ظهرت كانت عديدة ومتنوعة من الراديكاليين، إلى الـ"بني وي وي" مرورا بالمعتدلين. ونقدم الأحزاب التي كانت مهمة في تطور الحركة الوطنية. لأن دورها التعبوي كان ديناميكيا وهي الأحزاب التي انتهى مطاف مناضليها في صفوف جبهة التحرير الوطني.

ولأن هذه الأحزاب تمثل الأبعاد السياسية الثلاثة للحركة الوطنية: الحفاظ على الشخصية الجزائرية ورفض النظام الاستعماري بالعمل للوصول إلى حكم ذاتي بالنسبة للبعض والاستقلال التام بالنسبة للبعض الآخر وفي الأخير إشراكها في خطاب موحد لترقية المضطهدين.

فقد ظهر في البداية نوعان من المطالب داخل النضال الوطني، بالنسبة لفريق كان هدف الكفاح ترقية المجتمع المستعمَر عن طريق تخفيف وطأة الاستعمار وبالحصول على حق التمثيل في هرم البناء السياسي الفرنسي.

وتكشف مطالعة برامج ولوائح المطالب عن رغبة أصحابها في الاندماج والوصول إلى المواطنة والمساواة (وحتى وإن اقتصرت على شريحة معينة) غير أن جميع هذه المطالب قوبلت برفض السلطات الاستعمارية بالنسبة للفريق الثاني أي أنصار الحزب الثوري فالأمر يتعلق بمعركة وكفاح رافض تماما للإدارة الاستعمارية عن طريق حركة تحرير وطني.

وكانت هذه الأحزاب ترى في المطالب الإصلاحية مجرد مرحلة من الكفاح من أجل القطيعة مع النظام الاستعماري. ولتوضيح دور الجزائر العاصمة في الحركة الوطنية نعرض هذه الأحزاب لكن من منظور بعدها التاريخي الوطني ضمن مقاربة جزائرية عاصمية.

نجم شمال إفريقيا :

يعتبر حزب نجم شمال افريقيا أقدم وأكثر الأحزاب الوطنية راديكالية والذي سيلعب دورا رئيسيا في تاريخ الحركة الوطنية.[590] ورغم القمع وحملات المنع التي تعرض لها لعب

هذا الحزب دورا هاما بفضل ديمومة نضالاته ووضوح برامجه. حزب لعب مناضلوه دورا رئيسيا في الكفاح الوطني. تأسس عام 1926 بباريس، حيث كان الأمير خالد يلقي محاضرات وهو في منفاه، وكان لهذا الحزب طموحات شمال إفريقية، لقد كان في بداياته جمعية سرعان ما تحولت إلى حزب جزائري على أساس البرنامج الباريسي.

وقد استعاد "نجم شمال إفريقيا" الخطوط العريضة لحركة الشبان الجزائريين، ومطالب إلغاء قانون الأهالي والمساواة في مجالات الحريات الأساسية... وفي عام 1927 تبنى برنامجا وطنيا مطالبا بالاستقلال للأقطار المغاربية الثلاثة، غير أن محكمة السين أصدرت في عام 1929 حكما بحل هذا الحزب" (591).

وفي مدينة الجزائر، المكان الملائم لكفاحه في بداية الثلاثينيات، عرف هذا الحزب تطوره ليلعب الدور المصيري المنوط به. "وبدأ نجم شمال إفريقيا يجند الجماهير في الجزائر. في أول ماي عام 1936 حيث تظاهر 20.000 مسلم وراء يافطات تحمل شعارات وطنية (592) وكان الحزب الوحيد الذي لم يؤمن في نفس السنة بإمكانية تحقيق مشروع بلوم فيوليت بالنظر للواقع الكولونيالي.

وعكس الأحزاب الجزائرية الأخرى رفض المشروع بصفة علنية. وكانت سياسة الإدماج وراديكالية النجم وراء إقصائه وعدم دعوته للمشاركة في المؤتمر الإسلامي المنعقد في جوان 1936 والذي جمع كل التيارات السياسية للمسلمين في البلاد. وحقق هذا الحزب من خلال خطاباته الراديكالية، نجاحا كبيرا وسط الجماهير وأقلق السلطات الاستعمارية التي قامت بحله عام 1937.

لكنه واصل نضاله الوطني تحت تسمية حزب الشعب الجزائري، مستقطبا أعدادا متزايدة من المناضلين في صفوفه ليحقق انتشاره في كافة مناطق البلاد وفي المهجر. وهكذا عرف القمع البوليسي مجددا ليحظر مرة أخرى ويعود إلى الظهور تحت شعار الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي فازت في الانتخابات.

وفيما كانت فكرة الاستقلال بعيدة لدى الأحزاب الأخرى فإن فكرة تحرير الوطن كانت في برنامج حزب الشعب الجزائري الذي عرف تنظيما على المستوى القطري أكسبه قلوب الجماهير واقتحم كل الأوساط الاجتماعية خاصة الشبيبة والطلبة والكشافة والعمال والنقابيين والأندية الرياضية...إلخ.

فالنشاط النضالي لهذا الحزب جعله الأكثر شعبية وأهمية من بين الأحزاب الوطنية. وسيكون لمناضلي حزب الشعب والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، الفضل في بناء هياكل الكفاح المسلح الذي قاد حرب التحرير عام 1954.

ب ـ المؤتمر الإسلامي:

عرفت جزائر الثلاثينيات حركة سياسية هامة نجحت في فترة وجيزة في تجميع عدة تيارات سياسية حول مشروع الحزب الكبير "المؤتمر الإسلامي" الذي قاده منتخبون وأعيان، وتأسس هذا المؤتمر في جوان 1936 نتيجة الأزمات الاجتماعية لتلك الفترة ونتيجة للآمال التي زرعتها الجبهة الشعبية الفرنسية. وفي الوقت نفسه كانت جزائر 1934-1935 مركزا للاضطرابات الاجتماعية وكان البؤس المعمم والإضرابات تعبيرا عن غضب الجماهير ونفاد صبرها مما حفز هذه الاضطرابات. وأمام الاختلالات

السياسية بقي الاندماج هو الحل الوحيد في نظر الأعيان لترقية معيشة المسلمين. فإذا كان النجم أكد على عدم توافق النظام الكولونيالي مع الإصلاح وهو ما جعله يجدد طرح مطالبه بالاستقلال، كان الأعيان يعتقدون أن مواطنيهم ليسوا مكونين ولا أغنياء ليصبحوا مستقلين [593] فالمخرج بالنسبة لهم يكمن في الإصلاحات التي لا تفهمها الإدارة.

وبقيت مدينة الجزائر تعيش التناقضات في التوجيه والموقف السياسي وفي حالة بحث عن طرق جديدة عندما فازت الجبهة الشعبية في فرنسا. وقرر المنتخبون بعد فوزها تنظيم مؤتمرهم واستدعاء حزب الشعب إليه، على اعتبار أنصار مصالي كانوا مواطنين بالنسبة للمعتدلين واستقلاليين بالنسبة للشيوعيين الذين كانوا يرون النجم كحزب ثوري منافس (594).

وكان الاعتقاد السائد وقت انعقاد المؤتمر الإسلامي في الجزائر، هو وجود إمكانية لحل المشكلات الكبرى عن طريق الإصلاحات، برغم انتقادات نجم شمال إفريقيا الذي لام الأحزاب المجتمعة على تفاديها التعرض للمسألة الوطنية. وكان انعقاد المؤتمر الإسلامي بمدينة الجزائر حدثا هاما حيث حضره أكثر من 5000 مندوب جاءوا من شتى بقاع الوطن يمثلون جميع الشرائح والحساسيات: المنتخبون والأعيان والعلماء وفدرالية المنتخبين والاشتراكيون والشيوعيون والأحرار [595]. وكتب جاك بيرك عن الحدث قائلا إنه: "يوم الجزائر" متحدثا عن سياق انعقاد المؤتمر وأثره على مسلمي المدينة [596].

ومن بين المطالب التي تضمنها ميثاق المؤتمر: تجميع الأهالي داخل حزب إسلامي كبير، والحصول على الحقوق السياسية وحق التمثيل للتعبير عن طموحاتهم، التعبير عن انشغال المؤتمر

بالإصلاحات، وتكوين حزب كبير من الأعيان والمنتخبين دون قطع الصلة بفرنسا التي تُرفع لها المطالب. [597] ولا يبدو أن هذا الحزب الذي جمع الأعيان والبورجوازية والمنتخبين المسلمين، وصل إلى نتيجة أمام إدارة استعمارية كانوا موظفين فيها أو شركاء معها. وكثرت الوفود المتوجهة إلى باريس بعضها للطمأنة دون اتخاذ قرارات.

وفي عام 1937 بدت بوادر أمل جديدة لتمثيل برلماني لاحت في الأفق، قبلها الديمقراطيون الفرنسيون. ومع مشروع فيوليت عُقد مؤتمر إسلامي ثان في مدينة الجزائر، حيث خيب آماله التقاعس الباريسي. بسبب تأخر البرلمان في التصويت على مشروع فيوليت بالإضافة للإجراءات غير الكافية التي اتخذتها الجبهة الشعبية. وفي الأخير آل المؤتمر الإسلامي الثاني إلى الفشل. بسبب عراقيل الجبهة الشعبية ومشروع فيوليت والمعمرين مما أدى بأحزاب المؤتمر الإسلامي إلى سحب مشروع فيوليت وقانون الانتخابات للمسلمين وهو ما يعني فشل المؤتمر الإسلامي. والملاحظة الثانية هي التيقن رغم الخلافات من صحة المواقف السياسية لنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب. أي من ضرورة الكفاح من أجل المسألة الوطنية.

وكانت مدينة الجزائر السياسية وقتها مكانا لنشاط سياسي مكثف للأحزاب الوطنية. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتفتح آفاقا جديدة للمطالب وكذا محاولات الوحدة والتحالف بين مختلف الحساسيات والاتجاهات وذلك كله مرتبط بالمشاركة المكثفة للجزائريين في الحرب، وسمحت هذه الوحدة لفرحات عباس (زعيم سياسي جزائري) بصياغة بيان أحباب البيان والحرية عام 1943. هذا البيان الذي حظي بمساندة أهم الأحزاب. ويرتكز

البيان على وعود بتطوير السياسة الاستعمارية ويطالب بحكم ذاتي للجزائر في إطار فيدرالية مع فرنسا.. لكن بعد عودة السلم لم يكن للبيان الصدى اللازم بل أكثر من هذا أصبحت المستعمرة محل قمع شديد مما جعل طموحات التغيير تظهر خارج المطالبة بالإصلاحات. ويمكن أن نقول أنه ابتداءً من عام 1946 أصبحت المطالب الوطنية الجزائرية مطلب كل الأحزاب [598].

كما أصبحت العاصمة وللمرة الأخيرة قبل جبهة التحرير الوطني مسرحا للاتجاهين الأساسيين للحركة الوطنية الجزائرية. اتجاه المعتدلين الإصلاحيين الممثل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي تحالف مع جمعية العلماء والحزب الشيوعي والاتجاه الثاني متطرف وثوري ممثل في حزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية .

ولنعرض الآن لحركة حضرية ذات طابع ديني. يختلف المؤرخون في دورها في الكفاح الوطني رغم دخولها في الحياة السياسية وهي التي كانت تعلن رسميا نفورها من السياسة.

ج- العلماء المسلمون الجزائريون:

جمعية العلماء هي تلك الحركة الإصلاحية الإسلامية التربوية ذات المرجعية الدينية والأخلاقية التي كانت مدينة الجزائر مكان منبتها ونشاطها. وكانت مشكلة من أفراد عادوا من جامعات (الأزهر والمدينة المنورة والزيتونة والقرويين...) حيث جلبوا معهم أفكار النهضة الإسلامية وقاموا بإنشاء مدارس لتعليم القرآن واللغة العربية.

واضطلعت هذه النهضة في الجزائر العاصمة، بالإصلاح الديني والنهضة الأدبية والمطالب السياسية وهي مطالب حضرية

كونها نابعة من أهم مدن البلاد، امتزجت فيها الوطنية والقومية العربية [599]. وقد اختارت العاصمة مقرا لها، أين تأسست جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931. وعينت لجنة إدارة يرأسها عبد الحميد بن باديس وأعلنت في المادة الأولى من بيان التأسيس أنها جمعية غير سياسية. الجمعية هدفها الأساسي التربية الدينية والأخلاقية.

ويقول المؤرخ قداش إن الجمعية أعلنت عند إنشائها، بقوة أن الجزائر مرتبطة بفرنسا، تلك الأمة العظيمة التي يحفل تاريخها بالانتصارات، وذات الحضارة السامية. والجزائريون لهم أيضا واجب تشريف قوميتهم ولغتهم ودينهم.[600] وبمعنى آخر المطالبة، بحرية تعليم اللغة العربية والقرآن وهو مطلب شرعي لا علاقة له بجمعية سياسية. أي أن هناك استعدادا للعيش تحت الاستعمار شرط أن تلطف الإدارة قوانينها وتسمح بتطور الإسلام ولغة القرآن.

وبنفيها للصفة السياسية تكون جمعية العلماء بعيدة في الثلاثينيات عن المطالب التي عبر عنها الأمير خالد في بداية القرن. مع العلم أن الأمير خالد كان يرى باسم الإسلام الاستعمارَ ظلما عمليا وقانونيا، وهي مفارقة لا تجد تفسيرها إلا من خلال الأهداف البعيدة وغير الواضحة تماما للجمعية، ويشير الحذر الذي توخته الجمعية أمام القمع الكولونيالي والبؤس الذي ضرب الأهالي إلى أنها لم تكن في مستوى إشعاعها وقدرتها الثقافية والشعبية. كما أن حياد جمعية العلماء لم يكن ممكنا استمراره طويلا خاصة عندما قامت الإدارة بتحديد نشاطاتها ومنع بعض تحركاتها.. وكانت مدينة الجزائر ميدان خلافات ونزاعات فقهية وبوليسية حول حق الخطابة بالمساجد مما أدى إلى مظاهرات

ضخمة بالعاصمة وفي 1933 تطالب بحق الخطابة بالمساجد وتعليم اللغة العربية.

وأغلقت حركة المرور أمام مقر الحكومة العام، وسُجلت هجومات على محلات تجارية إضافة إلى انسحاب مجموعات من الأهالي من الجمعيات الفرنسية الإسلامية..إلخ. [601]

وكانت القصبة محاصَرة من طرف الشرطة [602]، وقد تكررت نفس الأحداث في السنة الموالية وبأكثر تعقيد، إذ صاحبتها حركات إضراب ومظاهرات للبطالين، واحتجاجات تعكس قدرات هذه الجمعية على التنظيم.

وكانت صحافة الأهالي تندد بالمساس بعوامل الشخصية الجزائرية: الإسلام واللغة العربية. كما تكونت بمدينة الجزائر لجنة للدفاع عن حريات المسلمين وارتفعت في كل ربوع البلاد صرخة التنديد بالقتل المعنوي لستة ملايين مسلم [603].

وبالطبع لم يكن بإمكان جمعية العلماء تفادي المسألة الوطنية، باعتبار أن حياة مدينة الجزائر السياسية طغت عليها نشاطات الأحزاب مما جعل العلماء لا يصمدون أمام التيار الشعبي الوطني. ثم إن عدم اختلاط الجمعية في نشاطها - من باب الحذر- بمناضلي حزب الشعب لا يعني أنها تتجاهل التأثير الواسع الذي كان لهذا الحزب على جماهير المسلمين بمدينة الجزائر، ولهذا كان لزاما عليها أن تأخذ موقفا من أحداث سياسية أو اجتماعية وبالتالي فإن موقف جمعية العلماء من قانون التجنس، ومشاركتها في المؤتمر الإسلامي وتصريحاتها السياسية أدخلها فعلا في الحياة السياسية ([604]). وفيما كانت مواقف جمعية العلماء المسلمين أقرب إلى الحركات المعتدلة فإن التطور الذي أخذته المسألة الوطنية جعلها تتعاطف مع الحزب الراديكالي، ووعيا منها بشعبية الحزب الوطني "حزب الشعب

الجزائري" أعلنت رغبتها في احترام الجزائريين الذين يطالبون بالاستقلال ([605]) وبالفعل فإن سياسة الإدماج التي طالب بها المنتخبون والأحزاب الأخرى (الاشتراكيون والشيوعيون) والتي حظيت بقبول العلماء، أصبحت محل تنديد ولم يبق سوى الطريق الجزائري الذي اقترحه وطنيو نجم شمال إفريقيا الذي تحول وأصبح حزب الشعب الجزائري، وهو ما يؤكد أيضا تصريحات جمعية العلماء، حول الأمة الجزائرية في التاريخ وشخصيتها الإسلامية. وكان للجانب الديني مكانته الخاصة في المرحلة الاستعمارية "وبدون شك كان التطور الاجتماعي والسياسي للمغرب العربي مصحوبا كذلك بالإصلاحات الدينية".[606]

وبسبب الأحزاب الوطنية عرفت مدينة الجزائر في الثلاثينيات والأربعينيات مخاضا ونشاطا سياسيا كثيفا. ويفسر هذا النشاط توافق أحداث سياسية جديدة كانت فرصة مواتية لتظاهرات سياسية عديدة للمطالبة أو التنديد، دفعت أحزاب المسلمين للبروز في الساحة السياسية لمدينة الجزائر. وتعد هذه المرحلة مرحلة التكوين والتعبير للأحزاب الوطنية، مرحلة شديدة الحساسية كونها عرفت احتفالات الذكرى المئوية للاحتلال الذي كان إهانة مباشرة للمجتمع الجزائري القابع تحت الهيمنة، وكذا مشروع بلوم فيوليت والمعارك الانتخابية، مع نضج سياسي أكيد عبرت عنه الأحزاب الوطنية. ولفهم نشاط تلك المرحلة نتطرق إلى حدثين وقعا ما بين الحربين العالميتين. من جهة المؤتمر الإسلامي الذي اقترح نفسه كممثل لمجتمع المسلمين والذي وصل إلى فشل مزدوج، أمام التيارات التي أراد أن يدمجها داخل حزب كبير وأمام السلطات الاستعمارية ومن أخرى فرنسا التي بقيت صماء إزاء مطالب المؤتمر. وفي نفس الوقت عارض المعمرون بقوة مشروع بلوم

فيوليت، الذي فتح حوارات ونقاشات في أوساط مسلمي مدينة الجزائر، حيث أخذت أحزاب جزائرية خلال المباحثات، مواقف مساندة للمشروع على غرار جمعية العلماء المسلمين.

وساهم نجاح المعمرين وممثليهم في مسعاهم لإفشال مشروعي فيوليت وتكوين حزب جزائري كبير (المؤتمر الاسلامي) في التنديد بمشروع الإدماج من جهة وانتصار الفكرة الوطنية من جهة أخرى، أي تقارب وتلاقي تدريجي للأحزاب في خطابها الوطني. فالشخصيات الجزائرية التي كانت تطمح للاندماج في المواطنة الفرنسية من خلال مشروع فيوليت عام 1936 تبحث الآن عن مُثُلها في الوطنية (607). وستكون هذه المرحلة المتزامنة مع الحرب العالمية الثانية، الفترة التاريخية الفارقة للحركة الوطنية فيما يخص قرارها بوضع حد للطابع السلمي للكفاح السياسي. بعد أن وصلت إلى الحركة الوطنية إلى قناعة أن الاستعمار يرفض كل مبادرة لترقية المجتمع المسلم كما ستراه في الاحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال والأحداث المرتبطة بنهاية الحرب والانتخابات وقرارات الأحزاب الوطنية. ونذكر في البداية أن الأحزاب السياسية للمسلمين كانت عديدة بمدينة الجزائر. غير أن الحركة الوطنية كان يميزها بروز تيارين أساسين. الأول راديكالي "نجم شمال إفريقيا" الذي أصبح "حزب الشعب الجزائري" ويجمع التيار الثاني عدة أحزاب تختلف توجهاتها من الارتباط بالنظام الاستعماري إلى التعاطف مع الراديكاليين.

أ - الأهمية الكبرى التي يمثلها نجم شمال إفريقيا:

نجم إفريقيا حزب الشعب في الميدان وفي الجزائر العاصمة، مثلما هو الحال على مستوى الوطن.

حفاظ الحزب على نفس المساحات الاجتماعية التي كان يجند فيها أثناء المرحلة الباريسية: الطبقة العاملة التي ينحدر منها أغلب قادته ومسؤوليه في البداية. وكان النجم حزبا يساريا يدعو إلى الثورة لكن تطوره السياسي في الجزائر وتأثيره في الجماهير أقلق المعمرين بما فيه الكفاية ليُنعت بالمتطرف. وللتذكير فإن الجرأة على المطالبة بالاستقلال خلال الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال كانت بدعة وعبثا حتى في أوساط الأحزاب الإسلامية الأخرى.

ب) المؤتمر الإسلامي:

كان لفترة تجمعا لأحزاب الأهالي المعتدلين (ما عدا النجم) المنتخبون والأعيان ذوو الأصول البرجوازية والحضرية وكذا أحزاب اليسار الممثلة لطبقات اجتماعية بسيطة. وماعدا أحزاب اليسار والشيوعيين فالمجموعات الأخرى المشكلة للمؤتمر الإسلامي، كانت مهتمة بالمحافظة والتمسك بمواقف سياسية داخل النظام الكولونيالي وبباريس من خلال الإصلاحات الاجتماعية... أما المطالب المشتركة فكانت تتلخص في الإصلاحات وإلغاء القوانين الاستثنائية وقانون الأهالي والتمثيل البرلماني، والارتقاء إلى درجة المواطنة في قانون الأحوال الشخصية. وكان الاتجاهان الأساسيان في الحركة الوطنية لسنوات الثلاثينيات والأربعينيات قد أثارا ردود أفعال بعض التيارات السياسية.

ردود الفعل :

كانت ردودها ومواقفها من الأحداث حسب استراتيجية الأحزاب السياسية الهامة آنذاك في الميدان ، وكانت الجزائر مسرحا للخلافات المرتبطة في أغلب الأحيان بالبرامج السياسية (إصلاحات راديكالية) أكثر من ارتباطها بالأصول الاجتماعية

للزعماء والقادة (بورجوازية أو بروليتارية)، ولم يكن هذا العامل الأخير عابرا كما يتبين من الوضعيات الاجتماعية لقادة بعض الأحزاب المعتدلة. وكانت مدينة الجزائر رمزا للاحتفالات بمرور قرن على الاحتلال كما كانت محكا وامتحانا لاختلاف المواقف من النظام الكولونيالي. وكانت هذه الذكرى المئوية ذكرى كل المؤتمرات [608]. وكذلك مناسبة لعدة تجاوزات ندد بها المؤرخ شارل أندريه جوليان وقتها في جريدة لوموند المؤرخة بـ 12 جويلية 1930 حيث كتب: "كانت هذه الاحتفالات التاريخية المدعمة ماليا من طرف الدولة تُدرّ أموالا كبيرة على بعض الشخصيات السياسية في الجزائر، يوضح المؤرخ، "تبذير الأموال العمومية المقتطعة من ميزانيات القطاعات التي لا تطبق الاقتطاع مثل ميزانية اليتامي من الأهالي التي استعملت في الاحتفالات بطريقة استفزازية". [609]

أما مغزى ومعنى الاحتفالات عند المسلمين فيما يخص الهزيمة والنكسة فلا أحد فكر فيه ولا بالتالي اهتم به. [610]

وتلخصت مواقف أحزاب المسلمين في موقفين: مجموعة أرادت تفادي جرح مشاعر المسلمين، خاصة فيما يخص إعادة تشكيل الإنزال العسكري للقوات الفرنسية بسيدي فرج. من خلال تناسي أو مسح هذا الجزء من التاريخ، وقد قال مستشار بلدي من الأهالي أن "الجزائريين لم يقاوموا الفرنسيين، عند وصولهم، ومن الخطأ اعتقاد ذلك لأن الجزائريين على عكس ذلك كانوا مرتاحين بوصول فرنسا لعلمهم أنها جلبت لهم كنوز الحضارة العصرية " [611]، ولقد حاول بعض المنتخبين من الأهالي إبراز مشاركة الأهالي في بناء الصرح الاستعماري. وفي الواقع كان مناضلوا الأحزاب المنظمة وبعض النقابات، وبالخصوص المعلمين هم

الوحيدين الذين نددوا بالاحتفالات بالذكرى المئوية، وهو ما فعله أيضا الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي بتوزيعهم للمناشير.

مشروع "بلوم فيوليت" :

ولاحقا وفي عام 1936 سنة انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول أكد مشروع بلوم فيوليت، مواقف الاتجاهين الأساسيين للأحزاب الجزائرية. فبينما شن شيوخ البلديات والمجموعات الفاشستية، عن الجانب الاستعماري، حملات شرسة ضد مشروع فيوليت، فتحت له أحزابُ المنتخبين صدورها واستقبلته إيجابيا. وعلى سبيل المثال أثار الشيوعيون عام 1936 حملة دعائية واسعة لصالح مشروع فيوليت؛ "وبصفة عامة في مدينة الجزائر، حيث ضاعفت المجموعات السياسية المنخرطة في الجبهة الشعبية اجتّماعاتها وتجمعاتها لصالح تمثيل الأهالي في البرلمان".[(612)]

ومن جهتها ساندت جمعية العلماء المسلمين المشروعَ وأعلنت: "المسلمون قبلوا ويساندون المشروع، ويريدون إثبات مبدأ أن المسلم يمكنه أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي دون التخلي عن قانونه الشخصي" [(613)]. ورغم هذا التأييد الواسع للمسلمين فإن الاتجاه الممثل لنجم شمال افريقيا وحزب الشعب ندد بمشروع فيوليت. وتوقعت جريدة "الأمة" بدقة، مآل هذا المشروع وضعف النتائج العملية إذ كتبت تقول: "المشروع لن يمر" ثم أضافت إنها فقط مجرد إثارة للمسلمين من أجل تبرير قمع لاحق".[(614)]

وبالفعل سحب المشروع وحدث القمع. وم يظهر توافق في المواقف إلا مع الحرب العالمية الثانية، وفاقٌ ضد الإدارة الاستعمارية وبعض القوانين بعد فشل المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم فيوليت أدى بالجمعية والمنتخبين إلى الاقتراب من مواقف

"متطرفي" حزب الشعب خلال الحرب الكونية الثانية وهي المواقف التي كان يبررها الواقع الكولونيالي. وفي هذه المرحلة تم منع الأحزاب الوطنية، "وزُجّ بمناضليها في المعسكرات والسجون"؛[615]

ولعبت الحرب العالمية الثانية دورا معتبرا في إعادة بعث وتقوية الحركة الوطنية. وبفعلها أصبحت مسألة الاستقلال الذاتي للجزائر مطلب كل الأحزاب، "قدم ممثلو البرجوازية الملتفون حول فرحات عباس، كممثلين للجماهير المسلمة، للسلطات الجديدة "بيان الشعب الجزائري" في 10 فيفري 1943. [616] غير أن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي تشكلت في جوان 1943، "انهمكت في إصدار بعض الإصلاحات السياسية (أمر 7 مارس 1944) الذي لم يكن في مستوى طموحات الجماهير الشعبية. ومع بداية عام 1944 عُقد اجتماع جديد بين أنصار فرحات عباس. وجمعية العلماء المسلمين مع أنصار مصالي الحاج (حزب الشعب الجزائري) وتشكلت جمعية جديدة، أحباب البيان والحرية (أ.ب.ح).

ولم يدم هذا التجمع بسبب الخلاف مع مصالي الحاج، حيث أسس فرحات عباس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (ا.د.ب.ج) وكان يطالب بدولة جزائرية في إطار فدرالية فرنسية. وأسس من جهتهم أنصار حزب الشعب المُحلّ، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذي كان له صدى وسط الجماهير كما تؤكد ذلك التجمعات الشعبية وعدد المناضلين المنخرطين والنجاحات المحققة في الانتخابات المحلية والتشريعية.

إسمنت الوطنية وسنوات القطيعة :

ساهمت سلوكات الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية في تشكيل معارضة وطنية للاستعمار. وخلال الحرب حظي بيان الشعب بإجماع مختلف الأحزاب، وقد شكل هذا البيان موضوع الأحداث السياسية بفضل الدعاية الكبيرة التي أقامها له حزب الشعب الذي جلب أعدادا هائلة من الجماهير. وكان الواقع الاجتماعي والسياسي يحضّر لقيام ثورة أو انتفاضة. وبالفعل قضت حالة البؤس بعد الحرب وتزوير الانتخابات التي تم التنديد بها بقوة، نهائيا على ثقة الأهالي في الإدارة الاستعمارية.

فنهاية الحرب كان بإمكانها أن تكون مصدر آمال جديدة للشعوب، غير أن هذا الأمل لم يخص الشعوب المستعمرة التي كان لها حق التطلع إليها، فبعد عودتهم إلى وطنهم انغمس الجزائريون مجددا في بؤسهم ونصيبهم من الإهانة التي نسوها لفترة، فقد نسي النظام الاستعماري بسرعة المجتمع المسلم ومساهمته في الحرب. وتبقى سنوات الأربعينيات في التاريخ كسنوات المجاعة.

الانتخابات :

تمكن حزبان بعد الحرب من تزعم القوائم الانتخابية، أولهما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي قام في باريس بالتعريف بمشروعه الفيدرالي مطمئنا بعدم رغبته في الانفصال عن فرنسا، وثانيهما حزب الشعب الجزائري الذي وقفت جماهير شبابه وراء مصالي الحاج الذي كان أكثر ثورية".[617] وباشر حزب الشعب حملته الانتخابية تحت شعار "أمة جزائرية، استقلال، تحرر

وطني" حزب أصبح قويا ويملك العديد من الجرائد ويحظى بتأييد شعبي كبير مكنه من تحقيق نجاحات في الانتخابات، غير أن الإدارة الاستعمارية مارست التزوير وأفسدت العملية.

وتجلى وقتها الغش والتزوير الانتخابي الذي نظمته الإدارة العليا للسلطة بالجزائر بوضوح مما جعل المؤرخ ش. أ. جوليان يعبر عن اندهاشه ويلاحظ: "التزوير المبني على تقنيات معقدة وفعالة اعتبر مسموحا به وقانونيا. فأن يمارس رجل مشهود له بنزاهته في فرنسا مثل نايجيلان التزوير كنظام حكم ضد الوطنيين، فذلك ما يثبت إلى أي درجة تجذر هذا السلوك في العادات الجزائرية" [618] وهكذا اعتمد التزوير الانتخابي كنظام وأصبح اسم ناجيلان مرادفا للتزوير الانتخابي. [619]

وفي الفاتح ماي 1945، انطلقت مظاهرات في عدة مدن جزائرية كانت فيها مدينة الجزائر الأكثر عنفا، حيث اعتقل العديد من القادة. لقد بلغ الضغط ذروته في كامل القطر حيث كانت السلطة الاستعمارية تتوقع انتفاضة عارمة مما دفع بها للاستعداد لمواجهتها وقمعها.

"ولما أراد حزب الشعب الجزائري تجديد المظاهرات بمناسبة ذكرى إعلان انتصار الحلفاء على الألمان، أخذت المظاهرات حجما كبيرا في منطقة قسنطينة وأدت إلى انتفاضة حقيقية". [620]

لقد كانت ثورة بكل عنفها وعلاوة على آمالها في الحرية والكرامة "فلم تهاجم مخازن الحبوب بل رموز النظام الاستعماري من خلال البنايات الرسمية ومقرات الدرك والبلديات ليتدخل الجيش إلى جانب الشرطة والميليشيات الأوروبية في مطاردة وحشية ضد المسلمين. [621]

نحو الكفاح المسلح :

لم تترك مجازر 8 ماي 1945 والأحداث التي تلتها مكانا للكفاح السياسي مثلما كان الحال. "وكان تزوير الانتخابات من طرف الإدارة أول إفشال لقانون 1947". [622] إن ملاحظة عدم تغيير السياسة الاستعمارية زيادة على حملات القمع التي مست مناضلي الأحزاب الوطنية التي زادت في ثقل الجو السياسي العام المتميز بضغط عال مما جعل الأحزاب الوطنية تقرر أن استرجاع السيادة الوطنية لا يمكن أن يتأتى إلا عن طريق اللجوء إلى الكفاح المسلح. ويمكن تلخيص وضعية ما قبل الحرب كالآتي:

"كنا في طريق مسدود ونتوقع أن المتطرفين سيحاولون إيجاد مخرج للعنف، خاصة أنه كان هناك يقين أن بؤس الأهالي سيشكل دعما لهؤلاء، لذا فأحداث نوفمبر 1954 لم تكن مفاجأة للجميع". [623] إن مكانة مدينة الجزائر ودورها في انبعاث وتكوين الأحزاب السياسية ودورها في تطور الحركة الوطنية لا يحتاج إلى أدلة. كونها عاصمة الجزائر منذ بداية القرن ومساحة مفضلة للوطنية ومكانا للتناقضات والمواجهات بين مستعمِر ومستعمَر. وإذ ظلت مدينة الجزائر طويلا أوروبية بحكم سكانها. فإن تغييرات كبيرة حدثت فيها ما بين الحربين وبعدهما.

وبالفعل تسببت السياسة العلاجية الاستعمارية في نزوح ريفي كبير نحو المدن، وجعلت من مدينة الجزائر العاصمة مركز إيواء جماهير متزايدة، محتملة ولكن غير مقبولة، وسيشكل هؤلاء الحضريون الجدد بوضعهم البائس لاحقا القاعدة النضالية للأحزاب الوطنية.

وفي أوساط هذه الجماهير النازحة تشكلت اللُحمة بين الحالة الاقتصادية للمستعمَرين وشرعية الكفاح في الحركة الوطنية. حركة انطلقت بمجموعة من المطالب ستتجاوز إطار اهتماماتها، لتتطور إلى المطالبة بالحكم الذاتي للفصيل وبالاستقلال التام بالنسبة للفصيل الآخر.

لقد كانت مدينة الجزائر أكثر حساسية لهذا التطور من غيرها وأصبحت ميدانا للتعبير السياسي والحياة المزدوجة والمفارقات الأكثر وضوحا. فالتمييز واللاعدل المعبران عن التناقض وتباين المستوى الاجتماعي للجاليات، أمور جعلت من مدينة الجزائر مجالا لكفاح الحركة خلال الحقبة الاستعمارية.

3. مدينة الجزائر... فضاءات وأشكال الكفاح

يكرس هذا القسم لمجالات وأشكال الصراع الحضري في المدينة – الاستعمارية، حيث كانت هناك ولمدة طويلة حياة اجتماعية تطبعها السيطرة. وسيتم تحليل العلاقات اليومية لمجتمع مقهور أمام كيان استعماري، هنا من خلال أبعادها الاجتماعية وذلك للتعبير عن الوضع المعنوي والاجتماعي السائد في المجتمع العاصمي (الجزائر). وبعبارة أخرى، هناك تذكير ببعض مؤشرات الشروط المعيشية العائلية والتربوية والعمل والعلاقات مع السلطة الاستعمارية، التي تعتبر المصدر الذي يوضح ديمومة الصراع وكذلك الممارسات المدنية للفئات الاجتماعية. وسنحاول من خلال ذلك، استنتاج العناصر العامة لوضعية المسيطر/المسيطر عليه في الوسط الحضري، وقد أثارت هذه الوضعية بفعل ديمومتها وتوطدها، ردود فعل لدى السكان المسلمين، حيث أن كفاحهم من أجل البقاء وبحثهم عن سبل التعبير عن وجودهم، كانا دائمين.

ومثلما كانت الجزائر – الكولونيالية، مدينة للصراعات بين مجموعتين من السكان، كانت مدينتها العتيقة حقلا لمقاومتها الحضرية الأولى ومنطلقا لحرب التحرير الوطني. وكانت كذلك،

المجال النموذجي للسلطة الاستعمارية والعلاقات الدائمة والأكثر تقاربا بين المجتمعين. كما كانت المجال الذي طرد من مجاله الاجتماعي والثقافي، المجتمع الاستعماري المجتمع المدني المسلم.

ونجم عن ذلك، صراعات متواصلة وصامتة في الكثير من الأحيان، كانت تخرج إلى العلن في بعض الأحيان، لتصبح مفتوحة مع نهاية الحقبة الاستعمارية، ومن أجل إخفاء مسؤوليته في التمييز الحاصل والإبقاء على سطوته *وأفضليته كان المجتمع* المسيطر يسعى إلى تعميق طابع السيطرة من خلال سلطة السياسة. وكان يعبّر عنها من خلال القمع البوليسي والعسكري المسلط على السكان المسلمين أو من خلال تهديده بالتمرد ورفضه القاطع لاقتراحات الإصلاح الصادرة من البلد المستعمر.

لقد جعل هذا السلوك المعمّرين يركزون جميع السلطات بين أيديهم في مواجهة المسلمين. وأعطت مظاهر الاستحواذ على البلاد وخصوصا المدينة وسلطتها، شرعية للسياسة الاستعمارية تجاه المسلمين الذين كان يُنظر إليهم كمصدر لكل المشاكل الاجتماعية والسياسية في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، كان الإقصاء والرفض أو التهميش، قد ثبّت حوافز الأهالي في كفاحاتهم المختلفة. لقد عمل ذلك الوضع على تنظيم بنيتهم الاجتماعية والسياسية ضد النظام الحضري المفروض وكأداة للتعبير عن رفضه.

المجال الحضري وعلاقات السيطرة :

تجد القواعد الحقيقية لسيطرة المجتمع الحضري للعاصمة (الجزائر)، جذورها في اختلاف القوانين الأساسية للمجتمعين داخل البلاد. اختلافات لم تسقط أبدا من البرامج المطلبية للأحزاب السياسية للمسلمين والجمعيات وكل الحركة الاجتماعية. وسمحت هذه المسلمة

الاستعمارية للسلطة بممارسة التمييز في جميع ميادين الحياة الاجتماعية وفرض اختلافات فعلية وبالتالي سيطرة وتمييز عنصريين لأقلية بسيطة على الأغلبية المسلمة. وهو ما جعل المجتمع الاستعماري، يفرض ممارسات تميزها السيطرة في كافة مناطق البلاد. وظهرت مساوئ هذه الممارسات، كما برز الوعي مبكرا في الجزائر العاصمة، حيث كان الاحتكاك بين المجتمعين يوميا، وأصبح مفروضا بحكم القرب والعلاقات الاجتماعية للمحيط.

وبذلك فرضت العلاقة المسيطر/المسيطر عليه بطريقة "شرعية" من خلال مجموع قوانين ومراسيم تنظم بصفة خاصة حياة المجتمعين. وبمعنى آخر، يمتاز الأول بحقوق المواطنة والآخر تمنع عنه تلك الحقوق. لكن في الجزائر – العاصمة، ساعدت الأغلبية الديموغرافية المسيطر على ترسيخ هيمنته. حيث عرفت العاصمة طيلة قرن كامل، سيطرة العنصر الأوروبي من حيث التعداد السكاني. وكان للتقليص من عدد السكان وحتى خلق الفراغ الذي فرضته سياسات التهميش وزحف السكان طيلة القرن الـ 19، آثاره على عدد السكان المسلمين في الجزائر العاصمة. وكان تطور سكان المدينة في بلدية الجزائر لعشريات الثلاثينيات والأربعينيات كما يلي: بالموازاة مع السيطرة العددية التي كانت تفرض نفسها وتذكر بالواقع اليومي والمعاملة التي كانت تخص المسلمين "يعتبر الأهالي كأفراد من الدرجة الثانية. فكل مهاجر آت من آليكانت، تراباني أو لافاليت كان يظن سابقا أن من حقه اعتبار المثقف الجزائري "بيكو" وأما اليوم فينعته بـ "الفأر الصغير". [624]

ذلك ما كان يعطي مشروعية للوطنيين في كفاحهم ضد المستعمرين، باعتبار أن الأجانب على الجزائر وحتى على فرنسا،

كانوا يتمتعون بحق المواطنة، بينما تقابل مطالب الإصلاحات والأبسط منها بالرفض.

ولقد دفع هذا الوضع إلى ردود أفعال معارضة للمجتمع الاستعماري، بالرجوع إلى الهوية الأصلية للأهالي في مطالبهم وفي المحاور الكبرى للبرامج السياسية لأحزابهم.

"في الجزائر، كان المواطنون الفرنسيون يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات التي كان يتمتع بها فرنسيو فرنسا. وتصاعد عددهم بشكل كبير بين 1921 و1936، أي من 117000 إلى 158000 في العاصمة. وبالمقابل لا يمتلك المسلمون حقوقا سياسية واجتماعية. لذا أضحى من غير الممكن تجنب الصراع بين "رعايا فرنسا من الأهالي" الذين لا يمتلكون حقوقا حقيقية والمواطنين الفرنسيين بامتياز، الذين كانوا يسيطرون على المجالس المحلية".[625]

ذلك ما كانت تنتجه المدينة، حيث يعيش مجتمعان، كل واحد في عالمه الخاص، باهتمامات سياسية مختلفة. إذ أوجد اختلاف الوضعيات القانونية والمعاملات مدينتين.

فإذا كان هناك من جهة، عاصمة تعتبر من حيث التسيير الرسمي ومؤسساتها مدينة فرنسية، "فقد كانت الجزائر في نفس الوقت، تعرف مشكلة تهميش أو تكاد تكون كذلك في السياق السياسي الفرنسي".[626]

وبغض النظر عن المسائل الاجتماعية التي تحولت فيما بعد إلى مشاكل سياسية، فإن علاقات السيطرة التي كانت تطبع الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الوسط الحضري وكذا الفروق والتمييز، ما انفكت تندد بها الأحزاب السياسية والمنتخبون كتعبير واقعي عن رفض السيطرة.

وإلى جانب الحقوق السياسية التي حرم منها الأهالي، يجب الإشارة إلى حرمانهم أيضا من حقوق التمدرس والسكن والعمل. ففي ميدان السكن على سبيل المثال لم يكن واردا بناء أحياء مختلطة جديدة ونفس الأمر يسري على برامج بناء الأحياء ذات الأجر البسيط (HLM)، التي استُثني منها المسلمون. وبطريقة متواصلة، كانت سياسة الإسكان لا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات العائلات الجزائرية والملاحظ على وجه الخصوص لأن السكن الضيق "واللامساواة في توزيع السكنات الاجتماعية" كان سائدا، وعلى سبيل المثال فبالنسبة لعدد مماثل من السكان، كان هناك 64 مسكنا للمسلمين مقابل 1500 مسكن للأوروبيين في الجزائر سنة 1930.[627]

كما كان التمييز يطبع كذلك عالم الشغل. إذ لم يكن واردا أن يشغل المسلمون مناصب عمل هامة. وبالنسبة للمسيطر عليه، لم يبق له إلا الأعمال الثانوية والمهن الصغيرة لمدة محددة وذات مدخول غير قار.

وهناك فروقات في الأجور، وحتى في الأسعار عندما يتعلق الأمر بالأزمات والاختلالات الاقتصادية ويقترح الجدول التالي صورة لسنوات الثلاثينيات كمعطى دائم، مادام أن رفض المساواة كان سائدا بالرغم من الصراعات الاجتماعية حيث كانت النتائج متواضعة: فالفروقات كانت صارخة فيما يخص المعاملات والأجور. ففي هذه الفترة لم يكن من حق المسلمين تقاضي تعويض 25% التي كانت تمنحها البلدية، بالرغم من أن هذه الأخيرة صوتت على الميزانية الخاصة بذلك، والتي كان من المفروض أن توزع على جميع عمال بلدية العاصمة من الأهالي، غير أن محافظ المدينة رفض ذلك.[628]

إن هشاشة الأوضاع الاقتصادية للمسلمين، جعلت منهم أكثر عرضة للأزمات. فقد ضربت أزمة الثلاثينيات أهالي الحظائر. وقد أشار سنة 1932، المنتخب البلدي للأهالي إلى وجود من 10.000 إلى 15.000 بطال في العاصمة، من دون أن يكون هناك مثلما هو معمول به بفرنسا، صندوق لدعم البطالين ورفض الديوان المكلف بتسجيل البطالين تسجيل الأهالي.

وكان المحافظ يمنع منحة العمل على المسلمين. وكمثال على ذلك فإن "درجة إدماج العمال الأهالي في الورشات المفتوحة بالجزائر العاصمة،لم يكن إلا بنسبة الخمس 1/5، بالرغم من كونهم يمثلون النسبة الغالبة من البطالة.

أما فيما يخص الأجور، فكانت ولنفس المهام، 20 فرنكا للأوروبيين و12 فرنكا للمسلمين [(629)]. وأصبحت جميع هذه الفروقات الموزعة على كافة قطاعات الحياة الاجتماعية، بحكم استمرارها وانعدام إمكانية تغييرها، إلى مشاكل اجتماعية وسياسية على وجه الخصوص.

مما جعلها عناصر صراع دائمة في مواجهة سلطة لعبت مؤسساتها وسياسيوها دورا تدريجيا في تحطيم أي محاولة للتعايش السلمي بين المجتمعين. لتتسع الهوة مع الوقت وهو ما حدث كذلك في المجال الحضري، حيث استطاع النظام الاستعماري من خلال أشكال أخرى للتمييز خلق مدينة مقسمة.

الجزائر... فضاء حضري مقسم :

لقد أشرنا فيما سبق، كيف أن بناء مدينة كولونيالية، قد برمج منذ البداية وفرض تقسيما اجتماعيا وجغرافيا للسكان من المجتمعين الحضريين. وبالتالي، فالناتج المنطقي لمثل هذه

السياسة، كان حسب الإنجازات الحضرية، أي وبالتدرج أصبحت هناك مدينة حيث المجالات موزعة أكثر حسب المعطيات العرقية التي تتكون منها عنها حسب الوظائف الاحضرية.

السكان	1926	1936	1948
الأوروبيون	159649	175694	179546
المسلمون	55271	76627	128775
المجموع	214920	252321	308321

وبالتالي، فإن المدينة الكولونيالية "هي انعكاس في المجال للنظام المسيطر، المبني على السطوة والتمييز"[630] ومن خلال التمييز الذي خلقته، أصبحت لدى الجزائر-الكولونيالية، "مدينة للأوروبيين" و"مدينة عربية" حيث أن مزاياها المعمارية مرتبطة بسكانها. وهذا ما طبع جل العواصم في شمال افريقيا.

ومن الناحية المورفولوجية، تتقاسم المدينة الكولونيالية نفس المواصفات في البلدان الثلاثة. حيث تأتي المدينة الكولونيالية بعد المدينة العتيقة مديرة لها ظهرها لأسباب أمنية ومرتبطة بالنظافة والجمالية. [631] وبالتالي، فإذا كانت المدينة بمثابة هذا التنظيم العمراني الضروري، فإن تطورها نحو التقسيم كان مدركا منذ بداية الاحتلال ومفروضا من خلال سلطته السياسية.

وفي القرن الـ19، بدأت المجالات العمرانية الموجهة للمجتمع الاستعماري، في الحلول محل أحياء المسلمين، الواقعة في الجهة السفلى من المدينة ووفق هذه القاعدة التي يطبعها التمييز تم إنشاء مدينة الجزائر- الكولونيالية، المعروفة باختلاف مجالاتها الحيوية. وطيلة المرحلة الاستعمارية نجم عن ذلك اختلاف أحياء المعمرين

عن باقي الأحياء، من خلال سكانها والتهيئة العمرانية والتجهيزات والكثافة السكانية والوضعية الاقتصادية كذلك.

وبتعبير آخر، فطيلة 130 سنة، يتابل كل مفهوم معماري حديث نقيضه في الجانب المسلم من المدينة. ولم ينجم هذا الوضع عن منطق الطبقات الاجتماعية فقط، لكن بالأساس عن وجود مجتمعين، حيث شروط الترتيب تخضع للانتماء ولقانون الأحوال الشخصية والمعطيات العرقية.

لنرَ الآن كيف يتم التعبير على هذا التمييز وممارساته، كنتائج في الحياة الاجتماعية اليومية. فقد سيطرت السلطة الاستعمارية من الناحية السياسية على المدينة، سلطة يستحوذ عليها نفس أولئك الذين يسيطرون على البلاد، وبالتالي المدينة.

وبالموازاة مع ذلك، لم يتوان المنتخبون المسلمون عن لعب دور الناطق باسم ضحايا تلك

السياسة الحضرية. فقد كان هناك تنديد بالتفاوت الاجتماعي، انعدام المساواة أمام القانون والخشونة البوليسية... غير أن الاستبداد الاستعماري والسياسي، جعل القضايا المهمة (سياسة الإسكان) والتخفيف من حدة التفاوت... إلخ)، تفلت من أيادي الجناح المسلم من السلطة على مستوى البلدان، أمام تفوق الجناح الأوروبي والمصالح التي يمثلها.

وعلى المستوى المكاني، فإن الجغرافيا الاجتماعية للمدينة تكشف بطريقة واضحة الاهتمام بمسألة الاختلاف بين الأحياء من جهة والوضع القانوني للأشخاص من جهة أخرى. وبمعنى آخر الاختلاف بين الأوروبي الحضري والمرقىّ والموضوع في مرتبة أكبر من مرتبته الأصلية التي كان عليها في بلده المسلم. فهذا الأخير، حتى وإن كان من أصول حضرية عريقة متساهل

معها، يوضع في الحيز المكاني المخصص للمسلمين في المدينة (القصبة أو أحياء الضاحية).

وضمن هذا المنطق، تطبع الأحياء الأوروبية وسط المدينة القديم والجديد، أي: حي البحرية وساحة الحكومة التي تتوسط البريد المركزي، حيث تتواجد أفضل المساحات الخضراء الموجهة للسكان الأكثر ثراءً. وتأوي هذه الأحياء السلطة الإدارية والبنوك وصناديق الضمان...إلخ. ويستحوذ هذا الجزء من المدينة على كافة الوظائف الاقتصادية المهمة، إلى جانب الوظائف الاستراتيجية بالنسبة للوسط الحضري. فهي منظمة وفق أنماط المدن الفرنسية، التي لا تختلف عنها. إنها الساحات العمومية المهيأة والشوارع الفاخرة والمقاهي المرموقة والبورصة، التي تجعل من الجزائر مدينة لمقاطعة فرنسية. ويستثنى المسلم من كل هذا العالم الحضري، بوظائفه الاقتصادية المتنوعة وحيزه الاجتماعي والثقافي. ليس فقط لأنه غريب عن هذا المجال، بل لأنه لا يمتلك الإمكانيات المادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للولوج إليه. فبعد أن أكد أن العائلات الأوروبية، كانت تعيش في بنايات ذات هندسة معمارية تعود إلى الإمبراطورية الثانية، يصف جاك بيرك الأحياء الأروبية. "منذ الصباح ينشّط أصحاب الحرف الصغيرة بأصواتهم الحي، وهم باعة الأدوات القديمة، باعة البيض، الخضر، السمك..." ما عدا "فاطمة" (عاملات البيوت) التي تقوم بالأشغال المنزلية... والباعة الصغار على الأرصفة".[632]

وبالتالي وعن وعي أو عدمه، أخذ التمييز منحنيات هامة في قلب المدينة. تمييز يشبه ذلك الذي يمس البلاد كلها [633] ولم يبق للمسلمين إلا أحياؤهم يتزاحمون فيها. كما يتم تعريف المسلم بكونه ضعيفا اقتصاديا في غالب الأحيان واجتماعيا يحيا في البؤس...

ويتطابق الأمر على المستوى السياسي. ويعرف كذلك بقربه من الأحزاب السياسية المسلمة وخصوصا تلك التي تندد بالإدارة الاستعمارية.

ويجمع حيٌّ المسلمين في الجزائر الكولونيالية،جميع عناصر الاختلاف مع الأوروبيين

وأحيائهم؛ ويمكن التعرف على هذا الحي من خلال كثافته السكانية وتقليص مساحة الفضاءات الحرة به. ففي سنة 1931، كانت القصبة تأوي 2819 نسمة في الهكتار الواحد، وتقلص فضاؤها مبكرا، من 50 هكتارا إلى 18 هكتارا. فانعدام الإمكانات المادية لا يسمح بالبناء أو التوسيع، ما عدا في الفضاءات التي تأوي البيوت القصديرية. إنها وضعية عامة، ستزداد خطورة خلال سنوات 1930 - 1940، مع الأزمات الاقتصادية وحركات الزحف الريفي نحو المدن.

ففي هذه الفترات، ظهرت الأحياء القصديرية، إذ لم يكن بمقدور القصبة استيعاب الفائض من السكان. ومع هذه الحركات، أصبحت نسبة الكثافة تضاهي الفقر الشديد فالوافد الجديد لا يجد عملا ولا سكنا. ويشكل في غالب الأحيان، يدا عاملة ريفية مهاجرة نحو المدينة للانتظار، ولا يعيش إلا بفضل العلاقات الاجتماعية الأصلية ولا يستطيع الاندماج في الاقتصاد الذي لا يستغله إلا جزئيا. يعيش في سكنات لا تمتلك سقفا وعلى مصادر رزق غير منتظمة، وتأخذ مساكن هؤلاء أسماء تترجم أوضاعا مأساوية "ڤوربي، براكة، مرقد...إلخ.[634]

إن وضعية البؤس هذه والاستثناء من النسق الحضري السائد، هي التي تطبع أكثر أغلبية الأحياء المسلمة للعاصمة. ومنه فإن

هذا المجتمع الذي يحيا تلك الأوضاع، سيبحث من خلال الأحزاب السياسية والجمعيات عن سبل جديدة.

وبالنسبة لهذه المرحلة فإن الصورة التالية تعبر عن مأساة المرشحين للحياة المدنية. وهكذا فإن الأحياء القصديرية ومن خلال حركية سكانها وتنوع جذورهم، ستدفع المدينة إلى التوسع الاجتماعي، بنفس القدر الذي يتوسع فيه محيطها الاقتصادي وتتضاعف فيه كذلك النشاطات وبالتالي فإن زخم الحياة يقتضي البحث عن تنظيمات جديدة.[635]

وستصبح الأحياء الأحياء الشعبية (المدينة العتيقة والضواحي)، معاقل للوطنية وللكفاح ضد الاستعمار. هناك حياة اجتماعية في هذه الأحياء ذات ملامح ثقافية عميقة غريبة عن الأوروبيين، بنفس غرابة هؤلاء عن المدينة العتيقة. وبالتدريج، ستأخذ هذه الأحياء منحى المعارضة الصريحة. "في العاصمة وخلال شهر فيفري 1934، ظهرت إلى الوجود حركتان مختلفتان، موكب حاشد مكون خصوصا من العمال، ذوي الانتماء اليساري ستقابله حركة عفوية لشباب القصبة، نزلوا إلى الأحياء اليهودية بباب الوادي، خلف أعلام خضراء وهم يصرخون "السوفيات في كل مكان" واصطحب هذه الحركة عمليات تكسير لواجهات المحلات".[636]

وأصبح الحي بؤرة للمظاهرات، يثير خوف النظام وأتباعه. وفيما يخص لجان الأحياء، فكانت مهامها التلقائية ضمان النظام الاجتماعي والإداري (الإنارة، شبكة الطرقات...) ولا يمكن إلا أن نشير إلى الخوف الذي يثيره الحي، حتى وإن كنا نعرف أن عفوية هذه الحركات لا تأخذ بعيدا ولا عاديا، مثل هذا الاستثمار الكثيف المثير للخوف، بالقدر الذي تثيره العملية التي تتم في القاعدة. "وتخيف هذه الوضعية بطريقة مريبة النظام الفوقي، أي النظام

السياسي والمجالس والباشاوات والأثرياء" [637]، وقامت الوظيفة النضالية والاحتجاجية في هذه الأحياء، بالمحافظة على فضاء تطورها إلى غاية معركة الجزائر سنة 1957.

وفي الواقع، فإن الجزائر كمدينة حديثة، أنجزت كتحفة استعمارية، إذ أخرجت من نسقها الحضري المجتمع المسلم، فمن توزيع الفضاءات إلى الممارسات التمييزية الواسعة، كان من الضرورة بروز معارضات. ويعبر الفضاء التمييزي عن مدينة مقسَمة، حيث ستتثبت القطائع والصراعات بطريقة تدريجية. أحياء عليا وأخرى سفلى، أحياء أوروبية وأخرى عربية أو مختلطة. إنه زخم من الاختلافات التي ستتقاطع مع المعطيات الاقتصادية والأخلاقية ليصل الأمر إلى تعارض صارخ في النماذج. [638] وستصبح هذه التناقضات دائمة وسيعبر عنها، حسب المجالات، من خلال مختلف أشكال الصراع، المبينة في الأمثلة التالية:

- **الأشكال الاجتماعية والسياسية للصراع** : لنذكر في البداية، أن حركة الزحف الريفي خلال سنوات الثلاثينيات، صادفت أزمات اجتماعية (عدد كبير من الإضرابات بين 1926 و1936) وأزمات سياسية. وتبرز هذه الأخيرة في آن واحد على مستوى السياسة العمرانية وعلى مستوى طرق التسيير الاجتماعية والاقتصادية للمدينة. إن الفاعلين في الحركة الاحتجاجية هم الأحزاب السياسية، الذين كانوا وراء مطالب غير مجدية في غالب الأحيان، والنقابات التي ستفرض خصوصياتها مع الوقت ضمن المركزيات النقابية الأوروبية.

إن تطور الصراعات الاجتماعية والسياسية، في مسيرة بحثها عن المساواة، سيطبع، انطلاقا من مشارب مختلفة، تشابك أشكال الصراع، التي ستصب في الرفض الشامل للنظام الاستعماري.

ويمكن تلخيص خصوصية وضع الصراع هذا فيما يلي:

إن ما يطبع بالخصوص الطبقة العاملة، هو كونها قد حققت تحولها، ليس في صراعها ضد البورجوازية الوطنية الجزائرية، وإنما في صراعها ضد الأسياد الحقيقيين للإنتاج، وهم ممثلو البرجوازية الأوروبية وممثلو الأوليغارشيا المالية الفرنسية. لهذا امتزج وبسهولة وعيها الطبقي بشعورها الوطني [639]. وفي الوقت الذي كان فيه المجتمع المسلم منسيا ومهمشا، بقيت المشاكل الاجتماعية على حالها؛ نقص في التمثيل ونظام تربوي أعرج وانعدام السكنات والبطالة... إلخ. أما بالنسبة للكولون فلا معنى لوجود المجتمع المسلم.

ولا وجود له حتى للجزائر في جرائدهم، في الوقت الذي كانت حاضرة في كل مكان قبيل سنة 1914. إلا أنهم لا يشعرون أولا يريدون الشعور بوجود المجتمع المسلم الذي يعيشون بقربه. [640] وفي حالة الجزائر، أصبحت المدينة العتيقة فضاءً مركزيا للوجود الاجتماعي والصراع السياسي بالنسبة للمسلم. إنها الفضاء الحضري الذي يتباهى فيه، باعتبار أنه المكان الوحيد الذي لا يحس فيه بالغربة. إنها كذلك الفضاء الوحيد للحرية ولحركية الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي ينتمي إليه. بامتلاكها لهذه المكاسب، فإن المدينة العتيقة ستتحول إلى المكان الذي ستتشكل فيه مختلف طرق الصراع ومحلا للحركة الوطنية. إنها تبرز بذلك، قدرتها على التجنيد كمدينة تقليدية، قدرة ناتجة عن ماضيها

وتضامن نسيجها الاجتماعي المنظم من طرف المؤسسات الطائفية والدينية والمجتمع وتناغمها الثقافي (641).

فلم تتوان الأحزاب الوطنية المنبثقة عن المدينة العتيقة، عن التنديد بالتجاوزات الحاصلة في التسيير العمراني. فإلى جانب عدم شرعية الإجراءات وثقل اتخاذ القرارات، التي أدت في عدة مرات إلى استقالة جماعية للمنتخبين المسلمين تنديدا بالتمييز في التسيير الحضري والخشونة البوليسية... الأمر الذي لم يكن فقط عملا يمليه المبدأ، لكنه مستلهم من الواقع اليومي. ففي سنة 1932، ندد منتخبو المجالس المسلمون بممارسات الشرطة، التي أظهرت خشونة تجاه التجار من الأهالي، من دون أن تظهر بنفس الحالة أمام السكان الأوروبيين (642).

وحقيقي أنه بالإضافة إلى التمييز العنصري، لا توجد هناك عدالة في الأحياء السفلى للمدن الجزائرية، فالعدوانية تغطي وتعوض الخضوع. إذ يستعمل مأموري الشرطة عندما يتجولون "زوج خلف زوج" بشوارع القصبة، الهراوات من دون أي إعذار ومن دون أن نجرؤ على الرد".(643)

وفي المقابل، كان المجتمع ينظم نفسه ويتهيكل سياسيا، بهدف مقاومة الظلم المندد به إلى حد الآن. إن الاهتمامات السياسية للمجتمعين تتناقض في نفس المدينة. وفي الوقت الذي يسيطر فيه الأوروبيون على التسيير الرسمي من خلال شيوخ البلديات ورؤساء المصالح في المجالس ونواب الرؤساء، كانت البورجوازية والعامة المسلمة، متحالفة أو متصارعة تبحث عن التظاهر من أجل مطالب سياسية واجتماعية أو بهما مجتمعتين(644).

وبمعنى آخر، كان المجتمع المسيطر عليه ينظم نفسه من أجل الكفاح، مما يمثل تحول الوعي المنتشر على المستوى السياسي

إلى تشكيل شبكات ستثبت للسكان سطوتها. ونظرا لانعدام الدراسات في هذا الميدان، نذكر هنا الجمعيات والنشاط النقابي، كأمثلة للحركات المطلبية، للتربية السياسية ورفض النظام الاستعماري.

وضمن أشكال الصراع، يصل العمل حد المقاطعة، إحدى طرق الكفاح المشحونة بالمعاني، سلاح اقتصادي وسياسي ناجع، بالنسبة للمظاهرات الشعبية وفي بعض الأحيان لأعمال الشغب. ففي مناسبات عديدة، عرفت الجزائر مظاهرات عارمة وسلمية، أطرها حزب سياسي أو التنظيمات التابعة له، والتي أدت إلى اصطدامات كما هو الحال في فيفري 1943، أثناء الإضرابات وأحداث 1945... إلخ.

ويأتي النسيج الجمعوي ليضاف إلى هذه الأشكال من المظاهرات الجماهيرية. فقد تطورت بالعاصمة، ابتداءً من سنة 1830، جمعيات ذات طابع اجتماعي وثقافي، تلت تلك التي أنشئت في بداية القرن. وقد نشأت النوادي الرياضية المسلمة بالموازاة مع نوادي الأوروبيين، مختلفة عنها وتتواجد بالأحياء التي يقطن بها المسلمون. نشأت هذه الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي بعد الحرب العالمية الأولى "الطليعة"، جمعية الجمباز ومولودية الجزائر. ويعود تاريخ هذه الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي، حيث كان أعضاؤها يريدون ممارسة كل الرياضات، و الخصوص رياضة كرة القدم، إلى سنة 1920.

وبعكس النوادي الرياضية الأوروبية، لم تكن الإدارة تقدم أية مساعدة لهذه الجمعيات التي كانت تنشط بفضل اشتراكات أعضائها والتبرعات التي تجمعها بمناسبة الحفلات المنظمة من طرف المجلس الإداري؛[645] بالإضافة للوظيفة الاجتماعية

للرياضة، فإن رياضة كرة القدم والملاكمة كانتا تسمحان بإثارة الحماس في أوساط الجماعات؛ الأمر الذي يجعلها تثبت هويتها من خلال تباهيها بأبطالها. وهكذا أصبحت النوادي الرياضية العاصمية بمثابة مدارس للنضال.

وعلى سبيل المثال، فإن النوادي الرياضية غالبا ما كانت مرتبطة بحزب الشعب الجزائري، ويسري الوضع كذلك على النقابات والتجار الصغار ونوادي الطلبة أو الثانويات. وتشكل هذه الجمعيات أحد أشكال النضالات السياسية والتعبير عن الشخصية الثقافية والسياسية للمجتمع المسلم في الفضاء الحضري للعاصمة. فمهما كانت الأهداف التي سطرتها، بطريقة شرعية، والتي كانت تتوخى التربية الرياضية والتكوين الأخلاقي والدفاع عن مصالح المسلمين، فإن مجرد تجمع الأهالي يعطي لهذه الجمعيات طابعا سياسيا،لم تكن الإدارة وأتباعها في غفلة عنه.[646]

وفي الواقع، ففي إطار تطوير الأشكال الاجتماعية – السياسية للصراع، من خلال النسيج الجمعوي والرياضة، كان الصراع حقيقة ناجعا من حيث التربية السياسية وتحقيق هياكل للتجنيد، إذ لم تكن تضعف فإن التناقضات كانت تتقوى وتتجذر، بعمق، بين 1945 و1954؛ وهكذا ستكون الجمعيات الرياضية، التجمعات الشبانية (الكشافة)، بؤرا أخرى لتطوير الوطنية الجزائرية. وبأشكال غربية ستكون الإطارات الذين سينتشرون فيما بعد وبشكل واسع عبر الوطن.[647]

ويتمثل الشكل الآخر للنضال، في التنظيمات النقابية التي طورت مضامين مطلبية وخطابات سياسية للمساهمة بنجاعة في نشاطات الحركة الوطنية. هذا ولم يتغير واقع البطالة في أوساط المسلمين بالجزائر – الكولونيالية. أثناء مراحل الرفاه الاقتصادي،

عما كان عليه أثناء مراحل الاختلالات؛ ولهذا فإن المسألة لم تكن تطرح فقط من خلال طابعها الاجتماعي بل أخذت مع سنوات الأزمة والحرب، بُعدا سياسيا صريحا. إن دراسة التقارير الرسمية نفسها، تبيّن الإجراءات التي كانت تتخذ للتقليص من عروض العمل والتمييز في الأجور. وبقي المشكل كاملا إلى غاية اقتراب نهاية الاستعمار سنة 1955.

ففي العاصمة؛ ومن بين السكان المسلمين الذين بلغ عددهم 164.038 نسمة، لم يكن عدد السكان النشطين يتجاوز 48.910 شخص، أي نسبة 29%، ومن بين الرجال كان واحدٌ من بين ثلاثة يُصنَّف كعامل يومي وعامل يدوي ويشتغل وبطريقة متقطعة، في حرفة صغيرة، وكان واحدٌ من بين خمسين يشتغل كعامل وواحد من بين ثمانية لا يشتغل تماما (بطّال)؛ وفي المحصلة هناك نسبة 64% من السكان النشطين تتشكل من العمال غير المختصين، وبالتالي يتجهون إلى النشاطات المهنية الدنيا.[648]

تلك هي الوضعية التي كان يعيشها السكان النشطون بالعاصمة، بمعنى الإقصاء المقنّع للمسلمين، من سوق العمل، وتجعل اهتمامهم بالنقابة يعود على الأقل إلى سنوات الثلاثينيات. فخلال الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال، برزت الإطارات في أوساط عمال التراماواي وعمال السكة الحديدية وعمال البريد، الشيوعيين والوطنيين، إذ منحوا للصراع الأيديولوجي محتوىً عدديا ونوعيا

ملموسا.[649] وبالفعل تنامى العمل النقابي بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية، مستهدفا المدن، وعلى سبيل المثال، ففي سنة 1933 من 95 نقابة في مقاطعة الجزائر، هناك 91 نقابة في الجزائر العاصمة. وتم إحصاء 60 من 85 بوهران وبقسنطينة

وبعنابة 50 من 65 [650]. وكان يُنظر إلى المدينة كمكان للتكوين النقابي والسياسي؛ ومنه يأتي الخطر السياسي، بالنسبة للنظام الاستعماري، الذي يولد من هذه الأشكال الاجتماعية للصراع، حتى وإن كانت نقابات الأهالي التي تلعب دورا اجتماعيا يكاد لا يرى، فإن باستطاعته أن يصبح أثناء الاضطرابات السياسية وسيلة لتأجيجها؛ لأن الجمعية العمالية، المتهاوية، يمكن أن تتحول إلى جمعية سياسية خطيرة.[651] وهذا ما حدث فعلا مع النظام الاجتماعي والسياسي السائد في تلك الفترة، عندما تحولت الحركة النقابية بعد أن أصبحت جزائرية (تمت جزأرتها) خلال سنوات 1950، إلى منظمة نقابية فاعلة ومرتبطة بجبهة التحرير الوطني. إن ظهور العمل النقابي في أوساط المسلمين، أعطى للصراع الاجتماعي بعدًا للمواجهات الاجتماعية والسياسية، حسب مايمثله السكان المسلمون أو الأوروبيون.

وستصبح الصراعات دائمة بالجزائر العاصمة كما في باقي البلاد – وصار العمل النقابي جزءا لا يتجزأ من العمل السياسي الوطني. وإذا كانت الطموحات في البداية مع حركات "الشباب الجزائري" تتمثل في الاندماج (التمثيل، حق المواطنة...)، فقد تطورت المطالب فيما بعد بالعاصمة، نحو أشكال جديدة للصراع.

ففي المجالس؛ حيث كان المنتخبون يندوون بالممارسات الحضرية، ستدعم بالأنسجة الجمعوية والنقابات والمصادر والوسائل الحقيقية لتجنيد وتكتل الجماهير. وبذلك فإن مرور تنظيم جماهير الحواضر بالوسائل الحديثة، أدى إلى تنمية الوعي السياسي، خصوصا شروط القطيعة بين المجتمعين. كما كانت القطيعة نتيجة كذلك للفروقات الاجتماعية والثقافية الحاضرة منذ أمد طويل لتشكل موضوع الصراعات يقوده المجتمع المسيطر عليه.

الأشكال الاجتماعية والثقافية للصراعات :

ظهرت الأشكال الاجتماعية والثقافية للكفاح مع بداية القرن، وتطورت قبيل تلك المرتبطة مباشرة بالصراعات السياسية، لكنها ستلازم كل عمليات المقاومة الحضرية.

فهي أقل بروزا، لأنها لا تتطلب التزاما كبيرا، كأشكال تُختصرُ في التميُّز، الحاصل أو المفروض، تجاه المجتمع الأوروبي وبقيم وممارسات ثقافية مختلفة حيث يتعايش المجتمعان بهاجس الحفاظ على خصوصيات كل منهما؛ أما في وضعية السيطرة فمن البديهي أن تمارس هذه الأخيرة، بحكم وضع الأفضلية لأحد المجتمعين عن الآخر. وفي المدينة، تبرز مثل هذه الحالة بوضوح، فيما يخص الاختلافات.

وبما أنها تعيش، بالرغم من كل شيء، في نفس الفضاء الحضري وبالتالي فضاء التَّماسِّ الدائم، فالممارسات والحاجة إلى إبراز التفوق من طرف المجتمع الأوروبي، أضحت أمرا بديهيا، خاصة وأنها تسيطر على الحياة السياسية وتسيير المدينة. ولنذكر بأن ذلك الوضع بدأ مع محاولة سيطرة القيم الحضرية الأوروبية، حيث أن منشطيها اختاروا محو القيم الجمالية للملامح العمرانية في العاصمة أي محو ما كان موجودا قبيل الغزو، بتهشيم المدينة العتيقة وتدمير كل ما يضفي عليها خصوصيتها الاجتماعية والثقافية (مساجد، أسواق...). لكن عملية اكتساح المدينة المستلبة، كانت لها نقطة ضعف مرتبطة بمنطق النفي البارز وطابع السيطرة لدى القائمين عليه.

كما حدثت، في البداية، عملية "فرنسة" العمارات قبل الأشخاص. فالإجراءات المتواصلة التي سمحت بتحويل قسم من

أراضي المسلمين إلى المستوطنين، وكان هدفها "فرنسة" العمارات. وحسب دراش "لم تكن عملية إدماج المسلمين ذات صبغة ثقافية، لأن المنظم الذي وضعته الحكومة منذ 1881، كمفتاح للمواطن المستقبلي، لم يكن لديه أي نجع". ثم أضاف المؤلف قائلا: "كيف نتساءل بعد ذلك، أن المسلم استطاع، مع مرور الزمن، أن يكتسب وعيه بذاته كجزائري".(652) كانت سياسة "الفرنسة"، وبالتالي التشريع، تلبية لطموحات أصحاب القرار وليس لهاجس الاندماج الثقافي. وبمعنى آخر حرمان المجتمع الحضري المسلم من مزايا المدرسة العربية من غير أن تمنح له مزايا المدرسة الفرنسية.

وترتبط الهفوة الثانية، الناجمة عن هذه السياسة، بنمط الممارسة الإدارية التي كانت تعبّر عن التمييز في الوضع القانوني (المواطن- الرّعية) تمظهرها ضمن العلاقات الاجتماعية والسياسية أمام القانون. الأمر الذي يبدو بديهيا؛ ومن خلال تعميق وضعيات الإجحاف اليومية دفع إلى ردود فعل من قبل المجتمع المسلم المدفوع إلى الصراع من أجل الوجود، بفعل الاختلافات ورفض الأوساط الكولونيالية.

إن انعدام الاندماج وعدم الاهتمام، الإرادي أو غير الإرادي، بخصوصيات الآخر جعل المجتمعَين غريبين عن بعضهما البعض في الوقت الذي يتقاسمان فيه فضاء نفس المدينة.(653) وفي النهاية، تستطيع الاعتبارات المرتبطة بالرفض والناجمة عن نفي الشخصية الأصلية وبردّ الفعل الرافض للنظام المسيطر كل الفترة الاستعمارية. وهذا ما حَرَم المدينة مما كانت تنتظره من التنوع الثقافي. ففي حالة الجزائر، عوض أن تكون مصدرا للثراء، أصبحت عنصرًا للقطيعة بفعل الممارسات الكولونيالية.

فالفضاء الرسمي، في الجزائر العاصمة، تمثله المدينة الأوروبية التي احتكرت كل الوظائف المرتبطة بوضعها كعاصمة. فهذه الأخيرة؛ لم تكن فقط ذات مواصفات أوروبية، من حيث شكلها، بل من حيث سكانها كذلك. فالتمايز في المواصفات صارخٌ من الجانب المادي وحتى من الناحية الروحية.

وكذلك لا تمثل المدينة القديمة، في نظر الأوروبيين وأمام تأسف المعماريين المحبين للجزائر القديمة، سوى فضاءً ثانويا كان من المفروض أن يلعب دور المرجع "الأثري" لتاريخ المدينة القديم.

وبتعبير آخر؛ لقد تم إقصاء ما يمثل برهان العظمة التاريخية لهذا المعلم، بالرغم من زخم الحياة الاجتماعية والثقافية التي طبعت الديناميكية العمرانية. وبالتالي فالحي الذي يمتلك رموزا تؤكد على ثرائه التاريخي، أي البعد الضروري للمدينة – العاصمة، يتجاهله النظام العمراني الذي لم يكن يسمح إلا بما هو كفيل بإثارة الفضول والتعجُّب.

غير أن المدينة العتيقة أبعد من أن تكون ممثلة هكذا. فبمواجهة النظام الذي كان يريد أن يحصرها في "حي أحمد"، كانت المدينة العتيقة تحتوي القوى الثقافية والسياسية الأساسية للصراعات المعادية للاستعمار، وهكذا أصبحت مجالا للحركة الوطنية في كافة أرجاء التراب الوطني. وبفضل هذه الخصوصية الثقافية، امتلكت وظائف وأدوارا ومكانة لدى سكانها الذين لم يكن باستطاعتهم استقبال الزوار المقتنعين بالأحكام المسبقة الرسمية.

وكمدينة عتيقة، كانت فضاءً مرجعيا مشحونا بالمعاني التاريخية والثقافية ويُذكّرُ هذا الفضاء بوجود عاصمة مرفوضة، أي جزائر ما قبل الاحتلال، تحت الاستعمار، كانت الفضاء

"العربي" بمضمون أساسي كإنجاز حضاري وعلاقات ذات صلة بالهوية، التي حافظ عليها المسلم بينه وبين مدينته.[654]

لهذا تصبح المدينة العتيقة، في وضعية الاحتلال، فضاءً وملجأ محبّذاً لتضامن النسيج الاجتماعي والتجانس الثقافي؛ ومع جمعية العلماء والأحزاب الوطنية، جعلت المدينة العتيقة من نفسها مجالا للإسلام أو البنية – الملجأ للمجتمع الجزائري في مواجهته للاستعمار، مانحة بذلك الأولوية للأيديولوجية الغائرة في التاريخ.[655] وتطرح المدينة القديمة نفسها كمعطى إيديولوجي موضوعي، لوجود تاريخ ماض وحاضر؛ ولكنه غائب بالنسبة للأوروبيين بخصوصيته التي تجعله يختلف عن المضمون الذي كان النظام الكولونيالي يسعى ليفرضه عليه. هذا ما كان يمنح (وهو سبب ضمن أسباب الدعوة)، أهمية أكثر للصراعات القائمة، شكلا اجتماعيا وثقافيا. غالبا ما ظهرت مختلف أشكال الصراعات التي مورست في تلك الفترة للتصدي لتناقضات النظام الحضري المفروض. وأخذت ردود الأفعال طابع الكرامة المفرطة، والتي عرفت قوتها تصاعدا مضطردا في الجزائر، لتفرض دفاعا شرسا من طرف الحضارة الإسلامية واللغة العربية.

كان للإحساس بالحرمان دورا كبيرا في ميلاد شعور وطني قوي وإعطاء ماض نبيل للمطالب الحديثة.[656] ولم يكن الانطلاق في الصراعات التي كانت تهدف إلى الدفاع عن الشخصية الجزائرية واللغة العربية والقرآن والتأكيد على التشبث بالإسلام، مقتصرا على جمعية العلماء المسلمين: فالأحزاب، وحتى اليسارية منها، كانت تنوه في برامجها بالوجود المتواصل للشخصية الثقافية الجزائرية. ولقد طالب زعيم حزب الشعب الجزائري، مصالي الحاج، إثر خروجه من السجن وبمناسبة انتخابات 1946

"بمجالس تأسيسية جزائرية ذات سيادة، من دون تمييز عنصري أو ديني، وإعادة الأراضي إلى ملاكها الأصليين وإعادة المدارس (المدارس التقليدية) إلى الثقافة العربية وإعادة المساجد لممارسة الدين الإسلامي".[657]

وهذا ما يبيّن أن هذا الحزب العنيد في كفاحه، من أجل استرجاع الاستقلال الوطني، قد سجّل ضمن أهدافه الأولوية: المحافظة على الشخصية الثقافية. وكانت مطالب الأحزاب السياسية في مساعيها تستند خصوصا إلى نتاج منبثق عن التمييز الثقافي.

نظريا؛ كان من المفروض أن تثري الاختلافات الثقافية بين المجتمعات داخل المدينة، الحياة الاقتصادية والثقافية أكثر مما تخلق عقبات أمام ذلك؛ وللتذكير، فإن الحركة النشطة التي عاشتها الجزائر العاصمة قبيل سنة 1830، تعود إلى تنوع سكانها، الذي كان يشكل طابعها المميّز. فقد كان يقطن المدينة عديدٌ من السكان غير المسلمين: ففي الفترات التي احتدم فيها التنافس، كانت المدن تفيض بالأجانب. وعلى سبيل المثال، وفي القرن السابع عشر، جاء نصف سكان الجزائر العاصمة من أوروبا.[658]

إنه لمن من الحقيقي أن الاندماج بين مختلف مجتمعات المدينة، ينجم عن فترة طويلة من التعايش تلطف اختلافات الحياة الاجتماعية الحضرية. أما ضمن النظام الكولونيالي، فإن الاختلافات الموضوعة تحت تأثير الممارسات الاجتماعية والتي تجعلها تتنافر،لم تعرف عوامل للتعايش الممكن. فالقوانين المفروضة، يبدو أنها كانت المعني الحقيقي بالتناقضات والمزايا السياسية والاجتماعية للمجتمعين.[659]

ويمكن تصور ذلك، فهذه العناصر عوض أن تتكامل، أصبحت متضادة في اختلافات موضوعية (لغوية ودينية) أو مفروضة

(مواطن/رعية). وبالتالي، فالتعبير عن هذه التناقضات في العلاقات الاجتماعية داخل المدينة، في أشكال الرفض المتبادل سيتطور إلى أشكال من الصراعات.

وبهذا، وبالنسبة للاستعمار، فإن أشكال السيطرة وديمومتها وحدها كفيلة بالإبقاء على الامتيازات. وبالمقابل وبالنسبة للمسلمين، فإن هذه الأوضاع يجب أن يعاد النظر فيها وبالتدرج، وذلك بفضل الأحداث السياسية وضغوط الحركات الاجتماعية. فقد قام هؤلاء فعليا، بفضح هذا الواقع الغريب عن الخطابات الرسمية و"مبادئ الجمهورية" التي كان يؤكد عليها رجال السياسة لتلك الفترة.

ففي المدينة، كما في باقي البلاد، اصطدمت الإصلاحات التي كانت تهدف إلى إحداث بعض التغييرات في النظام الاقتصادي بمعارضة المعمرين، وضعية، كانت تعمق من تراكم عناصر التمايز والقطيعة لدى الجانب المسلم. إن ليون بلوم، الذي وضع آمالا كبيرة في القانون الأساسي للجزائر سنة 1947، يطمح إلى قطيعة مع الحلم القديم المعبر عنه من خلال مقولة: سياسة الاندماج. وحسب بلوم، كانت المهمة صعبة، وتتمثل في "تصحيح العلاقات بين الشعبين، اللذين يعيشان فوق أرض واحدة ولكن مختلفين ومتمايزين، ولا يندمج أحدهما في الثاني ويسعيان للبقاء مستقلين عن بعضهما".[660]

هذا ما دفع داخل نفس المدينة إلى بروز عناصر الهوية الأصلية للمسلمين إذ لا تجد ردود فعل هذه الفضاءات للتعبير عنها في الممارسات المرتبطة بالدفاع عن الوضع الشخصي (الحفلات الدينية) فحسب بل تعدت ذلك إلى ممارسات اجتماعية أخرى (الولادات، الأعراس، الوفيات...) وممارسات اجتماعية وثقافية، كانت تميز المسلمين عن الأوروبيين، في نفس الوقت الذي كان

يتباهى فيه الفريقان في مجموعتيهما العرقية بطريقة واضحة. إنها سلوكات وتعبير لا تبرز التشبّث بالهوية المجتمعية واستحالة عملية الاندماج.

ويصل الأمر بهذه الممارسات الاجتماعية والدينية إلى اللباس، الذي يعتبر رمزا للاختلاف الاجتماعي والقيم الثقافية والدينية. وعلى سبيل المثال،لم تكن السيطرة الثقافية تسمح بإعطاء أهمية للباس التقليدي المحلي، بل كانت تدفع المحظوظين الجدد إلى الظهور باللباس الحديث. وهكذا ظل "القايد" والباشاغا، يستعملان البرنوس المزركش، للتمييز بينهما وبين الإداري الأوروبي. وبالنسبة لمسلمي العاصمة، فإن البذلة التقليدية، خلال الحفلات خاصة، تسهل من التعرف على الانتماء الاجتماعي للفرد. ويترجم هذا التفكير سلوك الزعيم السياسي مصالي الحاج، فهذا الأخير كان يظهر دوما أمام العامة بـ"شاشيته" الشهيرة وعباءة (قندورة)، لكي يبرز -أكثر- انتماءه الثقافي والديني. وقد لعب "الحايك" (أو الحائك العاصمي)، الذي كانت تلبسه المرأة في العاصمة، دور الاختلاف والتمايز العرقي في المجال العمومي للمدينة.

فالوظيفة الرمزية للتعرف على أعضاء كل مجتمع أصبحت مهمة، ولعبة الإشارات أخذت معنى خاصا وتعمّمت. وحتى في حالات الاندماج المزعومة للمسلمين في المجتمع الأوروبي، فإن همّ التصنيف والرقابة الاجتماعية، حافظ على سطوته، كما تبيّنه الصورة التي لاحظها جاك بيرك خلال سنوات الثلاثينيات: "فالمجتمع العاصمي، شده احتفال بعرس أقيم بمطعم بـ"دومولان". فقد رقص الخطيبان مع المعزومين. لكن عند الخروج، أعادت السيدات ارتداء أحيكتهن".[661]

وفي الأشكال الاجتماعية والثقافية للصراع والمقاومة، كانت الجزائر العاصمة، بالفعل، مسرحا للمجتمعات، عوض أن تثري بعضها البعض، كانت تتعارض من خلال أصولها وثقافاتها. وهذا ما ساهم فيه النظام العمراني وذلك بخلق كيانين متصادمين، عوض تكاملهما. ومن أجل تعبيرهم عن رفضهم النفي الاجتماعي والثقافي المفروض من طرف النظام القائم، بنى المسلمون لأنفسهم مؤشرات لذلك. لقد كانت العاصمة فضاءً مميزا لواقع عمراني موسوم بالتمايز والصراعات المتنوعة التي ستصبح فضاءً للثورة. وكان من المفروض أن تستمر هذه الصراعات الاجتماعية والثقافية، لتعرف ثورة أخرى مع الحرب العالمية الثانية.

وكمرحلة انطلاق، فإن فترة ما بعد الحرب ستمثل بالنسبة للمقهورين، مجالا تتجمع فيه الشروط الموضوعية للكفاح الثوري، حيث أن قراراته ستتخذ بالجزائر العاصمة.

4. المدينة والثورة

من المؤكد أن الجزائر العاصمة ارتقت إلى مقام فضاء وطني خلال مراحل تاريخها، سواء قبل فترة الاحتلال أو أثنائها، ولا تزال كذلك حتى أيامنا هذه، وتتأكد مكانتها تلك أكثر فأكثر بحكم الدور والمساهمة الرائدتين في التكوين الاجتماعي والسياسي للبلاد تماما مثلما كان دورها أساسيا خلال حرب التحرير. فلقد كانت الجزائر العاصمة منذ بداية القرن مهد الحركات السياسية التي تكونت في شكل أحزاب وكذلك تطورت في أحضانها المضامين والمطالب التي قام من أجلها الكفاح، كما تحولت فيما بعد إلى مركز مرموق لاتخاذ قرارات تاريخية أسست للثورة الوطنية بعد أن ثبت عجز الكفاح السياسي السلمي.

وباحتضانها الاجتماعات الوطنية التي رسمت استراتيجيات الكفاح المسلح منذ مطلع الخمسينيات إذ ساهمت الجزائر العاصمة في الإعداد للثورة التحريرية. ليس باعتبارها مجرد قاعدة عسكرية للمنطقة بل وخاضت المعركة بعد توسع نطاق الحرب. فلم يقتصر دور الجزائر العاصمة في تلك الحرب على كونها

مركزا للقرارات وللإنتاج الإيديولوجي، بل صارت المدينة مسرحا لمعركة الجزائر بفضل حرب العصابات داخل المدينة.

وأدت هذه المساهمة الفاعلة والكاملة للمدينة عند استعادتها، إلى تعزيز مستقبلها كعاصمة وكأحد رموز الاستقلال الوطني والفضاء الوطني كما سنرى لاحقا، ومن المهم في هذا السياق إبراز الأبعاد السوسيوتاريخية التي ألقت بالمدينة في قلب الثورة.

لهذا الغرض تُبيّن لنا لمحة قصيرة عن المدينة وعلاقتها بالثورة كيف أن الجزائر العاصمة تمثل فضاءً للتعبير عن الأزمات السياسية ومسرحا للنضالات التي ما فتئت المدينة تعرفها بحيث استمدت التغييرات الاجتماعية والسياسية التي طرأت أثناء الثورة، مصادرها من سلوك الأحزاب الوطنية أي من قراراتها المعروفة إبان سنوات الأربعينيات بأنها تتجه نحو العمل المسلح أكثر من النشاط الإصلاحي. ولذلك يقوم تحليلنا على منطق القطيعة التدريجية بين الوطنيين والحكم الاستعماري إذ أن تطور الأوضاع السياسية للأحزاب (أزمات وتجمعات واتفاقيات) قد آل إلى النجاح بشكل عام في الجزائر العاصمة كمركز للهيئات العليا.

ومن المفيد هنا التذكير بأن الفشل الذريع الذي مُني به الكفاح السلمي وقد خاضه إصلاحيون وثقوا رغم الحواجز الاستعمارية، في القيم السياسية والاجتماعية للإصلاحات، ذلك الفشل كان وراء مشاركة المدينة في إشعال فتيل الثورة إلى جانب علاقاتها كعاصمة بآثار تلك الحرب، ومنها التغيرات الاجتماعية المترتبة عنها والتي أسفرت عن صعوبات عمرانية ظلت قائمة حتى اليوم، كما أدت الحرب إلى جعل العاصمة طرفا رئيسيا، في تحليل منطق الثورة وانعكاساتها على مدينة الجزائر التي كان من أهمها معركة الجزائر بإسقاطاتها الحاسمة وفي مقدمتها الاهتمام الدولي بالثورة التحريرية.

نحو الثورة :

تقوم بين المدينة والثورة علاقات سياسية وتاريخية خاصة تنمّيها الوظائف السياسية والسوسيو - ثقافية للمدينة وخاصة الاتجاهات الطبيعية لكي تظهر الثورة في المدينة وتنجح فيها أيضا؛ وإذا حاولنا ربط هذين العنصرين سنلاحظ بأنه في الجزائر العاصمة كما في مدينة أخرى، يتضح الترابط بين المدينة والثورة في مجرى التاريخ الذي تترتّب عن أحداثه ونتائجها تغيرات أساسية على الصعيد الاجتماعي.

فلقد لعبت الجزائر، بعد الحرب العالمية الثانية - وفي خضم تطور الحركة الوطنية - دورا كبيرا في ضمان تجمع والتقاء الأحزاب السياسية وبالتالي في تهيئة ظروف اندلاع الكفاح المسلح لاحقا، وهي المرحلة التي يسمّيها بن خدة بما قبل الثورة، ويقول بصفته أحد المناضلين المسؤولين خلال تلك المرحلة: "لن نكرّر القول كثيرا في المستقبل بأن أول نوفمبر ليس قطيعة مع الماضي وليس تعبيرا عفويا بل إنه نجاح لعمل طويل تطلب ثلاث عشريات من سنوات الجهود والتضحيات التي ظلت في الغالب معتمة وغير معروفة".[662]

علاقة المدينة بالثورة :

تعتبر المدن مراكز للحياة الاجتماعية والسياسية حيث لا تتراكم الثروات فقط بل المعارف أيضا والتقنيات والمنجزات (فنون ومتاحف).[663] وبحكم وظائفها تستمد المدينة قواها من الحكم السياسي القائم الذي ينظم لصالحها باقي السلطات (قوانين ومؤسسات) وكذا الانسجام السوسيوثقافي الناجم عنها.

غير أن ما يحكم كل تصرف حضري في التعامل داخل المدينة هو أشكال الملكية والعلاقات التجارية التي تعطي ملامح تلك المدينة وهي تمثل حينئذ مكانا لظهور الفوارق الاجتماعية التي على أساسها تنظم - في نفس الوقت – باقي الوظائف الأخرى، وهكذا تحدد المدينة طبيعة العلاقات الاجتماعية للإنتاج في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية بحيث تتناسب مع قوانين الفوارق العمرانية هذه كل أشكال الملكية، ومستويات الدخل وتوزع الأحياء بمواصفاتها الحضرية (هندسة وإنجازات ونوعية ومستوى التجهيزات... إلخ)، وبالتالي تؤدي تلك الاختلالات التي تنشأ ثم تتفاقم داخل المدينة، إلى نشوء حركات اجتماعية تتحول بفضل اتساعها إلى حركات معارضة سياسية.

أما في العالم الحضري الراهن فإن طبقات غير الملاك أو الأجراء يحتفظون بالحقوق المكتسبة ويتحّصلون على تلك التي يسمح أو يأمر بها القانون الاجتماعي وذلك بفضل الحركات الاجتماعية التي تميّزت بكفاح دائم.

وهكذا بقدر ما تتيح المدينة التمتع بالرفاه، بالتقدم والاستفادة من العلم بقدر ما تتطلب ضريبة تترجم في الغالب الطابع اللاإنساني لتنظيمها الاجتماعي، فالمدينة بجوانبها المظلمة، بعيدة إذن عن توفير الفضاء الاجتماعي المثالي بالنسبة للإنسان بيد أنها تبقى الفضاء المنظم الذي يجذب الناس أكثر من أي شيء آخر.

علاوة على ذلك، إذا كانت هذه المدينة يحكمها نظام غير ديمقراطي أي نظام سياسي مهمين فإنها بذلك تتوفر على معايير الفضاء الملائم لتطور الحركات الاجتماعية التي تتولى الاحتجاج أو المعارضة فالتناقضات الصارخة بين الغنى والفقر، والنزاعات بين الأقوياء والمضطهدين كلها تمنح المدينة، التي هي أيضا ملك

لفقرائها، بعدا في مستوى مكانتها خلال الفترة الثورية في التاريخ. وهذا ما يوضحه المثالان المواليان، برغم اختلافهما من حيث المضمون ولكنهما يشتركان في المصادر المتعلقة بمعطياتهما الحضرية، حيث يبرزان بصفة إضافية هذه العلاقات بين المدينة العاصمة والثورة.

ففي المثال الأول أخذت ثورة 1789، خاصة، بُعدا صار، بمرور الزمن، عالميا يماثل في نظر التاريخ مدينة باريس، والمهم هنا أن هذه الأخيرة ارتقت في نفس الوقت إلى شهرة ثورتها؛ أما المثال الثاني فيتعلق بالثورة البروليتارية، سنة 1917، التي جعلت من موسكو عاصمة للاشتراكية، على المستوى العالمي، باعتبارها نظرية ونظاما اجتماعيا مستقبليا. وهكذا اكتسبت موسكو صفة الأبوة للاشتراكية حيث صارت مقرا لها على مدى القرن العشرين، مدينة تتفوق على الأخريات، إنها العاصمة. [664]

يكفي هذان المثالان لإبراز أهمية المدينة في الثورات، وأهمية الثورات في التحولات الاجتماعية الحاصلة بسببها، ولذلك أصبحت المدينة، بصفتها هيئة حضرية مركزا للحضارة، وبالتالي فضاءً لحدوث الثورات ولنجاحها. وهي، من هذا المنطلق، مدعوة لأن تلعب الدور الذي يُناط بها عندما تتطلب الضرورات التاريخية ذلك بحكم وضعها كعاصمة وبالنظر لخصائصها كفضاء مناسب للحضارة وللسلطة. وتتضمن المدينة العاصمة القيم الإنسانية المتناقضة في المجتمع وخاصة العلاقات الاجتماعية التي تتطور بها باعتبارها فضاءً تجاريا، وتمثل في المقام الأول التعبير عن أنبل القيم الحضارية ولكن بمقابل شهرتها كخط حياة حضرية راقية تفرز المدينة أشكالا مختلفة للتمييز ولاستغلال الإنسان، ولكن باستثناء نوعية إنجازها فإن العلاقات التجارية في المدينة

ونظامها الاجتماعي ينتجان بالضرورة أنظمة قيم لا تخفف من المآسي الإنسانية لسكانها! بل إن تفاقم الوضعية يدفع بالحركات الاجتماعية إلى النمو باتجاه تغييرات مفاجئة وعميقة في النظام الاجتماعي القائم أي الثورة.

إضافة إلى البعد الكولونيالي كانت الجزائر العاصمة تمثل، بنفس المواصفات، صورة عاصمة على حافة الثورة حيث إن انهيار النظام الاجتماعي تسببت فيه الأقلية الحاكمة بممارساتها المستندة إلى نظام استعماري تمييزي، وبحقائقها السوسيو-اقتصادية الملائمة للمنطق الكولونيالي، فعلى الصعيد السياسي كانت تلك الأقلية تمثل نظاما ساهمت ممارساته في تدميره من حيث أن البعد الكولونيالي هو المسؤول عن تدهور النظام الاجتماعي والسياسي الذي كان يحكم الجزائر العاصمة وتخصّص ودقق في مفاهيم وطبيعة الكفاح.

لم يكن الأمر يتعلق فحسب بالكفاح ضد البورجوازية الوطنية المتمثلة تاريخيا في نظام وطني سيّد بل وبإزالة نظام مفروض من طرف أقلية أجنبية تمثل في الميدان إمبراطورية استعمارية؛ وهكذا تم النظر إلى اتساع حرب التحرير الوطني التي كانت العاصمة إحدى ميادينها، على أنها ثورة.

لقد كانت الجزائر العاصمة الكولونيالية مدينة رفض الآخر والإصلاحات نتيجة الشعور بالذنب الناجم عن لا شرعية الملكيات الإسلامية التي صارت كولونيالية، وكذا جراء الشعور بالتفوق الذي يغذيه الخوف من الآخر. ومن هنا كان ذلك البحث عن شرعية المكانة المحلة (قانون، امتيازات) ضمن النظام الاستعماري، ولأجل ذلك تم تقديم الإنجازات الحضرية على أنها دلائل على الشرعية الكولونيالية. مع أنها كانت أيضا دلائل على

إقصاء المسلمين حيث اعتبر المعمرون الاعتراف بهم خطأ فادحا، وترتب على ذلك أن الجزائر العاصمة الكولولونيالية كانت، بحكم نظامها الاجتماعي المتمثل في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مرشحة أكثر لانفجار سياسي وليست قادرة على الحفاظ على السلم الاجتماعي. في نظر الوطنيين كانت العاصمة على غرار البلاد خاضعة لنظام مقبل على تغييرات هامة سواء عن طريق الإصلاحات، - في رأي البعض - أو عن طريق حرب الاستقلال بالنسبة للبعض الآخر؛ لكن الطريق الأول حكمت عليه محن ما بعد الحرب العالمية الثانية وظهرت إذن أشكال جديدة للكفاح جعلت من الجزائر العاصمة مركزا لقرارات راديكالية مثل الإضراب العام لسنة 1957.

مدينة الجزائر واللجوء إلى الكفاح المسلح :

برهن تطور الأحزاب السياسية في ما بعد الحرب العالمية الثانية للوطنيين بأن الكفاح السلمي باء بالفشل كما أثبتت الوقائع السياسية الأولى خلال تلك الفترة وخاصة مجازر عام 1945، ورفض الإصلاحات من جديد وكذا تزييف القانون الأساسي لعام 1947.

في الواقع، تميزت فترة ما بعد الحرب بالعقوبات والقمع أكثر من أي تطور آخر مما حمل الوطنيين على تصور أشكال جديدة للكفاح، وتأكد تشخيصهم للوضع من خلال الواقع الاستعماري المزدوج. فقد تميزت الوقائع الاجتماعية بمجاعات متتالية أرهقت السكان. ويلخّص "جيليان" في مقال له موقف السلطة الاستعمارية من تلك المآسي فيقول: "لقد تعرض باستمرار - وفي كل وقت – السكان الجزائريون للمجاعة التي كانت تتبعها عموما أوبئة. وإذا كانت المساعدة، قبل الغزو الفرنسي، تقدم للمتضررين من الناجين

من طرف السلطات التقليدية، فإن الاحتلال الذي زعم بأنه إنساني لم يكن يعرف كيف يواجه الاحتياجات. وأستطيع أن أورد لامبالاة مديرية الفلاحة للجزائر العاصمة.(665)

وفيما يتعلق بالوقائع السوسيوسياسية بعد الحرب العالمية الثانية فقد تميزت بالخيبات والتوترات بين الجاليتين في البلاد، فهذه أحداث ماي 1945 التي جرت خارج الجزائر العاصمة جاءت لتذكر المسلمين بالوجه الحقيقي للاستعمار وبحقائقه، إن الأمر يتعلق بـ 45 ألف ضحية وبآلاف المساجين غالبا ما كانوا من مسؤولي حزب الشعب الجزائري، كما تزامنت هذه العناصر التي تكشف عن فشل المطالب السلمية مع تدليس الانتخابات وممارسات أخرى إدارية لإحباط القانون الأساسي للجزائر لسنة 1947، من قبيل عدم تطبيقه، وإفشال كل إصلاح من قبل كبار المعمّرين المؤثرين في الجمعية الجزائرية وكذا أباطرة الصحافة إلى جانب القمع الإداري وتزوير الانتخابات، مما ساهم تدريجيا في توحيد التيارات والاتجاهات المختلفة للمعارضة ولخوض كفاح مشترك ضد حركة الاستعمار، وبإرادة مشتركة للحصول على الاعتراف بحقهم في إنشاء وطن وفي خوض كفاح مسلح إذا لزم الأمر؛(666) وأخير بدا هذا المسعى مشروعا وبررته وضعيات المسلمين الهشة على الدوام.

ولكن كيف يتم الاندهاش والتعجب، كما يتساءل جويليان، من استجابة شعب بائس ومضطهد، وأمي بنسبة 90% لنداءات العنف وقد أغلقت في وجهه أبواب الشرعية ونزاهة الانتخابات ؟(667)

أثناء تلك الفترة المليئة بالتوترات السياسية الكبرى السابقة للثورة، اضطلعت مدينة الجزائر بوظائفها كعاصمة للحركة الوطنية حيث اتفقت وتجمعت الأحزاب وعقدت فيها مؤتمراتها

وجلساتها. لقد انطلق اعتبارا من سنة 1943 "البيان" لفرحات عباس، و"حركة العمل والنضال من أجل الشرعية" التي تمثلت نواياها في الاستقلال الذاتي للبلاد في إطار فيدرالية كاملة مع الاتحاد الفرنسي، وعملا كلاهما على جمع بعض الأحزاب رغم اختلاف رؤاها ورغم مواقف حزب الشعب الجزائري المقتنع بأن الكفاح من أجل الاستقلال يبقى السبيل الذي لا يتطلب فقط الكفاح الأيديولوجي، ولكن يتجاوز الانشغالات البلدية الصغيرة لسنوات العشرينيات والثلاثينيات.

وهكذا تحتضن مدينة الجزائر، بفضل القرارات التي ستتخذ، المراحل الرئيسية للجوء إلى الكفاح المسلح، كما كانت، قبل أن تظهر كإحدى قلاع التحرير الوطني، مركزا لإعداد الاستراتيجيات من أجل التحرير. وفيما يلي موجز تلك القرارات التدريجية الكبرى التي أدت إلى العمل المسلح:

ففي 1947-1948 أنشأت الحركة الوطنية المنظمة السرية(668) وكان دورها، علاوة على العمل المباشر، يتمثل في التكوين شبه العسكري للوطنيين، وبعد أن تم استئصال هذه الحركة عام 1950 ولدت من جديد تحت اسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وعقد أعضاؤها عدة اجتماعات بالجزائر العاصمة مع مطلع الخمسينيات، وهي فترة الأزمة السياسية المتميزة بالاحتقان داخل حزب الشعب الجزائري، وكان أولئك الوطنيون من قدامى المنظمة السرية. وقرروا في 23 مارس 1954 تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وتمثلت مهمتها في ضمان اجتماع مسؤولي النواحي في البلاد من أجل التشاور حول عمل وطني، أي تدارس الظروف السياسية والعسكرية الكفيلة بالانطلاق في العمل المسلح.

ونتج عن ذلك اندلاع الثورة في أول نوفمبر وذلك أثناء الاجتماع الشهير للجنة 22 بالجزائر العاصمة خلال شهر جوان 1954 بالمكان المسمى " صالومبييه". منذ ذلك التاريخ دخلت البلاد في حرب التحرير التي شمل توهجها مدينة الجزائر كفضاء مناوئ.

وكما سبق ذكره؛ تعتبر مكانة الجزائر العاصمة في الكفاح المناهض للاستعمار هامة ليس فقط لكونها مدينة ذات علاقات واتصالات بالحركة الوطنية بل بحكم وضعها أيضا كمدينة كولونيالية متميزة بتفوق العنصر الأوروبي، وبالنظر لوظائفها السوسيوثقافية للسكان المسلمين الذين لا يشكون فيها. لذلك كانت بؤرة للوطنيين. في أحضانها تتخذ القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبل البلاد ومع أن الجزائر لم تكن سوى مركزا للقرارات التاريخية فإنها ستواجه آثار الحرب وتشهد تحولات.

مدينة الجزائر وآثار الحرب :

مرت حرب التحرير الوطني (1954-1962) بمرحلتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في فترة كانت الحرب فيها، في الغالب الأعم، ريفية ودارت رحاها بمعاقل القبائل والأوراس ومنطقة قسنطينة، ولم تكن بعد منظمة ولا مهيكلة على الصعيدين العسكري والسياسي. وتميزت بعقد جبهة التحرير الوطني خلالها مؤتمرا تاريخيا عرف بمؤتمر الصومام في أوت 1956، جرت اجتماعاته بصفة سرية فوق التراب الجزائري، وقد جاء ليعطي الثورة أرضية وبرنامجا في مستوى عمل وطني ذي مضامين سياسية.

أثناء تلك الفترة (1954-1956) لم تصل الثورة بعد شوارع العاصمة. لكن مدينة الجزائر كانت مقرا للجنة التنسيق والتنفيذ ولجبهة التحرير الوطني. وكان للعاصمة في هذا الإطار نشاط إعلامي كبير إضافة إلى تأمين سند لوجستيكي، والقيام باتصالات شتى مع المعاقل التي تحيط بها مثل جبال متيجة والقبائل.

وتمتد المرحلة الثانية من 1957 إلى 1962 حيث اتسعت رقعة الثورة لتشمل كامل التراب الجزائري، وأقبلت جبهة التحرير الوطني بالموازاة على تنظيم البلاد في شكل ولايات وكذا هيكلة الجالية المغتربة عن طريق فيدرالية فرنسا.

إنها مرحلة انخرط أثناءها كل الشعب في الحرب وكذلك المدن التي مستها آثار تلك الحرب التي أخذت بعدا وطنيا. ففي مدينة الجزائر تصدت العصابات الحضرية وجزء من السكان المسلمين لعمليات عسكرية نفذها الجيش الاستعماري.

وفي هذا الصدد نورد باختصار، فيما يتصل بتلك الفترة، بعض سمات الجزائر العاصمة والآثار الرئيسية للحرب على المدينة، لنتعرض فيما بعد لمعركة الجزائر.

أثناء فترة الحرب ارتفع عدد سكان الجزائر المدينة من 355040 نسمة عام 1954، إلى 869946 نسمة عام 1962. كانت الجالية الأوروبية تحكم المدينة، وتتحكم في الاقتصاد والسياسة، كما تسكن غالبا في المركز الحضري المتميز.

وعلى المستوى الاقتصادي كانت الجزائر، كما رأينا، مدينة حيوية ذات خدمات عمومية رفيعة المستوى كونها مركزا لأنشطة الميناء المعتبرة كثيرا، ومقابل هذه الصورة التي تشير لذلك الانتعاش الملحوظ لكل واجهة البحر، كانت أطراف المدينة تعاني البؤس بسكانها المسلمين المكدسين بالقصبة وداخل الأحياء

القصديرية، وهكذا كان لمدينة الجزائر بطالوها وعمالها الموسميون وتجار شوارعها مثلما تكاثرت أكواخها. فإذا كان الميدان السياسي قد تميّز بغليان الوطنيين (مؤتمرات كثيرة، أزمات داخلية، قرارات الكفاح وإنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل..)، فإن مدينة الجزائر ظلت على الصعيد السوسيو-اقتصادي مثالا للمدينة الكولونيالية ذات وظائف الربط والاتصال؛ بيد أن بداية الخمسينيات عرفت حدثين سياسيين هامين لا يخلوان من ادعاءات سخية لكن سرعان ما تجاوزتهما الأحداث والتاريخ العاجل:

أثناء هذه الفترة تولى فريق بلدي جديد إدارة المدينة، وحسب شوفالييه [669] فإن هذه الإدارة الجديدة ستقوم لأول مرة في تاريخ المدينة، منذ ما يزيد عن قرن، بإدماج انشغالات المسلمين في برامجها، وضمت فعلا منتخبين مسلمين في البلدية، قصد إطلاق مشاريع للمساعدة الاجتماعية وإنجاز سكنات اجتماعية جديدة يستفيد منها المسلمون، غير أن عسكرة المدينة وتحويل السلطات المدينة إلى مسؤول عسكري لم يسمحا للفريق البلدي ببلوغ أهدافه كاملة.

ويتمثل الحدث الآخر في مشروع قسنطينة الذي تم إعداده على المستوى الوطني واستفادت منه الجزائر العاصمة كثيرا. في الواقع تقرر هذا المشروع المنسوب إلى قسنطينة بشكل متأخر في ظروف الحرب التي كانت تمر بها البلاد، ولذلك لم يترك آثاره المرجوة، وتمكنت الجزائر العاصمة وحدها من الاستفادة بالميزانيات الأولى لهذا المشروع، فهذه دراسة أعدت عام 1960 تبيّن بأن الأولوية عادت للعاصمة في إنجاز المشروع فابتلعت الجزائر، المدينة الغنية، إلى جانب منافستها وهران، كل ثروات البلد، ونتج عن ذلك أن نموها الحالي يكرّس عدم التوازن، كل يوم، بينها وبين باقي التراب الوطني.[670]

لم تكن ثورة التحرير فعلا قامت به مجموعات معزولة كما قدمتها الصحافة الاستعمارية بل انبثقت عن سيرورة طويلة من النضج السياسي الذي أفرزته وضعيات اليأس الاجتماعي للعائلات الحضرية والريفية؛ ولقي الكفاح منذ اندلاعه في فاتح نوفمبر 1954 الاستجابة الضرورية في عمق البلاد، وسمعت بذلك كلمة السرّ "التمرد" من قبل الفئات الشعبية الجزائرية مما أثار تيارا عارما.

وبدا اندلاع ذلك التمرد متناسبا مع درجة نضج الوعي الوطني بإحداث قطيعة مع مجرى الأحداث، تفاعلت بعاملين هما: التجربة التي اكتسبها الشعب الجزائري خلال نضاله السابق، والقيمة المثالية التي حملتها حروب التحرر التي خاضتها باقي الشعوب المضطهدة. [671] ليست وضعية الحرب مقتصرة على الشغب بل وخاصة ذلك الظلم والموت الوشيك.

ويتعين، دون تحليل اتساع الحروب الناجمة، أن نذكر بأن الجزائر ستعرف أكبر الحركات الشعبية التي لم يسبق لها مثيل في البلاد. وجعلت الوضعية المتفجرة من سكان الريف عرضة بشكل مباشر، في الميدان أو في المحتشدات، لأهوال تلك الفترة المأساوية.[672]

وبالنسبة لأولئك الذين كان لهم الحظ في الهروب من جو الموت والعذاب كانت المدينة تبدو في بداية الحرب، المكان الوحيد للخلاص، وهكذا بدأ النزوح الجماعي نحو المدن لتنمو بذلك مجموعات الأكواخ على أطراف المدينة التي لم تقبل القادمين الجدد.

وفيما يخص الجزائر العاصمة تضاعفت الأعداد أكثر أثناء الحرب، ففي القصبة تراكم آلاف الأشخاص إلى درجة صار معها من المألوف أن تحتضن غرفة واحدة عائلة بكاملها، والمدينة

الإسلامية كانت غاصة بالسكان والشقق الحديثة كانت تأوي على الأقل عائلتين في كل شقة.[673]

وكان من آثار النزوح الريفي الجماعي أن تم الوعي بمساوئ الحرب الاستعمارية وكذا تكثيف الاتصالات بمعاقل الثورة علاوة على البؤس الاقتصادي للسكان المسلمين.

وهكذا تدخل المدينة العاصمة شيئا فشيئا مناخ الحرب وتحتضن السكان المسلمين الكثيرين والبطالين في غالبيتهم، مما أنشأ ظروفا عامة تميّزت بالتوترات الشديدة التي من شأنها الدخول في حرب العصابات.

معركة الجزائر :

كانت معركة الجزائر مواجهة دامية بين قوتين (الاستعمارية والوطنية) داخل المدينة، ونشبت جراء حرب أخذ اندلاعها بعدا حضريا أي عصابات تبعها عسكرة العاصمة بانتشار فرق الجيش الاستعماري. دشنت سنة معركة الجزائر "بتصاعد النشاط الحربي عبر التراب الجزائري. ففي جانفي 1957 بدأت معركة الجزائر بقيادة جنرال "بارا"، "ماسي" بمعية 7 آلاف رجل في محاولة لوضع حد للاغتيالات داخل العاصمة الجزائرية". [674]، ولإثارة بعض الملاحظات نذكر أنه من المؤسف ندرة الكتابات حول معركة الجزائر [675]، واقتصر النادر من تلك المراجع التي كتبها مسئولون على طرح انشغالاتهم القديمة.

إن أول من كتب، اثنان من مسئولي جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة، أما الباقي فأعمال لضابطين ساميين من جيش الاستعمار من ذوي النظرة والمواقف المتعارضة كليا. فالأول

يرى أن مهمته والشرف العسكري يتعارضان مع استخدام التعذيب الذي ندد به، وهو ما كلفه قضاء ستين يوما في السجن بالقليعة.

أما الثاني، فقد حاول إضفاء الشرعية طيلة حياته، على عمل تنبذه الأخلاق والأعراف الدولية.(676) ولم تكن قد أنجزت أعمال بعد حول معركة الجزائر، تتناول بالتحليل الواسع الظروف الاجتماعية والاحتلال في الجزائر العاصمة سنة 1957 وحتى في السينما، تم نقل هذا الحدث الكبير من تاريخ الجزائر، إلى الشاشة من طرف مخرج إيطالي (Pontecorvo).

لقد كانت هناك كتابات قليلة، سواء بالنسبة لحرب التحرير الوطني أو على مستوى البلد أو حتى بالنسبة لمعركة الجزائر، بالرغم من أن هذه الفترة من التحرير، كانت حاسمة بالنسبة للمصير الوطني، لقد كانت فترة مأساوية، تشكل إحدى الصفحات الأكثر نبلا للشعب الجزائري في تاريخه المعاصر؛ ونذكر أن الحرب شملت ربوع البلد، مثلما شملت أضرارها الجميع.

وحتى لو تعلق الأمر على الصعيد الرسمي بأحداث يتعين "تهدئتها" فإن الرأي العام، سرعان ما أطلق على هذا النزاع تسمية "حرب الجزائر" ومع الأحداث، بدأ كفاح مرير وشرس وعنيد، استمر سبع سنوات، أكد استمرارية مجد الحرب التي قررها الميتروبول. فقد وضعت الحكومات المتعاقبة منذ أول نوفمبر 1954 بصفة تدريجية، آلة عسكرية ضخمة غير مسبوقة في تاريخ الحروب الاستعمارية، في محاولة لتركيع الشعب الجزائري.(677)

ومع الحرب انهارت الجزائر العاصمة، تحت تأثيرات نزوح سكان الأرياف الفارين من الجحيم نحو المدينة، لينضموا إلى الأعداد الكبيرة للبطالين والهاربين من الرقابة العسكرية والذين خضعت لهم المدينة تدريجيا. وبالتوسع بلغت الحرب درجة من

الكثافة، بحيث امتدت إلى المدن، توسعا، جعل الجزائر العاصمة في اتصال دائم ومستمر مع الأرياف.

وهكذا أصبح البعد الحضري لكفاح التحرير، ضروريا في أعين مسئولي جبهة التحرير الوطني، قصد إبراز المميزات الشرعية لهذه الحرب التي وصفت إلى حد الآن باسم "أحداث الجزائر" من طرف وسائل الإعلام ورجالات السياسة في الميتروبول.

ولقد سهلت لجنة التنسيق والتنفيذ ويسرت هذا التوسع الحضري، بسبب تواجدها وانتشارها السياسي في المجتمع المسلم؛ وتم اختراق هذا الأخير من طرف جبهة التحرير الوطني التي توغلت في أوساط النقابات والتجار والمقاهي والحمامات الخ... الأمر الذي أكسب جبهة التحرير الوطني الكثير إلى صفوفها، وحتى ما كان يوصف بالشباب الطائش - للقصبة.

وبالنسبة للملاحظين في تلك الفترة، لقد "كان جميع السكان الجزائريين للعاصمة إلى جانب جبهة التجرير الوطني التي تتولى جمع وتوزيع المنشورات choufs وتوفير المخابئ، إذ كان كل شيء منظما بشكل متناغم وفي خلايا متقاطعة"، وكانت جميع فروع التنظيم، تسير بشكل نظامي وانسيابي.[678]

وبفضل الظروف الملائمة التي أنشأتها جبهة التحرير، ستعرّض معركة الجزائر - قلب العاصمة- المجتمع الاستعماري ونظامه الحضري إلى زلزال حقيقي. ونذكر أن المدافعين عن المستعمرة والمسئولين الحقيقيين عن المشكل الجزائري، يعيشون في المدن، وتحتضن الجزائر العاصمة أغلبهم. ولهذا السبب، تقرر تدعيم الكفاح بإضافة حرب عصابات المدن (العصابات الحضرية) وكمقر للسلطة السياسية الاستعمارية، أصبحت الجزائر العاصمة الهدف الأساسي لحرب العصابات (العمل

الفدائي)؛ وبالنسبة لجبهة التحرير الوطني، فإنها الطريقة الوحيدة التي تمنح حزب الشعب حضورا دوليا.

إن حرب المدن هي إحدى طرق الكفاح ضد جهاز إيديولوجي ونظام إعلامي متمرس على "المعالجات النوعية" من خلال تشويه طبيعة المشاكل الاستعمارية.

الجزائر وحرب عصابات المدن :

وعلاوة على الحساسية السياسية للأحزاب الوطنية إزاء مشاكل التحرير، بقي المجتمع الجزائري على اتصال دائم بمجتمع الريف والجبال، حيث كانت الحرب عملية مستمرة. فالمدينة حيت تخذ القرارات، لا يمكنها أن تبقى على هامش الأرياف والجبال لسببين على الأقل:

الأول يتمثل في كون المجتمع المسلم، يعيش يوميا الاختلاف والتمييز الذي كان موضوعه ولا يزال يعاني منه في نفس الفضاء مع المعمرين، في مدينة مجمعة بالدلالات الاستعمارية، حيث يستقر المجتمع تحت الهيمنة في مربعه الخاص بالمسلمين ويعيش تحت وطأة لامساواة ولاعدالة النظام.

ويمثل السبب الثاني حقيقة الحياة المزدوجة في المدينة بحيث أن المجتمع الأهلي المسلم، أكثر وعيا بالمسائل السياسية، كون المدينة مقر جميع الأحزاب الوطنية.

وزيادة على المساعدات والمساهمات التي يقدم لجبهة التحرير الوطني، أصبح المجتمع جزءا لا يتجزأ من الكفاح المناهض للاستعمار. كما أصبح الإرهاب الحضري، أيضا جزءا لا يتجزأ من هذا الكفاح.

وأكثر من ذلك، ستتاح الفرصة خلال معركة الجزائر التي ستجعل من القصبة أسطورة بفضل شجاعة وبسالة المكافحين.

الإضراب العام لـ 1957 :

لقد كانت الحرب مستمرة منذ أربع سنوات، وبلغت أصداؤها جميع الأصقاع، وما انفكت المدينة تستقبل التدفقات البشرية من الأرياف، وكانت حقائق حرب التحرير قد تأكدت في كل مكان إلا في أعين الذين أنكروا حتى وجودها.

وقصد الاحتجاج على هذا الإنكار، وإظهار حقيقة وجوهر هذه الحرب، تم الإعلان عن إضراب عام في الجزائر العاصمة في شهر جانفي 1957.

استمر هذا الإضراب ثمانية أيام وشمل مجمل السكان المسلمين؛ ولم يكن مجرد برهان عن وجود وطني، بل عن وجود جبهة التحرير الوطني كممثل عام للشعب المسلم [679] وكدليل قوة، كان الإضراب العام مذهلا وكانت العاصمة بمثابة صندوق يطلق صداه قي كل مكان. [680] فالمدينة كان عليها أن تلعب دورا كبيرا في تطوير الكفاح.

إن الإضراب المقرر لثمانية أيام، يجب أن يكون موضوع تنظيم محكم. فقد كانت هناك مسألة اقتصادية مطروحة تتعلق بالعائلات المضربة، كون سكان القصبة والأحياء الشعبية في بلكور والضواحي يعيشون من يوم لآخر ولا يملكون الأموال لشراء المؤن الضرورية، لإطعام أسرهم.

ولقد أعطيت تعليمات صارمة في شكل منشورات وتعليمات للسكان، بمجرد تسوية المسألة المالية من ميزانية خاصة للجنة التنسيق والتنفيذ. [681]

ويمكن من خلال هذه المحنة القاسية، قياس مدى التضامن والسخاء واحترام التعليمات التي برهن عليها سكان العاصمة. وكان التنظيم المحكم للإضراب، وكذا الانضباط بمثابة الكلمات المفتاحية للنجاح، ومن ثمّ استمرار الإضراب كبرهان للسلطة الاستعمارية على التفاف الشعب حول جبهة التحرير الوطني.

إنها أيضا لحظة القرارات الكبرى لفرض إعداد عسكرية إضافية وخوض المعركة. ففي حالة من الارتباك وأمام الحلول المستعجلة للمخاطر التي تمثلها جبهة التحرير الوطني في قلب العاصمة، تقرر اللجوء إلى القوة العسكرية، والزج أيضا بالسلطات المدنية.

وأعقب هذا القرار اندلاع حرب عصابات حضرية عنيفة تعرف باسم معركة الجزائر. ولقد تلاشى كبار موظفي السلطات المدنية أمام الآلة التي تم الاستنجاد بها وفرض عليها تحقيق "نتائج بجميع الوسائل" وعلى إثر نقل سلطات الشرطة للعسكريين وعسكرة المدينة، أخضعت هذه الأخيرة للحصار، لتتحول المدينة (الأم) إلى مدينة سجن. وأسفر هذا العمل البوليسي عن إحكام حصار متين، حول المدينة وإنشاء ميليشيات (الوحدات الإقليمية) تولاها الجيش، لتزرع الرعب في نفوس السكان الجزائريين. [682] ويحكي أيضا أحد المسئولين عن جبهة التحرير في العاصمة فيقول: "لقد تم إغلاق الطرق التي تربط القصبة ببقية المدينة بواسطة الحواجز وأسوار من الأسلاك الشائكة التي ترتفع إلى ثلاثة أمتار أحيانا" [683].

وبالنسبة للسلطة الاستعمارية، كان يجب الاستنجاد بالعسكريين من ذوي الخبرة في الجبال، لتتعرض المدينة إلى المعاملات المطبقة في الجبال. وهكذا استقرت قوات المظليين في القصبة

وداخل هذا الحي الذي تم عزله منذ أسابيع عن باقي المدينة بواسطة شبكات عملاقة من الأسلاك الشائكة.

فلم تكن قوات المظليين تتصرف مثل باقي القوات في المدينة، بل كانت تتصرف مثل الكوماندوس في الريف وكأن الجزائر العاصمة مثل أي منطقة في القبائل أو النمامشة، ليمارس المظليون طرق حرب جعلت من وحداتهم الأكثر شهرة في الجيش الفرنسي.(684)

وأدى فرض النتيجة بجميع الوسائل إلى السماح بالتعذيب وتنظيم جلسات التعذيب والتصفيات وتسجيل حالات اختفاء عديدة(685).

لقد كانت معركة الجزائر لعدة أشهر، الأكثر دموية في تاريخ حرب الجزائر، ومن ثمّ أصبحت العاصمة مدينة مقسمة إلى جزءين متصارعين حيث ساد التوتر الدائم إلى غاية الاستقلال.

وحتى ولو توقفت معركة الجزائر شكليا، فإنه بالرغم من استمرار موجات توقيف المسئولين في جبهة التحرير الوطني بالآلاف، فإنها كانت ستستأنف في شكل أعمال ومظاهرات أكثر تصميما مثل مظاهرات 11 دسيمير 1960. ويبدو أن الكفاح الذي تم خوضه في الجزائر، جعل من المدينة العاصمة المدينة التي دفعت أكبر ضريبة للثورة.

إن ما يبدو مهما في سير معركة الجزائر، هو مجمل الدلالات التي تتخذها كأثر الحرب والصدام بين مجتمعين وكبعد حضري للثورة الجزائرية. وبداية .. لقد جمعت معركة الجزائر، السكان الأكثر ترددا، إلى جانب جبهة التحرير الوطني، حيث الروح الثورية في الأوساط غير المنتظرة، واحتل الجانب السياسي مكانة هامة، في يوميات الشعب وفي تأكيد الشخصية الجماعية في أسطورة القصبة من خلال معركة الجزائر. وفي أوساط السكان، أنتج مجتمع الأهالي أبطاله، إذ أصبحت أسماء شابات ذائعة

الصيت في العالم، من أجل بطولتهن وتضحياتهن في سبيل جبهة التحرير الوطني. وهكذا أزالت ممارسة التعذيب النظامي، الشك إزاء النظام الاستعماري وزادت من تسريع القرارات الفردية والجماعية في دعم صفوف جيش التحرير الوطني.

ومن بين آثار معركة الجزائر إعطاء بعد وحضور دوليين لحرب تحرير شعب، حضور حاولت حجبه الصحافة الاستعمارية. وأخيرا دعمت معركة الجزائر العاصمة التي كانت المدينة مسرحا لها، هذه الأخيرة في وضعيتها كفضاء وطني.

من الانتصارات إلى استعمال المدينة :

وكما تمت الإشارة إليه من قبل، فإن تاريخ الجزائر العاصمة، جد متشابك مع تاريخ البلد لذا نجد عاصمة الجزائر مثقلة بالدلالات والرموز وبتأهيل الوطن، مثل الذاكرة الوطنية، والذاكرة السوسيوثقافية الجماعية.

ومن بين الأشياء التاريخية التي تصقل تأهيل العاصمة، الفترة الأخيرة من الاحتلال. فخلال الحرب الاستعمارية، كانت الجزائر العاصمة، تلك المدينة التي انحرطت بعمق في التحرير الوطني.

إنها فضاء تاريخي للنخبة الوطنية ولرهانات سياسية للمصير الوطني، لذا فإن تاريخها لا يمكن إلا أن يكون ممتزجا بتاريخ البلد.

وإدراكا منه لأهمية الجزائر في شمال إفريقيا، جعل منها المحتل، عاصمة أنجبت الفضاء الحضري الضروري للسلطة الاستعمارية التي تهيمن على البلد وفي نفس الوقت ستكون قاعدة للتوسع نحو إفريقيا.

إنه نفس النظام الذي سيخلق بالجزائر العاصمة مدينة استعمارية، نموذجية من خلال وظائفها الاستعمارية وألوانها

وأعراقها، مدينة نموذجية أيضا في أشكال الهيمنة وبعبارة أخرى مدينة ذات بعد، ومشهورة في محيطها كما في الخارج. فالنظام القائم يعمل وفق قاعدة سياسية حضرية منتجة للتمييز والفوارق.

وهكذا أصبحت العاصمة ليس فقط مدينة لتكامل الثروات السوسيوثقافية، بل عاصمة للمواجهات الدائمة من خلال التمييز المفروض بالقوانين السياسية والاجتماعية على مواطنيها.

وعلينا أن نوضح من جهة أخرى أنه في تاريخ غزوات الجزائر، فإن غزوة 1830 كانت الأكثر إحداثا للتحولات في البلد وفي العاصمة.

فالشر الاستعماري، كان أقل من حيث إنشاء المحتل لمدينته الخاصة به، على مستوى إمبراطوريته الشمال إفريقية، إلا أنه كان أكبر في سلوكاته إزاء المدينة الأصلية، ومجتمعها بمعنى تغيير الأبعاد و الفضاءات الأصلية للمدينة وإقصاء المسلمين من المدينة الأوروبية وتسييرها لفائدة المعمرين وحدهم.

وقد حان الوقت ليتم الشروع في استعادة المدينة رمز الحضارة والهوية التاريخية الحضرية، لتدخل جزائر الغزو مع جزائر الثورة ضمن ديناميكية استعادة السيادة الوطنية. وتنبع أهمية مثل هذا الاعتبار في الاستعادة، في المكانة التي تحتلها المدينة، سواء في تاريخ الجزائريين أو لدى المجتمع الكولونيالي.

فالجزائر- المدينة الأولى التي تعرضت إلى الاحتلال الاستعماري - ستكون القطعة الأخيرة في استعادة البلد من طرف أهلها. ولقد طبعت هاتان الفترتان المدينة ببصماتهما السياسية والاجتماعية والثقافية، عندما نعلم أن احتلال مدينة الجزائر مثل تحريرها كان عملا مأساويا.

ونلاحظ أنه في تاريخ عمليات التحرر من النظام الاستعماري، فإن تحرير الجزائر، استدعى اللجوء إلى الحرب، لتبقى من جهتها الوحيدة من بين مدن شمال إفريقيا التي انخرطت كطرف رئيسي في هذه الحرب التي عجلت بسقوط الإمبراطورية الاستعمارية.

ويعطي تبني هذه العناصر الأساسية في تاريخ الجزائر لاستعادتها دلالة تاريخية ورمزية لدى المجتمع.

وبالفعل، إذا كانت هذه الاستعادة تمثل بالنسبة للمحتل حرية ووجود نظام اجتماعي وطني وليس أجنبي، فإنها أيضا نهاية لعهد كان الأهلي غريبا فيه ورعية في بلده.

وباستعادتها، اكتسبت أبعاد جديدة، إنها رمز الاستقلال المستعاد، دليل الوجود الوطني والتحكم في السلطة الحضرية. فالدلالات خاصة: إعادة التملك وتسيير وحكم المدينة من طرف السكان الأصليين الذين حرموا من هذه المهام منذ قرون.

وفي الأخير فإن استعادة المدينة، هي نهاية فترة قاتمة، حيث كان الجزائري يعيش بالتقتير، وبداية فترة مليئة بمشاريع التنمية والترقية الاجتماعية والثقافية.

وهكذا ينظر المجتمع وكذا الرجل الحر، للمدينة على أنها قوية ومعززة، وضمن هذه الآفاق.. إنْ من حيث التاريخ الوطني، أو من حيث الأعمال الثورية التي كانت مسرحا لها؛ فهل ستعرف الجزائر كيف ستواجه مهام المصير الوطني الذي استثمر فيه المجتمع برمته ؟

حواشي

532 EGRETAUD (M) Réalités….. Op cit p. 49
533 LACHERAF (M) l'Algérie, nation et société, op cit.
534 ESQUER (G) Histoire de l'Algérie, op cit p. 12
535 Cité par LACOSTE, L'Algérie,passé et présent p.256
536 JULIEN (C.A), Un pensée anti - coloniale, Paris, Sindbad, 1979 p.201
537 JULIEN (C.A), Un pensée ….. op cit pp.162, 182,183
538 JULIEN (C.A), Un pensée anti - coloniale, op cit p. 182
539 JULIEN (C.A) Idem p. 183
540 JULIEN (C.A), Un pensée op cit p.169
541 JULIEN (C.A), Un pensée op cit p.184
542 ESQUER (G) Histoire de l'Algérie, op cit p. 50
543 JULIEN (C.A), Un pensée ….. op cit p.169
544 Idem.
545 ESQUER (G) Histoire de l'Algérie, op cit p. 60
546 JULIEN (C.A) op cit p.95
547 Cité par ESQUER (G) p.60
548 EGRETAUD (M) op cit p. 81
549 EGRETAUD (M) op cit p. 81
550 EGRETAUD (M) Idem
551DRESCH (J) Le fait national algérien, in Hérodote spécial, p.119
552 EGRETAUD (M) op cit p. 81
553 JULIEN (C.A) op cit p.169
554 Cité par ESQUER (M) p.82
555 JULIEN (C.A) op cit p.93
556 MELIA (J), Le triste sort des Indigènes musulmans d'Algérie, Paris, Mercure de France, 1935, p.117
557 EGRETAUD (M) op cit p. 82
558 ESQUER (G), op cit p. 61
559 JULIEN (C.A) op cit p.203
560 Idem.
561 ESQUER (G), op cit p. 118.
562 ESQUE
563 ESQUER (G), op cit p. 119
564 JULIEN (C.A) op cit p.185
565 JULIEN (C.A) op cit p.177, 178
566 Voir BERQUE (J), Le Maghreb entre deus guerres op cit p. 230
567 LACHERAF (M), L'Algérie, nation et société, op cit p.89
568 LACOSTE (Y), L'Algérie, passé et présent op cit p.256

569 SIDI HAMDINE : No tabla algérois et riche bourgeois, proche la haute administration déchue en 1830, auteur du célèbre Miroir sur la Régence d'Alger, il mena pendant 12 ans, jusqu'à sa ruine un combat anti -colonial.
570 LACHERAF (M), L'Algérie, nation et société, op cit p.177
571 DRECH (J), Le fait national algérien, op cit p.177
572 Voir notamment les ouvrages de LACOSTE, l'Algérie, passé et présent pour les dégradations économiques' et de GOLDZEGUER, Le Royaume arabe, chapitre : les désastres démographiques.
573 JULIEN (C.A), Un pensée ..... op cit p.93
574 ESQUER (G) Histoire de l'Algérie, op cit p. 62
575 JULIEN (C.A), Un pensée anti - coloniale, op cit p. 165
576 DRECH (J), Le fait national algérien, op cit p.121
577 ESQUER (G) Histoire de l'Algérie, op cit p. 63
578 KADDACHE (M), La vie politique à Alger de 1919à1939, Alger Sned, 1972 p.121
579 Cf. JULIEN (C.A), op. cit.
580 Cf. JULIEN (C.A), op. cit.
581 Idem.
582 KADDACHE (M), vie politique ....op cit p. 41
583 KADDACHE (M), vie politique, op cit p. 42
584 KADDACHE (M) Idem op cit p. 42
585 KADDACHE (M) Idem op cit p. 43
586 KADDACHE (M) Idem op cit p. 66
587 KADDACHE (M), vie politique à Alger, op cit p. 68
588 KADDACHE (M), vie politique à Alger, op cit p. 370
589 KADDACHE (M), vie politique à Alger.... op cit pp. 127/157
590 les représentants sont issus le plus souvent de milieux sociaux modestes, ce sera le cas de ceux du FLN en 1954.
591 KADDACHE (M), SARI (Dj), L'Algérie dans l'histoire, p. 66
592 KADDACHE (M), SARI (Dj), Idem p. 72
593 KADDACHE (M), vie politique, op cit p. 298
594 KADDACHE (M), vie politique, op cit p. 296
595 KADDACHE (M), Idem
596 BERQUE (J), in « Maghreb entre deux guerres » p.322
597 BERQUE (J), Le Maghreb entre deus guerres, op cit p. 323
598 KADDACHE (M), SARI (Dj), op cit p. 93
599 KADDACHE (M), vie politique, op cit p. 30
600 KADACHE(M), SARI (Dj), L'Algérie....op cit p. 31
601 BERQUE (J), Maghreb, histoires et société, Alger, Sned Duculot, 1974 p. 185
602 KADACHE(M), SARI (Dj), L'Algérie....op cit p. 45

603 KADACHE(M), SARI (Dj), L'Algérie, op cit p. 46
604 KADDACHE (M), vie politique, op cit p. 335
605 KADACHE(M), SARI (Dj), L'Algérie, op cit p. 41
606 BERQUE (J), Maghreb, histoires et société, p. 188
607 JULIEN (C.A), Un pensée anti - coloniale, op cit p. 158
608 MERCIER (G), dans « Le Centenaire de 1931, 2 VOL, a noté qu'à Alger « il y eut dix grandes exposition de tous ordres, et cinquante six congrès regroupèrent les associations de toutes sortes.
609 JULIEN (C.A), Un pensée anti - coloniale, op cit p. 87
610 KADDACHE (M), vie politique, op cit p. 191
611 KADDACHE (M), vie politique, op cit p. 192
612 KADDACHE (M), vie politique, op cit p. 312
613 KADDACHE (M), vie politique, op cit p. 313
614 KADDACHE (M), vie politique...op cit p. 312
615 EGRETAUD (M), Réalité de la nation algérienne, op cit p. 20
616 EGRETAUD (M), Réalité de la nation algérienne, op cit p. 209
617 KADACHE(M), SARI (Dj), L'Algérie....op cit p. 95
618 JULIEN (C.A), Un pensée anti - coloniale, op cit p. 202
619 KADACHE(M), SARI (Dj), L'Algérie....op cit p. 110
620 KADACHE(M), SARI (Dj), L'Algérie....op cit p. 88
621(dont 45 000 victimes selon les nationalistes .in y eut 6000 arrestations, 99 condamnations à mort (22 exécutés),64 aux travaux forcés à perpétuité et les autres à des centaines d'années de prison) in KADDACHE et SARI op cit p. 110
622 KADACHE(M), SARI (Dj), op cit p. 110
623 ESQUER (G), Histoire de l'Algérie, op cit p. 93
624 JULIEN (C.A), Un pensée anti - coloniale, op cit p. 206
625 KADDACHE (M), vie politique à Alger de 1919à1939 p. 24
626 KADDACHE (M), vie politique à Alger, op cit p. 24
627LIAUZU (C) (et autres), Mouvements sociaux, enjeux urbains au Maghreb, Paris, L'Harmatan, 1985, p.89
628 KADDACHE (M), vie politique à Alger, op cit p. 206
629 KADDACHE (M), vie politique à Alger, op cit p. 206
630 ROUISS I (M) Population et société au Maghreb, Alger, OPU, 1987 p.87 (collect. Horizons maghrébins).
631 CHEVALIER (L), Le problème démographique Nord-Africain, cahier de l'INED, Paris, 1947,221 p.
632 BERQUE (J), Le Maghreb entre deus guerres, p. 237
633 NOUSCHI (A) Le sens de certains chiffres, in Mélanges à Charles André JULIEN, Paris, PUF, 1964 p.205
634 BERQUE (J), Le Maghreb op cit p. 205
635 BERQUE (J), Le Maghreb entre deus guerres, op cit p. 213

636 LIAUZU (C), Mouvements sociaux… op cit p. 208
637 BERQUE (J), Le Maghreb entre deus guerres, op cit p. 214
638 BERQUE (J), Maghreb entre deus guerres, op cit p. 213
639 EGRETAUD (M), Réalité de la nation algérienne, op cit p. 177
640 NOUSCHI (A) Mélanges … op cit p. 209
641 LIAUZU (C), Enjeux urbains…. op cit p. 100
642 KADDACHE (M), vie politique…op cit p. 233
643 BERQUE (J), Maghreb entre deus guerres, op cit p. 366
644 BERQUE (J) Idem p. 213
645 KADDACHE (M), vie politique…op cit p. 58
646 KADDACHE (M), vie politique…op cit p. 57
647 NOUSCHI (A), Naissance du nationalisme algérien, Paris, Minuit, 1962 p.154
648 NOUSCHI (A), Naissance du nationalisme algérien p.115
649OUZEGANE (A) Préhistoire du mouvement syndical algérien, in politique aujourd'hui, n° de juin 1970,p.87
650 NOUSCHI (A) Le sens de certains chiffres…. op cit p. 206
651 NOUSCHI (A) Le sens de certains chiffres…. op cit p. 206
652 DRESCH (J), Le national algérien, in Hérodote, spécial J. DRESCH Un géographe au déclin des Empires, p.120
653 La question de l'assimilation a été quasiment refusée par les deus communautés.
654 Ce rapport est exprimé une abondante poésie populaire et une musique le «de chaàbi » d'un genre qui lui était propre.
655 LIAUZU (C), Mouvements sociaux… op cit p. 139
656 JULIEN (C.A), Une pensée anti - coloniale, op cit p. 206
657 NOUSCHI (A), Naissance du nationalisme, op cit p. 146
658 SANSON (H), Monde rural, monde urbain, op cit p. 29
659 Le statut socio -politique oppose citoyen et sujet, le statut religieux oppose catholiques et musulmans, le statut colonial oppose le dominant et le dominé.
660 Le Populaire du 2 aout 1947, cité par NOUSCHI (A) p .153
661 BERQUE (J), Maghreb entre deus guerres, op cit p. 374
662 BENKHEDDA (B) « Les origines du 1er novembre 1954 » éd. Dahlab, Alger1989, p.22
663 LEFEBVRE(H), Le droit à la ville, suivi de « espace et politique », Paris, Anthropos, 1972, p.12
664 LEFEBVRE(H), Le droit à la ville, op cit p. 31
665 JULIEN (C.A), pensée anti - coloniale, op cit p. 172
666 DRESCH (J), Le fait national algérien, in Hérodote n° 17 op cit p. 122
667 JULIEN (C.A), pensée anti - coloniale, op cit p. 172

668 AIT AHMED (H) Mémoires d'un combattant, l'esprit de l'indépendance 1942-1952, Paris, Massinger, 1983
669 CHEVALIER, J, a été maire d'Alger de 1953 à1957
670 OLIVER (A et S), Alger, ville cancer, in économie et humanisme, n°128, septembre/octobre 1960, pp.32-47
671 EGRETAUD (M), Réalité de la nation algérienne, op cit p. 214
672 Voir notamment les ouvrages de Y. COURRIERE sur la guerre d'Algérie, CORNATION (M) les Centres de regroupements, BOURDIEU (P), Le déracinement etc.
673 LETELLIER (G) Attraction des villes et sous-prolétariat en Afrique du Nord, in IBLA n°63, Année 1953
674 EGRETAUD (M) op cit p. 245
675 Le même constat est à faire poure toute la période de libration nationale. Ce qui provoque des interrogations lorqu'on sait que depuis l'indépendance le pouvoir politique qui puise sa légitimité dans la seule querre de libération nationale.
676 Les ouvrages sont : 1°YACEF SAADI, La batille d'Alger.1.2° LEBDJAOU (M) La bataille d'Alger, 3° BOLLARDIERE (Gl de) Bataille d'Alger, bataille de l'homme, 4° MASSU (J) « La vraie bataille d'Alger » 5° COURRIERE (Y) consacre un chapitre à la bataille d'Alger, notamment dans l'un de ses ouvrages « la guerre d'Algérie » voir « le temps des léopards »
677 EGRETAUD (M) notait que l'effectif des troupes françaises et des différentes forces de répression engagées est de 80.000 hommes en 1955, de 200.000 en 1956, passe à 500.000 en 1957, à 800.000 en 1960....
678 COURRIERE (Y), La guerre d'Algérie, Paris, Fayard, 4 tomes, 1968, 1969, 1970,1971, Le temps des léopards p.507
679 EGRETAUD (M) op cit p. 104
680 COURRIERE (Y) op cit p. 522
681 COURRIERE (Y) op cit p. 523
682 YACEF (Saadi) La bataille d'Alger, Alger, ENAL ,1984 , tome 1, l'embrasement, p.242
683 YACEF (Saadi) op cit p. 274
684 COURRIERE (Y) op cit p. 503
685 COURRIERE (Y) « Sous l'autorité de Massu et sa 10° D.P les assignations pleuvent. Plus de 800 assignations par mois au temps du préfet Collaveri, Teitgen est passé à 4000 pour parvenir en fin de février à 24000 » p.562
686 LIAUZU (C), Mouvements sociaux ... op cit p. 9



المصادر والمراجع

AGERON(C.R), Les Algériens musulmans et la France (1871-1919),Paris, PUF, 1968, t.1608 p. t.2 688 p.

AGERON (C.R), Histoire de l'Algérie contemporaine,Que saisje n'400, Paris, PUF, 1964, 128 p.

AGERON (C.R), «L'Algérie algérienne», de Napoléon III à de Gaulle Paris, Sindbad, 1980, 254 p.

AGERON (C.R), Politiques coloniales au Maghreb, Paris, PUF,1972, 1972,291 p.

AIT AHMED (H), Mémoires d'un combattant, l'esprit de l'indépendance, 1942-1952, Paris, S. Messinger, 1983, 236p.

ALAZARD (J), L'Algérie et les arts, in Inititation à l'Algérie, Paris, A. Maisonneuve, 1957, pp. 350358.

Actes du Colloque L'Etoile Nord Africaine et le mouvement national algérien, Actes du Colloque du 27 févirer au ler mars 1987, Paris, publication du Centre culturel Algérien, 1988,

AUBIGNOSC (D'), Alger ses maisons, ses rues, moeurs de ses habitants, in revue de Paris, t.22, 23,24, Paris, 1831 pp. 209-215, 5-12,166-175, 69-75

AUMERAT La propriété urbaine à Alger, in Revue Africaine, vol. 42, 1898, pp.168-201

BAGHLI (A), El-Djazair, Alger, M.I.C, (collect. art et culture), 1982,121 p.

BEGUIN (F), Arabisances, décor architectural et tracé urbain en Afrique du Nord, Paris, Dunod, 1983, 170 p.

BELHAMISSI (M), Histoire de la marine algérienne (1516-1830), Alger, ENAL, 1983, 189 p.

BENATIA (F), L'appropriation de l'espace à Alger après 1962, Alger, Sned, 1978, 114 p. et Annexes

BENATIA (F), Alger agrégat ou Cité, Alger, Sned, 1980, 408 p.

BENKHEIRA (M.H), Despotisme au quotidien, l'ordre urbain de l'Algérie indépendante, in Projet n° 193 maijuin

BERQUE (A), L'habitation de l'Algérien indigène, Revue Africaine, 1939, pp. 40-100

BERQUE (A), Bourgeoisie algérienne ou à la recherche de César Birotteau, in Hespéris, vol. 35, 1948, pp. 01-29

BERQUE (J), L'Intérieur du maghreb, XV-XIX° siècle, Paris, Gallimard, 1978, 547 p.

BERQUE (J), Le Maghreb entre deux guerres, Paris, Seuil, collec. esprit, 1962, 1970, 492 p.

B, Maghreb, histoire et société, Alger, OPU, 1986, 256 p.
BERTRAND (L), Le sang des races, Paris, Fayard, 1899,
301 p.
BERTRAND (L),Alger,Paris, Nlles édit. du siècle, 1938, 256 p.
BOLLARDIERE (G1 de) Bataille d'Alger, bataille de l'homme, Paris, DDB, 1972,166 p.
BOURDIEU (P), Sociologie de l'Algérie, Paris, PUF, Que saisje ? n° 802, 1963, 126 p.
BOURDIEU (P), SAYAD (A), Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Paris, Minuit, 1964, 227 p.
BOYER (P), La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Paris, Hachette, 1963, 268 p.
BOYER (P), L'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger), de 1830 à 1956), Paris, A. Maisonneuve, 1960, 426 p.
BRAHIMI (D), Opinions et regards des Européens sur le Maghreb aux XVII° et XVIII° siècle, Alger, Sned, 1973,285p.
BRAUDEL (F), La méditerranée ef le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, 3° édition, Paris, A. Colin, 1976, 2 vol. 589, 629 p.
BUSSON (H), Alger, 1895-1905, in Société géographique de Bordeaux, 1905, pp.193-197
CHENTOUF (T), Cultures, techniques et sociétés enAlgérie au 19 et 20° s.: analyse du changement historique, in RSJEP, vol XVIII n°Alger, mars, 1980, pp. S-28.
CHEVALIER (L), Le problème démographique nord-africain, in INED cahier n° 6, Paris, 1947, 221p.
CHEVALLIER (C), Les trente premières années de l'Etat d'Alger, 15101541, Alger, OPU,1986,102 p.
CHEVALIER (D) et Autres... L'espace social de la ville arabe, Paris, Maisonneuve et Larose, 1979, 363 p.
CHEVALIER (D), BOUHDIBA (A) et Autres, La ville arabe dans l'Islam: histoire et mutations, Actes du 2° colloque de l'A.T.P, Carthage-Amilcar 12-18 mars 1979, CNRS-CERES, Paris-Tunis, 1982,570 p.
CHRAMIEC (A), WOLAK (Z), Développement historique de la ville d'Alger, in Africana bulletin, n° 17,1972, Université de Varsovie, pp.75-90
CLAUZOLLES (M), L'Algérie pittoresque ou histoire de la Régence d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours. Toulouse, Paya, 1842,
COLLOT (C) HENRY (J.R) Le mouvement national algérien, textes 1912-1954, Alger, OPU 1977

COLOMBE (M), L'Algérie turque, in Initiation à l'Algérie, Paris, A. Maisonneuve, 1957, pp. 99-123.
Colloque: Système urbain et développement au Maghreb, Travaux du Séminaire international de Hammamet, Tunis, CERES, (Horizon Maghrébin), 1976,349 p.
CORNATON (M), Les regroupements de la décolonisation en Algérie, Paris, édit. ouvrières, 1967, 295 p.
COURRIERE (Y), La guerre d'Algérie, Paris, Fayard, 4 tomes, 1968 1969, 1970, 1971, vol. collec. UNESCO d'oeuvres représentatives, Beyrouth, 1968, 1434 p., Index
JULIEN (C.A), Histoire de l'Afrique du Nord, Paris, Payot, T. 11968, 333 p., T.2 1969, 367 p.
JULIEN (C.A), MORSY (M), Une pensée anti-coloniale, Paris, Sindbad, 1979, 259 p.
JULIEN (C.A), Histoire de l'Algérie contemporaine 1. La conquete et les débuts de la colonisation, (1827-1871), Paris, PUF, 1979, 632 p.
KADDACHE (M), La vie politique à Alger de 1919 à 1939, Alger, Sned, 1972, 379 p.
KADDACHE (M), SARI (Dj), L'Algérie dans l'histoire: la résistance (1900-1954), Bouleversements socio- économiques, Alger, OPU, 1985, 283 p.
KADDACHE (M), Histoire du nationalisme algérien, T. 1, Alger, Sned, 1980, 525 p.
LABORDE (de), Au Roi et aux chambres sur les véritables causes de la rupture avec Alger et sur l'expédition qui se Paris, Truchy, 1830,153 p.
LACHERAF (M), L'Algérie, nation et société, Alger, Sned, 1978, 346 p.
LACHERAF (M), Ecrits didéctiques sur la culture, l'histoire et la société, Alger, ENAP, 1988, 363 P
LACOSTE (Y), Ibn Khaldoun, naissance de l'histoire, passé du Tiersmonde, Paris, Maspéro, 1966, 267 p.
LACOSTE (Y), Autres, l'Algérie passé et présent, Paris, éditions sociales, 1960, 467 p.
LAMUNIERE (M), Histoire de l'Algérie, Paris, Gonthiers, 1962, 215 p.
LAROUI (A), L'histoire du Maghreb, Paris, maspéro, 1970, 390 p.
LAUGIER DE TASSY, Histoire du Royaume d'Alger, Amsterdam, de Suzet, 1725.
LAYE (Y), Le port d'IAlger, thèse de droit, Alger, ed. MCMLP, vol. 14, 1937, 394 p., annexes

LECA (J), Ville et système politique, l'image dela ville dans le discours"algérien in système urain et développement au Tunis CERFS, Maghreb,,, 1976, pp. 291-317.
LEBDJAOUI (M), La bataille d'Alger ou la bataille d'Algérie, Paris, Gallimard, 1973,301 p.
LEFEV13RE (H), Le droit à la ville, suivi de espace et politique, Paris, Anthropos, (point), 1972, 281 P
LESBET (DJ), La Casbah d'Alger, gestion urbaine et vide social, Alger, OPU, 1985; 234 p.
LESPES (R), Alger, études de géographie et d'histoire urbaine, Paris, Alcan, 1930, 817 p.
LESPES (R), Oran, études de géographie et d'histoire urbaine, Alcan, Paris, 1938, 509 p.
LETELLIER (G), Attraction des villes et sous prolétariat en Afrique du Nord, in IBLA n° 63,1953, pp.250-277.
LETOURNEAU (R), La ville musulmane en Afrique du Nord, biblioth. de l'IESIA, vol. 10-13, 1957,pp.9-130
LETOURNEAU (R), Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane, 1920-1961, Paris, A. Colin, 1962, 521 p.
LETOURNEAU (R), Evolution des villes musulmanes d'Afrique du Nord, au contact de l'Occident, Alger; Annales de l'Institu d'études orientales, T. XII, 1954, pp. 199-222.
LIAUZU (C) et Autres, Enjeux urbains au maghreb: crises, pouvoirs et mouvements sociaux, Paris,
L'Harmattan, 1985, 218 p.
LUCAS (P), L'Algérie des anthropologues, Paris, F. Maspéro, 1982, 292 p.
MAHROUR (K), El-Djazair et le choc colonial, in la Casbah, collectif, Alger, OREF-GAM, 1986, pp.31-39.
MAISONSEUL (J. de), Les villes d'Algérie et leur développement, inle mois enAfrique, R.F.E.A, n° 99, mars 1974., pp. 87-97.
MEGHERBI (A), Le miroir aux allouettes, l'empire des rêves, Alger, ENAL, OPU-GAM, 1985,219 p.
MESLEM (L), Formation et évolution de la Médina, in la Casbah, collectif, Alger, GREF-GAM, 1986,pp.19-22.
MARCAIS (G), YVER (G), ALBERTINI (E), L'Afrique du Nord française dans l'histoire, Paris, Arthaud, 1937, 334 p. MARCAIS (G), La conception des. villes dans l'Islam, in revue d'Alger n° 10, t.11, 1945, pp. 517-533
MARCAIS (G), Manuel d'Art musulman: l'architecture, Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne et Sicile, Paris, Picard, 1926-27, 2 vol. 457 p.

MARCAIS (G), Maisons et villas musulamens d'Alger, in «docuemnts algériens' n° 26, série culturelle, paru en 1948, pp. 345-349.
MASSU (Gl), La vraie bataille d'Alger, Paris, Plon 1973, 391 p.
MAS LATRIE Traités entre Chrétiens et Arabes, in G. YVER dans El Djazair in Encyclopédie de l'Islam p.260
MAUPASSANT (G. de) Au soleil, Paris, édit. Cornard, 1881, MASQUERAY (E), Formation des Cités chez les populations sédentaires de l'Algérie (Kabyles du Djurdjura, Chaouias de l'Aurès, Beni-M'zab), 1886, 2° édition, édi Sud, 1984, 326 p. présentation de F. COLONNA. MELIA (J), Le triste sort des indigènes musulmans d'Algérie, Paris, Mercure de France, 1935, 254p
MERLE (J.T), Anecdotes pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger en 1830, Paris, 1832
MEYNIER (G), L'Algérie révèlée, la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XX° siècle, Genève, Droz, 1981, 793 p.
NACIRI (M), Espace urbain et société islamique, in Hérodote n° 36, 1985, pp. 127-137
NAIT BELKACEM (M.K), Les heures glorieuses de la marine algérienne, in El-Moudjahid du 21.11.1984,pp.5-6
NOGUERES (H), L'expédition d'Alger (1830), Paris, Juliard, 1962,471 p.
NOUS CHI (A), La naissance du nationalisme algérien, Paris, Minuit,, 1962, 162 p.
NOUSCHI (A), La ville dans le Maghreb pré-coloniale, in Système urbain et développement au maghreb, Tunis, CERES, 1976, pp. 37-53
NOUSCHI (A), Le sens de certains chiffres, croissance urbaine et vie politique en Algérie (19261936), in Mélanges à Charles André JULIEN, Paris, PUF, 1964, pp. 199210
OLIVIER (S. et A), Alger ville cancer, in Économie et humanisme n° 128, XIX° année, SeptlOct. 1960,pp.32-47
OUZEGANE (A), Préhistoire du mouvement syndical algérien, in Politique aujourd'hui, juin 1970, pp.72-87
PASQUALI (E), L'évolution de la rue musulmane d'Él-Djazair, in «Documents-algériens» n° 75, avril 1955, (villes d'Algérie), Alger pp. 176-191
PASQUALI (E), Alger, son histoire et son urbanisme, in Encyclopédie mensuelle d'outre-mer, juillet 1952, pp. 198-202
PELLETIER (J), Alger 1955, essai d'une gé9$raphie sociale, Besançon, édit. les belles lettres, 1959, 144 p.
PELLISSIER DE REYNAUD O, Annales algériennes, Paris, Anselin, 3 volumes, 1854

PICHON (Baron), Alger sous la domination française, son état présent et son avenir, Paris, Barrois, 1833,509
PLANTET (E), Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France (1579-1833), Paris, Alcan, 1889, 360-619 p.
PRENANT (A), L'héritage urbain pré-colonial algérien, réalités, caractères majeurs, significations actuelles, in les systèmes urbains, séminaire interna. de Médéa,19-21,pveùbre 1985, Amger, MUCH, 1986.
PRENANT (A), Rapport ville-campagne dans le Maghreb, l'exempple de l'Algérie, Actes du Colloque de géographie maghrébine, in Rev. Tun. des sciences sociales n° 15, décembre 1968, pp. 191-216.
RAVEREAU, (A), La Casbah d'Alger, et le site créa la ville, Paris, Sindbad, 1989, 232 p.
RAYMOND (A), Le centre d'Alger en 1830, in ROMM n° 31, 1981, pp.73-84.
RAYMOND (A), Les grandes villes arabes à l'époque ottomane, Paris, Sindbad, 1985, 381 p.
REY GOLDZEIGUER (A), Le Royaume arabe: la politique algérienne de Napoléon III, 18611870, Alger, Sned, 1977, 814 p.
ROZET et CARETTE, Algérie et Etats tripolitains, réed. Bouslama, Année 1985, Tunis, 347 p.
ROUISSI (Moncer), Population et société au Maghreb, Alger, OPU, 1983, 189 p.
SARI (Dj), Le désastre démographique, Alger, Sned, 1979, 318 p.
SARI (Dj), Les villes pré-coloniales de l'Algérie occidentale: Nédroma, Mazouna, Kalaa, Alger, Sned, 1970.
SHALER (W); Esquisse de l'Etat d'Alger, traduct. de Bienchi, Paris Ladvorat, 1830, 406 p.
SHAW (Dr), Voyage dans la Régence d'Alger, Paris, Merlin, 1830.
SANSON (H), Prise de la ville, prise du pouvoir, in «Villes et sociétés au Maghreb, CRESMCNRS, 1974, pp.21-28
Secrétariat social d'Alger, «A la recherche d'une communauté», la cohabitation en Algérie, Alger, SSA, 1955, 204 p. - «l'Algérie surpeuplée», orientation pour une politique de population, Alger, SSA, 1958, 318 p. - Les Algérois dans le grand Alger (étude de sociologie urbaine), Alger, Sned, 1969, 80 p. - «Monde rural, monde urbain», l'Algérie en voie d'urbanisation (inf rapide), Alger, Sned, 96 P.
SGROI-DUFRESNE (M), La politique urbaine à Alger: continuité et ruptures, thèse de géographie, Paris I, décembre 1983 672 p. Annexes
SIDI-BOUMEDINE (R), Planification urbaine et décolonisation à propos du cas d'Alger, thèse de

THAILLARD (Ch), L'Algérie dans la littérature française, Paris, librairie E. Champion, 1925 676 p.
TURIN (Y), Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale (école, médecine, religion 1830-1880), Alger, ENAL, 1971, 434 p.
VALENSI (L), Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830, Paris,. Flammarion, 1969, 140 p.
VATIN (J.C) l'Algérie politique: histoire et société, Palis, Colin, 1974 311 p.
VENTURE DE PARADIS (), Alger au XVIII° siècle, réédité par Bouslama, Tunis, 1985, 173 p.
WAHL (M), Alger (collect. villes d'Algérie), Paris, che- M. Barbier, 1887,31 p.
WEILLER (H), Peuplement et démographie, in Initiation à l'Algérie, pp. 141-192
YACEF (S), La bataille d'Alger, 1- l'embrasement, Alger, ENAL, 1984, 406 p.
YACONO (X), Peut-on estimer la population algérienne en 1830 ? In revue africaine n° 93, 1954.
ZGHAL (A), STAMBOULI (F), La vie urbaine dans le Maghreb précolonial, in villes et sociétés au maghreb, CRESM, pp.192-213.



فهرس

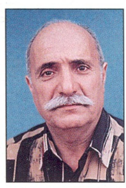


طبع هذا الكتاب في جويلية 2007
بمطابع **دار القصبة للنشر**
حي سعيد حمدين، رقم 6، 16012، الجزائر.
الهاتف : 11 / 10 79 54 021 الفاكس : 77 72 54 021
الموقع الإلكتروني : www.casbaheditions.net
البريد الإلكتروني : casbah@casbaheditions.net
الجزائر، 2007.



العربي ايشبودان

مدينة الجزائر
تاريخ عاصمة



ناقش المؤلف العربي إيشبودان، سنة 1995 بجامعة السوربون باريس V، أطروحة في علم الاجتماع الحضري لنيل شهادة دكتوراه دولة في الآداب والعلوم الإنسانية، حول موضوع «مدينة الجزائر كنظام اجتماعي حضري».
التحق المؤلف بجامعة الجزائر للتدريس، بعد إقامة طويلة قضاها في باريس للدراسة والبحث في ميدان الفضاء العمراني.

«إن العالم الحضري، يقول المؤلف، يفرض نفسه في المسائل الوطنية الكبرى، لذا يتعين علينا الاستيعاب الفعلي للتراث الغني المتمثل في تاريخنا».
ينطلق عمل الأستاذ إيشبودان من مشروع طموح، يدرك في الزمان وفي المكان حقيقة تحول فضاء مدينة الجزائر إلى عاصمة وطنية.
يقول عنه أستاذه المشرف، بيار فوجيرولاس: «لقد وُفّق بذكاء في عرض تاريخ الجزائر العاصمة من خلال تواتر لحظاته التاريخية الكبرى. واستعرض في كل واحدة منها وظائف المدينة العاصمة بكل وضوح وثمن أيضا كل ما له علاقة بالفضاء وبالإقليم وبالحي».
يعتبر هذا العمل مساهمة بارزة في حقل البحث السسيولوجي وتاريخ المدن وهو من دون شك مرجعا مهما في دراسات علم الاجتماع الحضري.
اعتمد هذا العمل مسعا واضحا وأسلوبا صارما يعكس عاطفة المؤلف إزاء مدينته، وبالتالي فهو كتاب جدير بالقراءة و... موضوعها الجزائر مدينة وعاصمة. يسعدنا في دار ... ننشر هذا المؤلف حول سسيولوجية مدينة الجزائ... باللغة العربية بعد أن نشر باللغة الفرنسية في طبعة أو...



ردمك :7- 626- 64- 9961- 978



دار القصبة للنشر